



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

الدراسات السكانية

البرطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية «دراسة تحليلية عن البرطالة في تونس»

بمحة علمي لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد
(السكان والتنمية)

إعداد

الطالب: جمال جويرو

إشراف

أ.د. عبد الرحيم بوادقجي

دمشق ٢٠١١

2لمة شكر وتقدير

بداية أتوجه بشكري وتقديري الخاص إلى أستاذي المشرف على هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور: عبد الرحيم بوادقجي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، وأفكاره الثرية في كل مراحل البحث، والتي أغنت هذه الرسالة ووجهتها التوجيه الأمثل، فجاءت بصبغة الأستاذ الخبير، وهو صاحب التجربة الطويلة في مجال الإشراف، ولذلك وغيره من الاعتبار الثقافية، فأنا مدين له بكل ما اكتسبت من خلاله من معارف مثلت وساماً غالياً على صدري سأذكره دائماً.

كما أقدم بالشكر الجزيل والتقدير الفائق والثناء العاطر إلى أساتذتي الأجلاء في قسم الاقتصاد، الذين قبلوا المشاركة في مناقشة هذه الرسالة، وأبدوا ملاحظاتهم القيمة، التي من شأنها أن تنير لي الطريق مستقبلاً في مجال البحث العلمي، وتساعدني على تجنب الأخطاء والهفوات التي وقعت فيها أحياناً، والتقصير أحياناً أخرى.

وشكري الكبير مع عظيم الامتنان والتقدير للجهود الذي بذله العم الأستاذ فرج جويرة في تدقيقه لهذه الرسالة لغوياً، وتصحيح كل ما وقعت فيه من أخطاء، دون نسيان تقديم التحية لأخي طارق على مساعدته لي في إنجاز هذا العمل.

وأشكر السفارة التونسية بدمشق لما أبدته من تعاون، وكذلك الهيئات والإدارات المعنية بالتنشغيل ومكافحة البطالة في كل من تونس وسورية.

ولا يفوتني أن أتوجه بالتحية إلى الأفراد الذين قبلوا الإجابة على أسئلة الاستبيان، والذين ساهم تعاونهم في إنجاز القسم العملي. والحمد لله على توفيقه.

الباحث

جمال جويرة

الإهداء

إلى من ضحيا وصبرا طويلاً

إلى من أعطيا دون مقابل

إلى والدي الحبيبين...

وإلى الشعب التونسي الأبدي...

إلى جميع الشرفاء والأحرار...

إلى شهداء تونس الأبرار...

إلى المدافعين عن العزة والكرامة...

إلى من رفضوا الظلم والاستبداد...

وإلى بناء الأجيال...

أهدي هذا العمل عرفاناً بكل ما قدموه من جميل.

فهرس المحتويات	
المحتويات	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	ب
الإهداء	ت
فهرس المحتويات	ث
فهرس الجداول	خ
فهرس الرسوم البيانية	س
المقدمة	ض
الباب الأول - البطالة: أسبابها، خصائصها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	١
تمهيد: الجذور التاريخية للبطالة	٢
الفصل الأول - مفهوم البطالة وأنواعها وخصائصها	٥
المبحث الأول - مفهوم البطالة	٨
المبحث الثاني - أنواع البطالة	١٥
المبحث الثالث - خصائص البطالة وملاحمها	٢٦
الفصل الثاني - أسباب البطالة	٦٩
المبحث الأول - أسباب البطالة في الدول المتقدمة	٧١
المبحث الثاني - أسباب البطالة في البلدان النامية والعربية	٧٧

٩٤	المبحث الثالث- أسباب البطالة في تونس
١٠٤	الفصل الثالث- الآثار الناجمة عن البطالة
١٠٦	المبحث الأول- الآثار الاقتصادية
١١١	المبحث الثاني- الآثار الاجتماعية
١٢٠	المبحث الثالث- الآثار السياسية
١٢٩	الباب الثاني- سبل معالجة مشكلة البطالة
١٣٣	الفصل الأول- معالجة البطالة لدى المدارس الفكرية المختلفة
١٤٠	المبحث الأول- مدرسة شيكاغو
١٤٢	المبحث الثاني- مدرسة التوقعات الرشيدة
١٤٣	المبحث الثالث- المدرسة المؤسسية
١٤٥	المبحث الرابع- الكينزيون الجدد
١٤٧	الفصل الثاني- تجارب الدول المتقدمة والبلدان النامية في معالجة مشكلة البطالة
١٥١	المبحث الأول- وسائل معالجة البطالة في الدول المتقدمة
١٦٠	المبحث الثاني- وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية
١٦٨	المبحث الثالث- وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية
١٨٤	الفصل الثالث- التجربة التونسية في مكافحة البطالة
١٨٧	المبحث الأول- مكاتب التشغيل
١٩٣	المبحث الثاني- صندوق التضامن الوطني
٢٠٠	المبحث الثالث- البنك التونسي للتضامن ونظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

٢١٦	المبحث الرابع - الصندوق الوطني للتشغيل
٢٣٦	الباب الثالث - دراسة ميدانية عن البطالة في تونس
٢٣٧	مقدمة
٢٣٨	التعريفات الإجرائية
٢٣٩	أولاً- تحليل الاستثمار
٢٨٥	ثانياً- النتائج والمقترحات
٣٠٠	الخاتمة
٣٠٢	الملاحق
٣٠٣	الاستمارة الاستبيان
٣٠٨	المصادر والمراجع

فهرس الجداول	
رقم الصفحة	عنوان الجدول
٣٠	١ - معدل البطالة في الدول المتقدمة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩
٣١	٢ - معدل البطالة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي حسب النوع عام ٢٠٠٦
٣٢	٣ - معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي في فرنسا (%)
٣٢	٤ - معدلات البطالة حسب العمر في فرنسا (%)
٣٣	٥ - معدلات البطالة حسب الجنس في فرنسا (%)
٣٣	٦ - معدلات البطالة حسب المدة المنقضية بعد انتهاء التأهيل في فرنسا (%)
٣٤	٧ - معدلات البطالة حسب العرق بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية ٢٠٠٦ (%)
٣٦	٨ - معدل نمو السكان في الدول المتقدمة والبلدان النامية والدول العربية حتى نهاية سنة ٢٠٠٤
٣٦	٩ - معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر في بعض الدول النامية والصناعية خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)
٣٨	١٠ - معدل الدخل السنوي الفردي في بعض الدول المتقدمة والبلدان النامية عام ٢٠٠٥
٥٥	١١ - توزيع السكان حسب الفئات (%)
٥٧	١٢ - العمالة في تونس
٥٨	١٣ - العمالة حسب الجنس في تونس
٥٨	١٤ - العمالة حسب القطاعات الإنتاجية في تونس

٥٩	١٥- توزيع العمال حسب الفئة العمرية (بالآلاف)
٦٠	١٦- التوزيع النسبي للعمالة حسب المستوى التعليمي (%)
٦١	١٧- توزيع المتعطلين من ١٨ إلى ٥٩ سنة حسب الولايات ومدة البطالة سنة ٢٠٠٤
٦٤	١٨- توزيع المتعطلين حسب مدة البطالة
٦٥	١٩- تطور عدد مطالب الشغل حسب الولايات
٦٦	٢٠- مطالب الشغل المسجلة حسب الجنس
١٩٥	٢١- تطور عدد المتبرعين والمبالغ المتبرع بها بمناسبة اليوم الوطني للتضامن خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨
٢٠٣	٢٢- تطور عدد القروض الممنوحة من قبل البنك التونسي للتضامن خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥
٢٠٣	٢٣- توزيع القروض حسب المناطق خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥
٢٠٤	٢٤- توزيع القروض حسب النشاطات الاقتصادية منذ تأسيس البنك التونسي للتضامن وحتى ٢٠٠٥
٢٠٥	٢٥- توزيع القروض حسب المستوى التعليمي منذ تأسيس البنك التونسي للتضامن وحتى ٢٠٠٥
٢٠٦	٢٦- القروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن لذوي الاحتياجات الخاصة ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٥
٢١٠	٢٧- التطور السنوي للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في تونس خلال

	الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥
٢١٠	٢٨- التوزيع المحلي للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥
٢١١	٢٩- توزيع القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥
٢١٢	٣٠- الغاية من القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
٢١٣	٣١- توزيع القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات حسب الجنس خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥
٢١٥	٣٢- تسديد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٥
٢٢٥	٣٣- تطور تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ٢١ - ٢١ في تونس خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥
٢٢٥	٣٤- توزيع المنتفعين من الصندوق الوطني للتشغيل ٢١ - ٢١ حسب المستوى التعليمي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨
٢٢٦	٣٥- توزيع المنتفعين من الصندوق الوطني للتشغيل ٢١ - ٢١ حسب صنف التدخل خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨
٢٣٩	٣٦- التركيب النوعي للمستجوبين
٢٤٠	٣٧- التركيب العمري للمستجوبين
٢٤٠	٣٨- الحالة المدنية للمستجوبين

٢٤١	٣٩- التركيب الإقليمي للمستجوبين
٢٤٢	٤٠- معدل الإعالة
٢٤٣	٤١- تركيب المستجوبين حسب المستوى التعليمي
٢٤٤	٤٢- الاختصاص العلمي للمستجوبين الجامعيين
٢٤٥	٤٣- معرفة المستجوبين باللغات الأجنبية
٢٤٦	٤٤- درجة إتقان اللغات الأجنبية
٢٤٨	٤٥- المعرفة ببرامج المعلوماتية
٢٤٨	٤٦- درجة إتقان برامج المعلوماتية
٢٤٩	٤٧- الخضوع للتأهيل والتدريب لعمل معين
٢٥٠	٤٨- الوضعية المهنية
٢٥١	٤٩- نوعية العمل
٢٥٢	٥٠- جهة العمل
٢٥٣	٥١- مدة التعطل عن العمل
٢٥٤	٥٢- أسباب التعطل عن العمل
٢٥٦	٥٣- التسجيل في أحد مكاتب التشغيل
٢٥٧	٥٤- المسؤول عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس
٢٥٨	٥٥- كيفية تأمين المتعطلين لضروريات الحياة
٢٥٩	٥٦- العلاقة بين البطالة والسرقة
٢٦٠	٥٧- الاستفادة من البرامج والآليات التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل

٢٦١	٥٨- درجة نجاح البرامج والآليات المتعلقة بالتشغيل
٢٦٢	٥٩- مشكلات البرامج والآليات التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل
٢٦٣	٦٠- المتعطلون: طالبي العمل لأول مرة
٢٦٤	٦١- أسباب ترك العمل
٢٦٥	٦٢- الرغبة في الهجرة الخارجية للعمل
٢٦٥	٦٣- الممتلكات الشخصية
٢٦٦	٦٤- نوعية الممتلكات الشخصية
٢٦٧	٦٥- مدى كفاية الراتب لتأمين ضروريات الحياة
٢٦٨	٦٦- العمل الإضافي ونوعيته
٢٧٠	٦٧- آثار العولمة والشراكة التونسية- الأوروبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس
٢٧١	٦٨- تركيب العمال حسب الجنس والسن
٢٧٣	٦٩- تركيب العمال حسب الجنس والمؤهلات العلمية
٢٧٤	٧٠- تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل
٢٧٦	٧١- تركيب العمال حسب الجنس والمستوى العلمي ونوعية العمل
٢٧٧	٧٢- تركيب المتعطلين حسب الجنس والحالة المدنية
٢٧٩	٧٣- تركيب المتعطلين حسب المؤهلات العلمية ومكان الإقامة
٢٨٠	٧٤- تركيب المتعطلين حسب العمر والرغبة في الهجرة الخارجية للعمل
٢٨٢	٧٥- تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى العلمي ومدة التعطل عن العمل

فهرس الرسوم البيانية

رقم الصفحة	عنوان الرسم البياني
٢٠٤	١- توزيع القروض حسب المناطق
٢٠٥	٢- توزيع القروض حسب النشاطات الاقتصادية
٢١٠	٣- التطور السنوي للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤
٢١١	٤- التوزيع المحلي للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
٢١٢	٥- توزيع القروض حسب النشاطات الاقتصادية
٢١٢	٦ - الغاية من القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في تونس
٢١٣	٧- توزيع القروض الصغيرة حسب الجنس
٢٢٦	٨- توزيع المنتفعين من الصندوق الوطني للتشغيل حسب المستوى العلمي
٢٢٦	٩- توزيع المنتفعين من الصندوق الوطني للتشغيل حسب صنف التدخل
٢٣٩	١٠- التركيب النوعي للمستجوبين
٢٤٠	١١- التركيب العمري للمستجوبين
٢٤١	١٢- الحالة المدنية للمستجوبين
٢٤٢	١٣- التركيب الإقليمي للمستجوبين
٢٤٣	١٤- معدل الإعالة
٢٤٤	١٥ - تركيب المستجوبين حسب المستوى التعليمي

٢٤٥	١٦- الاختصاص العلمي للطلاب الجامعيين المستجوبين
٢٤٦	١٧- المعرفة باللغات الأجنبية
٢٤٧	١٨- درجة إتقان اللغات الأجنبية
٢٤٨	١٩- المعرفة ببرامج المعلوماتية
٢٤٩	٢٠- درجة إتقان برامج المعلوماتية
٢٤٩	٢١- الخضوع للتأهيل والتدريب لعمل معين
٢٥٠	٢٢- الوضع المهني
٢٥١	٢٣- نوعية العمل
٢٥٢	٢٤- جهة العمل
٢٥٣	٢٥- مدة التعطل عن العمل
٢٥٤	٢٦- أسباب التعطل عن العمل
٢٥٦	٢٧- التسجيل في أحد مكاتب التشغيل
٢٥٧	٢٨- المسؤول عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس
٢٥٨	٢٩- كيفية تأمين المتعطلين لضروريات الحياة
٢٥٩	٣٠- العلاقة بين البطالة والسرقة
٢٦٠	٣١- الاستفادة من البرامج والآليات التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل
٢٦١	٣٢- درجة نجاح البرامج التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل ومحاربة الفقر
٢٦٢	٣٣- مشكلات البرامج والآليات التي تنفذها الدولة
٢٦٣	٣٤- المتعطلون: طالبي العمل لأول مرة

٢٦٤	٣٥- أسباب ترك العمل
٢٦٥	٣٦ - الرغبة في الهجرة الخارجية للعمل
٢٦٦	٣٧ - الممتلكات الشخصية
٢٦٦	٣٨- نوعية الممتلكات الشخصية
٢٦٧	٣٩- مدى كفاية الراتب لتأمين ضروريات الحياة
٢٦٩	٤٠- العمل الإضافي
٢٦٩	٤١- نوعية العمل الإضافي
٢٧٠	٤٢- آثار العولمة والشراكة التونسية- الأوربية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس
٢٧٢	٤٣ - تركيب العمال حسب الجنس والسن
٢٧٣	٤٤ - تركيب العمال حسب الجنس والمؤهلات العلمية
٢٧٥	٤٥ - تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل
٢٧٦	٤٦ - تركيب العمال حسب الجنس والمستوى العلمي ونوعية العمل
٢٧٨	٤٧ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والحالة المدنية
٢٧٩	٤٨ - تركيب المتعطلين حسب المؤهلات العلمية ومكان الإقامة
٢٨٠	٤٩ - تركيب المتعطلين حسب العمر والرغبة في الهجرة الخارجية للعمل
٢٨٣	٥٠ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى العلمي ومدة التعطل عن العمل

المقدمة:

تولي دول عالمنا المعاصر عملية التنمية اهتماماً كبيراً ضمن برامجها ومخططاتها. أما المستفيد الأساسي والهدف الرئيسي لبرامج التنمية فهو الإنسان، وهو في نفس الوقت المشرف عليها والمحرك لها.

وعلى ذلك فإن أي مخطط للتنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار واقع الموارد البشرية، واتجاهاتها، وطرائق إعدادها (تأهيلها)؛ لرفد سوق العمل بما تحتاجه من كفاءات وخبرات بحسب برامج زمنية متتالية، ولذلك تعد الموارد البشرية الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني في أية دولة، بغض النظر عن نظامها السياسي أو الاقتصادي.

إن الإنتاجية المتولدة عن العمل هي المساهم الأساسي في الدخل القومي، فزيادتها يزداد الدخل القومي الذي يمكن أن يؤدي إلى استثمارات جديدة، تستوعب مزيداً من القوى العاملة، وبالتالي فهي تحد من مشكلة البطالة التي أصبحت تعاني منها جلّ الدول.

ولئن كان التشغيل في المنظومة الاقتصادية الحديثة يمثل أحد أبرز ركائز التوازن الاقتصادي، وأهم عوامل دفع التنمية والمحافظة على نسق التطور، فإنه يمثل أيضاً أهم هاجس اجتماعي لدى الدول والأنظمة، باعتباره أحد أكبر عوامل الاستقرار بما يضمنه للأفراد والأسرة من الشعور بالأمان، وما يتيح للأشخاص من قدرة على التعايش السليم المرتكز على المصالح المتبادلة.

إن التشغيل هو أحد أبرز الغايات التي تهدف إلى تحقيقها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك أن النهوض بالتشغيل ومكافحة البطالة تعتبر في الوقت الحالي المقياس الأساسي لنجاح برامج وسياسات الحكومات.

وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد هذه المشكلة مقتصرة على البلدان النامية فحسب، بل أصبحت أحد أخطر مشكلات الدول المتقدمة، وهي زيادة على ذلك تحمل بين طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية، خاصة بعد

تفاقم حدتها في كل دول العالم المعاصر، ببلوغ عدد المتعطلين عن العمل كلياً أو جزئياً حوالي المليار نسمة^١، موزعين بنسب متفاوتة في هذه الدول حسب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل دولة، فترتفع نسب المتعطلين من أصل القوى العاملة في البلدان النامية مع بعض الاستثناءات (دول الخليج العربي النفطية)، وتنخفض في الدول المتقدمة. ففي الدول الصناعية المتقدمة بعد أن كانت البطالة مرتبطة بالدورة الاقتصادية، تظهر على الساحة في مرحلة الركود وتختفي في مرحلة الانتعاش، نرى اليوم معدلات البطالة والتضخم قد زادت نتيجة أزمة تراكم رأس المال، وتناقص معدل الربح في قطاعات الإنتاج، وهذا أدى إلى بطالة مزمنة مرتبطة بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية التي سعت إلى إقامة تكتلات اقتصادية كبرى على غرار السوق الأوروبية المشتركة لحل هذه المشكلة، إلا أنها ظلت قائمة رغم كل المحاولات.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية سابقاً، فقد أصبحت اليوم مع سعيها للتحويل إلى النظام الرأسمالي، تعاني من أزمة بطالة خانقة تتزايد حدتها من فترة إلى أخرى عكس ما كان عليه الحال، وذلك نتيجة تضاعف أعداد المتعطلين عن العمل وتردي أحوالهم الاجتماعية وانتشار الفقر في صفوفهم، مع استمرار ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور.

وتزداد خطورة هذه المشكلة في البلدان النامية نتيجة تضاعف ديونها الخارجية، وما ينجر عن ذلك من تبعية هذه الدول لدائنيها والمطالبة بالتسديد، وتواصل استغلالها من قبل الدول المتطورة التي تستورد منها المواد الخام بأسعار زهيدة في الوقت الذي تصدر لها المواد المصنعة بأسعار باهظة جداً، مما أدى إلى ظهور أزمات اقتصادية واجتماعية لدى هذه الدول.

وتتفاقم حدة المشكلة فيها نتيجة عدم التناسب بين فرص العمل التي توفرها هذه الحكومات سنوياً وأعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذا أدى إلى ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل، مما جعل الكثير من الأصوات ترجع سبب المشكلة إلى المتعطلين أنفسهم، وتطالبهم

^١ - الانترنت، موقع: www.aljazeera.net

بالتكيف مع الوضع العالمي الجديد وإيجاد فرص العمل بمختلف الوسائل والسبل في ظل ظروف المنافسة ومناخ العولمة.

وتعد مسألة توظيف الأعداد الوافدة من قوة العمل إحدى أهم المسائل التي تحظى باهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع وصانعي القرار في الكثير من بلدان العالم، فالأعداد المتزايدة من السكان، والأزمات الاقتصادية، وتراكم الديون، وبرامج التصحيح الهيكلي، التي طبقتها الكثير من البلدان، وضعتها أمام تحديات كبيرة، مصدرها الخلل بين الحاجات الكبيرة والمتزايدة والإمكانات القليلة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل، وتزايد عدد الفقراء. أما بالنسبة لتونس، فمعدلات البطالة عالية وعدد المتعطلين في تزايد مستمر نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الفساد والهدر الذين تعيشهما تونس منذ حوالي العقدين.

إن السبب الرئيسي يعود إلى التدفقات العددية الكبيرة إلى سوق الشغل سنوياً مقارنة مع فرص العمل التي يمكن أن توفرها الدولة، والتي لا تلبى إلا حوالي الثلثين من الطلبات المقدمة، مما يزيد المشكلة حدة وخاصة بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا.

مشكلة البحث:

تزايد عدد المتعطلين عن العمل وخاصة في صفوف المثقفين أصحاب الشهادات العليا نتيجة اتساع الفجوة بين نمو القوى العاملة وفرص العمل، وما ينجر عن ذلك من نتائج كثيرة، بالإضافة إلى عدم قدرة البرامج والآليات المعتمدة في الحد من تفاقم هذه المشكلة التي أصبحت تشكل عائقاً أمام التنمية الشاملة التي تسعى لها الدولة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى مدى خطورة البطالة على الفرد والمجتمع، ذلك أن البطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما أن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عجلة الإنتاج، فبواسطة العمل يمكن تحقيق الرفاهية المادية للإنسان. كما تشكل

البطالة السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية، وتمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، وتختصر الطريق نحو السلوك الإجرامي، كما أن لها أثراً هامة على معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور البطالة في تونس، وعوامل تفاقمها وتزايد حدتها، رغم الجهود المبذولة منذ أكثر من عقدين، والآثار التي تمخضت عنها، حتى يتم تشخيص هذه الظاهرة بشكل دقيق، ومن ثم إبداء بعض المقترحات والحلول التي يجب إتباعها؛ لمعالجة هذه المشكلة والحد من الآثار والنتائج السلبية الناجمة عنها.

فرضيات البحث:

تمثلت أهم فرضيات هذا البحث فيما يلي:

- ١- كان النظام التعليمي سبباً أساسياً في انتشار ظاهرة البطالة بين أصحاب الشهادات العليا.
- ٢- قلة الموارد الطبيعية وضعف الإمكانيات من جهة، وتفشي الفساد والهدر في الإدارة التونسية وبين الأوساط المقربة من الفئة الحاكمة من جهة أخرى، مع غياب التخطيط الاستراتيجي، كل ذلك أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وتزايد حدتها وخاصة بين صفوف الشباب.
- ٣- تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل واستقدام يد عاملة أجنبية، كانا عاملين أساسيين في ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المواطنين.
- ٤- تناقص معدلات البطالة في العقد الأخير كان بفضل البرامج والآليات الناجحة، التي عملت على مكافحة هذه المشكلة الخطيرة.

منهج البحث:

في هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي، من خلال الدراسات والمراجع المتوفرة في المكتبات، وعلى البحوث المتوفرة ضمن موقع ويب (الانترنت) التي تناولت موضوع البطالة من حيث الأسباب والآثار والنتائج والحلول.

ويعتمد الباحث المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل التجارب والبرامج التي طبقتها تونس، والإجراءات التي اتخذتها لمعالجة هذه الظاهرة، والنتائج التي تحققت. وسيتم استخدام برنامج الإكسل؛ لتحليل البيانات الإحصائية المتحصل عليها في الدراسة الميدانية. وفي ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج، ستوضع بعض المقترحات والتوصيات الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة وآثارها الخطيرة.

صعوبات البحث:

- ١- قلة المصادر والمراجع المحايدة التي تتحدث عن موضوع البطالة في تونس.
- ٢- التباين الواضح بين الإحصائيات الرسمية التي تجريها الحكومات، وتلك غير الرسمية التي تجريها بعض الهيئات والمراكز الإحصائية غير الحكومية.
- ٣- لامبالاة البعض من المستجوبين مما يمكن أن تقدمه لهم هذه الدراسة من فائدة، وعدم التعاون من قبل البعض الآخر، أو حتى تقصد المغالطة أحيانا.

الدراسات السابقة:

يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، ومنها ما يلي:

١- جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، «مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية»، يبين هذا المؤلف أسباب البطالة في الوطن العربي، والعوامل المحلية والدولية التي ساهمت في بروز هذه المشكلة على الساحة العربية وأبعادها الديمغرافية، والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على تزايد معدلات البطالة في هذه الدول، والوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة على المستوى القومي والقطري؛ كالتعاون بين الدول العربية من خلال إبرام بعض الاتفاقات الخاصة بالعمالة والتشغيل والتجمعات الإقليمية في التصدي لهذه المشكلة.

- ٢- جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، «التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة»، وهو عبارة عن تقرير للمدير العام لمنظمة العمل العربية يستعرض فيه مشاكل التشغيل في البلدان العربية في إطار نظام العولمة، متطرقا إلى أثر التطورات الاقتصادية

والاجتماعية والنمو السكاني على فرص العمل. كما يتحدث عن موضوع البطالة بين صفوف القوى العاملة العربية، والفئات الأكثر تعرضا لذلك، ومدى أثر الحروب والتوترات على التشغيل، مستعرضا البرامج والجهود المبذولة عالميا وعربيا بخصوص التشغيل ومكافحة البطالة، وخاصة في سعي أغلبها لتوطين الوظائف. ويفرد فصلا إلى موضوع الهجرة نحو أوروبا وفيما بين الدول العربية بحثا عن فرص العمل، معرجا على هجرة الكفاءات التي تشكل خسارة فادحة لأوطانها، ومن ثم يتطرق إلى الدور الذي تلعبه تحويلات هؤلاء المهاجرين من العملة الصعبة في بناء اقتصادات أوطانهم وتطويرها.

٣- **السراخنة، جمال، «مشكلة البطالة وعلاجها»**، وهي دراسة ميدانية عن البطالة والتشغيل في مصر، أثبتت أن سوق العمل المصرية تعاني من مشكلات هيكلية حادة، امتدت جذورها إلى ستينات القرن العشرين، وتفاقمت خلال عقد السبعينات، وازدادت سوق العمل اختلالا عند ظهور الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات، فتصاعد معدل البطالة من حوالي ٤٪ في بداية السبعينات إلى ٧٪ عام ١٩٧٦، وإلى ١٢٪ عام ١٩٨٦، بالغا ٢٠٪ عام ١٩٨٩، متخطيا بذلك الخط الأحمر.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذا الارتفاع في معدلات البطالة يعود إلى التزايد السكاني السريع، بحيث لا يتلاءم ذلك مع فرص العمل التي يمكن إتاحتها. كما بينت أن معدل البطالة يختلف مكانيا، فيرتفع في مناطق وينخفض في أخرى، فمثلا ارتفاع معدلات البطالة في القاهرة والإسكندرية يعود إلى هجرة السكان إلى هاتين المدينتين من كافة أنحاء مصر.

٤- **شخاتره، حسين وزملاؤه، «البطالة والفقر: واقع وتحديات - الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان»**، وهو عبارة عن أعمال ندوة عقدت في الأردن عام ١٩٩٩؛ لدراسة أوضاع الفقر والبطالة في الأقطار السابق ذكرها، وقد شارك في هذه الندوة أصحاب الاختصاص، ثم تم جمع أعمال هذه الندوة في كتاب قسم إلى خمسة أقسام، تحدث كل منها عن دولة معينة، حيث عرض كل

باحث تجربة بلاده في سعيها للحد من ظاهرة البطالة التي طغت على الساحة في كافة الدول العربية، والحلول المبتكرة، والإجراءات المتخذة؛ لمكافحة الفقر والتغلب عليه، والنجاحات العظيمة التي حققتها الدول المذكورة في هذا المجال! دون التطرق إلى السلبيات، وكأن كل من حاضر في هذه الندوة هو ناطق باسم الحكومة وليس أكاديميا محايدا يريد إظهار الحقائق.

٥- **يونس، محمد،** «عالم بلا فقر»، يتحدث المؤلف عن الفقر المدقع الذي كان يعيشه سكان المناطق الريفية في بنغلادش إلى درجة الموت جوعاً، وعن نجاح كاتبه في إقناع حكومة بلاده لتأسيس بنك يقرض هؤلاء الفقراء (بنك جرامين)؛ لإنجاز مشاريع إنتاجية بسيطة جداً، توفر لهم دخلاً، مع تسهيلات في التسديد. وقد بين المؤلف مدى النجاح الذي لقيته هذه التجربة بالتخفيف من حدة الفقر في تلك الربوع، وكيفية التعريف بهذه التجربة في الدول المتقدمة، التي رحبت بها، ولقيت استحساناً من قبلها، فاعتمدتها أكثر الدول تقدماً وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي أنشأت على نمطه بنكا بنفس المواصفات يقدم قروضا للفقراء، سعياً لتحسين مستوى معيشتهم.

6- Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, "Adaptation du marché du travail Tunisien au nouveau contexte économique"

وهو عبارة عن كتاب من الحجم الكبير يتحدث فيه مؤلفاه عن تكيف سوق الشغل التونسية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، ويبدآن مؤلفهما بدراسة نقدية للاقتصاد العالمي الحالي، متطرقين إلى التنمية والعمالة في ظل نظام العولمة. ويفردان فصلاً لإستراتيجية المشروع والإدارة العامة التونسية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، والدور الذي يجب أن تلعبه الموارد البشرية التونسية لمواجهة ذلك. ويتطرقان إلى وضعية سوق الشغل التونسية وغنى تونس بمواردها البشرية ومشاريعها الاستثمارية. ثم يتحدثان بشكل مفصل عن مرونة سوق الشغل والرواتب والأجور في تونس. مع الملاحظ أنهما خلاصا إلى مرونة التشغيل انطلاقاً من النتائج العملية (الميدانية) التي تحصلا عليها. وفي نهاية المؤلف يفردان فصلاً يحاولان فيه ربط العلاقة بين التشغيل والأمن الاجتماعي.

7– Bouillaguet p. et Guitton c. "Le Chômage de Longue durée: comprendre, agir,évaluer"

وهو عبارة عن مؤلف كتب في بداية التسعينات، عندما بدأت تستفحل مشكلة البطالة في العالم وخاصة في البلدان النامية. ويتحدث عن البطالة الطويلة الأمد، وأسبابها المختلفة، والآثار الناجمة عنها. ويبين كيفية التدخل أو الحلول الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وما ينجم عنها من مشاكل تمس الفرد والجماعة والنظام السياسي والاقتصادي. في دراسته النظرية لموضوع البطالة في تونس، سيعتمد الباحث على المراجع المذكورة وغيرها؛ للإحاطة بالموضوع فيما يتعلق بالأسباب والآثار والحلول السابق اتخاذها بخصوص البطالة في مجموعة من الدول، ساعيا لإظهار حقائق البطالة في تونس من خلال النتائج التي سيتوصل إليها في دراسته الميدانية، ومن ثم إبداء بعض المقترحات؛ للتخفيف من حدة هذه المشكلة الخطيرة التي تعاني منها تونس، والتي يمكن أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة.

وبالتالي ففي هذه الأطروحة سيتطرق الباحث إلى ما يلي:

- أسباب تفاقم مشكلة البطالة.
- الآثار الناجمة عن تزايد معدلات البطالة.
- مدى تأثير العولمة والأزمة المالية الأخيرة على سوق العمل وخاصة في البلدان النامية.
- معدل النجاح الذي حققته الحكومات التونسية المتعاقبة في مجال مكافحة البطالة من خلال البرامج والآليات المعتمدة، والصعوبات التي تعترضها.
- إثبات مدى دقة نسب البطالة المصرح بها من وجهة نظر نقدية، وبالتالي كشف المغالطات التي تحاول الحكومات إخفاءها على عامة الشعب، وذلك بالاعتماد على ما يتم التوصل إليه في البحث الميداني.

المباحث الأول

البطالة

أسبابها، خصائصها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

تمهيد: الجذور التاريخية للبطالة
الفصل الأول - مفهوم البطالة وأنواعها وخصائصها
الفصل الثاني - أسباب البطالة
الفصل الثالث - الآثار الناجمة عن البطالة

تمهيد - الجذور التاريخية للبطالة

حتى نهاية القرن التاسع عشر كان النشاط الاقتصادي مقسماً بين نوعين من الأعمال: العمل الريفي الذي غالباً ما يكون في مكان الإقامة؛ وهو عبارة عن عمل زراعي مستقل يمارسه العامل في أرضه، أو عمل لدى ملاك الأراضي، والعمل المأجور في المصانع أحد سمات النظام الرأسمالي. وفي نفس الوقت هناك عدد من الأشخاص يمارسون النوعين من النشاط الزراعي والصناعي؛ فالقرويون يعملون غالباً في الزراعة لتأمين حاجياتهم من المنتجات الزراعية وليس لغاية الربح أو التجارة، وهذا يتواصل عبر الأجيال المتعاقبة، وتتكرر العملية الإنتاجية على نفس المنوال، ذلك أن العمل الخدماتي كان شبه منعدم في الريف آنذاك.

وبرزت البطالة مع نهاية القرن التاسع عشر عند ظهور البروليتاريا المدنية، بدخول الآلة مجال التصنيع عند بداية الثورة الصناعية في أوروبا، حيث حلت الآلة محل الأفراد الذين استغنت المصانع عن خدماتهم بتعويضهم بالآلات، وهذا أدى إلى ظهور جيش من المتعطلين عن العمل في أوروبا. في هذه الحقبة «الحد عمل/بطالة أصبح شقاً واضحاً بين عالمين معاشين، وإلى حد ما هو فرز للمكان، بين مكان العمل ومكان السكن»¹.

وبعد ظهور الأزمة الاقتصادية الكبرى (خلال الثلاثينات) أصبحت البطالة بمعناها الواسع أحد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في البلدان الصناعية المتطورة، بل إن تحديد مستوى التشغيل أصبح بالتوازي مع هذه الأزمة الاقتصادية أحد المحاور الأساسية للأثار الاقتصادية التي تطرح بشأنها الكثير من الأسئلة.

¹ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, Chômage, p2.

– Nicolas Baverez, Bénédicte Reynaud and Robert Salais, L'invention du Chômage, puf, 1986.

وأدى ظهور البطالة وانتشارها، وهي المتولدة عن الاقتصاد المعاصر إلى المجابهة السياسية، فأسبابها متنوعة، وهو ما صعب مهمة المختصين والحكومات لمواجهتها.

وقد كانت البطالة من أهم العناصر نتيجة ما ينجم عنها من فقر، وطردها اجتماعي (تغريب)، مما جعلها تحظى باهتمام الدول في مخططاتها الدورية؛ لمواجهتها وتقليص حدتها منذ ثلاثينات القرن العشرين نظراً لتجاوز نسبها حدوداً غير متوقعة، فقد بلغت في فرنسا ما معدله ٦ - ٨٪ تقريباً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو ما دعا كارل ماركس إلى وصف هذه الظاهرة بـ«الجيش الصناعي الاحتياطي» في كتابه رأس المال سنة ١٨٦٧^١.

وكذلك فقد ارتفعت نسبة البطالة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما تمخض عنها من نتائج، رغم النمو الهام الذي شهدته فترة العشرينات، فقد زاد معدل البطالة عن ١٠٪ تقريباً في المملكة المتحدة وألمانيا، وارتفعت معدلاتها إلى ٢٥٪ في الولايات المتحدة، و٣٣٪ في ألمانيا بعد أزمة ١٩٢٩، ثم تناقصت نسبها بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة سعي هذه الدول لمكافحتها، فقد بلغت ٢٪ في أوروبا الغربية، و٤ - ٥٪ في أمريكا الشمالية، و١٪ في اليابان في بداية الستينات^٢، ثم عاد معدل البطالة إلى الارتفاع في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وخاصة بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، ببلوغة ٨.٣٪ عام ١٩٨٣ في دول أوروبا الغربية، و٧.٨٪ عام ١٩٩٤ في الدول نفسها^٣.

ونتيجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام ٢٠٠٨، والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي صدرت إلى منطقة اليورو وبقية الاقتصادات المرتبطة بشكل رئيسي بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، فقد قفزت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية

^١ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, op.cit, p4.

^٢ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, Ibid, p5.

^٣ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, Ibid, p5.

بعد تسريح أعداد كبيرة من العمال إلى ٨.٥٪ في مارس (آذار) ٢٠٠٩^١، وواصلت في الارتفاع حتى بلغت ٩.٧٪ في أوت (آب) ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل يسجل منذ ست سنوات^٢، وكذلك في دول الاتحاد الأوروبي التي بلغ فيها معدل البطالة ٩٪ في جوان (حزيران) ٢٠٠٩، وهي النسبة الأعلى في العقدين الأخيرين^٣، حتى أنها بلغت في فرنسا مثلاً ٩.٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠^٤.

والبطالة تحول البنية الاجتماعية، وتقلب حياة من لامستهم بشكل مباشر محدثة القلق والاضطراب لدى عدد هام من النشيطين. وقد كانت البطالة موضوع خلاف بين المدارس الاقتصادية، والنماذج الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول. وتعتبر البطالة أحد أهم المواضيع لدى الحكومات في مختلف الدول؛ إذ تنظر إليها بعين الاعتبار في مخططاتها الدورية وبرامجها المستقبلية نظراً لمدى أهميتها، محاولة إيجاد حلول لهذه المعضلة الضاغطة على الأمة.

وتختلف أساليب حصر عدد المتعطلين ونسب البطالة من دولة إلى أخرى من حيث الدقة والطرائق التي تتوخاها الدولة في إحصائياتها للعمالة والبطالة مع تقصد بعض الحكومات المغالطة في وضع النسب، وذلك خدمة لأهدافها وسياساتها.

^١ - الانترنت، موقع: ويكيبيديا، عن كتاب حقائق العالم.

^٢ - الانترنت، موقع: www.Arabic.cnn.com.

^٣ - مكتب الإحصاء الأوروبي (Eurostat)، تقرير عن البطالة شمل ١٦ دولة أوروبية منها فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال...، جويلية (تموز) ٢٠٠٩.

^٤ - الانترنت، موقع: www.aljazeera.net.

الفصل الأول

مفهوم البطالة وأنواعها

المبحث الأول - مفهوم البطالة
المبحث الثاني - أنواع البطالة
المبحث الثالث - خصائص البطالة وعلاماتها

مقدمة:

إن الحديث عن أي مصطلح أو مفهوم يقتضي التعرف عليه، وماهيته، وخصائصه وأشكاله، وذلك للوقوف على حقيقة هذا المفهوم وأبعاده، حتى يسهل التعامل معه، وفهمه من كافة جوانبه. وكلما ازدادت مشكلات دول العالم تعقيداً وصعوبة، عكفت حكوماتها ومنظماتها الرسمية والشعبية ومراكز بحوثها على دراستها وتحليلها بهدف تشخيصها تشخيصاً سليماً، واختيار أنسب البدائل لمواجهتها وعلاجها.

وتمثل البطالة إحدى أعقد المشكلات التي تعانيها مجتمعاتنا المعاصرة، والتي يجب دراستها وتحليلها، والبحث في أسبابها وأشكالها، والآثار الناجمة عنها، وكيفية معالجة هذه المشكلة.

ونحن اليوم في بداية سنة ٢٠١١ بأشد الحاجة لذلك بعد الأحداث الخطيرة التي تشهدها تونس، والتي أسفرت خسائر بشرية ومادية، وأدت إلى الإطاحة بنظام الحكم كانت نتيجته تدهور أمني وانحيار اقتصادي. وكانت البطالة سبب اندلاع الشرارة الأولى لهذه الأحداث، والتي انتقلت عدواها إلى دول الجوار، فنرى اليوم الشعب الجزائري قد خرج إلى الشارع محتجا على صعوبة الظروف المعيشية، ومطالباً بتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي، كما سارعت الكثير من البلدان العربية إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها كموريتانيا والأردن. والحالة التونسية يمكن إسقاطها على أية دولة تعيش ظروفًا اجتماعية واقتصادية وسياسية مشابهة. ومشكلة البطالة تتطلب حلولاً عاجلة خاصة بعد الأزمة المالية التي تعصف بعالمنا منذ عامين، والتي نجم عنها تزايد أعداد المتعطلين في مختلف الدول المتقدمة والنامية، نتيجة إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، التي سرحت أعداداً ضخمة من العمال، ونتيجة تزايد عدد جياع العالم، الذين فاقوا المليار نسمة في منتصف عام ٢٠٠٩، وسيضاف إليهم ١٠٠ مليون جائع سنة ٢٠١٠، ويتوزعون كالاتي^١:

^١ - منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، التقرير نصف السنوي للمنظمة، ٢٠٠٩.

-٦٤٢ مليونا في جنوب وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي.

-٢٦٥ مليونا في إفريقيا جنوب الصحراء.

-٥٣ مليونا في أمريكا اللاتينية وجنوب الكاريبي.

-٤٢ مليونا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

-١٢ مليونا في بقية الدول.

ويدل مفهوم البطالة على وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة ذات أثر فعال في إحداث هذه المشكلة المعقدة، التي تعكس عدم التناسب بين العرض والطلب على القوى العاملة، بالإضافة إلى ما يمكن أن ينجم عنها من ضغط سياسي على الحكومات يتمثل في مشكلات اقتصادية واجتماعية وسلوكية.

ولا تقتصر هذه المشكلة «الآفة» على الدول المتخلفة أو النامية فقط، وإنما تطال جميع دول العالم حتى المتقدمة منها دون استثناء، ولكن بأشكال ونسب مختلفة. وحسب توقعات المختصين والمراقبين لهذه المشكلة، فإن المعاناة منها لن تقتصر على المدى القصير أو المتوسط فقط، بل ربما تزداد حدتها وتعقيداتها مستقبلاً إذا لم توجد لها الحلول الصائبة والدواء الناجع في أقرب الآجال، حيث تتوقع منظمة (الفاو) أن يبلغ عدد جياع العالم ٩ مليار و ٢٠٠ مليون جائع عام ٢٠٥٠، وهو عائد إلى الأزمات الاقتصادية المتعاقبة على النظام الرأسمالي، والحروب والجفاف الذي يسود عالمنا^١.

وهذا يدعونا إلى تحديد معنى هذا المصطلح، وأنواعه وأشكاله الرئيسية بشكل دقيق، حتى يساعدنا ذلك في فهم أصول هذه المشكلة، والأسباب الكامنة وراءها، والنتائج الناجمة عنها. وتكمن أهمية ذلك في وسائل العلاج التي سيتم اقتراحها، والخطوات الممكنة إتباعها للتخفيف من حدة هذه المشكلة وتفاقمها؛ ذلك أنه بقدر ما يكون تحديد هذه المشكلة وأسبابها دقيقاً وعلمياً، نتحصل على نتائج أكثر واقعية (منطقية) وصواباً.

^١ - منظمة (الفاو)، مرجع سابق.

المبحث الأول - مفهوم البطالة

مثل معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية، وما يعترىها من غموض ولبس، نتيجة تداخلها مع مفاهيم أخرى، فإن مفهوم البطالة يمثل إشكالية في حد ذاته، يبحث لها المختصون والمعنيون عن حل.

إن الشائع في مجتمعاتنا هو أن من لا يعمل متعطّل، وهذا ليس صحيحاً، فهناك عدد كبير من الأفراد لا يقدرّون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة والمتقاعدين وكبار السن، وبالتالي لا يصح عدّ هؤلاء من المتعطّلين عن العمل؛ ذلك لأن المتعطّل يجب أن تتوفر فيه صفات معينة تتمثل في بلوغ سن المقدرة على العمل، والقدرة عليه في نفس الوقت.

ومع ذلك نجد بعض الأفراد من الداخلين ضمن حدود سن المقدرة على العمل، وقادرين على ذلك، ولكنهم لا يعملون، فلا يجوز عدّهم من المتعطّلين لأنهم لا يبحثون عن عمل، ويتمثل ذلك في الطلبة الذين بلغوا ١٥ سنة عادة، والذين فضلوا مواصلة تعليمهم تنمية لقدراتهم ومهاراتهم، مما يفيدهم في المستقبل بالحصول على وظائف ذات أجور أعلى.

كما يمكن إيجاد بعض الأفراد القادرين على العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم على درجة من الثراء، مما يجعلهم يعزفون عن العمل، فلا يعد هؤلاء من المتعطّلين.

وكذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل، إلا أنهم لا يبحثون عنه نتيجة إحباطهم وتشاؤمهم، نظراً للجهود السابقة التي بذلوها، والتي باءت بالفشل، وانتظارهم فترة طويلة فرصة عمل لم تأت، مما دعاهم إلى التسليم بواقعهم وحظهم التعيس، فهؤلاء لا يمكن إدخالهم ضمن زمرة المتعطّلين عن العمل.

وعلى عكس ذلك، نجد بعض الأفراد يسجلون أنفسهم في مكاتب التشغيل كمتعطّلين، ويبحثون عن عمل ما، بينما هم يعملون ويحصلون على راتب أو أجر معين. إن هؤلاء رغم تسجيلهم في مكاتب التشغيل ضمن قوائم المتعطّلين لا يمكننا اعتبارهم كذلك نظراً لممارستهم عملاً ما مهما كان نوعه، وبالتالي لا بد من القول بأن إحصائيات هذه المكاتب يشوبها الكثير من الأخطاء والمشكلات، فهي لا تساعدنا على الوصول إلى معلومات دقيقة وصحيحة عن غير المتعطّلين، إذ إن سجلات هذه المكاتب لا تعطي مؤشراً صحيحاً عن حجم البطالة لكون الكثير من المسجلين لديها ليسوا من المتعطّلين، وإنما يطمحون إلى الحصول على شغل أفضل يتماشى

مع خبراتهم وشهاداتهم، أو أنهم سجلوا أسماءهم قبل الحصول على هذا العمل دون شطب ذلك. كما أن بعض المتعطلين عن العمل لا يفضلون التسجيل لدى مكاتب التشغيل لعدم ثقتهم بها من حيث قدرتها على تأمين فرص عمل مناسبة لهم، أو أن بعضهم قد وصل إلى مرحلة متقدمة من الإحباط كما سبق أن ذكرنا، إضافة إلى غياب نظام إعانات أو مخصصات البطالة. إن كل هذه الأمور، إضافة إلى غيرها تجعل المتعطلين عن العمل يعزفون عن التسجيل لدى هذه المكاتب. وهناك بعض الأفراد يعملون لجزء من الوقت بغير إرادتهم، في الوقت الذي هم يرغبون في العمل طوال الوقت، وبالتالي يبحثون عن هكذا نوع من العمل، فهؤلاء يمكن اعتبارهم في حالة بطالة مقنعة.

إن نقص التشغيل هو عبارة عن سوء استخدام لعنصر العمل، وهو يتمثل في ممارسة الفرد لعمله بمستوى يقل عن معيار معين.

وقد ميزت هيئة تخطيط الدولة السورية بين صورتين من نقص التشغيل:

- نقص التشغيل السافر أو الظاهر (أي العمالة الجزئية): يتضح ذلك عندما يعمل الفرد فترة أقل من وقت العمل المعتاد، سواء كان ذلك يومياً من حيث عدد ساعات العمل، أو أسبوعياً من حيث عدد أيام العمل، أو سنوياً من حيث عدد أشهر العمل مثل المزارعين، وهذا يمثل أحد مظاهر عدم التشغيل الكامل للقوى العاملة المتاحة.

- نقص التشغيل المستتر (البطالة المقنعة): هو ما يمكن أن نلاحظه في الحالات الآتية^١:

- ١- عدم الاستخدام الأمثل لمهارات الفرد وقدراته في مجال عمله.
- ٢- انخفاض الإنتاجية في العمل المؤدى، بحيث لا تتناسب مع المجهود المبذول.
- ٣- عدم إشباع عائد العمل الذي يؤديه العامل لحاجاته الضرورية.
- ٤- العمال المعينون في المؤسسات الحكومية- الذين لا يزيدون شيئاً في الإنتاج أو الإنتاجية- بحيث لا يتأثر المتحصل عليه من العمل بسحبهم من هذه المؤسسات. ومن الصعب قياس هذا الشكل من البطالة قياساً دقيقاً.

^١ - هيئة تخطيط الدولة، مديرية تخطيط السكان والقوى العاملة، بنية البطالة في سوق العمل في سورية (١٩٨١ . ١٩٩٥ . ١٩٩٩)، دمشق ٢٠٠٠، ص ٢.

واعتبر بعض علماء الاقتصاد أن المتفرغات للأعمال المنزلية، والقادرات على العمل من اللواتي بلغن سن المقدرة على العمل دون أن يبحثن عنه، من ضمن دائرة المتعطلات باستثناء الخادمت في البيوت اللاتي يتقاضين أجوراً ورواتب على أعمالهن التي يؤدينها. وعلى هذا الأساس يعتبر هؤلاء المختصون أن المتفرغات للعمل في منازلهن من ضمن المتعطلات عن العمل.

ومن أكثر التعريفات شيوعاً وعمومية لمفهوم البطالة هو الآتي:

«البطالة هي تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوة العمل، والراغبون فيه، والقادرون عليه - من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه - والباحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه»^١، ولعل هذا التعريف رغم كلاسكيته، وشيوع استخدامه، يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تتحقق بمقتضاها حالة البطالة.

وقد تعددت تعريفات البطالة، إذ اتفق البعض على أنه يشمل جميع الأفراد فوق سن معينة، وهي في الغالب ١٥ سنة، والذين كانوا خلال «فترة المرجعية* Reference Period»، التي يمكن أن تمتد من أسبوع أو أقل إلى سنة أو أكثر طبقاً لشكل التعطل وقطاعه (زراعي، صناعي، تجاري أو خدماتي) بدون عمل، رغم قدرتهم عليه. على أن بعض الدراسات تدخل الأشخاص المتغيبيين عن عملهم ولو بشكل مؤقت ضمن زمرة المتعطلين. وبناء عليه يمكن تعريف البطالة بما يلي: «تعطل شخص عن العمل وهو يريده ويسعى إليه»^٢.

وللتعرف إلى نسب البطالة في دولة معينة أو ضمن مقاطعة ما أو عالمياً، وضع مكتب العمل الدولي (BIT) تعريفاً دقيقاً للبطالة يعتبر أن المتعطل عن العمل هو كل فرد يزيد عمره عن ١٥ سنة، وتطبق عليه الشروط التالية^٣:

١ - «أن يكون بلا عمل»؛ أي أنه لا يقوم بأي نشاط مهما كان بسيطاً خلال أسبوع المرجعية.

١ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية: مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية، مطابع دار الهلال، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٦.

*فترة المرجعية هي الفترة التي يتم التعداد خلالها، ونقول أسبوع المرجعية أي الأسبوع الذي يتم التعداد خلاله.

٢ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, P1.

٣ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p3.

- Livre collectif, Guide pratique du chômage, et des pré - retraités, ed. la découverte, 1985.

٢- «أن يكون جاهزاً للعمل»؛ أي أن يكون لديه قابلية أية فرصة عمل تتاح له ضمن مدة لا تتجاوز ١٥ يوم، دون وجود التزام (أي ارتباط) ثالث يمنعه من العودة إلى النشاط.

٣- «أن يبحث بشكل جدي عن عمل»، وبمجرد توفر أية فرصة يباشر ممارسة هذا النشاط.

وخلص مكتب العمل الدولي، بعد البحث العميق والدراسة المستفيضة للبطالة، إلى وضع مجموعة من القواعد، يهمنها منها في هذا السياق القاعدة التالية:

عدد الأفراد المتعطلين عن العمل حسب BIT

نسبة البطالة = $\frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين عن العمل حسب BIT}}{\text{عدد الأفراد النشيطين}}$

عدد الأفراد النشيطين

وحسب النظام الإحصائي الأوروبي (Eurostat)^١ فإن المتعطّل عن العمل هو من لا يمارس أي نشاط مدة أسبوع المرجعية (ولو أقل من ساعة عمل أسبوعياً)، وقام بخطوات نوعية بغية إيجاد فرصة عمل، فبدون قسر أو إكراه ستعتبره الإدارة متعطلاً عن العمل.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر مكتب الإحصاء العمالي المتعطلين عن العمل أنهم الأفراد الذين ليس لديهم عمل، والذين بحثوا عنه بنشاط وحيوية مدة الأربعة أسابيع الماضية، وهم جاهزون للعمل^٢.

وفي فرنسا، فإن دليل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANPE) الذي يصدر شهرياً، ويوفر إحصائيات عن طلبات العمل المقدمة حتى تاريخ نهاية الشهر (DEFM)، يتعلق بالأفراد المتعطلين، والجاهزين بشكل فوري للعمل، والذين سعوا بشكل جدي ودقيق للحصول على عمل، وبحثوا عنه بدوام كامل، وهم جاهزون بشكل فوري لمباشرة هذا العمل الذي يمكن أن يتاح لهم^٣.

ومن خلال ما سبق، يتضح مدى التباين في تعريفات البطالة، التي اختلفت من دولة إلى أخرى، وهذا يؤكد أن مقاييس البطالة تختلف من إحصاء إلى آخر حسب الدولة والأساليب المتبعة من قبل الأجهزة أو المنظمات الإحصائية.

¹ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p3.

² - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p3.

- Pierre Albert, chômage, mode d'emploi, édition Marabout, 1985.

³ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p3.

- ANPE, chômage en France.

ومن ناحية لغوية، فإن مفهوم البطالة يشتمل على ما يلي من المعاني^١:

١- إتياع اللهو والجهالة

٢- التعطل

٣- إهمال المهمات والتعطل والكسل

٤- الكسل المؤدي إلى إهمال المهمات

٥- العامل الذي تعطل ولم يجد عملاً

ويمكن أن يكون لمفهوم البطالة معان أخرى، تتمثل في تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم بحث العامل عن عمل ورغبته في ذلك، أو عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع، أي أن الأفراد الراغبين في العمل يزيدون عن الفرص المتاحة في هذه المجتمعات.

ويعرف المؤتمر الإحصائي للعمل المتعطلين بأنهم جميع الأفراد الذين بلغوا سنّاً معينة، وتحقق فيهم شرطان في يوم محدد، أو يتحقق فيهم شرطان خلال أسبوع محدد يتمثلان في^٢:

١- عدم العمل

٢- البحث عن عمل

وذهب بعض الاقتصاديين في تعريفهم للبطالة إلى أن المتعطلين عن العمل هم: «الأشخاص الذين يملكون المقدرة على العمل، ويقعون ضمن حدود سن المقدرة على العمل، ويرغبون فيه، ويفتشون عنه، ولكن لا يجدونه لسبب أو لآخر»^٣.

١ - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت ٢٠٠٠، ص ٤٧.

٢ - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، المرجع نفسه، ص ٥٠.

٣ - د. محمد جميل عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤، ص ١٢٩.

وبناءً عما أوصت به منظمة العمل الدولية، ذهب جل الاقتصاديين والخبراء الغربيين والعرب إلى أن «المتعطّل هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى»^١.

وعرفت الباحثة رجب بأنها «الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه، لكن لا يجد العمل والأجر المناسب والوظيفة المناسبة من حيث قدراته، والأجر اللازم لسد حاجاته»^٢.

وورد تعريف البطالة في الموسوعة الاقتصادية كما يلي: «البطالة بشكل عام هي حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده»^٣.

واعتبرت الجمهورية العربية السورية في تعداداتها السكانية الدورية أن المتعطّل هو الفرد ذكراً أم أنثى القادر على العمل، ويرغب فيه، ولم يجده خلال الأسبوع المنتهي بيوم الإسناد الزمني للتعداد.

أما تونس، فقد اعتمدت التعريف الذي توخاه مكتب العمل الدولي منذ سنة ٢٠٠٦، بعد أن كانت قد اعتمدت التعريف الضيق للفئة النشيطة (ما بين ١٨ و ٥٩ سنة).

ويرى الباحث ضرورة اعتماد التعريف التالي لمدى شموليته ودقته، وقد اعتمد على بعض التعاريف السابقة والدراسات المتعلقة بالموضوع، وهو: «المتعطّل عن العمل هو الشخص ذكراً أم أنثى القادر على العمل، والذي يقع ضمن حدود سن المقدرة على العمل، والراغب فيه، والباحث عنه، والقابل له بحدود الأجر السائد، ولكنه لم يجده لسبب أو أكثر».

ومن خلال ما تم التعرض إليه من تعاريف للبطالة، بإمكاننا تحديد هذه الظاهرة من خلال ثلاثة شروط أساسية يجب توفرها وهي:

١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٩٧، ص ١٧.

٢ - بثينة رجب، البطالة والسلوك المنحرف في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٩٩٩، ص ١٠.

٣ - د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢، ص ٤٥.

أ- أن يكون الفرد دون عمل.

ب- أن يقع الفرد ضمن حدود سن المقدرة على العمل ، وراغباً فيه، وقادراً عليه.

ج- أن يبحث الفرد عن العمل المرغوب فيه بشكل جدي، ويكون قابلاً له بحدود الأجر السائد، إلا أنه لم يوفق في ذلك.

ويرتب الاقتصاديون من خلال تعريفاتهم المتعددة للبطالة معدلات لقياسها، فيرى بعضهم أن معدل البطالة هو «نسبة الذين يعانون من حالة بطالة إلى حجم قوة العمل في الاقتصاد»^١.

ويمكن الاستنتاج بأن الاقتصاديين قد قصروا في تحديدهم المضمون الكامل لمفهوم البطالة، مما يدعوا إلى تدعيمه بمضامين أخرى اجتماعية وسياسية ولغوية وثقافية الخ.

ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويوافقهم الباحث إلى ما ذهبوا إليه بأن مفاهيم العمل والبطالة قد اكتسبت أبعاداً جديدة خلال نهاية القرن العشرين، إذ تأثر مفهوم الشغل والتشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية بتحسين مستويات المعيشة وارتفاع المستويات العلمية لمختلف الشرائح الاجتماعية. وبصورة أعم ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، حيث أصبحنا نلاحظ أنواعاً من البطالة منها الاختياري أو الإرادي والتقني وبطالة أصحاب الشهادات العليا وغيرها. كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل، كالعمل عن بعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير والعمل المستقل. وأفرزت العولمة توزيعاً جديداً للتخصصات في العمل نتج عنها تغيير جذري في «القيم التفاضلية للعمل» كمفهوم اقتصادي بحت، وتوزعه على الدول والمجموعات الإقليمية.

^١ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص ١٦.

المبحث الثاني - أنواع البطالة

للبطالة أشكال عدة عرفت بها جميع الدول دون استثناء سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو من الدول النامية. وتتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي ودرجة المهارة وإتقان المهنة حسب نوع البطالة السائدة.

وقد أشارت أغلب الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة إلى أشكالها أو صورها. وبينت في إطار ذلك أنها ليست ثابتة ونهائية، بل هي متغيرة ومتجددة طبقاً لزاوية الاهتمام بها من قبل الباحث، وطبقاً لمعيار أو معايير التصنيف التي يتبعها في دراسته.

واختلفت آراء الباحثين والمختصين في تصنيفهم للبطالة، فهناك من يقول بأن للبطالة ثلاثة أشكال وهي: بطالة سافرة وأخرى مقنعة وثالثة اختيارية. في حين صنفها آخرون إلى بطالة بنيوية (بنائية) وبطالة ناجمة عن نقص الطلب الكلي. وصنفها فريق ثالث إلى بطالة موسمية وأخرى دورية. بينما صنفها فريق آخر إلى بطالة المتعلمين وبطالة احتكاكية Frictional.

وهذه بعض التصنيفات لظاهرة البطالة، إلا أننا نجد تصنيفات أخرى تتماشى مع وجهة نظر وآراء الدارسين والباحثين في هذه الظاهرة التي استحوذت على بحوث الاقتصاديين وعلماء السياسة والباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس...

وأما أكثر أنواع البطالة المتعارف عليها فهي الآتية:

١ - البطالة السافرة والبطالة المقنعة

٢ - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

٣ - البطالة الشاملة والبطالة الجزئية

٤ - البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية

٥ - البطالة الدورية

٦ - بطالة المتعلمين

وسيعمل الباحث فيما يلي على شرح وتوضيح كل نوع من أنواع البطالة.

أولاً- البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

١ - البطالة السافرة:

هي عبارة عن البطالة الظاهرة، أي حالة التعطل الظاهر عن العمل، وذلك بوجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد لكن دون

جدوى. وهناك نسبة من قوة العمل المتاحة تعاني من هذا النوع من البطالة، وهي في حالة تعطل كامل لا تمارس أي عمل. ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية تطول مدتها الزمنية أو تقصر حسب طبيعتها ونوعها وظروف الاقتصاد القومي.

ويتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الذي يسود الدول الصناعية بشكل دوري، حيث يحصل المتعطلون عن العمل على مساعدات حكومية عادة مثل إعانة البطالة، وهو ما تطبقه كل الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية وكذلك مجموعة من دول القارة الأمريكية. أما في الدول النامية فتشتد قسوة البطالة السافرة، وتتزايد آلامها نظراً لعدم تقديم الحكومات لمساعدات إلى المتعطلين عن العمل وغياب منحة البطالة نتيجة ضعف الإمكانيات وقلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية، مع الإشارة إلى بدء ظهور بعض البرامج والخطط في مجموعة من الدول النامية خلال العقدين الأخيرين، وقد أدت إلى الكثير من النتائج الإيجابية.

٢ - البطالة المقنعة (المستترة):

وهي عبارة عن تواجد أعداد كبيرة من العمال بشكل يفوق ما يحتاجه العمل فعلياً، فنجد عمالة فائضة، بحيث أن عدم وجودها لن يخفض شيئاً من حجم الإنتاج، ذلك أن إنتاجها شبه معدوم. ويعتبرون من الوجهة الاقتصادية متعطلين عن العمل، وهو ما تتصف به الدوائر الحكومية في الكثير من الدول لالتزامها بتعيين الخريجين من المراحل التعليمية المختلفة، وتنفيذا لسياساتها في التوظيف دون الحاجة لذلك تحقيقاً لأهداف اجتماعية، مع أن المتعارف عليه تقليدياً أن البطالة المقنعة هي سمة الريف في البلدان النامية، والذي يشغل سكانه في القطاع الزراعي. ونظراً للفائض النسبي لسكانه يتم الضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة.

وفي منتصف الخمسينات والستينات كانت تقارير الأمم المتحدة قد أكدت أن الفائض السكاني الزراعي في مقاطعات كثيرة من باكستان وأندونيسيا ومعظم دول الهند الصينية والفلبين يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪، كما أن هناك حوالي ٢٥٪ من القوة الزراعية العاملة في الدول كثيفة

السكان يمكن سحبها من القطاع الزراعي دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الإجمالي^١، مع العلم أن هناك جانباً غير منظور من البطالة المقنعة يتمثل خاصة فيما يلي:

★ عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كخريجي مراحل التعليم المختلفة الذين لا يعملون في مجالات تخصصاتهم أو يشغلون أعمالاً لا تتناسب مع مستوى التحصيل العلمي الذي تلقوه في المؤسسات التعليمية.

★ سوء الاستخدام لنقص المعرفة والتدريب والتأهيل مهنيًا، ويتضح ذلك في ضعف إنتاجيتهم.

★ تردي وسائل الإنتاج وضعف الفن الإنتاجي في أنواع من الاستخدام العائلي، والاستخدام في القطاع الهامشي أو القطاع غير المنظم الذي يوفر فرص العمل لأعداد هامة من الأفراد ومورد رزق للعديد من العائلات، وبالتالي فهو يخفف الضغط على الحكومات التي تغض النظر عنه في حالات عدة.

وتبدو ظاهرة البطالة المقنعة، وبالخصوص في الدول العربية واضحة في القطاع الزراعي وخاصة تلك التي تتميز بزيادة سكانية عالية، في حين أن الأراضي المستغلة محدودة، فأكثر من ٦٠٪ من اليد العاملة تعمل في القطاع الزراعي في البلدان النامية إلا أن إنتاجها لا يكفي إلا ٥٠٪ من حاجات السكان الغذائية.

كما أن التزام الكثير من هذه الحكومات بتعيين الخريجين بغض النظر عن الحاجة إليهم أم لا أدى إلى تضاعف أعداد الموظفين بالإدارات الحكومية بدرجة تفوق احتياجات العمل لهم، وهو ما يدعو إلى إعادة تقييم سياسات الاستخدام من خلال وضع معدلات للأداء يتحدد على ضوءها تحديد الحجم الأمثل للعمالة في كل القطاعات الخدمية والسلعية.

ثانياً- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

١ - البطالة الاختيارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل باختياره وبمحض إرادته دون أية ضغوطات، وتكون البطالة اختيارية عند عزوف العامل عن العمل وتفضيله للراحة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل

^١ -جيرالد ماير وروبرت بولدوين- التنمية الاقتصادية - ترجمة يوسف صائغ ، بيروت ١٩٦٥، ص ٣١، ٣٦.

يوفر له أجراً أعلى من الذي يتقاضاه، وبسبب ذلك يقدم استقالته من عمله. ويكون التعطل هنا اختيارياً دون إجبار من صاحب العمل. ويتخذ هذا القرار نتيجة للتحليل الاقتصادي الذي يقارن بين الإنتاجية الحدية للعامل وبين المنفعة الحدية للأجر، حيث يستنتج العامل مدى الإجحاف بحقه نظراً للتباين الشاسع بين إنتاجية عمله والأجر الذي يتقاضاه.

٢ - البطالة الإجبارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل دون إرادته واختياره، أي بتسريحه وطرده من العمل بصورة قسرية رغم رغبته في العمل وقدرته عليه وقبوله بمستوى الأجر السائد. والمسؤولية هنا تقع على عاتق الدولة التي يجب أن تؤمن مواطنيها ضد البطالة التي تؤدي إلى الفقر والجوع إذا طالت مدتها، والدولة مفروض عليها تأمين العمل لكل متعطل قادراً عليه وراعياً فيه، وهذا يتطلب إمكانيات كبيرة يصعب توفيرها في الوقت الحالي. وتكون الخسارة هنا مشتركة بين العامل الذي فقد عمله والشركة أو المؤسسة التي تشغله رغم قدرة العامل على تأمين عمل بديل لعمله المفقود واستطاعة الشركة سد الشاغر الذي تسبب فيه غياب هذا العامل¹.

والبطالة الإجبارية حالة يتعرض لها نسبة هامة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الباحثون عن العمل لأول مرة) وخاصة في البلدان النامية نظراً لما يتسم به الهرم السكاني من فتوة سكانه واتساع قاعدته نتيجة نسبة التزايد السكاني المرتفعة، وظاهرة التسرب من المراحل التعليمية المختلفة، وهذا يجعل نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة تبدو كبيرة تفوق فرص العمل المتاحة.

ونجد هذا النوع من البطالة في الدول الصناعية المتقدمة أثناء مراحل الكساد الدوري، وذلك لعدم كفاية مجالات العمل بمستوى الأجر الذي يكفل للفرد وعائلته الحياة الكريمة، أخذاً بعين الاعتبار أساسيات الحياة وأسعارها المتداولة في السوق أو نتيجة قلة التنظيم في سوق العمل، فينعدم علم الأفراد بفرص العمل المتاحة.

ويمكن أن تؤدي إصابة عمل يتعرض لها الفرد إلى عجز وعدم قدرة على العمل ووقوع في حالة بطالة إجبارية، وهي حالة يتعرض لها الأفراد في الأعمال الخطرة. والبطالة الإجبارية من الممكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية.

¹ – Robert E. Lucas, unemployment policy, American Economic Association, vol. 68, N^o 2, may 1978, p354.

وقد بين كينز في هذا المجال أن البطالة الإجبارية كانت نتيجة عدم تكيف الأجور لتحقيق سوق متوازنة للعمالة، وهي تميل للتجاوب ببطء مع الصدمات الاقتصادية. وبالتالي فإن عدم مرونة الأجور لتحقيق توازن السوق يؤدي إلى انعدام التطابق بين عدد الباحثين عن عمل والشواغر المتوفرة، والذي ينتج أنماطاً مختلفة من البطالة نلاحظها اليوم من خلال واقعنا المعاش.

وعلى أساس ذلك، إذا كان الأجر السائد أدنى من الأجر الذي يؤدي إلى توازن السوق، فإن أصحاب العمل لا يجدون العدد الكافي من العمال الذين يحتاجونهم في العملية الإنتاجية. كما أن الأجور والرواتب لا تعدل إلا بعد فترة زمنية طويلة، مما يجعل حالة البطالة بين الأفراد تستمر لمدة زمنية أطول، وذلك يعود بالسلب على العامل الذي بقي فترة طويلة متعطلاً على العمل، وتكبد خسارة كبيرة جراء ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لصاحب العمل، فلا يقدم العامل كل مجهوداته إذا كان يعتبر أن الأجر المقدم إليه أقل من الأجر الذي يؤدي إلى توازن السوق، ويتيح له ولعائلته حياة كريمة.

ثالثاً - البطالة الشاملة والبطالة الجزئية:

١ - البطالة الشاملة:

تكون البطالة شاملة أو عامة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملاً لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء. كما توصف البطالة بأنها شاملة لقطاع معين، إذا اقتصرَت قوة العمل المتعطلة على فئة معينة تعمل في هذا القطاع تحديداً.

٢ - البطالة الجزئية:

تشمل الأفراد الذين يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص، ونتيجة ظروف معينة خارجة عن إرادتهم يعملون أقل من فترة العمل العادية التي يقتضيها النشاط الذي يزاولونه، وفي نفس الوقت هم يبحثون عن عمل إضافي إلى جانب عملهم.

رابعاً - البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية:

١ - البطالة الاحتكاكية:

وتحدث بسبب تنقل العاملين بين مناطق مختلفة وتغيير مهنتهم، وهي ناتجة عن نقص المعلومات لدى الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ويبحثون عن عمال لشغلها، فاننتقال العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو تغيير

مهنته إلى مهنة أخرى، أو تفتيشه عن عمل لأول مرة كأن يكون من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ببلوغه سن العمل أو التسرب من المدرسة، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج إلى وقت يقضيه الفرد الذي يبحث على عمل للتعرف على الفرص المتاحة والمفاضلة بينها.

كما أن أصحاب الأعمال قد يضطرون في اقتصاد متغير إلى الاستغناء عن البعض من عمالهم لفترة مؤقتة أو فصلهم نهائياً، في الوقت الذي يبحث فيه أصحاب أعمال آخرون على عمال جدد لتوظيفهم إلى جانب القوى العاملة لديهم.

بالتالي ومن خلال ما تم عرضه، فإن المشكلة الأساسية تبرز عند التقصير في الإعلان، فالباحث عن عمل وصاحب العمل الذي لديه نقص عمالة يحتاج كل منهما إلى الآخر ويبحث عنه ولكن العلة تكمن في طريقة التقاءهما، مما يضطر كليهما إلى الإعلان عن ذلك في الصحف والمجلات وعلى مواقع الانترنت ولدى مكاتب التشغيل... ومع ذلك فإن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة انعدام أو نقص المعلومات الكافية لدى الطرفين. أما نقص المعلومات فيعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف وبين من يعرضونها.

وتتأثر مدة البحث عن العمل والعامل حسب توفر تلك المعلومات لدى الطرفين. وحسب بعض الاقتصاديين، فإن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المناطق والمهن، فالسبب الرئيسي هو نقص المعلومات لدى الطرفين.

وهذا يدعونا للطلب بإلحاح بأن تقوم مكاتب التشغيل بحلقة الوصل بين الطرفين (الباحثون عن عمل وأصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل) وذلك بإيجاد لجنة أو هيئة مختصة لدى مكاتب التشغيل يتقدم إليها الباحثون عن عمل وأصحاب الأعمال بطلباتهم، وأن تكون هي صلة الوصل الوحيدة بين الطرفين، وأن تخصص هذه الهيئة موقعاً خاصاً بها ضمن الويب (الانترنت) تعرض فيه هذه الطلبات خاصة بعد ثورة المعلوماتية والاتصالات التي نعيشها. ونعتقد بأن ذلك من شأنه تقليص مدة البحث عن العمل، كما يتيح للأفراد الباحثين عن عمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر، وفي نفس الوقت يتمكن أصحاب الأعمال من الإطلاع على القوى العاملة الباحثة عن عمل من حيث شهاداتها واختصاصاتها وخبراتها وأعمارها... وبالتالي انتقاء اليد العاملة التي تتماشى مع طلباتها. وطبقت مكاتب التشغيل في تونس ذلك منذ مدة، إلا أنه ينتظر تعميم ذلك أكثر.

إن البطالة الاحتكاكية تقل بارتفاع نفقة البحث عن العمل حسب وجهة نظر بعض الاقتصاديين^١. والنفقة هي عبارة عن الدخل الذي فقده الفرد (الكسب المفقود) نتيجة تعطله عن العمل، والتكاليف التي تكبدها في تنقلاته ومقابلاته وعرض خدماته بالنشر في الصحف والمجلات وعلى مواقع الانترنت وفي الأماكن العامة.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن نظام إعانة البطالة الذي نجده في الكثير من الدول وخاصة الصناعية المتقدمة له دور كبير في التخفيض من تكاليف البحث عن عمل، مما يؤدي إلى زيادة في حجم البطالة الاحتكاكية ومعدلاتها خاصة إذا كانت هذه الإعانة معفاة من ضريبة الدخل، وهذا ما جعل الكثير من الاقتصاديين يطالبون بتقليص المدة الزمنية التي تعطى فيها إعانة البطالة وفرض ضريبة الدخل عليها حتى لا يتم استغلال ذلك من قبل الكثير من الأفراد الذين يعزفون عن العمل.

٢ - البطالة الهيكلية:

تختلف عن البطالة الاحتكاكية في الدرجة وليس في النوع، ويتعرض قسم معين من القوى العاملة إلى هذا النوع من البطالة بسبب تغيرات هيكلية تطرأ على الاقتصاد القومي، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم التطابق بين فرص التوظيف المتاحة وخبرات أو اختصاصات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه.

أما طبيعة هذه التغيرات، فإما أن تكون بسبب حدوث تغيير في هيكل الطلب على المنتجات، أو بسبب تغير جذري في التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية (كأن يتم الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي)، أو بسبب نقل الصناعات إلى مناطق جغرافية معينة (مثل نقل الصناعات من داخل المدن إلى الأرياف البعيدة ما يجعل البعض من العمال يعتذرون عن مواصلة العمل في نفس المهنة)، أو أن يكون سبب ذلك حدوث تغيرات هيكلية في سوق العمل ذاته.

تحدث البطالة الهيكلية نتيجة انخفاض الطلب على أنواع معينة من العمالة بسبب كساد مصنوعاتهم، وظهور طلب على مهارات معينة يحتاجها أصحاب الأعمال لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار والتطور. في هذه الحالة نواجه حالة فائض عرض للقوى العاملة في سوق عمل معين وحالة فائض طلب على القوى العاملة في سوق عمل آخر، حيث يصعب على رجال الأعمال الحصول على ما يحتاجونه من العمالة المطلوبة بسبب النقص في عرض

١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٣٠.

هذا النوع من العمالة، وهذا يؤدي إلى بقاء الاختلال قائماً حتى تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

ومن أهم أسباب البطالة الهيكلية التطور التكنولوجي الذي يشهده عالمنا، حيث عوضت الآلة آلاف العمال الذين تحولوا فجأة إلى صف المتعطلين عن العمل؛ لعدم تناسب مؤهلاتهم وخبراتهم (وإن كانت في نفس المجال) مع متطلبات العمل الجديد المعتمد على التقدم التقني والتطور التكنولوجي. وتحدث البطالة الهيكلية أو الفنية كما يطلق عليها بعض الاقتصاديين في الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أن العامل في الدول المتقدمة من السهل إعداده فنياً ليتلاءم مع عمل آخر لارتفاع مستواه العلمي، بعكس العامل في الدول النامية نظراً لعدم قدرة هذه الدول على القيام بإعداده فنياً لعمل آخر لأسباب مادية، وكذلك لتدني مستواه العلمي. والبطالة الهيكلية هي نتيجة التغير المستمر في الحاجات العامة أو في أذواق المستهلكين، أو نتيجة اكتشاف أو استنفاد موارد اقتصادية...

تعتبر البطالة الناشئة عن عدم كفاية وسائل الإنتاج مقارنة مع الأيدي العاملة المتاحة أهم أشكال البطالة الهيكلية، والتي نجدها خاصة في البلدان النامية ومنها الدول العربية. ويندرج التشغيل الناقص وفائض العمل ضمن أشكال البطالة الهيكلية، والتي يطلق عليها في بعض الدول اسم البطالة الدائمة أو البطالة المستعصية، وذلك لعدم نجاح هذه الدول في التخلص منها رغم المحاولات الجادة التي بذلت والتي لم تبلغ الهدف المنشود، على أن البعض مني بالفشل.

خامساً - البطالة الدورية:

تنشأ نتيجة قلة الطلب على المنتجات، فيقلص الإنتاج بسبب قلة التصريف، عندها يلجأ صاحب العمل إلى تسريح عدد من عماله الذين يصبحون في عداد المتعطلين عن العمل، فالنشاط الاقتصادي يمر بفترات صعود وهبوط دورية، لا بوتيرة واحدة عبر الزمن. تمثل الدورة الاقتصادية حركة تقلبات صاعدة وهابطة للنشاط الاقتصادي تتميز بالتكرار والدورية واختلاف كل دورة عن الأخرى. وتتكون من مرحلتين ونقطتي تحول، فنسمي المرحلة الأولى مرحلة التوسع، وذلك عندما يتجه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد والارتفاع إلى أن يصل إلى قمة الرواج، وبمجرد بلوغ ذلك يحدث التحول ليتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته نحو الهبوط الدوري ويدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش، تليها مباشرة مرحلة انتعاش لتبدأ دورة اقتصادية جديدة يتجه فيها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.

ولجميع الدورات الاقتصادية سمات مشتركة رغم أنه لا يمكن أن تشبه أية دورة أخرى، فلكل دورة ميزاتها وخصائصها ومواصفاتها. أما المشترك والمتشابه بين جميع الدورات فيمكن أن نلخصه عبر مثال: عند دخول اقتصاد ما مرحلة الانكماش أو الكساد يمكن رصد ما يلي^١:

أ- هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية وتزايد المخزون غير المرغوب فيه من السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخل القومي، وبالتالي هبوط الإنفاق الاستثماري.

ب- انخفاض الطلب على العمالة تبدأ أحياناً بتخفيض ساعات العمل كخطوة أولى ثم تسريح العمال، مما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة.

ج- انخفاض الطلب على المواد الأولية يؤدي إلى انخفاض أسعار كثير من المنتجات (السلع)، وهذا كله ناتج عن انخفاض الإنتاج وتقلصه، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

د- تنخفض الأرباح وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وتناقص أسعار الفائدة نتيجة لذلك. أما فيما يخص السمات الأساسية لمرحلة الانتعاش فهي نقیض ما تم ذكره بالنسبة لمرحلة الانكماش تقريباً، فالبطالة الدورية هي السمة الأساسية لمرحلة الكساد أو الركود الاقتصادي، وعادة ما تكون نسبها مرتفعة عكس ما يكون عليه الوضع خلال مرحلة الانتعاش. والبطالة الدورية هي بطالة إجبارية تحدث بسبب عدم مرونة الأجور وفشلها في التكيف سريعاً مع الفائض أو النقص في الأيدي العاملة المتوفرة. ويعتبر هذا النوع من البطالة أهم سمات النظم الرأسمالية وأكثرها تحدياً للدول الصناعية الكبرى، وبإمكانها أن تنتقل عدواها إلى البلدان النامية والمتخلفة.

سادساً - بطالة المتعلمين:

نتيجة السياسات التي تعتمدها الحكومات والدول في العصور الحديثة من تشجيع للتعليم والمعرفة؛ لمواكبة التطورات التكنولوجية في كافة المجالات والاختصاصات أو بهدف الحد تدريجياً من الأمية حتى الوصول إلى القضاء عليها، عملت الكثير من الدول النامية ومنها العربية على نشر التعليم وإتاحة فرص التعليم الجامعي أمام جميع المواطنين مجاناً (مثل مصر، سوريا، تونس، الجزائر...)، وهو ما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من أصحاب الشهادات العليا والمتوسطة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل نتيجة التوسع في بعض التخصصات وانعدام

^١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٢٨.

التنسيق في التخطيط بين القوى العاملة والتعليم، مما أنتج عدم تجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما تجسم في ظاهرة بطالة المتعلمين والتي كانت نادرة أو محدودة جداً سابقاً، إلا أنها طغت على الساحة منذ بداية التسعينات، وبدأت من المشاكل العويصة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية وخاصة العربية منها، فهي تسعى جدياً لإيجاد حل لها نظراً لما يمكن أن تخلقه من فوضى واضطرابات، بالإضافة إلى التضيق على المهاجرين في الكثير من الدول وتفضيل اليد العاملة الأرخص من جنوب شرق آسيا على اليد العاملة العربية في الكثير من الدول الخليجية، وكذلك نتيجة الأزمات التي تطرأ على الساحة بين بعض الدول المصدرة لليد العاملة والمستقبلة لها. كل ذلك شكل سبباً جوهرياً لليد العاملة المتعلمة (من أصحاب الشهادات العليا والمتوسطة) والتي لا تستطيع تحمل الضغوط مثل الفئات الأخرى من اليد العاملة للعودة إلى أوطانها ساعية لإيجاد عمل لها هناك، وهو ما أدى إلى زيادة جيوش المتعطلين ذوي الكفاءات العالية في الكثير من الدول مثل: مصر، سوريا، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر...

إن ظاهرة بطالة المتعلمين تستدعي منا وقفة تأمل وتدقيق؛ لتقييم سياسة القبول في المدارس والمعاهد المتوسطة والجامعات، بحيث تركز سياسات القبول على تلبية الاحتياجات الفعلية التي يتطلبها سوق العمل، وليس على أساس القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات التعليمية. إضافة إلى ما تم ذكره من أنواع رئيسية للبطالة، هناك أنواع أخرى لا تقل أهمية عنها تعرضنا له، مما يفرض علينا إعارتها الأهمية اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة، وتتمثل فيما يلي:

١ - **البطالة الانكماشية:** وتظهر عند انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها، وهي بطالة اختيارية^١.

٢ - **البطالة العالقة أو القاعية:** وهي البطالة المتبقية عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل^٢.

٣ - **البطالة الطبقيّة:** وهي ترتبط بمنظور اجتماعي، حيث توجد في أي مجتمع من القوى البشرية العاملة فيه، والتي تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال^٣.

١ - د. رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، مصر ١٩٩٠، ص ٤١.

٢ - د. عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف ود. طارق عبد الحسين العيكي، تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٨، ص ٦٤.

٤ - البطالة التقليدية: وهي البطالة الناجمة عن تفاوت العرض والطلب، ذلك أن إنتاج المشروعات من السلع أدنى من الطلب عليها، مع أنه يتم استخدام كافة الأدوات المتوفرة من آلات وعمال في العملية الإنتاجية.

ويمكن أن يكون هذا النوع من البطالة ناجماً عن تفضيل مجموعة من الأفراد (غالباً ما يكون هؤلاء من أصحاب القرار والمصلحة) بقاء الوضع على حاله (قلة العرض مقارنة مع الطلب) دون العمل على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام آلات إضافية جديدة تجعل بالإمكان تشغيل عمال جدد.

ونخلص أخيراً إلى تعدد وجوه البطالة المعاصرة، وهذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحاليل البطالة، حيث ترتبط البطالة بعدم كفاية الطلب الفعلي^١. وفي سياق الحديث عن البطالة أكدت الكثير من الدراسات الباحثة في الموضوع أن الوصول إلى نسبة بطالة مساوية للصفر شبه مستحيل، فهناك دوماً نسبة معينة من البطالة تسود اقتصاد معين في أي فترة من الفترات، وهي عبارة عما ينجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، حيث لا يمكن القضاء عليهما، فهما ينجمان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي، وبالتالي فالتوظيف الكامل لا يعني أن تكون نسبة العمالة ١٠٠٪ بل أقل من ذلك. وهذا الفارق هو عبارة عما ينتج عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية من نسبة بطالة، ودرجت تسميته بين صفوف الاقتصاديين بـ « معدل البطالة الطبيعي »^٢.

ولما كان الوصول إلى العمالة الكاملة أمراً مستحيلاً، فقد اعتبر الاقتصاديون الغربيون أنها توجد عندما لا تتجاوز نسبة البطالة ٣٪ من حجم القوة العاملة الفعلية، وحالة عمالة غير كاملة عندما تتجاوز معدلات البطالة هذه النسبة، ويكون الاقتصاد في حالة (عمالة زائدة) عندما تقترب هذه النسبة من الصفر^٣.

١ - د. حسن جمال، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة، ط١، دمشق ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

٢ - د. نبيل أرتلو، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٠١، ٢٠٥.

٣ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٣٥.

٤ - د. بكري الناصر، التنمية الاقتصادية، الأمالي الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨٠.

المبحث الثالث - خصائص البطالة وملامحها:

البطالة ظاهرة مجتمعية - عالمية لا يخلو أي مجتمع من التعرض لها بشكل أو بآخر، ويظهر التفاوت فقط فيما بين المجتمعات بشأنها من حيث أشكالها ومظاهرها وأسبابها والنتائج المترتبة عليها.

ولعل كثيراً من الدراسات والبحوث التي عالجت ظاهرة البطالة قد أخفقت في توجهاتها المبدئية حينما تناولتها بشكل رأسي متعمق وكأنها مثبتة الصلة بما حولها من ظواهر تؤثر فيها بقدر ما تتأثر بها.

إن النظرة العلمية - الواقعية لهذه الظاهرة لا بد أن تراها «بنائية» الطابع وليست محدودة الإطار، فهي ظاهرة مستعرضة - أفقية تتفاعل مع جميع الظواهر المجتمعية الأخرى.

ويبدو أن الأسلوب الذي اتبع في دراسة ظاهرة البطالة قد أدى إلى إهمال الطبيعة الواقعية لها، ذلك أن «الطابع الفردي» في البحث كان هو السائد في الأغلب، مما أدى إلى انعكاس الاهتمام الفردي على الدراسة وطبعها برؤية خاصة هي قطعاً ناقصة. ومن ثم فإن أسلوب «عمل الفريق» في دراسة هذه الظاهرة هو الأجدى والأففع، إذ أنه يتسق وطبيعتها.

وتختلف مشكلة البطالة في البلاد النامية عن تلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فالبطالة في البلاد النامية هي عبارة عن التشغيل غير الدائم والكامل، وهي كذلك البطالة المستترة، ذلك أن البطالة التكنولوجية (الصناعية) لم تنشأ بعد أو هي في خطواتها الأولى، فالمؤسسات الإنتاجية المعتمدة على التقنية الحديثة لم تشغل إلا أعداد قليلة من العمال، حيث عوضت الآلة نسبة هامة من العمال كانت تحتاجهم العملية الإنتاجية، في حين أن البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة ناتجة بشكل أساسي عن عملية التراكم الرأسمالي وإنتاج وسائل إنتاج بأعداد متزايدة، وهذا يجعلهم سكاناً فائضين نسبياً.

وتعمل البلدان النامية في أنظمتها التنموية التي تتبعها لحل مشكلة البطالة باتجاهها إلى قطاع الخدمات الذي يستوعب أعداداً هامة من اليد العاملة، وهو قطاع غير إنتاجي على حساب القطاعات الإنتاجية. أما فيما يتعلق بالعامل الخارجي والذي يلعب دوراً رئيسياً وبارزاً فيتمثل بارتباط البلدان النامية بآليات العمل في الدول الرأسمالية، فأقل الأزمات التي تحدث في هذه الأخيرة من شأنها أن تؤثر سلباً على اقتصادات البلدان النامية المرتبطة بها.

كما يعاني القطاع الزراعي في البلاد النامية من البطالة المقنعة التي نشاهدها في أرياف هذه البلدان نتيجة التزايد السكاني السريع الذي تشهده، وانحصار أو تحديد وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية العمال الصناعيين لقلة الخبرة وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع، مما يؤدي إلى الاستغناء عن خدماتهم في أحوال عدة ونتيجة لأبسط الأمور. ولا يعني ذلك أن قطاع الخدمات أحسن من القطاع الأول والثاني، فقد انخفض مردوده رغم اهتمام أغلب البلدان النامية بهذا القطاع على حساب قطاعات إنتاجية أخرى.

ومن أهم العراقيل التي تقف في وجه التنمية في البلدان النامية هو التزايد السكاني السريع وسوء التخطيط والإدارة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلاتها نتيجة قلة الإمكانيات المتاحة للاستثمار، وبالتالي تزايد معدل البطالة وتفاقم المشاكل التي تتمثل في تزايد مديونيتها للدول الرأسمالية المصنعة وما يمكن أن يشكله ذلك من ضغوطات عليها في مخططاتها المستقبلية ومواقفها السياسية. وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى حد القول بأن إخفاق البلدان النامية في خلق المزيد من فرص العمل هو في حد ذاته إخفاق في تحقيق التنمية^١، وذلك لما تشكله البطالة من عائق يؤثر على التنمية.

١ - خصائص البطالة وملامحها في الدول الرأسمالية المصنعة:

تزايدت نسبة البطالة حتى في الدول الصناعية، وهي التي عرفت تاريخياً التشغيل الكامل للقوى العاملة^٢، فمثلاً ألمانيا تجاوزت الرقم القياسي للبطالة بنسبة ٩.١٪ عام ١٩٩٨ وفرنسا ١١.٤٪ في نفس السنة، وكذلك عانت اليابان من مشكلة البطالة التي لم تعرفها منذ سنة ١٩٥٣، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت ناجحة في سياسة التشغيل إلا أنها عانت هي الأخرى من البطالة التي بلغت نسبتها ٥٪ خلال الثمانينات^٣، ارتفعت هذه النسبة إلى ٧.٣٪ و ٧.٨٪ و ٥.٨٪ و ٤.٠٪ عام ٢٠٠٨ في كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

^١ - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص ٨٦.

^٢ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Adaptation du marché du travail Tunisien au nouveau contexte économique, Centre de publication universitaire, Tunis 2000, p69.

- Faux J. "Is the American Economic Model the Answer?", the American prospect, 1994.
Mishel I. Et Bernstein J. "The state of working America 1994 - 1995", Economic policy Institute, ME. Sharpe, 1995.

^٣ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Ibid, p69.

-Eatwell J. "Global Unemployment, Loss of Jobs in the 1990's" Economic Policy Institute, ME. Sharpe, 1995.

واليابان على التوالي^١، وتواصل تراجع النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة من ٢.٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في هذه الدول من ٥.٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥.٨٪ عام ٢٠٠٨، وهي نسب زادت في الإرتفاع خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نتيجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وهي التي كان لها أسوأ الآثار على وضع العمالة في هذه الدول حتى أن آثارها السلبية تتزايد كل يوم، مما جعل الكثير من الدول الأوروبية تعتمد سياسة النقشف خلال سنة ٢٠١٠.

إن الباحثين في مستقبل المشكلة على المدى المتوسط والبعيد يبدون تشاؤمهم، فالوضع البشري يفترض أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ارتفاع، ذلك أن سكان العالم يتزايدون بشكل سريع. كذلك فإن الميل نحو العمل في تزايد وعدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل يتسارع. نتيجة هذه الأسباب يتوقع المكتب العالمي للعمل أن يضاف سنوياً ٤٣ مليون عامل جديد إلى قائمة طالبي الشغل.

أما الفئات التي تعاني من البطالة لمدة طويلة فهم الشباب وغير المؤهلين مهنياً^٣. وما يعقد المشكلة أكثر هو استمرار تزايد أعداد هذه الفئة بين صفوف المتعطلين عن العمل منذ التسعينيات وحتى اليوم.

إن البطالة الطويلة الأمد هي الشكل الأخطر بين أصناف البطالة لأنها بغض النظر عن الإحباط الذي يشعر به الفرد لعدم إيجاد أي دور له في المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الخبرة والتأهيل المهني الذي يقلص فرص العمل في وجه هؤلاء الأفراد، مما يؤدي إلى تدمير هذه الموارد البشرية والقضاء عليها في أغلب الدول المصنعة، ذلك أن واحداً من أصل اثنين هو

^١ - جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، ص ٢٥٧.

^٢ - المرجع نفسه، ص ص٧-٧.

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل (نيسان) ٢٠٠٩.

^٣ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, op.cit, p70.

- Horigushi y eds: "The United states Economy, Performance and Issues", 1992.

- IMF - Birch D. "Job creation in America", the free press, 1987.

- Bregger JE: "measuring self - employment in the united states", Monthly Labor review, January - February 1996, pp3- 9.

- Reynaud E.: "Le Chômage de longue durée: De la théorie à l'action" Révue Française de sociologie, N° 1, 1993, pp 271, 291.

في حالة بطالة طويلة الأمد. إلى جانب المتعطلين ذوي المؤهلات البسيطة، فإن عدد المتعطلين الشباب في تزايد مستمر^١.

ونسجل في أغلب بلدان أوروبا الغربية نسبة بطالة مرتفعة كلما تدنى المستوى التعليمي^٢. هذه العلاقة المتبادلة تعكس تزايد المتطلبات في برامج التأهيل أثناء تجنيد اليد العاملة. وهذا يعني كذلك أنه في حالات البطالة التي نتعرض إليها (نعيشها)، فإن اليد العاملة المؤهلة والخبيرة تقبل بأعمال دون مستوياتها، أعمال لا تتطلب هذا التأهيل الذي تتميز به، وهو ما يهمل اليد العاملة غير المؤهلة. ومع ذلك فإن معطيات السوق لا تقبل بهذه الفرضية، فالتباعد الخاص بين نسبة البطالة عامة ونسبة بطالة اليد العاملة غير المختصة أهم من ذلك حتى في البلدان التي تنخفض فيها الأجور (حالياً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا^٣). وتعمل نسبة هامة من القوى العاملة غير المؤهلة في «السوق السوداء» أو تقبل بالبطالة اختيارياً، ذلك أن وظيفة مكتبية لا تلبى طلباتهم المادية^٤.

وتصيب بطالة الشباب خاصة تلك الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين ١٥ و ٢٤ سنة^٥، فنسبة البطالة بخصوص هذه الفئة تتزايد بشكل سريع منذ الثمانينات. وتختلف النسبة ما بين إيطاليا بنسبة ٢٣٪ وألمانيا ٨٪ في منتصف الثمانينات. ويعود انخفاض نسبة بطالة الفئة الشابة (ما بين ١٥ و ٢٤ سنة) في ألمانيا لنظام التكوين المهني المعتمد لديها، والذي يسهل اندماج هذه الفئة ويحسن ظروف عملها، وهذا مهم جداً، ذلك أن كثيراً من العراقيين تعترض فئة الشباب عند

^١ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, op.cit, p70.

- Bouillaguet p.et Guitton C." Le Chômage de longue durée: comprendre, agir, évaluer" Paris Syros, Alternatives, 1992, pp 97,402.

^٢ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Ibid, p70.

- Tangy L.eds" L'introuvable relation Formation – emploi" La documentation Française, Paris, 1986.

- Vincent C.:"Les bas niveaux de qualification" Revue de l'IRES, Automne, 1993.

- Wukls:"Les exclus face à l'emploi" Syros – Alternatives, 1992.

- Rodgers G.:"Labour, Institutions and Economic Development" DP. International Institute For labour studies (IILS), n° DP / 41/1991, Génève 1991.

^٣ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Ibid, p 70.

^٤ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Ibid, p71.

- wood A.:"How Trade Hurt Unskilled workers" Journal of Economic perspectives, vol. 9, n°3, summer, 1995, pp57- 80.

^٥ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, Ibid, p71.

- Ourtan M. et Werquin p.: "L'analyse longitudinale du marché du travail", Documents séminaires, n° 99, Ceres, septembre 1994.

ولوجههم إلى سوق الشغل، فهم بصفة عامة ضحايا التطبيقات المؤسساتية (تطبيقات صلبة من حيث التراخيص والأجور) التي تحمي شاغلي هذه الوظائف، حيث تزيد إنتاجيتهم عما ينتجه الشباب المجندون للعمل، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم الفوارق في الأجور الممنوحة بين هاتين الفئتين. ويمكن أن نبين ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ١ - معدل البطالة في الدول المتقدمة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩^١

الدولة	السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*
الدول المتقدمة		٦.٣	٦.٥	٦.٣	٦.١	٥.٧	٥.٤	٥.٨	-
الولايات المتحدة الأمريكية		٥.٨	٦.٠	٥.٥	٥.١	٤.٦	٤.٦	٥.٨	٨.٥ (مارس)
منطقة اليورو		٨.٢	٨.٧	٨.٨	٨.٦	٨.٢	٧.٤	٧.٦	٩
ألمانيا		٧.٧	٨.٨	٩.٢	١٠.٦	٩.٨	٨.٤	٧.٣	٨.٦ (مارس)
فرنسا		٨.٦	٩.٠	٩.٣	٩.٣	٩.٢	٨.٣	٧.٨	-
إيطاليا		٨.٦	٨.٤	٨.٠	٧.٧	٦.٨	٦.٠	٦.٨	٧.١ (أفريل)
المملكة المتحدة		٥.٢	٥.٠	٤.٨	٤.٨	٥.٤	٥.٤	٥.٥	٦.٥ (مارس)
اليابان		٥.٤	٥.٣	٤.٧	٤.٤	٤.١	٣.٩	٤.٠	٤.٤ (فبراير)
كندا		٧.٦	٧.٦	٧.٢	٦.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٢	٨.٠ (أفريل)
الدول الآسيوية حديثة التصنيع		٤.٢	٤.٤	٤.٢	٤.٠	٣.٧	٣.٤	٣.٥	-

يلاحظ من خلال الجدول الارتفاع الواضح لمعدلات البطالة في هذه الدول عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية وما تمخض عنها من نتائج حتى نهاية عام ٢٠١٠. ونتيجة ذلك تعمل الحكومات في هذه الدول بشكل جدي على الحد من ظاهرة البطالة، وتبذل قصارى جهدها لتقليصها إلى أدنى المستويات؛ لإدراكها ما يمكن أن تولده البطالة من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في هذه البلدان، ناهيك عن الخسائر التي تتكبدها هذه الحكومات من خلال التعويضات والمساعدات التي تمنحها إلى تلك الفئة المتعطلة عن العمل.

^١ - جدول رقم ١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

* معدلات البطالة لعام ٢٠٠٩ مأخوذة من الانترنت، موقع: ويكيبيديا عن كتاب حقائق العالم.

إضافة إلى ذلك، فلدى هذه الحكومات الوعي والثقافة الكافية التي تجعلها متيقنة أن البطالة هي عبارة عن هدر لمورد اقتصادي مهم يمكن استخدامه في دعم الرفاهية وتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية. وهذا ما يجعلها تسعى جاهدة إلى توفير حالة الاستخدام الكامل لمواطنيها.

كما يمكننا الإيضاح أكثر من خلال الجدول التالي، الذي يبين معدلات البطالة في مجموعة من الدول الأوروبية.

جدول رقم ٢ - معدل البطالة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي حسب النوع عام ٢٠٠٦^١

الدولة	عدد المتعطلين (بالآلاف)	نسبة البطالة (%)	ذكور (%)	إناث (%)
ألمانيا	٣٤٣١.٨	٩.٨	٧.٧	٩.٢
الدنمارك	١١١.٣	٣.٨	٣.٢	٤.٥
إسبانيا	١٨٤٩.١	٨.٦	٦.٤	١١.٦
ايرلندا	٩٣.٤	٤.٤	٤.٥	٤.٢
إيطاليا	-	٦.٨	٦.٢	١٠.١
هولندا	٣٣٥.٨	٣.٩	٣.٥	٤.٤
بولندا	٢٣٧٤.٦	١٤.٠	١٣.١	١٥.١
المملكة المتحدة	-	٥.٤	٥.١	٤.٣

تراوحت معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٠٦ ما بين ٣.٨٪ في الدنمارك و ١٤.٠٪ في بولندا. ونلاحظ أن معدل البطالة في بولندا أعلى بكثير من مثيلاتها في مختلف دول الاتحاد الأوروبي تلتها ألمانيا وإسبانيا. كذلك فإنه باستثناء ايرلندا والمملكة المتحدة فإن معدل بطالة الإناث أعلى من الذكور، وهي حوالي الضعف في كل من إيطاليا وإسبانيا. وما يلفت الانتباه أن معدل البطالة في بولندا أعلى من ذلك الذي نجده في بعض الدول العربية مثل سوريا (معدل البطالة ٨.٧٪ عام ٢٠٠٧)^٢، وتونس (معدل البطالة ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩)^٣، مع استثناء أغلب دول الخليج العربي التي تنخفض فيها معدلات البطالة إلى أقل من ٦٪.

^١ - Internet, L'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p 9.

- Internet, Données sociales de 1990, 1995, 2000, 2002 et 2005. Site: INSEE.

^٢ - سوريا، بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٧.

^٣ - المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الإحصائية لعام ٢٠٠٩، تونس ٢٠١٠.

وسنعمل فيما يلي على دراسة البطالة من حيث الجنس والمستوى التعليمي والعمر والمدة في أحد البلدان الأوروبية كنموذج لتلك البلدان، ولتكن فرنسا باعتبارها أحد الدول الأوروبية الهامة التي يحاكي وضع التشغيل فيها أغلب هذه الدول .

جدول رقم ٣ - معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي في فرنسا (%)^١

المستوى التعليمي	لا يحمل شهادة	دون مستوى الباكالوريا	باكالوريا أو ما يعادلها	دبلوم عالي (باكالوريا + سنتين)	دبلوم عالي (باكالوريا + ٥ سنوات)
السنة					
١٩٩٩	١٧.٩	١١.١	١٠.٧	٧.١	٦.٣
٢٠٠٥	١٥	٩.٣	٩.٢	٦.٦	٧.٠

يلاحظ أن نسبة البطالة ترتفع بانخفاض المستوى التعليمي، وقد انخفضت هذه المعدلات بالنسبة لكافة الفئات عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٩ عدا فئة دبلوم عالي (باكالوريا + ٥ سنوات)، فقد ارتفعت من ٦.٣٪ عام ١٩٩٩ إلى ٧.٠٪ عام ٢٠٠٥.

جدول رقم ٤ - معدلات البطالة حسب العمر في فرنسا (%)^٢

العمر	٢٥ - ١٥	٢٥ - ٤٩	٥٠ فما فوق
السنة			
١٩٩٥	٢٥.٩	١٠.٧	٧.٩
٢٠٠٢	٢١.٦	٨.٣	٦.٢
٢٠٠٥	٢٢.٨	٩.١	٧.٦

تتباين معدلات البطالة بين مرحلة عمرية وأخرى، حيث يلاحظ بأن أعلى نسب بطالة سجلت في المرحلة العمرية (١٥ - ٢٥) سنة، وهذا ناجم عن الصعوبة التي تعترض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لأول مرة. وتنقلص نسبة البطالة في المرحلة العمرية (٢٥ - ٤٩) سنة حتى تصل إلى أدناها في الخمسين سنة من العمر فما فوق.

^١ - Internet, L'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p 9.

^٢ - Internet, L'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p 9.

جدول رقم ٥ - معدلات البطالة حسب الجنس في فرنسا (%)^١

السنة	الجنس	ذكور	إناث
١٩٩٥		١٣.٩	٩.٩
٢٠٠٠		١١.٩	٨.٥
٢٠٠٢		٧.٩	١٠.١
٢٠٠٥		٩.٠	١٠.٩

تختلف معدلات البطالة حسب الجنس بين فترة زمنية وأخرى، فبعدما كانت نسبة البطالة بين صفوف الذكور أعلى من الإناث خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) أصبحت ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ أقل منها، مع ملاحظة أن المعدلين اقتربا من بعض عام ٢٠٠٥.

جدول رقم ٦ - معدلات البطالة حسب المدة المنقضية بعد انتهاء التأهيل في فرنسا (%)^٢

السنة	المدة	أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
١٩٩٠		١٨.٠	١٢.١	٧.٣
١٩٩٥		٢٤.٠	١٥.٣	٩.٣
٢٠٠٠		١٨.٩	١١.٦	٨.٥
٢٠٠٥		١٨.٨	١٢.٠	٧.٨

فيما يتعلق بفترة البطالة التي يقضيها المؤهلون مهنيًا بعد انتهاء التأهيل، يلاحظ أن النسبة الأغلب من المؤهلين مهنيًا تقضي فترة أقل من ٥ سنوات بعد انتهاء مدة التأهيل حتى تحصل على عمل، حيث تنخفض النسبة تدريجياً من ٥ إلى ١٠ سنوات فأكثر من ذلك، وهذا عائد إلى سياسة الدولة التي تعمل على تكوين يد عاملة وكوادر ضمن الاختصاصات التي تعاني من نقص العمالة ويتطلبها سوق العمل.

ولاستكمال الدراسة عن معدلات البطالة حسب العرق نرى من الضروري دراسة هذه الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيضاح مدى التباين في معدلات البطالة حسب العرق في

¹ - Internet, L'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p 9.

² - Internet, L'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p 9.

هذا المجتمع المتنوع الأعراق، وبيان التمييز العنصري المتجذر في هذا المجتمع الذي يدعي حكامه دفاعهم عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في العالم.

جدول رقم ٧ - معدلات البطالة حسب العرق في الولايات المتحدة الأمريكية

في جويلية (تموز) ٢٠٠٦ (%)^١

العرق الأبيض	العرق الأسود والأفرو - أمريكي	العرق الآسيوي	العرق الإسباني
٤.٢	١٠.٥	٢.٧	٥.٦

من خلال الجدول نستنتج بأن المجتمع الأمريكي يتكون من أربعة أعراق أساسية. وتتباين معدلات البطالة بين هذه الأعراق، حيث بلغت أعلى نسبة لها بين صفوف العرق الأسود والأفرو - أمريكي، وهي حوالي ضعف معدل البطالة السائدة بين العرق الإسباني وأكثر من الضعف مقارنة بالعرق الأبيض وحوالي أربعة أضعاف مقارنة بالعرق الآسيوي. وهذا يعود إلى التمييز العنصري الذي تتعرض له بعض الأعراق حتى على مستوى التشغيل. وما يلفت الانتباه انخفاض معدل البطالة بين الأمريكيين من أصل آسيوي عن البطالة بين صفوف العرق الأبيض من أصول أوروبية، حيث يستغل الأمريكيون من أصول آسيوية كل فرصة عمل تتاح مهما كان نوعها، في حين ينتقي ذوي الأصول الأوروبية أعمالهم ولا يقبلون إلا الأعمال التي تروق لهم.

٢ - خصائص البطالة وملاحها في البلدان النامية:

تتميز البلاد النامية بانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها باستثناء بعض الدول البترولية نظراً لمحدودية الدخل القومي، مما يؤدي إلى قلة الاستثمارات، وتعيش تزايداً سريعاً في عدد السكان. وينتج عن ذلك كله ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل؛ لعدم التناسب بين فرص العمل التي يتم توفيرها وعدد الأفراد الذين يضافون إلى القوى العاملة سنوياً. أما أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية في هذه البلدان فأرجعها بعض الاقتصاديين إلى ما يلي^٢:

أ - لا تعتمد أساليب الإنتاج التقنية الحديثة في أغلبية هذه الدول، مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية في كافة القطاعات.

^١ - Bureau of Labour statistics, site: INSEE, Chômeur Sens BIT.

^٢ - د. عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف ود. طارق عبد الحسين العكيكي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

ب- يعتمد اقتصاد هذه البلدان بدرجة أولى على القطاع الزراعي لتزايد الطلب على المنتجات الغذائية، حيث إنه يشغل نسبة هامة من اليد العاملة رغم تناقص المردود لعدم اعتماد أساليب الإنتاج الحديثة، مما يؤدي إلى معاناة أعداد كبيرة من اليد العاملة الزراعية من البطالة المقنعة خلال أكثر من ١٥٠ يوم في السنة، ذلك أن أيام العمل الفعلية بالنسبة لهذه المجموعة هي أقل من ٢٠٠ يوم عمل سنوياً، فقد بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية ٧٧٪ من أصل مجموع القوى العاملة سنة ١٩٦٠، في حين كانت نسبتها ٢٧٪ في الدول الصناعية، وقد انخفضت هذه النسبة في الدول النامية والصناعية فكانت ٦١٪ في الأولى و ١٠٪ في الثانية عام ١٩٩٠، وتراجعت اليد العاملة الزراعية من أصل العمالة الكلية في الدول العربية من ٣١.٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥.٢٪ عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل حوالي ٢٥ مليون عامل، وكان ذلك لصالح قطاع الخدمات الذي أصبح يشغل حوالي ٥٩.٤٪ من مجموع العمالة العربية عام ٢٠٠٧.

ج- وجود مظاهر ديمغرافية وفنية وثقافية تقف حاجزاً في وجه النمو الاقتصادي في هذه البلدان، منها التزايد السكاني السريع وانخفاض سن المشاركة في العمل، مما شكل ضغطاً على سوق الشغل. ففي عام ١٩٨٠ كان حوالي ٧٠٪ من سكان العالم يعيشون في الدول النامية، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٨٪ سنة ١٩٩٠ وأكثر من ٨١٪ عام ٢٠٠٨. وفي حال استمرار معدلات النمو السكاني كما هي عليه، يتوقع بعض المختصين أن تبلغ نسبة قاطني الدول النامية ٨٥٪، على أن يبقى ١٥٪ فقط من سكان العالم يعيشون في الدول المتقدمة حتى عام ٢٠٢٥، حيث ستفرد ثمانى دول فقط بنصف سكان العالم عام ٢٠٥٠ وهي: الهند والصين وباكستان وبنغلاديش والولايات المتحدة ونيجيريا والكونغو وأثيوبيا^١.

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ١٨٣.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

٣ - د. محمد السقا، الوضع السكاني في العالم، جامعة الكويت. واستخرجت النسب من قبل الباحث.

٤ - د. عبد الرحيم بوادقجي ود. عصام خوري، علم السكان - نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، فيفري (شباط) ٢٠٠٢، ص ١٣.

٥ - د. محمد السقا، الوضع السكاني في العالم، مرجع سابق.

جدول رقم ٨ - معدل نمو السكان في الدول المتقدمة

والبلدان النامية والدول العربية حتى نهاية سنة ٢٠٠٤^١

الدول	معدل النمو %
الدول المتقدمة	٠.٥
البلدان النامية	١.٤
الدول العربية	٢.٣
العالم	١.١

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- لا يزال معدل النمو السكاني مرتفعاً في الدول العربية حتى نهاية سنة ٢٠٠٤.
- معدل النمو السكاني في البلدان النامية بما فيها الدول العربية أعلى بكثير مما هو عليه الحال في الدول الصناعية والعالم. وتزايد هذا المعدل أكثر في الدول العربية ببلوغه ٢.٤٢٪ خلال ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

جدول رقم ٩ - معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر

في بعض الدول النامية والصناعية خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)^٢

الفئة حسب السن (سنة)	نسبة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية %	نسبة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية %
١٠ - ١٤	٤	٢٣.٩
١٥ - ١٩	٧٢.٤	٧٨.٤
٢٠ - ٢٤	٩١.٥	٨٩.٢
٢٥ - ٣٤	٩٦.٧	٩٦.٣
٣٥ - ٤٤	٩٧.٦	٩٧.٥
٤٥ - ٥٤	٩٥.٩	٩٦.٣
٥٥ - ٦٤	٨٥.٦	٩١.٦
٦٥ فما فوق	٣٧.٨	٧٠.٧

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

- نسبة النشاط الاقتصادي (التشغيل) في البلدان النامية أعلى بكثير من الدول الصناعية خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) خاصة في المرحلتين العمريتين من ١٠ إلى ١٤ سنة وما فوق ٦٥

^١ - جدول رقم ٨ - جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥ - الملاحق الإحصائية.

^٢ - جدول رقم ٩ - د. علي وهب، مقومات الإنتاج والإثمار الاقتصادي، «أسس جغرافية الإنتاج»، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٥٧.

سنة، وهذا يوضح دخول الأفراد إلى سوق العمل في سن مبكرة لعدم إتمام دراستهم واستمرارهم في العمل إلى أعمار متأخرة في البلدان النامية عكس ما هو عليه الحال في الدول الصناعية، وهو ما يؤدي إلى التضيق على الفئة في سن العمل (١٥ - ٦٠) سنة.

وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه البلدان، مما يدعو هذه الحكومات إلى منع التشغيل في سن مبكرة وفرض العقوبات اللازمة عند المخالفة مع تحديد السن القانونية للعمل.

إضافة إلى ضعف التدريب ونقص التعليم بالنسبة لعدد هام من اليد العاملة، الأمر الذي ينعكس سلباً على إنتاجية العامل وتأقلمه مع التطورات والتجديدات التي تطرأ على وسائل الإنتاج.

- باستثناء بعض الدول النفطية، تعاني البلدان النامية من قلة رؤوس الأموال، وذلك ينعكس على نوعية الاستغلال للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. ويخلق البنيان الاقتصادي في البلدان النامية أزمات حادة في سبيل توفير رؤوس الأموال اللازمة لاستغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً فنياً حديثاً من أجل رفع مستوى الإنتاج الوطني، وبالتالي إتاحة فرص عمل جديدة لجيوش المتعطلين في هذه البلدان.

كما تعاني هذه البلدان اختلالاً كبيراً في مدى توفر عوامل الإنتاج، مما يعكس ضعف المواءمة بين المتوفر من تلك العوامل من جهة والأساليب المتبعة في استخدامها من جهة أخرى، بحيث تصعب الاستفادة التامة من العمل ورأس المال وبقية العوامل الأخرى على الأقل في المدى القصير.

وفي منتصف التسعينات قدرت الأمم المتحدة دخول ٣٨ مليون فرد سوق العمل سنوياً في البلاد النامية^١. وهذا التزايد الهائل لليد العاملة في هذه البلدان خلق زيادة كبيرة في أعداد المتعطلين عن العمل، مما أدى إلى تفاقم المشكلة بدل حلها.

خلال الستينات والسبعينات ارتفع مستوى المعيشة في هذه البلدان نتيجة تحرر الكثير منها من الاستعمار الذي كان يسلب خيراتها ويعمل على تخلف مجتمعاتها وبث الفرقة والفتنة بين صفوفهم، فزادت معدلات النمو الاقتصادي عن معدلات النمو السكاني نظراً لأن نسبة الوفيات لا تزال مرتفعة في تلك الفترة، وقد بلغ معدل النمو ٦.٤٪ في البلدان النامية و ٤.٧٪ في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٣^٢.

ومع ذلك فإن دخل الفرد في البلدان النامية كان ولا يزال منخفضاً جداً مقارنة بما هو عليه في الدول الصناعية المتقدمة والعالم، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

١ - د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٩٧، ٩٨.

٢ - المرجع نفسه، ص ١٠١.

جدول رقم ١٠ - معدل الدخل السنوي الفردي في بعض الدول المتقدمة والبلدان النامية عام ٢٠٠٥^١

الدخل السنوي الفردي (\$ أمريكي)				الدولة
٢٠٠٣	***١٩٩٤	**١٩٩٠	*١٩٨٠	
٨٢٢٩	٣٤٠٢	٣٤٧٠	٣٢٠٥	العالم
٢٩٨٩٨	١٤٤٧٣	١٤١١٩	١١٥٦٢	الدول المتقدمة
٤٣٥٩	٨٢٣	٧٢٣	٦٧١	البلدان النامية
السنة ٢٠٠٥				
***٣٦١٤				الدول العربية
٣٢٦٧٩				مجموعة النافتا (الولايات المتحدة + كندا + المكسيك)
٣٣٤٠٧				دول الإتحاد الأوروبي
٣١٩٧٧				مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى)
٤٠٧٣٨				مجموعة أمريكا الشمالية المنافسة للدخل القومي للإتحاد الأوروبي (الولايات المتحدة + كندا)
٥٣٠٦				روسيا
١٧٠١				الصين
٧١٠				الهند
١٨٣٥٨				إسرائيل
٥٠٥٨				ماليزيا
٣٥٤٥٠				اليابان
٤٩٥٩				تركيا
٢٧٣٨				إيران
٦٩٦				باكستان
١٢٧٠				اندونيسيا

^١ - جدول رقم ١٠ - منظمة الأمم المتحدة، التقرير السنوي للتنمية البشرية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتم احتساب معدل الدخل السنوي الفردي من قبل الباحث اعتماداً على الدخل القومي السنوي لكل دولة وعدد سكانها.
 ++ منظمة الأمم المتحدة، التقرير السنوي للتنمية البشرية، ١٩٩٧، ص ١٦٠.
 **** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٩. مع العلم أن معدل الدخل السنوي الفردي في الدول العربية قد ارتفع إلى ٤١٨٨ \$ عام ٢٠٠٦ و إلى ٤٧٥٥ \$ عام ٢٠٠٧ و ٥٨٥٨ \$ عام ٢٠٠٨.

نلاحظ من خلال الجدول تزايداً واضحاً في معدل الدخل السنوي الفردي في الدول المتقدمة والبلدان النامية والعالم خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، حيث بلغت هذه المعدلات نحو ٦٧١\$ و ٤٣٥٩\$ في البلدان النامية عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣ على التوالي، ونحو ١١٥٦٢\$ و ٢٩٨٩٨\$ في الدول المتقدمة عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣ على التوالي، ونحو ٣٢٠٥\$ و ٨٢٢٩\$ في العالم عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣ على التوالي. وارتفعت عام ٢٠٠٥ إلى المعدلات السابق ذكرها في الجدول، والتي تمثل الدخل السنوي الفردي لمجموعة دول أو كل دولة على حدة. ويعود انخفاض معدلات البطالة في البلدان النامية آنذاك إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- ★ التطور والازدهار الذي شهده الاقتصاد العالمي.
 - ★ إنشاء البنية التحتية الأساسية لهذه الدول، والتي استوعبت نسبة هامة من اليد العاملة.
 - ★ إنشاء الكثير من المشاريع الزراعية والصناعية التي استوعبت الكثير من اليد العاملة الزراعية والصناعية.
 - ★ الاهتمام بالتعليم الذي ارتفعت معدلاته، والحد من أعداد القوى العاملة التي تدخل سوق العمل في سن مبكرة بمحاربة التسرب المدرسي.
 - ★ استقبال البلدان الصناعية المتقدمة لأعداد كبيرة من اليد العاملة القادمة من البلدان النامية، بالإضافة إلى تشجيع الهجرة إلى الدول الأوروبية ودول العالم الجديد.
- إلا أن مشكلة البطالة بدأت تظهر على الساحة في أواخر السبعينات نتيجة عدة عوامل تكاد تكون مناقضة تماماً للعوامل السابق ذكرها، والتي ساعدت على الحد من نسبة البطالة في هذه البلدان. ولعل من أهم العوامل التي ساهمت ولا تزال في تزايد معدلات البطالة في البلاد النامية هي التزايد السكاني السريع الذي لا يتطابق مع النمو الاقتصادي الذي تشهده هذه البلدان نتيجة قلة الإمكانيات وضعف التصنيع وغياب المخططات الإستراتيجية، إضافة إلى غلاء أسعار المواد الضرورية المستوردة في السنوات الأخيرة خاصة (لقد تضاعفت أسعار المواد الغذائية من حبوب وغيرها ومشتقات الحليب والزيوت إلى أكثر من الضعفين أو ثلاثة وكذلك أسعار المحروقات)، فقد تخطى سعر برميل النفط ١٤٠\$ في ربيع وصيف ٢٠٠٨، ثم عاد

ليتراوح سعره ما بين ٧٠ و ٨٠\$ في منتصف عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠. وهذا السعر يتصف بعدم الاستقرار خلال عام ٢٠١٠، فقد بلغ سعر البرميل ٨٦\$ في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠.

وهذا كله يؤثر على البلدان النامية ذات الموارد المحدودة، فما يمكن أن يستثمر في مشاريع إنتاجية تشغل نسبة معينة من العمال، ينفق على المواد الضرورية المستوردة سواء كانت استهلاكية أو غيرها. وبتزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل يتضاعف أعداد المتعطلين عن العمل وتتفاقم المشكلة أكثر.

كما أن دخول المكننة (التكنولوجيا الحديثة) إلى القطاع الزراعي والصناعي، حيث عوضت الآلة أعداداً كبيرة من العمال، وهو ما أجبر الكثير من العمال الزراعيين على النزوح من الريف إلى المدينة للعمل بقطاعات إنتاجية أخرى، فصدموا بعدم إيجاد العمل المنشود، وبالتالي فقد أضيفوا إلى حشود العمال المتعطلين الذين كانوا يعملون في القطاع الصناعي وعوضتهم الآلة، بالإضافة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل والعائدين من بلاد المغترب نتيجة انتهاء عقودهم أو لظروف معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كل هؤلاء أضيفوا إلى أعداد المتعطلين عن العمل والباحثين عنه.

ونتيجة طول مدة الانتظار والبحث عن العمل المرغوب وغير الموجود، يضطر الكثير من هؤلاء وخاصة أصحاب المسؤوليات الاجتماعية إلى العمل في أدنى الأعمال بمردود ضعيف لا يلبي أبسط ضروريات الحياة، وتحت ظروف قاسية محرومين من أية حقوق (سواءً تعلق ذلك بالتأمينات أو التقاعد... الخ) وهو ما يعبر عنه بالتشغيل الناقص أو البطالة المخفية (المقنعة). ولا يعني ذلك أنه لا توجد بطالة ظاهرة واضحة في البلاد النامية، فهناك نسب هامة من الأفراد لا يمارسون أي عمل، حيث تحاول الحكومات في هذه البلدان التخفيف من معدلاتهم بشكل أو بآخر (كأن تمنحهم قروضاً بسيطة لا تتعدى الألف دولار لاستخدامها في مشاريع بسيطة جداً غالباً ما يفشل الكثير منها لعدم قدرتها على المزاحمة في السوق)، فهؤلاء لا تعتبرهم من ضمن المتعطلين خدمة لبرامج معينة على المستوى الداخلي والخارجي (الدولي).

وتعتبر البطالة الهيكلية الشكل الأساسي للبطالة الذي يسود في البلاد النامية نتيجة عدم التناسب بين النمو الاقتصادي والتوسع في حجم التشغيل، ذلك أن أساليب الإنتاج التقليدية المشغلة لأعداد كبيرة من اليد العاملة قاصرة عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الارتفاع بمستوى الدخل القومي للفرد.

أما التقنية الحديثة فبإمكانها تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، إلا أنها في نفس الوقت حرمت الكثير من العمال من أعمالهم، وبالتالي خلقت مشكلة اجتماعية جديدة، وهو ما يعبر عنه بالبطالة التكنولوجية.

وتمثل القوى العاملة الشابة (وخاصة أولئك الذين يبحثون عن عمل لأول مرة) النسبة العظمى التي تعاني من البطالة الظاهرة، ذلك أن معدل البطالة في صفوفهم هو ضعف معدل البطالة السائدة بين مجموع القوى العاملة.

ويمثل عدم تلقي التعليم المناسب أو التسرب، وكذلك ضعف الخبرة المهنية وانعدامها أهم أسباب البطالة الظاهرة التي تعاني منها المجتمعات النامية نتيجة دخول التقنية الحديثة إلى هذه البلدان في أغلب المجالات، وبسبب العولمة التي غزت العالم بأكمله.

وتتحكم عدة عوامل في البطالة الظاهرة بالبلدان النامية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

★ نظام التعليم السائد، الذي يتصف بعدم تلاؤمه مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

★ الهجرة الداخلية أو ما يعبر عنه بالنزوح من الريف إلى المدينة بعد دخول الزراعة عصر الآلة، مما أدى إلى تضاعف أعداد سكان المدن في مدة وجيزة، والذي سبب الكثير من المشاكل المتعلقة بالتشغيل، حيث شكل هؤلاء النازحون ضغطاً على هذه المدن التي لم يجد فيها الكثير منهم فرصاً للعمل، فأصبحوا يشكلون جيوشاً من المتعطلين تراهم على أرصفة الشوارع وفي المقاهي والحدائق العامة.

★ ميل الأفراد لامتهان الأعمال الإدارية والمكتبية ذات الأجور الأعلى دون الأعمال العضلية والبدنية.

★ يسر حال الكثير من العائلات ذات المداخل العالية، مما يجعل الأبناء يعزفون عن العمل بحكم توفر كل ما يريدونه، ويعيشون على مداخل عائلاتهم، إلا أن هؤلاء رغم أنهم لا يشتغلون لا يمكن عدهم من المتعطلين؛ لعدم انطباق مفهوم المتعطل على حالتهم.

ويشكل المتعطلون المتعلمون نسبة أعلى من المتعطلين الأميين، ذلك أن المتعطلين من أصحاب المستويات العلمية العالية ينتمون في الغالب إلى عائلات ميسورة الحال، قادرة أن تصرف عليهم وهو ما مكنهم من إتمام تعليمهم، وبالتالي فإذا ما صدموا بالواقع بعد تخرجهم بعدم وجود فرصة عمل، فإن الصدمة لديهم تكون أخف من غيرهم، حيث إن عائلاتهم تؤمن لهم المصاريف التي يحتاجونها، مما يبقى نسبة المتعطلين مرتفعة بين صفوفهم. أما المتعطلون الأميون أو أصحاب المستويات العلمية المتدنية فلا ينتظرون كثيراً للحصول على العمل المناسب في أغلب الأحيان، بل يقبلون بأدنى الأعمال من الناحية الاجتماعية أو ذات الرواتب المنخفضة، وكذلك الأعمال المرهقة التي تتطلب مجهوداً عضلياً، وبالتالي تقل نسبة المتعطلين بينهم.

ويشكل المتعطلون من أصحاب الشهادات العليا تحدياً لحكوماتهم؛ نظراً لوزنهم الاجتماعي والسياسي في البلاد النامية وقدرتهم على الإقناع والتأثير في الرأي العام، كما أنه بتكتلهم يمكن أن يشكلوا فئة معارضة لنظام الحكم، داعية إلى التظاهر وخلق الكثير من المشاكل لهذه الحكومات هي بغنى عنها.

٣- خصائص البطالة وملامحها في الدول العربية:

تتشابه خصائص البطالة وصورها في الدول العربية بشكل كبير مع سمات البطالة وملامحها في البلدان النامية والتي سبق أن تعرضنا إليها بالتحليل والشرح، مع بعض الاستثناءات وخاصة فيما يتعلق بالدول العربية النفطية بدرجة أولى وبقية الدول العربية بدرجة ثانية.

وتتزايد القوى العاملة سنوياً في جميع الدول العربية، حيث يقدر معدل نموها بنحو ٣.٣٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧). وتتركز العمالة العربية في قطاع الخدمات بنسبة ٥٩.٤٪ من إجمالي القوى العاملة العربية في عام ٢٠٠٧، وتتنوع باقي نسب العمالة بين قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة ٢٥.٢٪ و ١٥.٤٪ على التوالي. وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي ٢٨.١٪ عام ٢٠٠٧. ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم، حيث تظهر البيانات

المتاحة عن البطالة في الدول العربية ارتفاع معدلاتها في الدول الأقل دخلاً، وكذلك في الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي، وسجلت دول مجلس التعاون الخليجي أدنى معدلات للبطالة^١. ومن المعلوم أن معدل النمو السكاني السنوي في الوطن العربي يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو السكاني ١.٤٪ في العالم خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)، وفي الدول الصناعية المتقدمة ٠.٣٪ خلال نفس الفترة، كان متوسط معدل النمو السكاني في البلدان العربية ٢.٥٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٥) و ٢.٣٦٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)، وهو بمعدل ٢.٤٢٪ خلال (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)^٢. ويتوقع بعض الديمغرافيين أن ينخفض معدل النمو السكاني السنوي في الدول العربية إلى ٢٪ خلال (٢٠١٠ - ٢٠١١)، ومع ذلك تبقى النسبة مرتفعة مقارنة بمعدلات التزايد العالمي ومرتفعة جداً مقارنة بالدول المتقدمة.

ولا يزال هذا التزايد السكاني السريع في الدول العربية يشكل حاجزاً في وجه التنمية لعدم حسن استثماره، وذلك نتيجة ضعف الإمكانيات وتأخر التصنيع وقلة الاستثمارات ودخول المرأة سوق العمل، وهو ما يعبر عنه بعدم حسن استثمار هذه الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد عدد المتعطلين وخاصة بين صفوف المتعلمين، وهو ما شكل ضغوطات على الحكومات القائمة التي تسعى جاهدة في كل خطتها إلى إيجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلة العويصة التي تتفاقم حداثتها سنة بعد أخرى في كل الدول العربية باستثناء الدول الخليجية النفطية (دول البترول دولار)، وخاصة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط سنة ٢٠٠٨، ومع ذلك فقد استغنت هذه الدول عن نسبة كبيرة من العمالة العربية لتوطين التوظيف، وذلك بتوظيف فئة الشباب من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وكذلك تشغيل اليد العاملة والخبراء من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا التي ترضى بأجور زهيدة أدنى من تلك التي تطلبها العمالة العربية. ورغم تدني مستويات البطالة في الدول الأوروبية مقارنة مع تلك السائدة في الدول العربية، عملت هذه الدول على إيجاد مناخ ملائم لتكاملها بفتح الحدود وإيجاد عملة موحدة، وتوحيدها اقتصادياً. وكان ذلك أساساً لعلاج مشكلات البطالة الأوروبية في إطار سوق عمل موحد مبني على أساس حرية انتقال العمالة بين مختلف هذه الدول.

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

ورغم كل ما يجمع الدول العربية من لغة وثقافة ودين وعرق وتاريخ وحيز جغرافي ومصير مشترك، إلا أن تعاظم العوائق وتزايدها أمام التكامل الاقتصادي والانتقال العفوي للعمالة فيما بينها لا يسمح بإمكانية حل مشكلة البطالة العربية في إطار سوق عربي موحد للعمل، وهو ما يدعونا إلى البحث عن الأسباب والمشاكل التي تحول دون ذلك في إطار قمم عربية تعقد تحت إشراف جامعة الدول العربية، وتتوصل إلى نتائج حاسمة في هذا الموضوع، مع إمكانية انتخاب هيئة ضمن إطار الجامعة تشرف على هذا الموضوع وآلية تنفيذه.

إن العوائق البنيوية والتنظيمية الداخلية والخارجية أمام التنمية والتكامل في الوطن العربي هي التي تفسر خطورة مشكلة البطالة العربية من منظور مستقبلي، ففي ظل ظروف اقتصادية صعبة تعيشها البلدان العربية، وبعد نزوح سكان الأرياف العاملين سابقاً في القطاع الزراعي الذين حلت الآلة محلهم، والذين شكلوا ضغطاً على هذه المدن التي لم تستطع استيعابهم أو توفر لهم فرص العمل المنشودة، فكانت النتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخلق طبقة اجتماعية مهمشة في عيشها وتعليمها وصحتها وسكنها... فقد أسس هؤلاء أحياء سكنية حول المدن تقتصر إلى أبسط ضروريات الحياة، مما أدى إلى تنامي الفوارق الاجتماعية والمهنية بين الشرائح السكانية المختلفة واستفحال معضلة التضخم وتزايد معدلات البطالة بأشكالها المختلفة في كل البلاد العربية. ومن المعلوم أن هنالك تفاوتاً في نسب البطالة بين دولة عربية وأخرى، فتنخفض في البعض وترتفع في البعض الآخر، حيث يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث فئات^١:

- دول ذات معدلات بطالة مرتفعة: وهي الدول الأقل دخلاً أو تشهد حالة من عدم الاستقرار كجيبوتي بنسبة ٥٩.٠٪ عام ٢٠٠٨، والصومال بنسبة ٢٥.٠٪ عام ٢٠٠٥، وفلسطين بنسبة ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٨، وموريتانيا بنسبة ٢٢.٠٪ عام ٢٠٠٥، والسودان بنسبة ١٩.٧٪ عام ٢٠٠٨، وكذلك اليمن بنسبة ١٥.٩٪ عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى العراق الذي تقلصت معدلات البطالة فيه إلى ١٥.٩٪ عام ٢٠٠٨ بسبب تحسن الوضع الأمني في الفترة الأخيرة.
- دول ذات معدلات بطالة متوسطة كمصر بنسبة ٨.٨٪، والمغرب بنسبة ٩.٦٪ عام ٢٠٠٨، وسورية ٨.٤٪ عام ٢٠٠٧.

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧.

- دول ذات معدلات بطالة منخفضة كقطر بنسبة ٠.٥٪، والكويت بنسبة ١.٣٪ عام ٢٠٠٧، والبحرين بنسبة ١.٢٪ عام ٢٠٠٦، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣.٧٪ عام ٢٠٠٨. وهي نسب تشمل المواطنين فقط دون اليد العاملة الأجنبية.

ويتركز حوالي ٧٠٪ من المتعطلين في الوطن العربي عام ٢٠٠٦ في ست دول وهي: مصر والسودان والجزائر والمغرب والعراق واليمن، حيث قدر عدد المتعطلين الإجمالي في الدول العربية بـ ١٧ مليون متعطل، وكانت النسبة الأكبر من بقية المتعطلين في الصومال وتونس وسورية. وتنخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها في الدول الخليجية النفطية باستثناء السعودية، التي سجلت معدلات عالية بلغت ٦.٩٪ عام ٢٠٠٥ و ١١.٨٪ عام ٢٠٠٨، وهذه النسب مرتفعة جدا بالنسبة لأهم دولة نفطية في المنطقة. أما الزيادة المفاجئة في معدلات البطالة بنحو الضعف فالأرجح أنه يعود إلى الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام ٢٠٠٨.

ولا ترجع توقعات استمرار هذه المشكلة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول التي تعاني من البطالة، ذلك أن توقعات النمو السكاني تشير إلى انخفاض معدلاته في الدول التي ساهمت بالنسبة الأكبر في حجم البطالة العربية، وبالتالي فإن مسؤولية النمو السكاني عن البطالة في هذه البلدان جميعاً تبرز أساساً بسبب القصور النسبي للموارد، وضعف النمو من منظور خلق فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويمثل تفاوت توزيع السكان والعمالة بين البلدان العربية عاملاً أساسياً يفسر استمرار حدة مشكلة البطالة في الوطن العربي، وهو ما يظهر مثلاً في حالة مصر، حيث بلغ معدل نمو المتعطلين حوالي أربعة أمثال معدل نمو السكان بين تعدادي ١٩٦٠ و ١٩٨٦^٣.

كما شكلت عودة المهاجرين العرب من البلدان النفطية بعد حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١ ومن الدول الأوروبية الغربية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لعدم الرغبة فيهم ونتيجة الضغوطات التي كانت مسلطة عليهم. وقد شكل

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٤٠، ٢٨٢، ٢٩٢. واستخرجت النسب من قبل الباحث اعتماداً على المعطيات المتوفرة.

٢ - الانترنت، موقع: ويكيبيديا عن كتاب حقائق العالم.

٣ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ٢٥٣.

ذلك نسبة جديدة من المتعطلين تضاف إلى المتعطلين السابقين في هذه البلدان وخاصة:مصر وسورية والأردن وتونس والمغرب والجزائر واليمن.

وتكشف مؤشرات انتقال العمالة في الوطن العربي عن تنامي ظاهرة عودة المهاجرين من الدول العربية المستقبلة إلى الدول المرسلّة منذ منتصف الثمانينات، مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة في هذه الأخيرة مع أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. ويظهر أثر تنامي الهجرة في تخفيف حدة البطالة حتى أوائل الثمانينات بالإشارة إلى نسبة كل من المتعطلين والمهاجرين إلى قوة العمل في البلدان التي تعاني من مشكلة البطالة، فمثلاً قدر عدد المصريين العاملين في الخارج بأكثر من مليون ومائة ألف مهاجر، أي حوالي ١٠.٩٪ من قوة العمل المصرية سنة ١٩٨٢، في حين كان عدد المتعطلين في نفس السنة ٦٠٦ آلاف متعطّل أو نحو ٥.٧٪ من قوة العمل^١. وفي تونس قدر عدد العاملين في الخارج بنحو ٣٢٠ ألف مهاجر أو حوالي ١٨.١٪ من قوة العمل، بينما بلغ عدد المتعطلين حوالي ٢٤٨ ألف متعطّل أو حوالي ١٤٪ من قوة العمل في ذات العام^٢.

وبالرغم من المكتسبات التي تحققت في مجال الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للسكان والاستخدام والتنمية في الدول العربية، فإنّ البون لا يزال كبيراً بين الواقع والطموحات، فهناك تحديات وصعوبات كثيرة تواجه هذه البلدان في سعيها لبلوغ الإستراتيجيات والأهداف المنشودة، ذلك أن مؤشرات النمو الاقتصادي تعكس اتجاهات التردّي الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل الفردي بحوالي ٢٪ خلال الثمانينات^٣، وهذا ما أدى إلى انخفاض في حجم الادخار والاستثمار وهما المصدر الأساسي لإحداث فرص العمل المطلوبة وتحفيز الاستخدام.

وفي ظلّ التزايد السريع في عدد السكان وزيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل من جانب، والأوضاع الاقتصادية المتردية من جانب آخر، تبدو آفاق العمالة قاتمة، فقوة العمل العربية والمقدرة بحوالي ١٢٨ مليون عامل في عام ٢٠٠٧ تنمو بمعدلات سنوية تقدر بحوالي

^١ - I. L. O. year book of labour statistics, 1989 – 1990, Geneva:1990, p p341, 579.

^٢ - The World bank, Tunisia:Country economic memorandum:Mid – term review of the sixth development plan (1982 – 1986), vol. I (Washington D.C; The world Bank, oct. 1985- table 3A, p11).

^٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية والبرنامج الإقليمي للدول العربية (تورينو)، الورشة الإقليمية حول تحفيز الاستخدام والتنمية المستدامة ((دمشق ١٧- ١٩ أكتوبر (تشرين الأول)١٩٩٨))، محاضرة:نحو إستراتيجية وطنية لتحفيز الاستخدام والتنمية، ص ١.

٣.٣٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧)^١. و يشكل ذلك التزايد السريع للسكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي مشكلة حقيقية نتيجة الارتباط الوثيق بين زيادة معدلات البطالة الناجمة عن عدم القدرة على توفير فرص العمل وبين الانخفاض في مستوى الدخل الفردي، وهو ما سيؤدي إلى زيادة حجم الأعباء المترتبة عن هذه الدول والمطلوب مواجهتها، مثل تزايد عدد الفقراء في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والعولمة.

عانت البلدان العربية غير النفطية من عدم الاستقرار الذي أصاب الاقتصاد الدولي، مثل انهيار نظام النقد الدولي وتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وكذلك انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها هذه البلدان، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد المستوردة، مما أدى إلى خلق صعوبات اقتصادية داخلية، وإلى تفاقم عجز موازين مدفوعات هذه الدول التي تم تمويلها بقروض أجنبية خلقت أزمات خانقة لهذه البلدان في الثمانينات.

ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً عام ٢٠٠٨ تحسنت ميزانيات كل الدول النفطية، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فمع حلول عام ٢٠٠٩ تراجعت الأسعار إلى عتبة ٦٠ و ٧٠ \$ للبرميل، وتراوح ما بين ٧٠ \$ و ٩٠ \$ خلال (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)، مع العلم أن هذا الارتفاع في أسعار النفط قابله ارتفاع عالمي في أسعار كل المواد الغذائية التي تستورد الدول العربية الكثير منها. وترافق ذلك مع بروز بوادر الأزمة المالية العالمية، وما نجم عنها من آثار لا تزال حتى بداية عام ٢٠١١، ومدى انعكاس ذلك على اقتصادات البلدان العربية، حيث اختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى حسب درجة ارتباط أو تشابك علاقة الدولة الاقتصادية مع الاقتصاد الأمريكي واقتصادات منطقة اليورو والاقتصاد الياباني. وهنا يمكن أن تعترض الدول العربية مشكلة جديدة، حيث إن الدول النفطية يمكن أن تغطي هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية من خلال المداخل الإضافية الناتجة عن قطاع النفط، إلا أن المشكلة العويصة ستواجه أساساً الدول العربية غير النفطية، فمن الأكيد أن يسبب لها ذلك أزمات جديدة تؤدي إلى الفقر والبطالة والجوع إذا لم تحسن الخروج من هذا المأزق الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الأسعار على الصعيد العالمي.

^١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٥ ، ٣٦.

كان لارتفاع أسعار النفط الأثر الإيجابي على اقتصادات الدول العربية، فقد ارتفع الفائض في الميزانيات المجمعة للدول العربية خلال عام ٢٠٠٣ من نحو ٢٥.١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٥٧.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وتضاعفت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٨.٢٪ عام ٢٠٠٣، وتحول وضع الميزان الكلي من عجز بنحو ٢١.٧٪ مليار دولار وهو ما يعادل ٣.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ إلى فائض بنحو ٦.٦ مليار دولار بمعدل ٠.٩٪ من الناتج عام ٢٠٠٣.^١ كما حققت الدول العربية مستوى قياسيا في قيمة صادراتها النفطية عام ٢٠٠٨ وللعام السادس على التوالي، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات ٦٢٣.٩ مليار دولار، أي بزيادة تصل إلى حوالي ١٨٨.٥ مليار دولار، وتشكل هذه الزيادة ارتفاعا بمعدل ٤٣.٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ عندما بلغت قيمة الصادرات النفطية ٤٣٥.٤ مليار دولار، وصاحب الارتفاع في أسعار النفط ارتفاعا أيضا في كميات النفط المنتجة والمصدرة من الدول العربية. ويعزى هذا النمو في قيمة الصادرات خلال عام ٢٠٠٨ إلى الارتفاع في أسعار النفط، فقد شهدت سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٥ \$ للبرميل، أي بنسبة ٣٦.٢٪ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٧ عندما بلغ السعر الفوري لسلة أوبك ٦٩.١ \$ للبرميل، وارتفع إلى ٩٤.١ \$ عام ٢٠٠٨. والجدير بالذكر أن النفط بلغ أعلى مستوى له بسعر ١٣١.٢ \$ للبرميل في جويلية (تموز) ٢٠٠٨. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت نسبة ارتفاع الصادرات النفطية من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الصادرات النفطية في السعودية بنسبة ٣٨.٦٪ تقريبا، ونحو ٤٩.٩٪ في الكويت، وحوالي ٤١.٦٪ في ليبيا، وفي الجزائر ٣١.١٪، وفي مصر ٥٧٪ والسودان ١٢.٣٪.^٢

وخلال السبعينات، وبالرغم من الضغوطات والصعوبات التي مرت بها البلدان العربية غير النفطية، فإن حجم البطالة كان إلى حد ما معقولا، وهذا كان نتيجة توفر عدة عوامل آنذاك لعبت دورا بارزا في التخفيف من ضغوط مشكلة البطالة، وتمثلت أهمها فيما يلي^٣:

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٥، ٣٦.

٢ - المرجع نفسه، ص ٩١، ١٠١.

٣ - د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ١٣٥، ١٣٦.

١- هجرة أعداد كبيرة من العمالة العربية الفائزة إلى الدول الأوروبية الغربية وخاصة فرنسا وإيطاليا. ويتمثل هؤلاء في العمالة الفائزة من دول شمال إفريقيا التي هاجرت إلى هذه الدول الصناعية المتقدمة، والذين شكلت تحويلاتهم النقدية أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لبلدانهم. أما بالنسبة للعمالة في بلدان المشرق العربي وخاصة سورية ومصر، فقد كانت هجرتها إلى بلدان الخليج العربي النفطية، التي استوعبت أعداداً هائلة من العمالة آنذاك نظراً لما كانت تنفذه من مشروعات استثمارية ضخمة متعلقة بالبنية الأساسية.

وحالياً تعاني العمالة الوافدة إلى الدول الأوروبية الغربية وبلدان الخليج العربي النفطية أشكالاً مختلفة من التمييز والمعاملة السيئة بلغت درجة الترحيل القسري أحياناً دون بيان الأسباب؛ حيث تعمل دول الخليج العربي ومنها السعودية منذ مدة على تحقيق ما يسمى بتوطين الوظائف الحكومية للاستغناء عن الموظفين غير المواطنين. ومن ناحية ثانية تعمل هذه الدول على استبدال العمالة العربية لديها بعمالة آسيوية نظراً للتفاوت الكبير في الأجور والتعويضات بينها وبين العمالة العربية. أما دول أوروبا الغربية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا...، فبعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى العربي والمسلم على أنه إرهابي إلى أن يثبت ما يخالف ذلك، فتضيق عليهم بمراقبتهم وتقصي أوضاعهم وتحركاتهم، كما تعمل هذه الحكومات الغربية ومنذ مدة على ترحيل كل الأجانب الذين لا يحملون إقامات قانونية، مما أدى إلى عودة أعداد كبيرة من اليد العاملة العربية إلى أوطانها سواءً كان ذلك اختيارياً أو قسرياً.

٢- زيادة حجم المعونات الاقتصادية المقدمة من البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبك للبلدان العربية غير النفطية، والتي ساعدتها على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، وتمويل بعض المشاريع الاستثمارية العامة التي خلقت فرص عمل للعمالة الوافدة؛ ذلك أنه خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٧) بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة حوالي ١٣٨.٩ مليار دولار، منها ١٣١.٩ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي. كما يساهم الكثير من صناديق ومؤسسات التنمية العربية في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية. فقد بلغ إجمالي العمليات التمويلية لهذه الصناديق حوالي ٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وكانت

حصة الدول العربية منها ٦٤.٥٪ في عام ٢٠٠٨ مسجلة بذلك ارتفاعاً عن سنة ٢٠٠٧، حيث كانت هذه النسبة ٥٩.٨٪^١.

٣- القروض التي تحصلت عليها هذه الدول من البنوك العربية والعالمية استخدمت في التخفيف من عجز موازنتها، وفي بعض المشاريع العامة، فخلقت فرص عمل إضافية.

٤- التزام الكثير من الحكومات بتعيين حملة الشهادات الجامعية وشهادات المعاهد المتوسطة حتى دون الحاجة إليهم.

٥- تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة ولد قطاعاً اقتصادياً غير رسمي استوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة في هذه البلدان، خاصة بعد تزايد الطلب على الخدمات التي يقدمها هذا القطاع. أما في منتصف الثمانينات، فقد ارتبط تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي بتزايد مشاكل تمويل التنمية نتيجة الكساد النفطي والركود الاقتصادي. ولم تكن مشكلة البطالة نتيجة تطورات عرضية، وإنما هي محصلة متغيرات ترجع إلى مشكلات بنيوية يمتد تأثيرها السلبي على الطلب في أسواق العمل العربية إلى المستقبل.

لقد تضافرت عوامل موضوعية وذاتية، اقتصادية وسياسية، داخلية وخارجية، دفعت نحو تدهور أسعار وعوائد صادرات النفط العربي خلال الثمانينات، وكان أهم هذه العوامل هو نجاح الدول الصناعية في تبني إستراتيجية استهدفت خفض الاعتماد على النفط العربي والتوسع في استخدام بدائل النفط واستثمار التناقضات بين دول الأوبك؛ فقد انخفض سعر برميل النفط من ٢٦.٧ دولار إلى حوالي ١٣.٧ دولار ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بعد أن بلغ ٣٤.٧ دولار عام ١٩٨١. وواصل تراجع أسعار النفط حتى بلغ نحو ٥.٣ دولار للبرميل عام ١٩٨٨. وهذا ما أدى إلى انهيار قيمة عائدات النفط العربي من ١٦٧.٩ مليار دولار تقريباً عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٥.٣ مليار دولار عام ١٩٨٦، و ٥٣.٣ مليار دولار عام ١٩٨٨^٢، مما أدى إلى تحول فائض الموازنات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط إلى عجز، وقد رتب ذلك على هذه الحكومات تبني سياسة النقشف في الإنفاق الحكومي والاستثمار العام، وهو ما انعكس بدوره سلباً على الطلب في «سوق العمل العربي» نتيجة قلة الطلب على العمالة من جهة، وعودة الكثير من اليد العاملة المهاجرة إلى أوطانها، أو نتيجة تراجع التحويلات النقدية للعاملين المهاجرين إلى

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، صص xiv - xv.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، (الملاحق الإحصائية).

بلدانهم وانخفاض ما تتلقاه الدول العربية من مساعدات إنمائية من الدول العربية النفطية. ومن جهة أخرى فقد تراجعت هذه المساعدات من نحو ٧٧٢٨ مليون دولار تقريباً عام ١٩٨١ إلى حوالي ٣٤٥١ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم إلى ٢٣٤٢ مليون دولار تقريباً عام ١٩٨٨^١.

كما أدى غزو العراق للكويت سنة ١٩٩١ إلى إضعاف السيطرة العربية على النفط العربي وخاصة فيما يتعلق بتحديد أسعاره، وإلى الإضرار بالاستثمار والتشغيل بعودة أعداد كبيرة من اليد العاملة العربية المهاجرة في دول الخليج العربي إلى أوطانها. كما تم جلب الغازي الأجنبي إلى المنطقة، والذي كانت غايته السيطرة على منابع النفط. وقد كانت نفقات هذه القوات على حساب هذه الدول، بالإضافة إلى ما تكبدته هذه الدول من تكاليف لإعمار ما دمرته الحرب. كما أن الهبوط الكبير في أسعار النفط أدى إلى تراجع مشاريع الاستثمار في البنية التحتية والتوسع العمراني بسبب النقص في مخصصات الاستثمار العام. فقد بلغ معدل العجز في الموازنات العامة للبلاد النفطية ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٨^٢، حيث اضطرت هذه الحكومات على أثرها إلى السحب من احتياطياتها النقدية والاقتراض الخارجي واستخدام أدوات الدين العام الداخلي.

وإضافة إلى ذلك فقد عانت الدول العربية من انخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية إلى الدول الصناعية في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد المصنعة التي تستوردها هذه الدول؛ فالدول الصناعية تستورد المواد الأولية من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية بأسعار منخفضة جداً حيث يتم تصنيعها لديها، ومن ثم تعيد تصديرها إلى هذه الدول بأسعار مضاعفة عدة مرات.

وهنا تكمن المفارقة بين ما تجنيه الدول العربية من ثرواتها المستخرجة وما تقطفه الدول المصنعة من وراء تصنيعها المتطور، وهذا يفرض على الدول العربية الاهتمام بالصناعة بشكل أكثر جدية نظراً لمعاناتها من قصور التصنيع، وما يترتب على ذلك من ضعف استيعابه وإسهامه في حل مشكلة البطالة.

لقد زاد عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية بنحو ٣١٪ بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ في مصر والجزائر والمغرب وتونس وسورية، ثم انخفض هذا المعدل عام ١٩٨٥ إلى ١٦٪ في

١ - المرجع نفسه (الملاحق الإحصائية).

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

البلدان نفسها^١، وهذا يبرهن على ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي التخفيف من حدة مشكلة البطالة. ويظهر تراجع التصنيع العربي نتيجة تباطؤ الصناعات التحويلية وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول التي تعاني من تفاقم مشكلة البطالة، فقد تراجع معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع (أسعار ١٩٨٥) في تونس من نحو ١٠.٦٪ بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ إلى ٦.٨٪ تقريباً بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، وانخفض ذات المعدل بنفس الفترة في المغرب من ٤.٩٪ إلى ٠.٧٪، وفي الأردن من ١٦.٢٪ إلى ٤.٩٪.

وتعد مصر والجزائر البلدين الأكثر تصنيعاً بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة البطالة، ومع ذلك لا يزال القطاع الصناعي فيها متأخراً، ويظهر هذا من خلال المثال التالي: ساهمت الصناعات التحويلية بما قيمته ١٤٪ و ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٨ في كل من مصر والجزائر على التوالي، في الوقت الذي بلغت فيه هذه المساهمة نحو ٣٢٪ في كوريا الجنوبية و ٢٩٪ في البرازيل و ٤٤٪ في ألمانيا الغربية في نفس العام^٣.

ومع ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في كل من تونس والأردن ومصر والمغرب في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧، والتي تراوحت ما بين ١٥٪ و ١٧.١٪، فإن هذه النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا، حيث تبلغ حوالي ٢٠٪ و ٣٠٪ و ٤٠٪ على التوالي^٤.

وإجمالاً فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) حوالي ١٥.٧٪ بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي ٢٠.٤٪ بالنسبة لمجموعة البلدان النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي ٩.٩٪ لمجموعة البلدان العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسب تغيرات طفيفة بالنسبة لكل من مجموعة الدول الصناعية ومجموعة البلدان النامية، إلا أنها

^١ - UNIDO, Industry and development, Global Report, 1987 – 1989, statistical supplementaries.

^٢ - صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للأقطار العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥، الكويت ١٩٨٧.

^٣ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠، جدول رقم ٢.

^٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٦٧.

تراجعت بشكل ملحوظ بالنسبة للبلدان العربية، حيث انخفضت من حوالي ١٠.٧٪ عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٩.٤٪ عام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من قصور العمالة، فإن ارتفاع متوسط الدخل الفردي إلى أعلى المستويات العالمية في بعض هذه البلدان لم يكن وليد تنمية اقتصادية تستند بالضرورة إلى المزيد من استخدام الأيدي العاملة. كما أن توظيف هذه العوائد لم يتجه أساساً إلى تقدم في عملية التصنيع والتنمية يوفر أسباب استمرار الحاجة إلى قوة العمل التي انتقلت من بلدان الفئاض السكاني إلى هذه البلدان في فترة الازدهار النفطي.

والواقع أن تعاظم العوائد النفطية قد ارتبط بتضاعف الاستثمار في الصناعات التحويلية للبلدان العربية النفطية المستقبلية للعمالة المهاجرة من البلدان العربية التي تعاني من مشكلة البطالة، فقد زاد الاستثمار في الصناعات التحويلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي من حوالي ٥٦٠ مليون دولار أي نحو ٤.٨٪ من إجمالي الاستثمار في هذه البلدان ونحو ٥.٥٪ من الاستثمار الصناعي الإجمالي بالوطن العربي في النصف الأول من السبعينات إلى حوالي ١٥ مليار دولار أو نحو ١٥٪ من إجمالي الاستثمار بها، ونحو ٣١٪ من إجمالي الاستثمار الصناعي العربي في النصف الثاني من الثمانينات، وقدّر الاستثمار الصناعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من الثمانينات بما قيمته ٣٩.٥ مليار دولار أي نحو ١٣.٢٪ من إجمالي الاستثمار بها و٣٢.٥٪ من إجمالي الاستثمار الصناعي العربي^٢.

إلا أن هذا الاستثمار والنمو في الصناعات التحويلية لدول مجلس التعاون الخليجي لم يثمر تطوراً نوعياً في مستوى التصنيع يرقى بها إلى مستوى الدول المتقدمة أو حتى الدول الصناعية الجديدة، وما يترتب على ذلك من مستوى مرتفع لاستيعاب العمالة في الصناعات التحويلية، وينطبق ذات الأمر على الاستثمار والنمو في النشاط الزراعي.

وقد مثلت العمالة الوافدة حوالي ٨٢٪ من إجمالي قوة العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٦^٣، فالمشتغلون بالصناعة والزراعة كانت نسبهم منخفضة بالمقارنة مع

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢ - طه عبد العليم طه، النفط والتصنيع في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٧، جانفي (كانون الثاني) ١٩٨٨، ص ٧٣، ٨٠، ٨٣.

٣ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة التعاون، العدد ١٤، جويلية (تموز) ١٩٨٩، المحلق الإحصائي (إحصاء مجلس التعاون).

إجمالي قوة العمل في هذه البلدان، ففي الإمارات العربية المتحدة مثلوا ٦.٥٪ و ٤.٥٪ على التوالي، وفي السعودية ٧.٣٪ و ٥.٧٪ على التوالي، وفي قطر ٧.٦٪ و ٣.٥٪ على التوالي. ويكشف التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة وافدة كانت أم وطنية عن استقطاب القطاع الزراعي والصناعي لأعداد قليلة من مجموع اليد العاملة، وذلك بنسبة ٢٪ للزراعة و ٧.٦٪ للصناعة^١.

وبلغ معدل النمو السنوي للعمالة العربية ٣.٣٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧)، وتباينت المعدلات بين الدول العربية، فتراوحَت هذه النسبة بين ٢.٢٪ في جيبوتي و ٩.١٪ في قطر. ومثلت القوة العاملة من أصل مجموع السكان ٣٩.٢٪ في البلدان العربية عام ٢٠٠٧، حيث كانت أدنى نسبة لها في كل من تونس وليبيا بمعدل ٣٠.٢٪ تلتها اليمن بمعدل ٣٠.٦٪، في حين كانت أعلى نسبة في الإمارات العربية المتحدة بمعدل ٦٧.٨٪ تلتها قطر بمعدل ٦٧.٥٪. وشاركت المرأة الرجل في العمل، حيث بلغ معدل مشاركتها ٣١.٢٪ من أصل مجموع القوة العاملة العربية عام ٢٠٠٧، وكانت أعلى النسب في كل من الصومال وموريتانيا وجيبوتي بنسبة ٦١.٠٪ و ٥٦.٧٪ و ٥٤.٨٪ على التوالي؛ حيث تعمل المرأة في هذه البلدان إلى جانب الرجل في القطاع الزراعي التقليدي الذي يعتمد على الإنتاج العائلي، في حين كانت أدنى مشاركة لها في كل من السعودية والعراق بنسبة ١٥.٤٪ و ٢٠.٧٪ على التوالي.

أما بالنسبة للأطفال (٥-١٤ سنة) الذين يعملون، فقد بلغت أعلى النسب على الإطلاق في الصومال تلتها فلسطين والسودان خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٧) بمعدل ٤٩.٠٪ و ١٧.٠٪ و ١٣.٠٪ على التوالي، حيث تعتمد هذه الدول على تشغيل الأطفال في القطاع الزراعي خاصة في سن مبكرة بدل تعليمهم تثقيفهم، وهم يمثلون نصف اليد العاملة في الصومال.

ويستقطب قطاع الخدمات أعلى نسبة من اليد العاملة العربية عامة يليه القطاع الزراعي فالصناعي، فقد مثلت القوى العاملة في القطاعات الثلاثة ما نسبته ٥٩.٤٪ و ٢٥.٢٪ و ١٥.٤٪ على التوالي عام ٢٠٠٧^٢.

وهذا يفرض على البلدان النامية إيلاء أهمية خاصة للقطاع الصناعي الذي شهدت من خلاله الدول المتقدمة قفزات هامة مكنتها من تحقيق التنمية في مختلف المجالات، كما يجب

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠، مرجع سابق، الملحق ١٠/٢.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية بدلاً من استيرادها بالعملة الصعبة وبأسعار باهظة الثمن.

٤ - خصائص البطالة ولامحها في تونس:

بلغ عدد سكان الجمهورية التونسية ١٠٣٢٧٠٠٠ نسمة (عشرة ملايين وثلاث مائة وسبعة وعشرون ألف نسمة) عام ٢٠٠٨ بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ١.١٠٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨)، وتقلص إلى ١.٠٠٪ خلال (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وهو من أدنى المعدلات عربياً^١، وقسم السكان إلى الفئات التالية، حيث مثلت كل فئة نسبة معينة من عدد السكان.

جدول رقم ١١ - توزيع السكان حسب الفئات (%)^٢

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨
الفئة				
أقل من ٥ سنوات	٨.١	٨.١	٨.١	٨.٠
٥ - ١٤ سنة	١٩.٩	١٨.٦	١٨.١	١٦.٤
١٥ - ٥٩ سنة	٦٢.٨	٦٤.٠	٦٤.٣	٦٥.٩
٦٠ سنة فما فوق	٩.٢	٩.٣	٩.٥	٩.٧

من خلال الجدول نستنتج أن أغلبية التونسيين هم من الفئة النشيطة، وقد مثلت هذه الفئة ما يزيد عن ٦٥.٩٪ عام ٢٠٠٨، هذا إذا استثنينا بعض الشيوخ الذين يبقون في وظائفهم (التمديد) حتى بعد بلوغ سن التقاعد وخاصة في الوظائف والمهن التي لا تتطلب جهداً عضلياً، مما شكل ضغطاً على الدولة لتأمين فرص عمل تلبي طلبات الشغل الجديدة.

عملت الدولة منذ الثمانينات على تبني سياسة اقتصادية آخذة فيها بعين الاعتبار المشكلات والعراقيل التي ربما تعترضها. ففي أعقاب الأزمة التي ألمت بميزان المدفوعات في منتصف الثمانينات، شرعت تونس في تطبيق سلسلة من برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادي. واستهدفت الإصلاحات كفاءة إطار حكيم للاقتصاد الكلي، وتحرير الأسعار، والتخلص من القيود تدريجياً، وتقليص أهمية القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الإنتاج السلعي. ومنذ تطبيق برنامج تحقيق الاستقرار، زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١٨.٠٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٠.٨٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، إلا أن رصيد الميزان التجاري

١ - المرجع نفسه، ص ٢٧٢.

٢ - جدول رقم ١١، المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الشهرية، ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٦.

- إحصاءات ٢٠٠٨: تونس - وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٩، ص ٢.

إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجع مؤخراً من (-٩.١٪) عام ٢٠٠٣ إلى (-٩.٨٪) عام ٢٠٠٨ بعد أن كان (-٨.١٪) عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى زيادة التضخم المالي وعجز الموازنة^١. أما التحدي الذي يواجه الحكومة التونسية والذي هو موضوع بحثنا فيتمثل في البطالة والتي تعتبر مرتفعة نسبياً، بمعدل ١٤.٠٪ من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٨، و ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩ كما سبق الذكر، وهي مرشحة للارتفاع أكثر في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ومع تزايد عدد المتخرجين سواء كانوا جامعيين أو من معاهد عليا أو مهنية بصورة مستمرة وقلة الحلول لتشغيلهم، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، وهو ما يفرض على المعنيين السعي لخلق فرص عمل بأقصى سرعة ممكنة، وذلك يتطلب تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص والشعب سعياً للحد من هذه المشكلة قبل أن تتفاقم بشكل يصعب معه الحل مع كل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من مشاكل.

بادرت تونس بالتخلي منذ السبعينات عن التعريف الدولي للسكان النشيطين الذي حدد عمر الفرد النشط ببلوغ سن ١٥ سنة فما فوق، بحيث اعتمدت تعريفاً أضيق من ذلك يربط البطالة بأعمار السكان ما بين ١٨ و ٥٩ سنة فقط، إذ عرف المعهد الوطني للإحصاء ومكاتب التشغيل المتعطلين بأنهم «أولئك الذين لم يشتغلوا في الأسبوع السابق للإحصاء وهم في حالة بحث عن شغل. وينقسم هؤلاء إلى فئتين: فئة الأشخاص الناشطين الذين لا يشتغلون من ١٨ إلى ٥٩ سنة وهم العاطلون، وفئة الأشخاص الناشطين الذين لا يشتغلون من ١٥ إلى ١٧ سنة ومن ٦٠ سنة فما فوق هي فئات أخرى غير ناشطة»^٢.

ويظهر أن هذا التعريف معقد نوعاً ما، وكان من الأجدر أن يكون على النحو التالي: «المتعطّل هو الفرد ذكرًا أم أنثى الذي يتراوح عمره ما بين ١٨ و ٥٩ سنة، ولا يعمل في الأسبوع السابق للإحصاء، وهو في حالة بحث عن شغل يريده بالأسعار المتداولة في السوق، فهو في حالة بطالة. أما الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٧ سنة أو بلغوا ٦٠ سنة فما فوق، وما زالوا يفتشون عن عمل لم يحصلوا عليه بعد، فهم من غير النشيطين». ويظهر أن الحكومة التونسية كان لها غاية من وراء التخلي عن التعريف الدولي إلى التعريف الضيق، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

★ **الفرضية الأولى:** عدم السماح لمن هم دون سن ١٨ سنة أو ٦٠ سنة فما فوق بالعمل وخاصة في القطاع العام، على أنها لا تمنع بأن يعملوا في القطاع الخاص حتى لا يشكل ذلك ضغطاً

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٦٦، ٣٦٢.

٢ - المرجع نفسه، ص ٣٧.

٣ - المعهد الوطني للإحصاء والمكتب الوطني للتشغيل، تونس ٢٠٠٤.

على سوق العمل في القطاع العام، وإفساح المجال لمن هم ضمن سن العمل (١٨ - ٥٩ سنة) لإيجاد فرصة عمل في القطاع العام.

★ **الفرضية الثانية:** بعد بدء تزايد حدة البطالة في تونس، ولإدراك الحكومة آنذاك مدى خطورة هذه المشكلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما يمكن أن ينجم عنها من آثار، اعتمدت وبشكل ذكي (فيه نوع من المغالطة) التعريف الضيق للتشغيل والبطالة. ونتيجة الكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية التي وجهت إلى هذا التعريف، عاد المعهد الوطني للإحصاء منذ مطلع سنة ٢٠٠٥ إلى اعتماد التعريف الدولي، فاعتبر أن الفئة النشيطة مكونة من الأفراد الذين بلغوا ١٥ سنة فما فوق، سواء كانوا يعملون أو متعطلين خلال أسبوع الإسناد^١.

ويعتبر عاملاً كل شخص بلغ من العمر ١٥ سنة فما فوق، عمل على الأقل لمدة يوم (حتى لو كان لساعة واحدة!) خلال أسبوع الإسناد. أما المتعطل فهو كل شخص بلغ من العمر ١٥ سنة فما فوق، ولم يشتغل شيئاً خلال أسبوع الإسناد، وهو يبحث عن عمل وجاهز لذلك خلال الأسبوعين اللذين يليان أسبوع الإسناد. وتحسب نسبة البطالة من أصل الفئة النشيطة من الأفراد. أما الفئة غير النشيطة فتكون من الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فما فوق، والذين لا يعملون وليسوا متعطلين مثل الطلبة. وبالنسبة للعمالة الكلية فهي عبارة عن معدل العمال من أصل مجموع الأفراد النشيطين (١٥ سنة فما فوق). وفيما يلي نبين نسب العمالة والبطالة وتوزيعها وأنواعها من خلال بعض الجداول الإحصائية التالية:

جدول رقم ١٢ - العمالة في تونس^٢

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
العمالة			
العدد الإجمالي للأفراد النشيطين (بالآلاف)	٣٣٢٨.٦	٣٤١٤.٩	٣٥٠٦.٢
نسبة العمالة الكلية (%)	٤٥.٨	٤٦.٣	٤٦.٦
عدد العمال (بالآلاف)	٢٨٥٤.٧	٢٩٢٨.٥	٣٠٠٤.٩
نسبة البطالة (%) *	١٣.٩	١٤.٢	١٤.٣

* تتعلق نسبة البطالة لسنة ٢٠٠٤ بالأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و ٥٩ سنة، في حين أنها تتعلق بالأفراد الذين بلغوا ١٥ سنة فما فوق سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

١ - المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الشهرية، تونس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧.

٢ - جدول رقم ١٢، المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الشهرية، تونس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧، مرجع سابق.

على الرغم من اعتماد تونس سياسات سكانية تسعى من خلالها تخفيض نسبة النمو السكاني، التي تراجعت من ٣٪ عام ١٩٦٦ إلى ١.٠٨٪ عام ٢٠٠٥ وإلى ١.٠٠٪ خلال (٢٠٠٧-٢٠٠٨) كما سبق الذكر، فإن عدد الأفراد النشيطين في تزايد مستمر، فبعد أن كان العدد الإجمالي للأفراد النشيطين ٣٣٢٨٦٠٠ شخص عام ٢٠٠٤ أصبح ٣٥٠٦٢٠٠ شخص عام ٢٠٠٦ و ٣٦٧٧٧٠٠ شخص عام ٢٠٠٨، كما تزايدت نسبة العمالة الكلية من ٤٥.٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٤٦.٦٪ عام ٢٠٠٦، وارتفع عدد العمال من ٢٨٥٤٧٠٠ عامل عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠٠٤٩٠٠ عامل عام ٢٠٠٦ و ٣١٥٥٤٠٠ عامل عام ٢٠٠٨، ومع ذلك فقد تزايدت نسبة البطالة من ١٣.٩٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٦ و ١٤.٢٪ عام ٢٠٠٨ و ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩ كما ذكرنا سابقا. وهذا يعود إلى أن إحصائيات العمالة لعام ٢٠٠٤ كانت متعلقة بالفئة التي تراوحت أعمارها ما بين ١٨ و ٥٩ سنة في حين شملت إحصائيات أعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ كل الأفراد الذين بلغوا ١٥ سنة فما فوق، وكذلك تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل والأزمة المالية العالمية. وينقسم العمال إلى جنسين: ذكور وإناث، حيث يبين الجدول التالي نسبة كل جنس من أصل مجموع العمال.

جدول رقم ١٣ - العمالة حسب الجنس في تونس (%)^١

الجنس \ السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ذكور	٧٤.٤	٧٣.٨	٧٣.٩	٧٤.١
إناث	٢٥.٦	٢٦.٢	٢٦.١	٢٥.٩
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

نستنتج من خلال الجدول أن اليد العاملة النسائية تمثل ثلث اليد العاملة الرجالية تقريبا في السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتشتغل العمالة التونسية في النشاطات التالية:

جدول رقم ١٤ - توزيع العمالة حسب القطاعات الإنتاجية في تونس (%)^٢

¹ - Agence Tunisienne de Communication Exterieur, Tunisie - Le progrès pour tous, octobre 2006.

^٢ - المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١١.

^٣ - المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٩.

^٤ - جدول رقم ١٣، المرجع نفسه، ص ١٥.

^٥ - جدول رقم ١٤، المعهد الوطني للإحصاء، تونس ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١٧. واستخرجت النسب الخاصة بسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من قبل الباحث بالاعتماد على معطيات المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨.

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القطاع					
الزراعة والصيد البحري	١٦.٣	١٨.٧	١٩.٣	١٨.٣	١٧.٧
الصناعة، المناجم، الطاقة، البناء والتشييد والأشغال العامة	٣٤.٣	٣٢.٣	٣٢.١	٣٢.٢	٣٢.٨
التجارة والخدمات	٤٩.٤	٤٩.٠	٤٨.٦	٤٨.٥	٤٨.٥
غير مصرح به	-	-	-	٠.٩	٠.٩

نلاحظ أن حوالي ٥٠٪ من اليد العاملة التونسية تعمل في القطاع التجاري وقطاع الخدمات، في حين انقسم العمال الباقون بين القطاع الصناعي والبناء والتشييد والأشغال العامة والطاقة والمناجم بنسبة ٣٢.٨٪ عام ٢٠٠٨.

أما العاملون في القطاع الزراعي وفي الصيد البحري، فقد ارتفع معدلهم من ١٦.٣٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٩.٣٪ من أصل مجموع العمال عام ٢٠٠٦ ثم تقلص إلى ١٧.٧٪ عام ٢٠٠٨، وهو ما يجعلنا نستنتج أن القطاع الزراعي إلى جانب الصيد البحري يستقطبان نسبة جيدة من اليد العاملة التونسية في السنوات الأخيرة بسبب التشجيعات والتسهيلات التي تمنحها الدولة وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة، إلا أن عدد العاملين في هذين القطاعين يتميز بالتأرجح وعدم الثبات، مما يوضح وجود بعض العمال ينتقلون بين قطاع وآخر.

وتنقسم الإحصائيات الرسمية العمال حسب الفئة العمرية إلى ست فئات يوضحها

الجدول التالي:

جدول رقم ١٥ - توزيع العمال حسب الفئة العمرية (بالآلاف)^١

^١ - جدول رقم ١٥ - الانترنت، موقع واب الموحد، المرصد الوطني للشباب، SITE: www.onj.nat.tn - إحصائيات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨: المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦. أما النسب فقد تم استخراجها من قبل الباحث بناء على المعطيات المتاحة.

السنة	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	الفئة العمرية (سنة)
١٩ - ١٥	١٤٧	٥.٦	١٤٠.٨	٥.٢	١٣٥.٩	٤.٩	١٥٠.٤	٥.٣	
٢٤ - ٢٠	٣٠٨.٧	١١.٧	٣١٢.٤	١١.٦	٣٠٨.٦	١١.١	٣٢٩.١	١١.٥	
٢٩ - ٢٥	٤٠٧.٥	١٥.٥	٤٢٥.٩	١٥.٨	٤٣٨.١	١٥.٧	٤٣٤.١	١٥.٢	
٣٤ - ٣٠	٤٠٢.١	١٥.٣	٤١٠.٩	١٥.٣	٤٢٨.٠	١٥.٣	٤١٩.٦	١٤.٧	
٣٩ - ٣٥	٣٧٧.١	١٤.٣	٣٨٣.٥	١٤.٢	٣٩٢.٧	١٤.١	٤٠٤.٣	١٤.٢	
٤٠ فما فوق	٩٩٠.٢	٣٧.٦	١٠٢٢.٤	٣٧.٩	١٠٨٤.٩	٣٨.٩	١١١٧.٢	٣٩.١	
المجموع	٢٦٣٢.٦	١٠٠	٢٦٩٥.٩	١٠٠	٢٧٨٨.٢	١٠٠	٢٨٥٤.٧	١٠٠	
السنة	٢٠٠٥	%	٢٠٠٦	%	٢٠٠٧	%	٢٠٠٨	%	الفئة العمرية (سنة)
١٩ - ١٥	١٥٠.٧	٥.٢	١٤٧.٥	٤.٩	١٣٦.٨	٤.٥	١٢٨.٧	٤.٠	
٢٤ - ٢٠	٣١٤.٥	١٠.٧	٣١٧.٤	١٠.٦	٣٣١.٠	١٠.٧	٣٣٠.٥	١٠.٥	
٢٩ - ٢٥	٤٣٣.٢	١٤.٨	٤٤٣.٩	١٤.٨	٤٦٩.٨	١٥.٢	٤٨٨.٦	١٥.٥	
٣٤ - ٣٠	٤٢٩.٧	١٤.٧	٤٣٥.٩	١٤.٥	٤٤٤.١	١٤.٤	٤٤٩.٨	١٤.٣	
٣٩ - ٣٥	٤١٣.٦	١٤.١	٤٢٤.٧	١٤.١	٤٢٩.٩	١٣.٩	٤٣٤.٩	١٣.٨	
٤٠ فما فوق	١١٨٦.٨	٤٠.٥	١٢٣٥.٥	٤١.١	١٢٧٣.٥	٤١.٣	١٣٢٢.٩	٤١.٩	
المجموع	٢٩٢٨.٥	١٠٠	٣٠٠٤.٩	١٠٠	٣٠٨٥.١	١٠٠	٣١٥٥.٤	١٠٠	

نستنتج من خلال الجدول أن عدد العمال في تزايد مستمر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، حيث ارتفع عدد العمال من ٢٦٣٢.٦ ألف عامل عام ٢٠٠١ إلى ٣١٥٥.٤ ألف عامل عام ٢٠٠٨. وتشكل اليد العاملة من الفئة العمرية ٤٠ سنة فما فوق العدد الأكبر مقارنة مع الفئات الأخرى من العمالة التونسية، كما شكلت الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة) الأقلية من اليد العاملة. ويلاحظ أن نسبة اليد العاملة من الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة) قد انخفضت خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، حيث شكلت ٥.٦٪ عام ٢٠٠١ و ٥.٢٪ عام ٢٠٠٥ و ٤.٠٪ عام ٢٠٠٨، وهذا يعود إلى استمرار النسبة العظمى من هذه الفئة في مواصلة تعليمها، وبالتالي تأخرها في دخول سوق العمل على عكس ما هو الحال بالنسبة للفئة العمرية ٤٠ سنة فما فوق، إذ تزايد معدلها خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨) من ٣٧.٦٪ عام ٢٠٠١ إلى ٤٠.٥٪ عام ٢٠٠٥ وإلى ٤١.٩٪ عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يتزايد معدل هذه الفئة من أصل مجموع اليد العاملة خلال السنوات المقبلة على عكس الوضع بالنسبة للفئة (١٥ - ١٩ سنة) التي من المتوقع أن ينخفض معدلها أكثر لزيادة الإقبال على مواصلة التعليم والتأهيل المهني. كما يلاحظ تقارب معدلات الفئات العمرية الثلاث: (٢٥ - ٢٩ سنة) و (٣٠ - ٣٤ سنة) و (٣٥ - ٣٩ سنة) من أصل مجموع اليد العاملة.

وقد تم تصنيف العمال حسب مستواهم التعليمي، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم ١٦ - التوزيع النسبي للعمالة حسب المستوى التعليمي (%)^١

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المستوى التعليمي								
أمّي	١٦.٤	١٥.٤	١٤.٨	١٤.٥	١٤.٣	١٣.٦	١٢.٧	١١.٩
ابتدائي	٤٠.٧	٤٠.٣	٣٩.٩	٣٧.٩	٣٦.٩	٣٦.٦	٣٦.٩	٣٦.٦
ثانوي	٣٢.٥	٣٣.٤	٣٣.٧	٣٤.٩	٣٥.٧	٣٦.٣	٣٦.٢	٣٦.٧
عال	١٠.٤	١٠.٩	١١.٦	١٢.٧	١٣.١	١٣.٥	١٤.٢	١٤.٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

نلاحظ من خلال الجدول أن المستوى التعليمي لأغلبية العمالة التونسية هي من مستوى الابتدائي والثانوي، حيث شكلت نسبتها أكثر من ٧٠٪ من أصل مجموع العمالة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨). كما يظهر أن نسبة الأمية بين صفوف العمال في تراجع تدريجي، فبعد أن شكلت ١٦.٤٪ عام ٢٠٠١ من أصل مجموع اليد العاملة انخفضت إلى ١١.٩٪ عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تتناقص بشكل تدريجي في السنوات القادمة نتيجة سياسة التعليم الإلزامي التي تبنتها الدولة، بالإضافة إلى برامج تعليم الكبار التي تعتمد عليها منذ ما يزيد عن العقد من الزمن أملاً في الوصول إلى القضاء على الأمية.

وكذلك الحال بالنسبة للعمال الذين اقتصرت درجة تعليمهم على المستوى الابتدائي فقط، حيث انخفضت نسبتهم من ٤٠.٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ٣٦.٦٪ عام ٢٠٠٨، أما العمال أصحاب المستويات التعليمية (ثانوي وعال) فقد تزايدت نسبهم من ٣٢.٥٪ و ١٠.٤٪ عام ٢٠٠١ إلى ٣٦.٧٪ و ١٤.٨٪ عام ٢٠٠٨ على التوالي، وهو ما يؤكد ارتفاع المستوى التعليمي للمواطن التونسي، وتزايد أعداد الكفاءات التي يجب استغلالها أحسن استغلال، بإتاحة فرص العمل التي تتماشى مع مؤهلاتها. إلا أن البطالة تعتبر من آفات هذا العصر، فلا يخلو منها أي مجتمع نتيجة عدة عوامل. كما تتفاوت مدة التعطل بين الأفراد، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم ١٧ - توزيع المتعطلين من العمر ١٨ إلى ٥٩ سنة حسب الولايات

ومدة البطالة سنة ٢٠٠٤

مدة التعطل	شهر	من ٢ إلى	من ٤ إلى	من ٧ إلى	من ١٠ إلى	من ١٣ إلى	٢٥ شهراً	غير	المجموع	النسبة
الولاية	فما فوق	٣ أشهر	٦ أشهر	٩ أشهر	١٢ شهر	٢٤ شهر	فما فوق	معلنين		المئوية %
تونس	٥٩٩	١١٠١٨	٩٩٩٣	١٣٥٥٣	٢٧٧٥	٥٣٣٧	٣٧٨٠	٢٠٣٠	٤٩٠٨٣	١١.٣

^١ - جدول رقم ١٦، الانترنت، موقع واب الموحد، المرصد الوطني للشباب SITE: www.onj.nat.tn، مرجع سابق.

- إحصائيات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨: المسح الوطني حول السكان والتشغيل، مرجع سابق، ص ١٦.

^٢ - جدول رقم ١٧ - المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الشهرية، تونس، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥. واستخرجت النسب المئوية من قبل الباحث.

أريانة	٢٦٦	٢٧٧٢	٢٨٢٢	٤١٣٢	١٠٩٢	٢٤٨٤	٢١٤٦	١١٠٧	١٦٨٢٢	٣.٩
بن عروس	٢٦٠	٤٢٢٦	٤٤٨٠	٦٧٨٢	١٧٥٧	٢٨٠٤	٢٣٦٩	١٦٠٢	٢٤٢٩٩	٥.٦
منوبة	٢٠٨	٢٩٥١	٣٣٧١	٥١٧٨	١٥١٥	٢٠٦٦	١٧٨٢	٩٥٧	١٨٠٢٨	٤.٢
نابل	١٨٥	٢٢٦٨	٣٢٨٧	٦٢٣٩	٢٣٥٥	٣٩٦٤	٣٨٩١	٢٠٧٩	٢٤٢٦٨	٥.٦
زغوان	١٧٤	١٧٣٨	٢٠١٦	٢٦٥٣	٩١٣	١٨٤٤	١٣٥٠	٧٣٠	١١٤١٨	٢.٦
بزررت	٢٧٣	٥٦١١	٤٥٧٧	٦٠٤٨	٢٢٢٠	٣٥٢٢	٣١١٢	١٦٦١	٢٧٠٢٣	٦.٢
باجة	١٢٧	٢٨٧٣	٢٧٤٣	٣٧٩٧	١١٤٩	٢٠٨٣	١٩٩١	١١٦٩	١٥٩٣٢	٣.٧
جندوبة	١٥٤	٤١١٨	٣٧٠٨	٧٤٩٠	١٩١٣	٣٦٢٨	٣١٠٤	١٨٠٣	٢٥٩١٦	٦
الكاف	٧٦	٢٢٢١	٢٤١٢	٤٧٣٦	١٦٠٤	٢٣١٠	١٩١٦	٨٠٩	١٦٠٨٤	٣.٧
سليانة	٩٩	١٧٧٩	٢٠١٣	٢٩٤٨	٩٧٨	١٩٠٣	١٤١٤	٥٩١	١١٧٢٦	٢.٧
القيروان	٦٠	٢٠٩٧	٢٤٩١	٥٩٥٩	٢٢٩٨	٤١٩٥	٣٢٢٠	١٥٨٣	٢١٩٠٢	٥.١
القصرين	٧١	٢٠١٥	٢٤٨٠	٧٤٢٧	٢٣٧٢	٣٩٣٧	٣٠١٨	١٢٠٣	٢٢٥٢٣	٥.٢
سيدي بوزيد	١٤	١٥٩٠	١٩٦٧	٣٧٨٦	١٥٢٤	٢٠٧٩	٢٣١٩	١٢٢٢	١٤٥٠١	٣.٤
سوسة	١٤٦	٢٣٤٢	٣٣٦٨	٤٩٢١	١٧٨٠	٣٤٩٦	٢٩٢٩	١٤٥١	٢٠٤٣١	٤.٧
المنستير	١٥٤	١٧٢٤	٢١٣٨	٢٦٠٦	٩٣٣	١٨٧٦	١٦٤١	٨٥٩	١١٩٣١	٢.٨
المهدية	٢٠	١٠٦١	١٢٩٣	٢٥٧٩	١٣٩٢	٢٦٠٤	١٨٣٤	٩٤٢	١١٧٢٥	٢.٧
صفاقس	٢١١	٣٤٨٢	٤٧٠٧	٦٨٥٣	٢٤٧٥	٤٢١٤	٥٠٨٠	٣٠٦٦	٣٠٠٨٨	٧
قفصة	١٠٥	٣٩٢١	٣٣٠٦	٥٥٧٩	١١٥٩	١٩٥٧	١٣٣٩	٨٠٩	١٨١٧٦	٤.٢
توزر	٢٦	٤٨٣	٥٩٤	١٠١٣	٤٠٩	٩٥١	٧٤٨	٤٠٢	٤٦٢٥	١.١
قبلي	٢٠	٥٥٧	٦٨٣	١٣١٠	٤٧٥	٧٣٠	٦٨٥	٣٨٠	٤٨٣٧	١.١
قابس	٨١	٢٣٨٠	٢٤٠٥	٣٤٦٤	١١٨٥	٢٠٨٢	١٩٧٥	١٢٩٥	١٤٨٦٧	٣.٤
مدنين	١٣٤	١٤٥٠	٢١٠٥	٢٥٥٩	٩٥٨	١٧٩٢	١٥٠٩	١٣٢٩	١١٨٣٥	٢.٧
تطاوين	٣٦	٤٦٠	٦٣٧	١٣٥٤	٤٨١	٧١٩	٦٨٨	٤٧٧	٤٨٥٢	١.١
كل الولايات	٣٤٩٩	٦٥١٥٧	٦٩٥٩٥	١١٢٩٦٤	٣٥٧١٠	٦٢٥٧٣	٥٣٨٧٧	٢٩٥٥٦	٤٣٢٨٩٢	١٠٠

يتبين من خلال الجدول أن نسبة المتعطلين في تونس تختلف من ولاية إلى أخرى، وهذا

يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- اختلاف الكثافة السكانية بين الولايات.

- وجود ولايات طاردة وأخرى جاذبة، حيث من المتوقع أن يبقى النازح من ولاية إلى أخرى

فترة معينة يبحث عن عمل يريده، فهو يعد من المتعطلين أثناء فترة البحث، وربما يضطر إلى

القبول بأي عمل متاح له إذا لم يجد مبتغاه، أو ربما يشتغل بأعمال غير منظمة.

- الضغط الكبير الذي شكل على بعض الولايات الكبرى مثل: تونس وصفاقس وبنزرت وسوسة ونابل بسبب الهجرة الداخلية إليها من مختلف مناطق الجمهورية وخاصة الداخلية.
- عدم قدرة بعض الولايات على توفير فرص عمل لسكانها وخاصة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما يفرض عليهم حالة بطالة أو الاشتغال لفترات متقطعة أو العمل بالقطاع الزراعي الذي يعتمد على الإنتاج العائلي، وإلا فإنه يهاجر إلى إحدى ولايات الجمهورية الجاذبة وخاصة العاصمة أو إلى إحدى الدول المجاورة، وهذا ما ينطبق على ولايات جندوبة والكاف وقبلي.
- نسبة التزايد السكاني السنوي المرتفعة في بعض الولايات مثل القصيرين.
- وفيما يتعلق بعدد المتعطلين، فقد جاءت ولاية تونس في المرتبة الأولى تلتها صفاقس فبنزرت، وينخفض عدد المتعطلين إلى أدناه في ولايات توزر وقبلي وتطاوين. وهذا يعود إلى أنها ولايات ذات أعداد سكانية منخفضة، إضافة إلى أنها من الولايات الطاردة، حيث إن النسبة الغالبة من اليد العاملة في هذه الولايات مهاجرة سواء كان ذلك إلى ولايات أخرى (هجرة داخلية) أو إلى خارج البلاد (هجرة خارجية) وخاصة إلى فرنسا وإيطاليا وليبيا.
- وبلغ العدد الإجمالي للمتعطلين من الفئة العمرية (١٨ - ٥٩ سنة) ٤٣٢٨٩٢ فرداً عام ٢٠٠٤. وتمتد مدة البطالة للعدد الأكبر من المتعطلين ما بين سبعة وتسعة أشهر، فقد بلغ مجموعهم في كافة الولايات ١١٢٩٦٤ فرداً، وجاءت ولاية تونس في المرتبة الأولى بـ ١٣٥٥٣ فرداً، تلتها جندوبة فالقصرين. ويلاحظ أن عدد المتعطلين الإجمالي قد ارتفع إلى ٥٢٢٣٠٠ فرد عام ٢٠٠٨ نتيجة تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وعدم القدرة على توفير فرص العمل الكافية لاستيعابهم، بالإضافة إلى ما نجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة من نتائج سلبية أثرت على سوق الشغل^١. أما أقل عدد من المتعطلين فهم الأفراد الذين تمتد مدة بطالتهم

^١ - المسح الوطني حول السكان والتشغيل، مرجع سابق، ص ٢٥.

شهرًا كحد أقصى، وقد بلغ مجموعهم ٣٤٩٩ فردا، حيث جاءت ولاية تونس في المقدمة بـ ٥٩٩ متعطلا تلتها ولاية بنزرت فولاية أريانة. وبخصوص أولئك الذين تمتد فترة تعطيلهم ٢٥ شهرًا فأكثر فقد بلغ عددهم ٥٣٨٣٧ فردا، وكذلك الأفراد المتعطلون ما بين ١٣ و ٢٤ شهرًا، فقد بلغ عددهم ٦٢٥٧٣ فردا. وهنا تكمن المشكلة، حيث تقضي هاتان الفئتان اللتان تمثلان أكثر من ربع (حوالي ٢٧٪) المتعطلين الإجمالي فترة طويلة في حالة بطالة. وبالتالي يجب البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك والسعي لإيجاد الحلول السريعة.

أما بالنسبة لولاية تونس، فقد كان عدد المتعطلين فيها دائما هو الأعلى وفي كل الحالات التي أخذنا فيها بعين الاعتبار الفترة التي يقضيها المتعطّل في حالة بطالة، بل أكثر من ذلك فإن عدد المتعطلين في ولاية تونس يمثل دائما أكثر من ضعف عدد المتعطلين في الولاية التي تليها مرتبة، وهذا يفسر الضغط الكبير المسلط على العاصمة نتيجة الهجرة إليها وجذبها لأغلب المهاجرين أملاً في إيجاد فرصة عمل مناسبة لهم فيها.

ويمكننا بيان تطور عدد المتعطلين ونسبهم أخذاً بعين الاعتبار المدة التي يقضيها هؤلاء في حالة بطالة على مدار عقد من الزمن (١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ١٨ - توزيع المتعطلين حسب مدة البطالة^١

١ - جدول رقم ١٨، المعهد الوطني للإحصاء، تونس ٢٠٠٥.

- إحصائيات ٢٠٠٨: المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٢٥.

النسبة المئوية (%)			عدد المتعطلين (بالآلاف)			مدة البطالة
٢٠٠٨	٢٠٠٤	١٩٩٤	٢٠٠٨	٢٠٠٤	١٩٩٤	
٦٠.٤	٦٨.٦	٥٩.٩	٣٠٨.٦	٢٣٤.٦	٢٢٤.١	أقل من سنة
٢٣.٤	١٦.٢	٢٣.١	١١٩.٧	٦٩.٦	٨٦.٣	من سنة إلى سنتين
١٦.٢	١٥.٢	١٧.٠	٨٣.٠	٦٥.٢	٦٣.٦	سنتين فما فوق
-	-	-	١١.٠	٣.٥	٤.٤	غير معن
١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٥٢٢.٣	٤٣٢.٩	٣٧٨.٤	المجموع

يلاحظ أن عدد المتعطلين الذين يقضون فترة أقل من السنة قد تزايدوا من ٢٢٤١٠٠ فرد

عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٩.٩٪ من أصل مجموع المتعطلين إلى ٣٠٨٦٠٠ فرد عام ٢٠٠٨ بنسبة

٦٠.٤٪، كما ارتفع عدد المتعطلين الذين يقضون مدة تتراوح بين سنة وسنتين من ٨٦٣٠٠ فرد

عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٣.١٪ إلى ١١٩٧٠٠ فرد عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٣.٤٪، وكذلك ارتفع عدد

الذين تمتد مدة تعطيلهم سنتين فما فوق من ٦٣٦٠٠ فرد عام ١٩٩٤ بنسبة ١٧٪ إلى ٨٣٠٠٠

فرد عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٦.٢٪ (يلاحظ بأنه على الرغم من تزايد عدد المتعطلين بالنسبة لهذه

الفئة فإن نسبتهم من أصل مجموع المتعطلين قد تراجعت).

كما تزايد عدد المتعطلين من ٣٧٨٤٠٠ فرد عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٢٣٠٠ فرد عام

٢٠٠٨، وهو ما يدعو إلى إيجاد آلية لاستيعاب هذه الأعداد الجديدة من اليد العاملة التونسية.

وقد اختلفت نتائج الإحصائيات التي قامت بها الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل عن تلك

التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، نظراً لأن إحصائيات

الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل موضوعة بناء على مطالب الشغل المقدمة إليها ممثلة

في ذلك بمكاتب التشغيل المنتشرة في كافة الولايات (المحافظات). وفيما يلي يبين لنا الجدول

التالي عدد مطالب الشغل المسجلة في مختلف الولايات من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨.

جدول رقم ١٩ - تطور عدد مطالب الشغل حسب الولايات^١

الولاية	السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تونس		٣٤٣٩٣	٣٣٥٤٩	٤١٣١٩	٤٦٤٧٨	٤٨١٢٣	٤٦٩٥٨	٤٥٩٥٢	٤٧٩٧٠
أريانة		١٠١٣٦	١١٥٠١	١٣٢٤٦	١٥٧٠٠	١٧٦٠٨	١٧٨٤٣	١٧٥٥٦	١٨٤٦٠
بن عروس		١٦٣٦٤	١٥٨١٤	٢١٢٦٢	٢٦٠٩٠	٢٩٦٦٥	٣٠٢٧٩	٣٠٠٠٠	٣١٤٠٢
منوبة		٦٦٥٨	٨٤٤٢	١١٥٤٤	١٤٦٤١	١٦٢٤٩	١٧٧٢٥	١٨٢٣٣	٢٠٥٨٨
نابل		٢٤٢١٢	٢٤٠٠٢	٢٧٨٩٢	٣٠٢٩٤	٣١١٠٧	٣٣٣٠٠	٣٣١٤٩	٣٥٤٣١
زغوان		١١٤٨٥	١١٨٥٠	١٢٤٣٢	١٢٣١٧	١٢٢٤٣	١٢٣٨٣	١٤٤٤٤	١٣١٦٤
بنزرت		٢٨٤٣٧	٢٧٦٣٥	٣٣٧٦١	٣٦٨٨٦	٤٠٣٧٨	٣٦٢٨٧	٣٣٦٧٣	٣٧٣٧٢
باجة		٨٧١٨	٨٣٣٨	٨٦٠٩	١٠٥٦٣	١٢٩٦١	١٢٨٩٧	١٤٠٤٤	١٧٢٥٥
جندوبة		١٧٠٢٠	١٥٠٤٠	١٥٤٤١	١٧٩٤٩	١٩٠١٤	٢١٠١٦	٢١٩٤١	٢٥٠٩٤
الكاف		١٠٨٨٣	١٠٣١٠	٩١٣٥	١١٥٢١	١٢٦١٢	١٤١٢٦	١٤٨٩٤	١٦٠٢٢
سليانة		١٠٥٢٩	٩٥٢٤	١٠٧٤٨	١١٨٥٨	١١٦٧١	١٦٨٠٥	١٥٥٢٥	١٩٦٤٢
القيروان		١٣١٩٤	١٢٠٧٨	١٣٤٩٨	١٥٥٨٥	١٦١٠٢	١٦٨٠٨	٢٢٦٥٨	٢٠١٥٥
القصرين		١٠٤٠٦	١١٠٣٨	١٢٩٨٣	١٤٣٨٦	١٥١٩٤	١٧١٣٣	١٩٥٨٣	١٩٩٤٤
سيدي بوزيد		١٠٧٧١	٩٥٨٦	١١٦٠٥	١٢٥٢٥	١٥٤٨٢	١٥٩٠٤	١٦٩٣٣	١٧٩٢٧
سوسة		٢٢٩٩٤	٢٢٤٢٣	٢٧٧٢٠	٢٨٨٤٤	٢٩٦٤٢	٢٩٥٥٦	٣٠٣١٥	٣٠٣٧٤
المنستير		١٣٥٤٦	١٤٤٤٣	١٧٣١٤	١٩٥٥٧	٢٥٣٩٠	٢٦٢٣٨	٢٦٠٤٧	٢٨٠٩٤
المهدية		١١٨٠٢	١٠٥٩٥	١١٦١٥	١٢٣٧٤	١٣٣١٧	١٣٨٤١	١٣٨٣٨	١٤٢٣٦
صفاقس		٢٢١٢٧	٢١٢٠٠	٢٧٦٩١	٢٩٤٧٣	٣٥٧٦٩	٣٧٣٠٤	٤٠٧٦٢	٤٤٣٤٩
قفصة		١٧١٦٩	١٧١٩٦	١٨٠٣٠	٢٧٣٩١	٢٦٢٨٠	٢٤٦٠٧	٢٥٣١٣	٣٤٠٠٣
توزر		٦١٩٢	٦٠٥١	٦٣٥٨	٩٥٩٥	٨٢٣١	٨٩٩٦	٨٣٦٣	٨٨٥٨
قبلي		٦٨٥٧	٦١٦١	٧٠٠٢	٨٨٤٩	٩١٦٨	١٠٢٥٦	١٠١٧٣	١٢٠٩٢
قابس		١٤١٤٤	١٢٥٢٧	١٤٦٠٧	١٧٥٠١	١٧٦٩٤	١٨٣٦٧	١٩٥٨٣	٢٢٢٥٤
مدنين		١٤٢٢٧	١٢١١١	١٢٨١١	١٦٢٤٨	١٧٣١٨	١٩٥٧١	٢٠٦٥٦	٢١٥٧٦
تطاوين		٥٣١٨	٥١٦٧	٦١٣٩	٨٧٢٩	٧٧٢٦	٨٤٢٦	٨٤٤٨	٩٦٤٥
مجموع طالبي الشغل		٣٤٧٥٨٢	٣٣٦٥٨١	٣٩٢٧٦٢	٤٥٥٣٥٤	٤٨٨٩٤٤	٥٠٧٠٢٦	٥٢٢٠٨٢	٥٦٥٩٠٧
طالبو الشغل لأول مرة		٢٦٣٦٧٣	٢٤٩٧٠٥	٢٩٦٢٩٧	٣٦٠٩٦٩	٣٩٥٣٢١	٤٢٤٩٢٦	٤٤٧٩٤٦	٤٩٤٥٧١

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد مطالب الشغل قد ارتفعت في كافة الولايات خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، مع تراجع لها في جلّ الولايات سنة ٢٠٠٢ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠١.

^١ - جدول رقم ١٩- الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل، النشرة الإحصائية السنوية لتونس ٢٠٠٨، طبع دلتا للطباعة، تونس ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

وجاءت ولاية تونس في الطليعة من حيث عدد مطالب الشغل المقدمة خلال السنوات المذكورة (٢٠٠١-٢٠٠٨) تلتها صفاقس فبنزرت، وهذا يفسر مدى الضغط المسلط عليها نتيجة النزوح إليها من الولايات الأخرى وارتفاع عدد طالبي الشغل لأول مرة وعدم اكتراث سكان بعض الولايات الأخرى بتقديم مطالب شغل إيماناً منهم بعدم جدوى ذلك.

أما الولايات التي احتلت المراتب الأخيرة من حيث عدد مطالب الشغل المقدمة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) فهي توزر وتطاوين وقبلي على التوالي، وهو ما يفسر بهجرة اليد العاملة من هذه الولايات إلى ليبيا وأوروبا وخاصة فرنسا، أو نزوحها إلى الولايات الأخرى سعياً لإيجاد فرصة عمل لم تتوفر لها في الولاية التي تقطنها، إضافة إلى قلة عدد سكانها بسبب مناخها شبه الصحراوي.

كما بينت الإحصائيات تطور مطالب الشغل الإجمالية في تونس من ٣٤٧٥٨٢ مطلباً عام ٢٠٠١ إلى ٥٦٥٩٠٧ مطلباً عام ٢٠٠٨، وتزايد عدد مطالب الشغل لأول مرة من ٢٦٣٦٧٣ مطلباً عام ٢٠٠١ إلى ٤٩٤٥٧١ مطلباً عام ٢٠٠٨. ويتضح إذن أن النسبة العظمى من مطالب الشغل المقدمة إلى مكاتب التشغيل هي من قبل أفراد يطلبون الشغل لأول مرة.

ويتم تقديم مطالب الشغل من قبل الجنسين، حيث سجلت مطالب الشغل المقدمة من الإناث تزايداً ملحوظاً منذ سنة ٢٠٠٢. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٢٠ - مطالب الشغل المسجلة حسب الجنس^١

السنة	الجنس	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ذكور	٢٠٥٥٧٠	١٩٣٩٥٧	٢١٥٢٣٠	٢٤١٨٧٤	٢٥٢٨١٥	٢٥١٣٠٣	٢٥٧٥٨٩	٢٧٣٩٥٧	
إناث	١٤٢٠١٢	١٤٢٦٢٤	١٧٧٥٣٢	٢١٣٤٨٠	٢٣٦١٢٩	٢٥٥٧٢٣	٢٦٤٤٩٣	٢٩١٩٥٠	
المجموع	٣٤٧٥٨٢	٣٣٦٥٨١	٣٩٢٧٦٢	٤٥٥٣٥٤	٤٨٨٩٤٤	٥٠٧٠٢٦	٥٢٢٠٨٢	٥٦٥٩٠٧	

نستنتج من خلال الجدول تزايد عدد مطالب الشغل المقدمة من الذكور من ٢٠٥٥٧٠

مطلباً عام ٢٠٠١ إلى ٢٧٣٩٥٧ مطلباً عام ٢٠٠٨، أي بمعدل ٨٥٤٨ مطلباً سنوياً، في حين ارتفع عدد المطالب المقدمة من الإناث من ١٤٢٠١٢ مطلباً عام ٢٠٠١ إلى ٢٩١٩٥٠ مطلباً عام ٢٠٠٨، أي بمعدل ١٨٧٤٢ مطلباً سنوياً، وهو أكثر من ضعف عدد المطالب المقدمة من الذكور. وهذا يمكن تفسيره بتزايد عدد طالبات الشغل لأول مرة سواءً ممن بلغن سن العمل، أو من اللواتي كنّ يعملن في البيت ويطمحن إلى إيجاد فرصة عمل خارجه، سواءً كان ذلك بعد الانتهاء من رعاية الأطفال وتربيتهم أو نتيجة ضغوط معينة تدفع الأنثى إلى الحصول على عمل لفرض شخصيتها.

ويلاحظ أن مطالب الشغل المقدمة من الإناث فاقت تلك المقدمة من الذكور عام ٢٠٠٨

وهي بنسبة ٥١.٦٪ من المطالب الإجمالية، بعد أن كانت لا تمثل سوى ٤٠٪ عام ٢٠٠١.

وتفيد المؤشرات الرسمية للحكومة التونسية أن عدد المشتغلين تضاعف أكثر من ثلاث

مرات خلال الأربعين سنة الأخيرة، فبعد أن كان العدد دون المليون عامل عام ١٩٦٦، ارتفع

^١ - جدول رقم ٢٠، الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل، مرجع سابق، ص ١١٢.

^٢ - إيهاب الشاوش، الانترنت، التشغيل هاجس التونسيين الأول، مارس (آذار) ٢٠٠٦.

ليبلغ ٣٣٢٨٦٠٠ عامل (٢٤٤٤١٠٠ ذكور و ٨٨٤٥٠٠ إناث) عام ٢٠٠٤^١ و ٣٥٠٠٠٠٠ عامل (٢٥٥١٥٠٠ ذكور و ٩٤٨٥٠٠ إناث) عام ٢٠٠٦^٢، وبلغ معدل النمو السنوي للعمالة ٢.٧٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)، حيث شكلت الفئة العمرية في سن العمالة (من ١٥ إلى ٦٥ سنة) ٦٧.٧٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٦^٣.

إن أهم تحد يواجه تونس اليوم هو التدفقات العددية الكبيرة على سوق الشغل من الفئات العمرية الشبابية. ومن المتوقع تزايد معدل الطلبات الإضافية ليلبلغ حوالي ٨٨ ألف طلب سنوياً خلال المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧ - ٢٠١١). ويزداد هذا التحدي عمقاً بالتدفقات العددية لحاملي الشهادات العليا الذي يمثل أكثر من ثلثي طلبات الشغل في نهاية المخطط، حيث ستعمل الدولة على التخفيض من نسبة البطالة البالغة ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٣.٤٪ عام ٢٠١١^٤، إلا أن ذلك يصعب تحقيقه في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية الحالية، والوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه تونس نتيجة ما سببته الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة من آثار سلبية لا تزال نتائجها إلى اليوم (نهاية ٢٠١٠).

وطالب الشغل اليوم لا يكفي أن يحصل على شهادة تخرجه، بل عليه التسجيل في مكاتب التشغيل للانتفاع بالآليات التي يتطلبها سوق الشغل، والتي تؤهله للاندماج في المؤسسات التشغيلية، ومن بين الآليات التي تساهم في إدماج الشباب تدريب الإعداد للحياة المهنية لحاملي شهادات التعليم العالي.

١ - وزارة الشؤون الاجتماعية والنضامن والتونسيين بالخارج، ديوان التونسيين بالخارج: معطيات وأرقام حول تونس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧.

٢ - وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب، تقرير عن التشغيل بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحويل ١٩٨٧-٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٢.

٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ص ٢٨٣، ٢٩٢.

٤ - وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية بالتنسيق والتعاون مع وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء: الشباب والمخطط الحادي عشر للتنمية - مؤشرات ودلالات، مطبعة أنيس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧، ص ٧.

كما أن الفئات المطالبة بحق الشغل لم تعد كما كان الحال في السابق تطالب بأي عمل أو وظيفة تضمن لها الحد الأدنى من العيش، بل هي يد عاملة مختصة وكوادر علمية تطالب بحق من حقوقها الأساسية التي ضمنها لها الدستور وهو حق العمل، وهي في تزايد مستمر بما يجعل إمكانية تشغيلها كلها صعبة للغاية.

لقد تم خلال المخطط العاشر للتنمية (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) إنجاز الطلبات الإضافية للشغل بنسبة ٩٢.٥%! في الوقت الذي تطمح فيه الدولة خلال المخطط الحادي عشر (٢٠٠٧ - ٢٠١١) إلى تلبية الطلبات الإضافية للشغل بنسبة ٩٣.٦%^١، وهو ما يتطلب تضحيات كبيرة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

^١ - الشباب والمخطط الحادي عشر للتنمية - مؤشرات ودلالات، مرجع سابق، ص ٧.

الفصل الثاني

أسباب البطالة

المبحث الأول - أسباب البطالة في الدول المتقدمة
المبحث الثاني - أسباب البطالة في البلدان النامية والعربية
المبحث الثالث - أسباب البطالة في تونس

مقدمة:

اعتبر علماء الاقتصاد ولمدة طويلة أن البطالة لا علاقة لها بنمط الإنتاج الرأسمالي والملكية الخاصة، وأنها ناتجة عن تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة الذي استعادته اليوم عبر إزالة الضوابط وإدخال المرونة عليه وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ يعتبرون تخفيض الأجور والضرائب كفيلين بتشجيع الاستثمار وخلق الثروات ومناصب الشغل.

كما ذهب بعضهم إل تعليق مسؤولية تفشي البطالة على أشكال التعويض عن البطالة وقوانين الشغل... غير أن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مطلع الثلاثينات (أزمة ١٩٢٩) وارتفاع عدد المتعطلين بشكل فاق التصور (١٢ مليون متعطل عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية و٦ ملايين في ألمانيا) دفع البرجوازية إلى الاعتراف بالأمر، لكن بطريقتها على لسان عالم الاقتصاد كينز الذي أرجع أسباب البطالة إلى أخطاء بعض الرأسماليين الذين لا ينفقون بشكل كاف على الاستثمار، وهي مشكلة يمكن حلها بسهولة. في حين اعترف بها آخرون وأرجعوها إلى قوانين طبيعية لا دخل للنظام فيها (التزايد السكاني والتقدم التكنولوجي)، وهذا غير صحيح، فالتقدم التكنولوجي الذي كان أحد أسباب تفشي البطالة من صنع الإنسان وليس الطبيعة.

المبحث الأول - أسباب البطالة في الدول المتقدمة

عانت الكثير من الدول الصناعية من البطالة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٥، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة البطالة ٢٠٪ أثناء الأزمة، في الوقت الذي كانت عليه بحدود ٤-٥٪ في مراحل الازدهار. ولقد تجلت هذه الظاهرة في جميع البلدان المتقدمة صناعياً وبصور متفاوتة في الشدة، وكان أقصاها في السويد وإنكلترا^١.

ويبدو طبيعياً للوهلة الأولى أن التقدم التقني يؤدي إلى دفع أعداد هائلة من العمال إلى حالة بطالة، إلا أن هذا يبطل أساليب معينة للإنتاج (الأساليب التقليدية) ويخلق أساليب جديدة تتطلب يدا عاملة ذات تخصصات مختلفة لتشغيل الآلات الحديثة التي دخلت العملية الإنتاجية. وقد أرجع الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي أسباب البطالة إلى: «تعرقل التداول بسبب كمية من البضائع، لا تتمكن من الوقوع على مشترين، وحينئذ تتوقف آلات كثيرة عن السير، ويصبح كثير من العمال في حالة بطالة»^٢.

وأما أهم أسباب البطالة في الدول المتقدمة فتتمثل فيما يلي:

١ - البطالة في الدول المتقدمة هي من النوع المؤقت الذي يرجع إلى تعطل نسبة من طاقات الإنتاج القائمة نتيجة تراجع أو انكماش الطلب بسبب ظروف الركود الاقتصادي والعوامل العارضة، فإذا ما زاد الطلب مرة أخرى تراجعت نسبة البطالة. وبالتالي فإن معدل البطالة في هذه الدول يرتفع في فترات الانكماش عند حدوث الأزمات الاقتصادية، فيقل الطلب على العمالة وتراجع الاستثمارات، في حين تنخفض نسبة البطالة في فترات الازدهار والتطور الاقتصادي، حيث يزيد الطلب على العمالة بتزايد الاستثمارات وتنوعها، وهذا ما أثبتته أزمة ١٩٢٩ بخصوص الدول الغربية ومدى تأثيرها من ناحية الطلب على العمالة، فارتفعت معدلات البطالة في كل الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، بتضاعفها أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة، ثم عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وتقلصت معدلات

^١ - جان فوراستيه: أمل القرن العشرين الكبير، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، بدون تاريخ، ص ٢١٠.

^٢ - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص ٤٩.

البطالة نتيجة التطور الصناعي والازدهار الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

٢- ويعتبر انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشاط (للاستفادة من العمالة الرخيصة في هذه البلاد وجني أقصى حد من الأرباح) من العوامل الأساسية التي أدت إلى تناقص الطلب على هكذا نوع من العمالة في الدول الرأسمالية، وبالتالي تزايد معدلات البطالة بين صفوفهم.

٣- ساعد تعويض البطالة الذي هو عبارة عن منحة شهرية تقدمها الحكومات الرأسمالية لمواطنيها المتعطلين عن العمل الذين سجلوا أسماءهم لدى الدوائر المختصة كمتعطلين، بحيث تمكنهم هذه المنحة من تلبية حاجياتهم الضرورية، وهي التي جعلت الكثير من الأفراد يكتفون بما توفره لهم غير عابئين بالبحث عن عمل وتحسين أوضاعهم، وبالتالي فقد أدت إلى الكسل والتواكل، فهي في حد ذاتها خطر ذو حدين، كما أنها تحمل ميزانية هذه الدول أعباء كبيرة.

٤- للهجرة بكافة أنواعها (المنظمة والسرية) الأثر الهام فيما يتعلق بتزايد معدلات البطالة بين صفوف المواطنين في هذه الدول وخاصة: فرنسا وألمانيا وإيطاليا... حيث يزيد معدل المهاجرين في فرنسا عن ثلاثة ملايين مهاجر وخاصة من دول شمال إفريقيا، وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا والكثير من الدول الأوروبية. وقد شكل هؤلاء المهاجرون ضغطاً على سوق العمل في هذه الدول التي زادت نسبة البطالة في الكثير منها عن تلك التي نجدها في الدول العربية النفطية، وقد سبق أن بينا ذلك بخصوص بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- ونظراً لتنوع الأعراق التي يتكون منها المجتمع الأمريكي، فإننا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من البطالة ناتجا عن التمييز العنصري، ذلك أن الكثير من المؤسسات والشركات تمتنع عن تشغيل العرق الأسود أو ذوي الأصل الإسباني... الخ، فلا تسمح إلا بتشغيل العرق الأبيض ذي الأصل الأوروبي تحديداً. وهذا ما لاحظناه من خلال استعراضنا لمعدلات البطالة في الولايات المتحدة حسب العرق، ذلك أن معدلات البطالة ترتفع بين صفوف السود بشكل يفوق كثيراً الأعراق الأخرى، مما أدى إلى الكثير من المشكلات، إلا أن الكثير من الدول لا تعبأ بهؤلاء الفقراء الذين تنقصهم أبسط ضروريات الحياة، والذين يتعرضون لشتى أنواع التمييز العنصري في حياتهم اليومية.

٦- هناك شريحة معينة من المجتمع الرأسمالي، وهي في الغالب من الأثرياء، لديها من الأموال ما يكفيها للعيش في رفاه لا تعباً بالعمل، ولا تبحث عنه ولو توفر بشكل كبير (إذا كان البلد يشكو نقصاً في العمالة) ولا تعمل، وتفضل البقاء دون عمل بحكم توفر الإمكانيات المادية التي تلبي كافة احتياجاتها مهما تنوعت وطالت المدة نظراً للأموال الطائلة التي تمتلكها.

٧- يعد ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ($C/V+C$) من العوامل الأساسية التي ساهمت في تزايد أعداد المتعطلين عن العمل.

(C) ترمز إلى التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية، مما يستدعي خفض مدة العمل والاحتفاظ بالعمال أو تسريحهم من العمل، وبالتالي ظهور البطالة.

وهذا يفسر عزوف الرأسماليين عن الاستثمار لأنهم يفضلون عدم الإنتاج على نقيضه دون ربح كاف يلبي جشعهم. غير أن ميل معدل الربح إلى الانخفاض يتم كبحه عن طريق عوامل خارجية.

٨- العولمة: وهي من أهم عوامل البطالة في البلدان الرأسمالية.

حسب نظرية التجارة الدولية، فإن البلدان ستختص في النشاطات عبر طلب قانوني توفيراً لعوامل الإنتاجية الأنجح والأحسن المتعلقة باليد العاملة بالنسبة للدول الفقيرة، ورؤوس الأموال وحسن التصرف في الدول الغنية.

وحسب وولتر ستولبر (walter stolper) وبول صمولسن (Paul samuelson) فإن النتيجة المنشودة من وراء هذا التطور هو تساوي الأجور المعطاة لنفس العمل عبر العالم. وهذا يمكن أن يفسر هبوط أجور العمل الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد البطالة في البلدان ذات الأجور الثابتة، حيث يصعب تخفيضها في فرنسا مثلاً، فإذا ما تطرق بعض الاقتصاديين إلى العلاقة بين الانفتاح التجاري وتزايد اللامساواة يعرض الكثير منهم تحليلاً مناقضاً في دراسته.

وحسب بول كركمن (paul krugman) فإن فكرة تزايد البطالة تصبح مرتبطة بالمزاحمة المخادعة للبلدان ذات الأجور المنخفضة المتغيرة حسب «النظرية الشعبية للتجارة الدولية»^٢.

¹ - Internet, Wikipédia, L'encyclopédie libre, chômage, op.cit, pp16, 17.

² - Paul Krugman: La mondialisation n'est pas coupable, la Découverte, poche essais, p 48.

وهو يبين أن اهتمام السياسات لإعطاء صوتها إلى بعض النظريات كان انتخابياً. كما يوضح أن معالجة موضوع العمالة أو «للحرب الاقتصادية» هي من عمل الدارسين وليس الاقتصاديين، والتي تركز على أساس فرضياتها السهلة المغذية للخيال الشعبي. إنها نظرية «بوب» (pop) التي تهمل كل الأسباب المحتملة للبطالة.

«حسب هذه الفكرة فإن المزاحمة الخارجية فرضت الركيزة المصنعية الأمريكية، ودمرت الوظائف ذات المكافآت الجيدة... وقد ظهرت حزمة متصاعدة من الحجج تأتي لتناقض هذه الفكرة الشائعة... وتبين أن تباطؤ نمو الدخل الحقيقي عائد بشكل كلي تقريباً إلى عوامل داخلية»^١، ويتمثل ذلك في ضعف الإنتاج وقلة الموارد مقارنة بالتزايد السكاني السريع...

٩ - وشكل إدخال المكننة في العملية الإنتاجية أحد الأسباب في تزايد حجم البطالة. فقد حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفض الطلب على عنصر العمل البشري في قطاعات معينة وزاد في أخرى، أو بالأحرى في قطاعات جديدة أنتجها التطور التقني، إلا أن عملية الانتقال خلقت البطالة. لقد أثبتت العلوم الاقتصادية خطأ الفكرة القائلة بأن التقدم التقني يدمر الوظيفة.

النقد الأكثر كلاسيكية لهذه الفكرة كان من قبل ألفرد صوفي (Alfred sauvy) في كتابه «الآلة والبطالة» عام ١٩٨٠ الذي يقدم فيه النظرية الشهيرة المعروفة بـ«إسالة». بعد أن كان قد ذكر بأنه خلال العقدين الماضيين غير التقدم التقني طرق الإنتاج وضاعف الإنتاجية عشرات المرات، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة دائمة في البطالة. إنه يؤكد دور العوامل غير المباشرة للتطور التقني: «إن العمل مكرس لإنتاجية الآلة، أما زيادة بيع المواد الإضافية الناتجة عن هذا التطور فيعود إلى انخفاض ثمنها بسبب إنتاج الكتلة وتطور الاستهلاك أو تزايد مقارنة بما كان عليه سابقاً».

وننتج عن هذا التطور ما نسميه «الإسالة»، أي تحويل الفئة النشيطة من العمال التي صارت أعمالها من اختصاص الآلة نتيجة التطور التقني إلى نشاطات جديدة أنتجها هذا التطور نفسه (صنع الآلات التي ابتكرها هذا التطور، المنتجات الجديدة... الخ). إن ألفرد صوفي يفسر عبر هذه الصيرورة «للإسالة» تحول خصائص العمالة لأن المجتمع الزراعي أصبح صناعياً

¹ - Paul Krugman, op.cit, p 48.

قبل أن يشتغل في القطاع الثالث، مع استخلاصه في كل مرة التحول النوعي في الوظائف، وهو ليس بانخفاض كمي. ويستنتج في النهاية أن البشرية تبتكر دائماً رغبات جديدة يتطلبها التطور التقني^١.

وفي عام ١٩٩٥، اعترض جيرمي ريفكين (Jeremy Rifkin) في كتابه (نهاية العمل) على حجة «الإسالة» من خلال قرينة الثورة الصناعية الثالثة بدخول الآلة والمعلوماتية المجال الصناعي، مما سيدفع تدريجياً إلى اختفاء العمل حتى في القطاع الثالث. ومع الملاحظة أن هذه الفرضية المستقبلية لا تحاكي القلق غير المبرر الذي أصاب العمال خلال القرن الثامن عشر^٢.

١٠- لاشك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعيشه عالمنا وخاصة الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تجتاح العالم منذ عام ٢٠٠٨ أدى إلى تزايد معدلات البطالة فيها بعد إفلاس الكثير من البنوك والشركات العملاقة، حيث أغلق ١٤٠ مصرفاً في أمريكا خلال عام ٢٠٠٩ و ١٤٣ مصرفاً منذ أول السنة وحتى بداية نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٠ ما دعاها إلى تسريح الملايين من عمالها، [فمثلاً خلال شهر جوان (حزيران) ٢٠٠٩ تم تسريح ٤٦٧ ألف عامل في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل أرباب العمل]^٣، وهذا ينطبق بدرجات متفاوتة على كل الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان...بالإضافة إلى الكثير من الدول الرأسمالية الأخرى مثل كندا واليابان نتيجة تراجع النمو الاقتصادي فيها بدرجة أو أكثر خلال عام ٢٠٠٨، وانكماش النقد العالمي بـ ١.٤٪ عام ٢٠٠٩^٤ جراء التراجع الذي شهدته التجارة العالمية وانخفاض قيمة النقد وغلاء المعيشة، مما أدى إلى تزايد معدلات الفقر والبطالة في هذه الدول، وهي مرشحة إلى الارتفاع أكثر خلال هذه السنة؛ ذلك أن المختصين الاقتصاديين والمستشرفين لمستقبل المشكلة يرون أن آثار هذه الأزمة ستتواصل حتى نهاية عام ٢٠١٠، إلا أن الوقائع أثبتت غير ذلك، فها أن آثار الأزمة لم تنته بعد في بداية عام ٢٠١١، فنرى الكثير من الدول الأوروبية كإسبانيا وإيرلندا والبرتغال واليونان قد اتبعت سياسة التقشف التي

^١ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p16.

^٢ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, Ibid, p16.

^٣ - Internet, site: www.rtv.gov.sy.

^٤ -Internet: site: www.Arabic.cnn.com.

° - صندوق النقد الدولي، التقرير نصف السنوي لعام ٢٠٠٩.

تعتبر أحد عوامل ارتفاع معدلات البطالة، ذلك أن التقشف يعني انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الطلب، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار، مما يقلل الطلب على اليد العاملة.

وبلغ تأثير هذه الأزمة أشده في الدول الرأسمالية المتقدمة، فكان لها الكثير من التأثير على اقتصادات هذه الدول وعلى ارتفاع معدلات البطالة فيها، وهي ليست غريبة على النظام الرأسمالي الذي ما انفكت الأزمات الاقتصادية تتعاقب عليه منذ نشأته ابتداء من الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت مجموعة من الدول الأوروبية عام ١٨٤٢ والأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩ وانتهاء بأزمة ٢٠٠٨. وهذه الأزمة الأخيرة التي بدأت آثارها في الظهور منذ عام ٢٠٠٧، حيث سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفاضا في عام ٢٠٠٨، وذلك في ضوء انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وتدهور أداء عدد من المؤسسات المالية الكبرى وانحيار بعضها في سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠٨. وقد بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي ٣.٢٪ مقارنة بنحو ٥.٢٪ عام ٢٠٠٧، وقد تراجعت معدلات النمو في الدول المتقدمة من ٢.٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، وصاحب ذلك ارتفاع معدلات البطالة من ٥.٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥.٨٪ عام ٢٠٠٨. ولقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من ٢.٠٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١.١٪ عام ٢٠٠٨، وفي منطقة اليورو تقلص معدل النمو من ٢.٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، وكذلك الحال في اليابان فقد انخفض من ٢.٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى -٠.٦٪ عام ٢٠٠٨. وانخفض معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع من ٥.٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١.٥٪ عام ٢٠٠٨، وفي أستراليا من ٤.٠٪ إلى ٢.١٪ خلال الفترة نفسها. كما ارتفع معدل التضخم مقاسا بأسعار المستهلك من ٢.٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣.٤٪ عام ٢٠٠٨. وقد صاحب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي تراجع في حجم نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات ليبلغ ٣.٣٪ عام ٢٠٠٨ مقارنة مع نحو ٧.٢٪ عام ٢٠٠٧، حيث سجلت الدول المتقدمة انخفاضا في معدل نمو صادراتها من ٦.١٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١.٨٪ عام ٢٠٠٨، وفي معدل نمو وارداتها من ٤.٧٪ إلى ٠.٤٪ خلال الفترة نفسها^١.

^١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ص i-ii-iii.

المبحث الثاني - أسباب البطالة في البلدان النامية والعربية أولاً - أسباب البطالة في البلدان النامية:

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر إلى درجة أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى بروز هذه الظاهرة على الساحة.

وتوجد اليوم في البلدان النامية أعداد كبيرة من الأشخاص القادرين على العمل والمستعدين لذلك، ولكنهم لا يجدون الفرصة المناسبة التي تكفل لهم الحياة الكريمة ومستوى المعيشة اللائق، وبالتالي هناك اختلال مزمن بين العرض والطلب على قوة العمل. وتتمثل أهم عوامل البطالة في البلاد النامية فيما يلي:

١ - النمو السكاني السريع:

مازال عالمنا المعاصر يواجه تحولات هامة في توزيع السكان بين البلدان النامية والدول المتقدمة، وذلك بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة وخاصة في الدول النامية مقارنة مع معدلات النمو السكاني المنخفضة والسلبية أحياناً في الدول الصناعية المتقدمة. فقد بدأ انطلاق النمو السكاني في العالم منذ القرن السابع عشر ببلوغ عدد السكان نصف مليار نسمة. تحقق المليار الأول من السكان عام ١٨٠٠، واكتمل المليار الثاني في الثلاثينات من القرن الماضي، ثم أضيف المليار الثالث في أقل من ثلاثين سنة بحلول عام ١٩٦٠، أما المليار الرابع فقد اكتمل عام ١٩٧٥، والخامس في عام ١٩٨٧، واكتمل المليار السادس في عام ١٩٩٨، وبلغ عدد السكان ٦.٧ مليار نسمة عام ٢٠٠٧.

ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عن إسقاطات السكان في العالم إلى أن توزيع السكان سيختلف مستقبلاً حسب مستوى التقدم، حيث سيظل عدد سكان الدول المتقدمة ثابتاً عند مستواه الحالي (٢.١ مليار نسمة) ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠٥٠، فيما سيزداد عدد سكان الدول النامية من ٤.٦ مليار نسمة عام ٢٠٠٧ إلى ٦.٢ مليار نسمة عام ٢٠٥٠، وذلك وفقاً للسيناريو المتوسط للخصوبة^١، وهو ما سيشكل عبئاً كبيراً على البلدان النامية التي تعاني أساساً

^١ - د. محمد السقا: الوضع السكاني في العالم، مرجع سابق.

من مشكلات كثيرة تعيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي؛ ذلك أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمثلاً نجد بلدانا عملاقة بأعدادها السكانية الكبيرة مثل الصين والهند تضطر كل منها لتوفير فرص العمل لأكثر من ١٥ مليون فرد سنوياً، وهو ما يشكل ضغطاً على الحكومات فيها بالسعي لتوفير فرص العمل لطالبيها، وكذلك أندونيسيا والبرازيل حيث يضاف ثلاثة ملايين طالب للعمل في كل بلد سنوياً مع محدودية الإمكانيات، وهو ما يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر والبطالة في هذه البلدان.

٢ - فشل أنماط التنمية:

لا يزال الكثير من البلدان النامية يعاني من الفقر والتخلف الموروث من الاستعمار (الفرنسي أو الإنكليزي أو الإيطالي... الخ) الذي استغل هذه البلدان لفترات طويلة، وعمل على سلب خيراتها وتخلف شعوبها بزرع الفتنة والعداوة بين سكانها؛ وذلك رغم المحاولات المتعددة من قبل الحكومات المتعاقبة في هذه البلدان على التنمية والتحديث، وقد باءت هذه المحاولات بالفشل في الكثير منها باستثناء بعض الدول مثل كوريا وماليزيا... الخ.

إن فشل أنماط التنمية بتجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة، وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع هذه البلاد على مدارج النمو المتواصل، الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنفاق والتوظيف يرجع إلى أن الحكومات نظرت إلى عملية التنمية على أنها مجرد سد للفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وتلك التي في بلدانهم، معتقدين أن زيادة الناتج المحلي خلال فترة زمنية قصيرة سيحل مشكلات هذه البلدان من تخلف وفقر وعدم عدالة في توزيع الثروة، وذلك بتعميم آثار هذا النمو على مختلف الشرائح الاجتماعية، فانصببت جهود التنمية على القطاع الحديث الذي خصصت منتجاته إما للتصدير أو أن تحل محل سلع يتم استيرادها، في الوقت الذي تم فيه تهميش باقي القطاعات المسخرة لتوفير المواد الضرورية التي يحتاجها القطاع الحديث الذي عمل على استخدام فنون إنتاجية حديثة تقوم على تكثيف عنصر رأس المال وتقليص عنصر العمل، مما أدى إلى تعقيد الأمر أكثر وتزايد حدة البطالة نظراً لحاجته المحدودة إلى اليد العاملة، في الوقت الذي تتزايد فيه العمالة المحلية نتيجة النمو السكاني الكبير الذي شهدته هذه البلدان خلال العقود الماضية.

وفي هذا السياق يجب ذكر السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها هذه البلدان بعد استقلالها، والتي كانت تستند إلى التحالف مع بعض القوى الاجتماعية المستفيدة من تلك السياسات، وسرعان ما انهار هذا التحالف بظهور المآزق الاقتصادية والمديونية الخارجية وعجز الموازنات والتضخم، واستفحال البطالة خلال فترة السبعينات.

وقد أدى التفاوت الشديد في توزيع الثروة بين أفراد هذه المجتمعات، والفساد والفقر والتمييز بين مناطق ومقاطعات الدولة الواحدة إلى توترات سياسية وانقلابات عسكرية، كانت سبباً في توقف جهود التنمية وعجز الكثير من الحكومات عن القيام بوظائفها التقليدية، مثل توفير فرص العمل لطالبيها، وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وتزايد حدتها وخطورتها في الكثير من هذه الدول.

٣- أزمة الديون الخارجية:

هي من العوامل الأساسية التي ساهمت في تزايد حدة البطالة في البلدان النامية نتيجة الضغوط المسلطة من الدول الدائنة على البلدان النامية، مما شكل عائقاً للاستثمار. وقد تفاقمّت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتصدرت العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، فبدأ الذعر يدب في صفوف «البنوك» والدول الدائنة بسبب تضخم أرقام الديون وأعباء تسديدها مع فوائدها، وهذا ما خلق مشكلات معقدة وعلى قدر كبير من الأهمية في العلاقات الدولية، وخاصة أثناء حدوث أزمة كساد تضخمي تشد الخناق على الاقتصاد في الدول الرأسمالية المتقدمة.

وكان عام ١٩٨٢ بداية لدق ناقوس الخطر لعدم قدرة الدول المدينة على تسديد ديونها، حيث أعلنت ٢٢ دولة عن عدم قدرتها على التسديد، وطلبت من الدائنين التفاوض لجدولة الديون، ومن بين هذه الدول المكسيك والبرازيل والأرجنتين؛ وذلك لعدم توفر القدر اللازم من العملة الصعبة، فأسرعت الكثير من الدول والمؤسسات المالية إلى مدها بالقروض لتسديد ديونها وجدولة الديون حتى لا تقع في الإفلاس، وذلك بغية إنقاذ البنوك التجارية الكبرى الدائنة لها. وأدى ذلك كله إلى تدخل المؤسسات المالية الكبرى وبعض الدول خاصة الولايات المتحدة

الأمريكية في شؤون الدول المدينة لتبنتها، وتفرض عليها شروطاً وتدابير اقتصادية ومالية معينة من أجل ضمان تسديد الديون^١.

أما أهم الأسباب التي تدفع الدول النامية إلى الاستدانة فهي الخطط الإنمائية التقليدية التي بدأت بتنفيذها منذ بداية استقلالها في الخمسينات وحتى بداية السبعينات حين أصبحت الأمور التنموية متشابكة مع بعضها. ومع وجود بنية إدارية مرتهلة للخارج عدا سوء في توزيع المداخل وإتباع أنماط استهلاكية تحاكي أنماط الاستهلاك في الدول الصناعية، وتمدين عشوائي، وتدن في الإنتاج الزراعي ولاسيما الغذائي منه، إضافة إلى تضخم الإنتاج الصناعي وصعوبة التصريف في الدول المتقدمة، أدى كل ذلك إلى هبوط معدل النمو الاقتصادي الذي صاحبه ارتفاع في نسبة البطالة.

وعموماً فلم يكن توزيع الاقتراض متوازناً بين الدول النامية، إذ بلغت قروض عشرين دولة ما يزيد عن ٨٠٪ من قروض سوق المال الأوروبية ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٩، في حين بلغت حصة خمس دول ٤٠٪ من القروض الدولية، وهذه الدول هي البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية والفلبين^٢. وفي عام ١٩٩٨ بلغ إجمالي الديون الخارجية للدول النامية ٢٥١٥ مليار دولار، وقد انخفضت إلى ٢٤٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى ٢٦٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣، بينما بلغت خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات ٢٥.٣٪ عام ١٩٩٨، وارتفعت إلى ٢٥.٤٪ عام ١٩٩٩، وانخفضت إلى ١٩.٧٪ و ١٨.١٪ خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي^٣.

وعلى عكس ما كان متأملاً تواصل الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى في الارتفاع بنسبة ٨.٣٪ ليبلغ ٤٤٧٢.٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، ويتوزع وفق المجموعات الفرعية التي تستحوذ فيها الدول النامية الآسيوية على حوالي ٢٥.٢٪ من الإجمالي، تليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة ٢٣٪، ثم دول نصف

^١ - رمزي زكي، مجلة دراسات عربية، العدد ٦، بيروت - لبنان ١٩٨٥.

^٢ - بنيلوبي هارتلاند: مصادر ومضامين أزمة الديون الخارجية، ترجمة حاتم عبد الغني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت ١٩٨٦، العدد ٣٠، ص ١١٠.

^٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

الكرة الغربي بنسبة ٢٠٪، أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو ١٦٪، بينما بلغت تلك النسبة ٩.٦٪ لمجموعة دول الشرق الأوسط و ٦٪ لإفريقيا. وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد بلغت ١٢.٩٪ عام ٢٠٠٨، وهو ما يعكس جزئياً الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول وليس بسبب انخفاض ديونها الخارجية. وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بالنسبة لرابطة الدول المستقلة ببلوغها ٣٣.٩٪ ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة ٢٦.١٪ عام ٢٠٠٨، ثم مجموعة دول نصف الكرة الغربي بنسبة ١٨.٣٪، والدول النامية الآسيوية بنسبة ٦.٣٪، ثم إفريقيا بنسبة ٥.٢٪، ودول الشرق الأوسط بنسبة ٤.٣٪^١.

إن تسديد هذه الديون سيعمل على إعاقة النمو حتى في أفضل المخططات الاقتصادية لهذه الدول، وحتى إن تنازلت الدول المقرضة عن جزء من ديونها كهبات للدول المقترضة. كما أن استمرار أزمة هذه الديون وتعدد عملية إعادة الجدولة في الكثير من الدول أدى إلى تدهور مستوى الاستهلاك، ونقص كمية السلع المعروضة، وارتفاع الأسعار، وتقلص القوى الإنتاجية، وتفاقم البطالة، وتدني النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة سعر صرف العملة الوطنية، مما جعل هذه الدول مضطرة للجوء إلى نادي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية، وتنفيذها للسياسات الصارمة التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وقد اشتملت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وتجميد التوظيف الحكومي، وزيادة أسعار الفائدة، وأسعار الطاقة، وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام للأجانب وللرأسمالية المحلية، بالإضافة إلى تسريح أعداد هائلة من العمالة الموظفة لديها. لقد كان لهذه الإجراءات ولا يزال تأثير فوري ومباشر في تفاقم البطالة في البلاد النامية المدينة وتخفيض الأجور الحقيقية وتردي مستويات المعيشة^٢.

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١١.

٢ - صندوق النقد الدولي، التقرير نصف السنوي لعام ٢٠٠٩.

٤ - العولمة وتداعياتها:

في الوقت الذي تتزايد فيه عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي، نتيجة الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق، وفي ظل النمو الهائل في اندماج أسواق المال العالمية وتوسعها، ومع النمو السريع في حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وسرعة انتقالها من مكان إلى آخر بحثا عن معدلات أعلى للربح والسيطرة، وتحرير الأسواق النقدية والمالية وحركة التجارة العالمية، فإن كل ذلك يتطلب وجود آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وإدارتها، وهو الذي مازال يفتقده عالمنا.

وتقتضي العولمة التي يعيشها عالمنا المعاصر القبول بانتقال جانب من المهام التنظيمية والسياسات العامة من إطارها الوطني إلى الإطار العالمي، والتخلي عن جزء من السيادة الوطنية لمصلحة الاقتصاد العالمي. وفي ظل العولمة المتزايدة التي أجبرت معظم البلدان النامية على تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ذو التوجه الليبرالي والانكماش، وهذا أضعف قوة الدولة، بحيث سحب منها صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين والمنظمات الدولية، فواجهت صعوبات في فرض سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية بعد أن أعطيت الأولوية لمصلحة المنافسة وآليات السوق.

ونتيجة ذلك فقدت الكثير من حكومات البلدان النامية السيطرة والوسائل لمنع أو كبح التدفق العارم لرؤوس الأموال إلى الخارج. وكانت القوة العاملة الوطنية هي أولى ضحايا هذه المتغيرات الجديدة التي فرضتها العولمة جراء ما أصابها من بطالة، حيث تعبر البطالة عن المنعكسات السلبية للعولمة على قوة العمل بشكل واضح، فقد «زادت قوة العمل على مستوى العالم إلى أكثر من الضعف منذ منتصف القرن العشرين من ١.٢ مليار شخص إلى ٢.٧ مليار، مما يفوق إنشاء الوظائف. نتيجة لذلك تقدر منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن حوالي مليار شخص، أي ثلث قوة العمل في العالم تقريبا عاطلون عن العمل أو يعملون دون أن يحصلوا على ما يكفي لمواجهة حاجياتهم الأساسية، وعلى مدى نصف القرن القادم سيكون على العالم خلق أكثر من ١.٧ مليار وظيفة جميعها في الدول النامية لمجرد الاحتفاظ بالمعدل

الحالي للتوظيف»^١. لقد فرضت الدول الرأسمالية المتقدمة مجموعة من الشروط والقيود المعرّقة لهجرة القوى العاملة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وتزايدت الصعوبات والعراقيل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية بعدما ألصقت (ربطت) الدول الغربية الإرهاب بالمسلمين، فازداد الأمر تعقيداً على عكس الحال بالنسبة للسلع ورؤوس الأموال.

ومع تزايد مشكلات البطالة والركود في الدول الرأسمالية المتقدمة، عملت حكوماتها على محاربة الهجرة إليها والحد منها، كما فرضت قيوداً مشددة على الإقامة فيها وطرد كل المقيمين غير الشرعيين على أراضيها، ومراقبة المقيمين منهم إلى درجة تصل إلى حد التجسس أحياناً. ونتيجة هذه الضغوطات فضل الكثير من العمال المهاجرين العودة إلى بلدانهم، فزاد ذلك المشكلة حدة في هذه البلدان المرسلة للعمالة، والتي تشتكي في نفس الوقت من تضاعف أعداد المتعطلين وتزايد معدلات البطالة في ظل الاقتصاد العالمي الحديث.

ومن الأمثلة الحية لأثر العولمة على معدلات البطالة في الدول النامية ما جرى في دول جنوب شرقي آسيا، فقد أعطت وقائع ١٩٩٧ درساً قاسياً عن مخاطر العولمة بالنسبة لها وسرعة اندماجها في السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات العملاقة عابرة القوميات، ويسودها عدم الاستقرار وحتى المضاربات، وهي التي لا تعبأ بأية قيم أخلاقية أو سياسية أو حضارية سوى جشعها اللامحدود وركضها وراء الربح. فقد ظلت الدول الصناعية الرأسمالية تزاوّل ضغوطها عبر المنظمات الاقتصادية الدولية لدفع هذه الدول نحو المزيد من الاندماج في السوق العالمية بتحرير معاملاتها المالية، وبالذات المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، وفتح أسواقها النقدية أو المالية أمام الأجانب موهمة إياها بأن ذلك سيجعلها تستجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وأن العولمة ستفتح لها أبواباً وفرصاً كثيرة تستفيد منها. والذي حدث في دول المعجزة الآسيوية عام ١٩٩٧، وقلب الأمور فيها رأساً على عقب قيام المتعاملين في أسواق الأوراق المالية (قسم كبير منهم من الأجانب) ببيع كميات هائلة من الأوراق المالية في بورصات هذه

^١ - ليستر براون وجاري جاردنر وبرايان هالويل: أبعاد التحدي السكاني ما وراء مالتوس، معهد مراقبة البيئة العالمية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة، مصر ٢٠٠٠، ص ٥١.

الدول بعد أن توقعوا انخفاض أسواق الصرف المحلية، وهاجروا بها إلى الخارج، فأدى ذلك إلى انهيار أسواق الأوراق المالية، وحصول تدهور شديد في أسعار صرف عملات تلك الدول^١. وكان قد دخل في عام ١٩٩٦ حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي نقدا إليها (أندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية)، وفي سنة ١٩٩٧ خرج حوالي ٢٠٠ مليار من البلدان نفسها. هذا الانتقال يميز إحدى أبرز الارتكاسات الاقتصادية في التاريخ الحديث، حيث أدت الأزمة حسب التقديرات إلى خسارة تربو على ١٣ مليون وظيفة في المنطقة^٢، فوقعت القلاقل في أندونيسيا، وحل الإفلاس في كوريا الجنوبية وهي أكثر من أصيب بكارثة إغلاق الشركات (حوالي ١٠٠ شركة في اليوم)، حتى أنه في مطلع عام ١٩٩٨ كان من الممكن شراء صناعة كوريا الجنوبية المالية برمتها بمبلغ ٤ مليار دولار أمريكي (وهو مبلغ يستطيع بيل غيتس أن يكسبه لأسواق أمريكا المالية في يوم جيد واحد)^٣.

ويتوقع بعض المختصين في علم الاقتصاد أن نسبة ٢٠٪ من العمال الحاليين ستكون في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، وهي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك البضائع، أما العمال الباقون فسوف يواجهون مشاكل عظيمة، حيث أوضحوا أن ٣٥٨ مليارديراً في العالم يمتلكون الآن ثروة تضاهي ما يملكه ٢.٥ مليار من سكان العالم^٤.

وتدل آخر الإحصائيات على أن أكثر من ١.٢ مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن أكثر من مليار نسمة لا يتمتعون بالماء الصالح للشرب، كما يفتقد ٢.٤ مليار نسمة للتجهيزات الصحية. وارتفع عدد الأطفال العاملين في الشارع إلى ما يفوق ٩٠ مليون طفل، في حين حرم حوالي ١٠٠ مليون طفل من حق التعلم، فضلاً عن زج مئات الآلاف من الأطفال في النزاعات الداخلية المسلحة^٥، مما أدى إلى تفاقم الهوة في نسق التنمية بين الدول.

١ - د. رمزي زكي: المحنة الآسيوية - قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية - دار المدى، دمشق - سوريا، ٢٠٠٠، ص ٨٣، ٨١.

٢ - د. عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤، ص ٨٩.

٣ - روبرت ي غروس: إستراتيجية العولمة، ترجمة: د. إبراهيم يحيى الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١، ص ٣٢، ٣١.

٤ - د. محمد الرميحي: «العولمة وفخاؤها»، مجلة الكفاح العربي، مارس (آذار) ١٩٩٩.

٥ - الانترنت، موقع: www.afkar@afkaronline.org، القاضي الدكتور عبد السلام دمع.

٥ - الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ :

ظهرت بوادر هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٨ نتيجة أزمة الرهن العقاري، ثم صدرت فيما بعد إلى الدول الرأسمالية الأخرى وخاصة الدول الأوروبية واليابان، التي صدرتها في مرحلة لاحقة إلى الاقتصادات المرتبطة بها.

لقد تباينت آثار هذه الأزمة بين الدول النامية بقدر ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصادات المتضررة نتيجة تراجع التجارة الخارجية وقلة الطلب على منتجات هذه الدول، وهو ما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال في بعض الدول ومئات الآلاف في البعض الآخر، وهي الدول الأكثر تأثراً وخاصة الدول النفطية والدول التي دخلت مرحلة التصنيع حديثاً، وهي أرقام مرشحة للزيادة. إلا أن بعض الدول فرضت لنفسها استقراراً اقتصادياً ومالياً إلى حد ما نتيجة تنوع منتجاتها الزراعية والصناعية، وتعدد ثرواتها الطبيعية، بالإضافة إلى تنوع وتشابك علاقاتها التجارية مع مختلف دول العالم مثل الصين والهند. ولقد تراجعت معدلات النمو في الدول النامية والآسيوية من ١٠.٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٧.٧٪ عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا المعدل يعتبر من أعلى معدلات النمو المسجلة في العالم خلال العام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك بصورة خاصة إلى بقاء معدلات النمو في الصين والهند مرتفعة، حيث بلغت ٩٪ و ٧.٣٪ على التوالي عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط التي تشمل معظم الدول العربية، استمر الأداء الاقتصادي فيها بشكل جيد بالرغم من انخفاض معدل نمو المجموعة من ٦.٣٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥.٩٪ عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لبقية الدول النامية انخفضت معدلات النمو لكل من دول وسط وشرق أوروبا من ٥.٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥.٢٪ عام ٢٠٠٨، ودول أمريكا اللاتينية من ٥.٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٤.٢٪ عام ٢٠٠٨. ولقد أثرت الأزمة بصورة متباينة على الدول النامية في ضوء تراجع الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية إليها، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من ٦.٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٩.٣٪ عام ٢٠٠٨. أما بالنسبة للتجارة العالمية، فقد انخفض معدل نمو واردات هذه الدول واقتصادات السوق الناشئة

الأخرى من ١٤.٠٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، ومعدل نمو صادراتها من ٩.٥٪ إلى ٦.٠٪ في نفس الفترة^١.

ثانياً - أسباب البطالة في البلدان العربية:

تتباين معدلات البطالة في الوطن العربي من بلد إلى آخر، فهي ترتفع في البعض كفلسطين والجزائر وموريتانيا، وتنخفض في البعض الآخر إلى درجة تقل أحيانا عن المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة مثل بعض دول الخليج العربي النفطية وخاصة الكويت وقطر والإمارات والبحرين... الخ.

وكغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، فإن بروز مشكلة البطالة في هذه الأقطار وتزايد حدتها كان نتيجة عوامل داخلية وخارجية كثيرة.

وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

١ - النمو السكاني السريع:

يتزايد سكان الوطن العربي بشكل سريع، فبعد أن قدر عددهم بحوالي ١٧٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ بلغ هذا العدد ٢٢٨ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٠. وتدل تقديرات حجم السكان السابقة على تزايد السكان بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٢.٩٥٪^٢، وواصل عدد سكان الوطن العربي في الارتفاع ببلوغه ٣٠٠ مليون و٣ آلاف نسمة عام ٢٠٠٣ بمعدل نمو ٢.١٧٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٢^٣، وقد بلغ حجم السكان في جميع البلدان العربية قرابة ٣٣٨.٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو بلغ حوالي ٢٪ سنوياً، وسوف يقارب ٦٠٠ مليون عام ٢٠٥٠^٤.

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٣١-٣٣٢.

٢ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ٤٨.

٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٥١.

٤ - منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية في الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي، منشورات المنظمة، مصر ٢٠٠٨، ص ٣٧.

وتعتبر معدلات النمو السكاني في الوطن العربي من أعلى معدلات النمو في العالم. فمن المعلوم أن هذا التزايد في عدد السكان سيصاحبه تزايد في قوة العمل العربية بمعدل ٣.٤٪ سنوياً من أصل مجموع القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٢)^١.

وكان معدل التزايد السنوي في قوة العمل العربية أكبر بكثير من نسبة التزايد في القطاعات الإنتاجية، وقد نتج عن ذلك فائض في العمالة المعروضة للعمل عن فرص العمل المتاحة، وبالتالي ازدياد حدة مشكلة البطالة في كافة الأقطار العربية دون استثناء، إلا أن حدثها قد اختلفت من قطر إلى آخر. وما زاد المشكلة تعقيداً هو الصعوبات والمشكلات الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها هذه البلدان، والتي اختلفت أسبابها بين الخارجية والداخلية، ويتعلق أهمها بسياسة الاستيراد والتصدير، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار واردات هذه البلدان من الدول الصناعية المتقدمة والمتمثلة خاصة في المواد المصنعة انخفضت أسعار صادراتها، وهي عبارة عن مواد أولية وبعض المنتجات الزراعية، باستثناء أسعار النفط التي سجلت أرقاماً قياسية في صيف ٢٠٠٨، حيث زاد سعر البرميل عن ١٣٠\$، ثم تراجع ليتراوح سعره بين ٦٠ و ٧٠\$ في منتصف عام ٢٠٠٩، وتميز بعدم استقراره عام ٢٠١٠ فتراجعت أسعاره بين ٧٠ و ٩٠\$، ولكن هل هذا في مصلحة الدول العربية وخاصة النفطية أم لا؟ وهل يعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وهو الأرجح، أم هي عبارة عن سياسات تستخدمها الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لغايات معينة؟ بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي أصاب الاقتصاد الدولي، مثل انهيار نظام النقد الدولي وتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفوائد، حيث بلغ معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ١.٢٪ عام ٢٠٠٣، ارتفع إلى ٥.٣٪ عام ٢٠٠٧، ثم انخفض إلى قرابة النصف بمعدل ٣.٠٪ عام ٢٠٠٨. وفي اليابان ارتفع معدل الفائدة من صفر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) إلى ٠.٧٪ عام ٢٠٠٨. وفي الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) كان معدل الفائدة ٢.٣٪ عام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى ٤.٨٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة الطلب المتزايد على السيولة، كما ارتفعت أسعار الفوائد القصيرة والطويلة الأجل في الدول المتقدمة، فبعد أن سجلت انخفاضاً في السنوات المئوية لعام ٢٠٠٢ عادت عام ٢٠٠٧ إلى نفس معدلاتها لعام

^١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

٢٠٠٢، إلا أنها عادت وانخفضت قليلاً عام ٢٠٠٨ في كل الدول المتقدمة عدا منطقة اليورو، وذلك جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة^١.

وقد أدى كل ذلك إلى خلق صعوبات اقتصادية داخلية، وإلى تفاقم عجز موازين مدفوعات هذه الدول. الأمر الذي تم تمويله فيما بعد بالقروض الأجنبية، وهو ما خلق أزمة خانقة لهذه البلدان في ديونها الخارجية، وهذا ما حصل في الثمانينات، مع الإشارة إلى أن تحسن أوضاع الميزانيات الحكومية عكس ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

٢ - الهجرة:

وهي نوعان: داخلية وخارجية، وقد شكلت أحد العوامل الرئيسية في تزايد معدلات البطالة في الكثير من البلدان.

فبالنسبة للهجرة الداخلية تتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة طمعاً في الحصول على فرصة العمل المنشودة في المدينة المقصودة، وذلك نتيجة ضعف التنمية في القطاع الزراعي وانسداد فرص العمل فيه جراء حلول الآلة محل العمل البشري. وقد أدى هذا النوع من الهجرة إلى اختناق الكثير من المدن العربية وخاصة العواصم والمدن الكبرى بهؤلاء النازحين فرادى وجماعات، حتى أنها لم تستطع توفير الحاجيات الضرورية لهم، ومنها فرص العمل. فقد فاق أعداد المهاجرين فرص العمل المتاحة أو التي يمكن توفيرها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقمها في هذه المدن التي بالأساس لم توفر فرص العمل الكافية لسكانها الأصليين.

أما الهجرة الخارجية فهي عبارة عن الانتقال من دولة إلى أخرى لغاية معينة، وهي غالباً ما تكون بقصد العمل أو الدراسة.

وتنقسم الدول العربية إلى ثلاثة أصناف:

- دول مستقبلية للعمالة: وهي دول الخليج وليبيا... وقد أصبحت في السنوات الأخيرة من الدول الطاردة للعمالة سعياً منها لتوطين التوظيف، وتشغيل اليد العاملة من دول جنوب وشرق آسيا الأقل تكلفة في ظل الأزمات المتعددة، وآخرها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

^١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

- دول مرسله للعمالة:مثل مصر واليمن وتونس...

- دول مرسله ومستقبله للعمالة في نفس الوقت:وهي إلى حد ما الأردن والجزائر وسورية.

إن الهجرة المتنوعة سواء كانت عربية أو آسيوية، وتزايدها في العقود الماضية بدول الخليج العربي النفطية وليبيا، ونتيجة المزاحمة التي لقيها المواطنون من قبل العمالة الوافدة (العربية والآسيوية) وخاصة فيما يتعلق بالأجور والحقوق والامتيازات والمهارة، والذي شكل حاجزاً في وجه العمالة الخليجية والليبية، مما أدى إلى بروز مشكلة البطالة بين المواطنين بعد أن كانت شبه معدومة، وهذا ما جعل هذه الدول تراجع سياساتها فيما يتعلق بالهجرة والعمل والإقامة، واضعة الكثير من الشروط القاسية التي تسعى من ورائها إلى إتاحة المجال في العمل لمواطنيها قبل الغير وخاصة بعد منتصف الثمانينات، حيث يشكل النفط المصدر الرئيسي للمداخيل التي تنفق في كافة المجالات التنموية والاستثمارية لهذه الدول. أما الدول المرسله للعمالة، فبقدر ما تستفيد من وراء إرسالها لهؤلاء العمال إلى الخارج والتخفيف عن سوق العمل لديها من الضغط الذي يشكله هؤلاء المهاجرون، بقدر ما تلاقى ضغوطات في سوق العمل عند عودة هؤلاء نتيجة بعض الأزمات الدولية أو الإقليمية، أو نتيجة سوء معاملة هؤلاء الرعايا في بلدان المهجر، مثل حرب الخليج الأولى وما نجم عنها من آثار كان أهمها عودة الكثير من المهاجرين المصريين واليمنيين والسوريين إلى بلدانهم...، وهؤلاء شكلوا ضغطاً على سوق العمل في أوطانهم.

وإضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين في الدول الأوروبية إلى بلدانهم نتيجة الضغوطات المسلطة عليهم أو تسفيرهم من قبل البلدان المستقبله لهم. كما أن حدوث أية أزمة بين دولتين مستقبله ومصدرة للعمالة (وما أكثرها في أيامنا الحالية) من الممكن أن تؤدي إلى عودة العمال المهاجرين إلى بلدانهم نتيجة ضغوط تسلط عليهم أو تسفيرهم عنوة، والمثال على ذلك عودة الكثير من العمال التونسيين المهاجرين إلى ليبيا في بداية الثمانينات بعد توتر الأوضاع بين البلدين إثر حوادث قفصة التي اتهم فيها النظام الليبي. وقد شكلت عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم عامل ضغط على سوق العمل في هذه البلدان التي تشكو أساساً من تزايد معدلات البطالة.

٣ - التعليم:

يؤثر التعليم ومستوياته في سوق العمل، وذلك عندما لا تتناسب مخرجات التعليم مع احتياجات السوق داخل الدولة، أو عندما تكون غير مواكبة للتطور التكنولوجي في الدول المتقدمة.

درجت كل البحوث والدراسات التي عالجت ظاهرتي العمالة والبطالة للتعرض لمتغير التعليم بعناصره المختلفة سواء المتعلقة بمستواه ونوعيته، أو المرتبطة بمردوده وفعاليتها، غير أن رؤيتنا لهذا المتغير باعتباره مؤثراً في تشكيل ظاهرة البطالة على وجه الخصوص لن تكون وصفية بقدر ما نسعى أن تكون تحليلية نقدية، لتوضيح الوزن النسبي لمتغير التعليم في صياغة ظاهرة البطالة إما سلباً أو إيجاباً. فقد لا نتفق تماماً مع ذلك الاتجاه من الدراسات الذي يصور دائماً وجود علاقة عكسية بين التعليم ونمو ظاهرة البطالة إجمالاً، وما يؤكد هذا الاتجاه وجود أعداد كبيرة من المتعطلين بمستويات تعليمية مختلفة. فقد قدر عدد المتدفعين الجدد إلى سوق العمل في البلاد العربية بحوالي ٣.٩ ملايين عامل سنوياً^١، مما يدعو إلى استحداث نفس هذا العدد من الوظائف الجديدة سنوياً، وذلك كي لا تتردى مستويات البطالة الحالية في المنطقة، والتي تعتبر من أعلى المستويات بين مناطق العالم قاطبة، حيث يتجاوز معدل البطالة العامة فيها ١٤٪ مخلفاً ما يزيد عن ١٧ مليون عربي متعطل عن العمل، وتبلغ نسبة الشباب المتعطل ٢٥٪، وهي من أعلى المعدلات^٢. في حين بلغ عدد المتعطلين عن العمل في الدول العربية ١٥ مليون متعطل عام ٢٠٠٢ أي حوالي ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ هاجر ثلاثة ملايين من الأدمغة العربية إلى الدول الغربية والنزيف مستمر^٤. إضافة للكثير من الطلاب العرب الذين يدرسون في الدول الغربية، حيث

١ - منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة، مرجع سابق، ص ١١، ٣٩.

٢ - منظمة العمل العربية، تطوير سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني لمواكبة احتياجات سوق العمل وفقاً للمستجدات الحديثة، منشورات المنظمة، مصر ٢٠٠٨، ص ٧.

٣ - عبد القادر نبال، الفقر ومكافحته في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، دمشق، فيفري (شباط) ٢٠٠٦، ص ٣.

٤ - أديب علي صقر، البطالة في سورية - الواقع والآفاق - أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

يفضل معظمهم البقاء هناك بعد التخرج نتيجة الإغراءات، فمثلاً نجد في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٦٠ ألف طالب أجنبي، وفي فرنسا ١٣٠ ألف طالب من أصل مليوني طالب^١. وقد توحى لنا ظاهرة بطالة المتعلمين بأن نوعية التعليم تلعب دوراً حاسماً في تشكيل هذه الظاهرة وتحديد حجمها، غير أننا لا نستطيع أن نتصور خصائص معينة لنوعية التعليم لا تفرز أشكالاً للبطالة، وإنما يتوقف ذلك على المجتمع المدروس وبنائه الديمغرافي وخصائص سكانه، وبالتالي توجد قاعدة معينة أو صياغة خاصة لنوعية تعليم مطلقة لا تفرز ظاهرة بطالة. إن هجرة الأدمغة من بلدان الجنوب إلى دول الشمال ليست سوى نتيجة طبيعية للأجواء التي تتجم عن المنظومة العلمية والإنتاجية في العالم النامي بما فيه الوطن العربي. وتتسبب هذه المنظومات، وما تعانيه من فساد إداري باستبعاد تلقائي للأكفاء والكوادر الفاعلة.

٤ - الخصخصة:

في مطلع التسعينات بدت الحكومات العربية على استعداد لتبني برامج للتصحيح الهيكلي أكثر شمولاً وتسارعاً بالمقارنة مع الثمانينات. وهكذا فإن تقليص الإنفاق الحكومي والاستثمار العام وتحجيم دوره، وبالتالي تراجع وزن القطاع العام أخذ اتجاه نحو تصفية المشروعات المملوكة للدولة التي لن تقوى على البقاء في ظل المنافسة الداخلية والخارجية، مع تحرير وتدويل الاقتصاد وإلغاء الدعم الحكومي لهذه المشروعات، وتكشف ذلك حالات مصر وتونس والمغرب وغيرها. وقد أصبحت الخصخصة على نطاق واسع مكوناً أساسياً من مكونات اتفاقات التصحيح الهيكلي في مطلع التسعينات في إطار شامل ومتسارع للتحويل إلى اقتصاد السوق. وإذا كان تقليص الإنفاق والاستثمار العام قد حد من نمو العمالة في الإدارة الحكومية والقطاع العام خلال الثمانينات، فإن توسيع وتسريع التخصيص أدى إلى نقص عدد المشتغلين بالفعل بالتخلص من فائض العمالة في المشروعات التي تنتقل إلى القطاع الخاص ما عدا تلك التي نصت الاتفاقات معها المحافظة على عمالها.

وبالتالي فقد نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام في بعض البلدان العربية تسريح أعداد كبيرة من العمال والموظفين لديها ولاسيما أصحاب الأجور المرتفعة، حيث أصبحت

١ - د. دريد درغام، العمالة والاقتصاد الجديد، ثقافة المؤسسات وأبعاد التطوير الاجتماعي والاقتصادي، محاضرات ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، سلسلة الرضا للمعلومات، الطبعة الأولى، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، ص ١٥٦.

عمليات الخصخصة التي تجري الآن على نطاق واسع في بعض البلدان العربية أكبر مصدر لنمو البطالة في البلاد النامية، ومنها الدول العربية.

٥ - الحروب:

عانت الكثير من الدول العربية من آثار الحروب والنزاعات الداخلية أو الإقليمية مع دول الجوار، ومن هذه الدول فلسطين وسورية ولبنان ومصر والعراق والصومال والسودان واليمن... الخ. وقد كان لذلك كلفة اقتصادية مرتفعة أثرت على الاستثمار. وهذا ما نلاحظه اليوم خاصة بالنسبة للعراق الذي دمرت بنيته التحتية بشكل شبه كامل، وكذلك ما يعيشه الصومال من فقر وفتنة وتوقف للدوائر الحكومية عن العمل، ونفس الوضع بالنسبة لإقليم دارفور في السودان الذي يطالب بالانفصال عن حكومة الخرطوم، حيث النزاع بين الحكومة والمعارضة، وما ينتج عن ذلك من استهلاك للثروة في سبيل التسليح بدل أن ينفق ذلك في مجال الاستثمار والتنمية، وكذلك النزاع الدائر في صعدة باليمن بين المعارضة والحكومة، وما يكبده ذلك من خسائر وهدر للمال في بلد يعاني بالأساس من التخلف والفقر وضعف التنمية فيه.

أما سورية، وبحكم أنها دولة مواجهة مع الكيان الصهيوني، فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لديها ٦.٩٪ عام ١٩٩٠ و ٦.١٪ عام ٢٠٠١، وهي تبرم صفقات بمليارات الدولارات بشكل دوري. وكذلك الحال بالنسبة للبنان ومصر، حيث بلغت هذه النسبة في لبنان ٧.٦٪ و ٤.٧٪، وفي مصر ٣.٩٪ و ٢.٧٪ سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠١ على التوالي^١.

كل هذه المصاريف المنفقة على التسليح كان بالإمكان استثمارها في مشاريع إنتاجية وتنموية تشغل أعداداً هائلة من العمالة العربية في هذه الأقطار، وبالتالي تحد من نسبة البطالة خاصة وأنها من البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. ولكن الأمر يقتضي التوضيح بذلك في سبيل التسليح وتكوين ترسانة يهابها العدو وخاصة فيما يتعلق بدول المواجهة مع الكيان الصهيوني الإرهابي.

^١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، ص ٢٤١.

٦- الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨:

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية بشكل مباشر مثل التطورات في أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، وتذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية وأسعار الفائدة العالمية، وتراجع معدلات النمو وتراخي الطلب المحلي في الدول الشريكة التجارية الرئيسية للدول العربية، وبعض الانعكاسات الأخرى أثرت على اقتصادات الدول العربية بشكل غير مباشر.

أما بخصوص اليد العاملة فما تم ذكره بخصوص الدول النامية ينطبق على الدول العربية باستثناء النفطية منها، التي تربطها علاقات تجارية مباشرة بالاقتصاد الأمريكي واقتصادات دول الإتحاد الأوروبي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية الأخيرة، نتيجة التراجع الذي شهدته التجارة العالمية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وانكماش النقد العالمي ب ١.٤٪ عام ٢٠٠٩^١، مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال الأجانب المؤقتين، بالتالي فإن ذلك لن يؤثر على معدلات البطالة بين صفوف المواطنين في هذه الدول، باستثناء المملكة العربية السعودية التي ارتفعت فيها معدلات البطالة إلى ١١.٨٪ عام ٢٠٠٨^٢ بعد أن كان عدد المتعطلين عن العمل ٤٥٣٩٩٤ فرداً من المواطنين السعوديين، وذلك بمعدل بطالة بلغ ١١.٢٪ خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧^٣، و من المنتظر أن يرتفع هذا المعدل أكثر.

وكان للأزمة المالية الأخيرة تأثيراً هاماً على العمالة العربية وذلك بقدر ارتباط اقتصاد كل دولة بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة في أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي، وأبرز مثال على ذلك الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الإمارات العربية المتحدة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وتراجع السياحة والخدمات إلى أدنى المستويات، مما أدى إلى تسريح آلاف العمال الأجانب، الذي شمل حتى أصحاب الكفاءات، كما يمكن أن يتزايد تأثير ذلك على الاقتصادات العربية وفي رفع معدلات البطالة، وخاصة في حال استفحال هذه الأزمة أكثر نتيجة ما تخلفه من آثار ونتائج وخيمة لعدة سنوات.

١ - صندوق النقد الدولي، التقرير نصف السنوي لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق.

٢ - الانترنت، موقع: ويكيبيديا عن كتاب حقائق العالم.

٣ - منظمة العمل العربية، مجلة العمل العربي، العدد ٨٣، مصر، أفريل (نيسان) - ماي (أيار) - جوان (حزيران) ٢٠٠٨، طباعة المنظمة، ص ١٥.

المبحث الثالث - أسباب البطالة في تونس

اعتمدت الحكومات المتعاقبة منذ بداية السبعينات سياسة خاصة بالتشغيل، وهي التي تعلم ما لقضية التشغيل من حساسية وتأثير على الاستقرار السياسي، فهي التي تحافظ على السلم والأمن الاجتماعيين، لكن على الرغم من المدة الطويلة والآليات المتعددة والكلفة المالية الباهظة التي بلغت نسبتها ١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية هذا القرن، فإن عروض الشغل لم تبلغ المستوى المطلوب، وهو ما زاد المشكلة تعقيداً، على أن سياسة التشغيل المعتمدة تعمل على تطويق آفة البطالة، في حين أن المطلوب هو القضاء عليها. وبصورة عامة، فإن السبب الرئيسي في بروز مشكلة البطالة يعود إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة الناجم عن مجموعة من العوامل كتراجع أو توقف النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقليص إمكانية خلق فرص عمل جديدة أو تسريح أعداد من العاملين.

وتتعدد أسباب البطالة في تونس، وهي عبارة عن أسباب داخلية وأخرى خارجية تتمثل

أهمها فيما يلي:

١ - إعادة الهيكلة الليبرالية:

يتسبب خضوع تونس المتواصل منذ أكثر من عشرين سنة لسياسة إعادة الهيكلة الليبرالية ولسياسة النقشف في المصاريف الاجتماعية العامة في الإضرار بفرص الشغل على نطاق واسع.

ولا أحد ينكر أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للتشغيل، لذلك راهن المخطط العاشر (٢٠٠١-٢٠٠٦) على الزيادة في نسبة النمو إلى مستوى ٦.٢٪ كشرط لتحسين مستوى التشغيل، حيث أكد البنك الدولي صعوبة تحقيق ذلك في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، كما بين أنه يجب أن تبلغ نسبة النمو حوالي ١٠٪ في السنة قصد خلق قدر كاف من مواطن الشغل لاستيعاب السكان النشيطين الذين ما انفك عددهم يتزايد حسب التقرير رقم ٢٥٤٥٦ الصادر في ماي (أيار) ٢٠٠٤ والتقرير رقم ٢٩٨٤٧ الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٤، بالإضافة إلى عدم بلوغ معدل النمو الاقتصادي المراهن عليه.

^١ - الانترنت، موقع: Webmestre ، كيف نخرج من نفق البطالة، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٧.

وبرز في السنين الأخيرة بسبب سياسة إعادة الهيكلة الليبرالية للاقتصاد عامل جديد معرقل للتشغيل يتعلق بما يسمى «المحتوى التشغيلي للنمو» أو «المردود التشغيلي للنمو الاقتصادي»، وفي هذا الصدد يذكر التقريران المشار إليهما أن «انخفاض المحتوى التشغيلي للنمو الاقتصادي خاصة في القطاعات غير الفلاحية من بين الأسباب التي تفسر المستوى المرتفع للبطالة» أو بعبارة أخرى: «عندما تنفتح الأسواق، فإن إعادة الهيكلة تتسبب عامة في تدمير الشغل قبل أن تخلق في وقت لاحق مواطن شغل جديدة. وبالتالي فإن النتيجة على المدى القريب على الأقل، هي ارتفاع معدلات البطالة»^١.

وبالتالي، فإن الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي انتهجتها تونس في الثمانينات، أو بالأحرى التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نتيجة عدم القدرة على تسديد ديونها، وبالتالي اللجوء إلى جدولة هذه الديون قد ساهمت في زيادة حجم البطالة، مما أدى إلى تناقص المداخل وتفاقم ظاهرة الفقر والحاجة.

٢ - تزايد عدد طلاب الشغل:

تعتبر تونس من البلدان الرائدة في تطبيق سياسات سكانية فعالة، وخاصة في مجال تحديد النسل. وسارت على هذا النهج منذ السبعينات لإدراكها في وقت مبكر مدى ما يمكن أن يحدثه هذا التزايد السريع من مشاكل مستقبلية على مختلف الأصعدة، وخاصة بعد تحسن المجال الصحي وتناقص الوفيات وتزايد معدلات الأعمار ببلوغها ٧٤.٣ سنة عام ٢٠٠٧، ومن المنتظر أن ترتفع إلى ٧٥ سنة عام ٢٠١٢. وأما معدل التزايد السكاني السنوي البالغ ١.٠٠٪ خلال (٢٠٠٧-٢٠٠٨) فيعتبر من أدنى المعدلات السائدة في البلدان النامية وأدناه على الإطلاق في الدول العربية^٢.

^١ - الانترنت، موقع: Webmestre، كيف نخرج من نفق البطالة، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٧، مرجع سابق.

^٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٤.

ولقد بلغ عدد العمالة التونسية المشتغلة ٢٩٢٦٧٠٠ عامل عام ٢٠٠٥، أما معدل البطالة فهو ١٤.٢٪ في نفس السنة^١، ارتفع عدد العمالة إلى ٣١١٠٦٠٠ عامل عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو سنوي بلغ ٢.٧٪ خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٧)، وانخفض معدل البطالة إلى ١٤.٠٪ عام ٢٠٠٨. وككل البلدان النامية تشهد تونس تزايداً سنوياً في عدد طالبي الشغل الذين شكلوا ضغطاً على السوق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد جراء عوامل داخلية وخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالكثير من المواد التي تضاعفت أسعارها عام ٢٠٠٨ كالنفط ومشتقاته والمواد الغذائية المستوردة، وهو ما عسر في مهمة الجهات المختصة. وأما فيما يخص عدد طالبي الشغل فقد تزايد من ٥٧ ألفاً سنوياً ما بين (١٩٨٤ - ١٩٩٤) إلى أكثر من ٨٠ ألفاً سنوياً في العامين الأخيرين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^٢. وقد شكل هذا التزايد الكبير في أعداد طالبي الشغل خلال الفترة الأخيرة أحد العوامل الأساسية في تزايد حدة البطالة خاصة بعد أن ازداد تمسك الشيوخ (أكثر من ٦٠ سنة) بأعمالهم وعدم ترك الفرصة للفئة الشابة التي تمثل النسبة الأعلى من المتعطلين، وهذا ما جعل المعنيين يعتبرون أن مكافحة البطالة من أهم أهداف المخطط الحادي عشر للتنمية ساعين لإحداث ٤١٢ ألف فرصة عمل، أي بمعدل 82.4 ألف فرصة عمل سنوياً، في حين أن الطلبات الإضافية للشغل ستكون ٤٤٠ ألف مطلب شغل، وبالتالي تكون نسبة تلبية هذه الطلبات بمعدل ٩٣.٦٪، وهو ما يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة من ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٣.٤٪ عام ٢٠١١^٣، وهو من المستحيل تحقيقه في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تعيشها تونس.

وقد عرفت سوق الشغل خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من تنفيذ المخطط الحادي عشر للتنمية تواصل تكثيف الجهود لإحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل، باعتباره أكبر تحد

^١ - Ministère du développement et de la coopération internationale et Institut national de la statistique: Indicateurs statistiques sur la Tunisie, 2006.

^٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٢٨٤. (وقد تم استخراج عدد العمالة من قبل الباحث بناء على النسب المتاحة وعدد السكان في تلك السنة).

^٣ - Internet, site: www.emploi.nat.tn.

^٤ - وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء - الشباب والمخطط الحادي عشر للتنمية - مؤشرات ودلالات، مطبعة أنيس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧، ص ٧.

يواجه الدولة رغم أهمية الضغوط المسلطة جراء تقلب الظرف الاقتصادي العالمي والارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات، حيث تم بفضل النسق المرتقب للنشاط الاقتصادي وتنامي دور السياسات النشيطة للتشغيل إحداث ١٦٠ ألف فرصة عمل بما مكن من تقليص نسبة البطالة إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٨^١.

٣- مشاركة المرأة للرجل في سوق العمل:

منذ فجر الاستقلال تعمل الحكومات التونسية المتعاقبة على منح المرأة المزيد من الحقوق والامتيازات من خلال القوانين والمراسيم التشريعية المتعددة التي عززت مكانتها وثبتت الحقوق التي اكتسبتها، علاوة على تميزها بالتطور ومسايرتها بشكل دائم للتغيرات الاجتماعية التي تشهدها تونس، وكان لذلك إقبال متزايد من قبل الإناث على المشاركة في قوة العمل جراء الاستراتيجيات النابعة من التحولات التي يعيشها المجتمع التونسي، والذي يدفع المرأة إلى دخول سوق العمل، إضافة إلى ارتفاع مستواها التعليمي الذي يعتبر من العوامل المشجعة، فبعد أن كانت تمثل ١٨.٧٪ من أصل مجموع اليد العاملة عام ١٩٧٥ أصبحت تمثل ٢١.٣٪ و ٢٥.٣٪ من مجموع اليد العاملة عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٩ على التوالي^٢، وارتفع معدل مشاركتها في قوة العمل إلى ٢٥.٦٪ عام ٢٠٠٥^٣ وإلى ٢٦.٢٪ عام ٢٠٠٦^٤ وإلى ٣١.٩٪ عام ٢٠٠٧^٥، كما ارتفعت نسبة بطالة الإناث من ١١٪ عام ١٩٨٤ إلى ٢٠.٩٪ عام ١٩٨٩، ثم تقلصت إلى ١٧.٢٪ عام ١٩٩٤، وهي غالباً أعلى من نسبة بطالة الذكور^٦.

ويقدر الكثير من المختصين أن اليد العاملة النسائية اليوم تمثل حوالي الثلث من العمالة التونسية، كما يتفقون على أن نسبة البطالة بين الإناث أعلى من الذكور حتى أن بعضهم ذهب إلى أنها تعادل ثلثي نسبة البطالة بين الذكور.

^١ - تقرير عن التشغيل بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحول (١٩٨٧-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ٤.

^٢ - منظمة الأمم المتحدة، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية، ماي (أيار) ٢٠٠٤، ص ٢٠.

^٣ - الشباب والمخطط الحادي عشر للتنمية - مؤشرات ودلالات، مرجع سابق، ص ٢٤. (مع الملاحظة أن النسبة استخرجت من قبل الباحث).

^٤ - تقرير عن التشغيل بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحول، مرجع سابق، ص ٢.

^٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

^٦ - Mustapha Belhareth et Moncef Hergli, op.cit, p155.

وبالتالي فإن مشاركة المرأة للرجل في العمل ودخولها لكافة المجالات الاقتصادية وتزايد طلبها للعمل خارج المنزل، إضافة إلى أن ارتفاع أعداد الخريجات الجامعيات كان سبباً في تزايد حدة البطالة وتفاقمها.

٤ - النظام التعليمي:

تعتبر بطالة حاملي الشهادات العليا ظاهرة حديثة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية، حيث اعتبر التعليم العالي ولمدة طويلة بمثابة الضامن للحصول على عمل ثابت ولائق، وهو ما يفسر الإقبال المتزايد على التعليم العالي في الدول الصناعية والبلدان النامية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أن عدد الذين تمكنوا من الحصول على شهادات التعليم العالي بقي محدوداً وخاصة في العالم الثالث.

ولم تشذ تونس عن هذه القاعدة، فقد عرف التعليم توسعاً كبيراً مقارنة مع المرحلة الاستعمارية، وتمكن الكثير من تجاوز مستوى البكالوريا والولوج إلى الجامعات، وبعد التخرج تمكنوا من الحصول على عمل ثابت وبأجر مناسب. لكن وضعية الخريجين الجامعيين عرفت تبدلات نوعية وكمية منذ الثمانينات عندما برزت مشكلة بطالة خريجي التعليم العالي على الساحة وتفاقت أكثر مع بداية التسعينات.

إن فشل النظام التعليمي والتدريبي ولاسيما العالي منه في غرس مهارات المبادرة والابتكار، وتعميق التوجهات الإبداعية لدى الخريجين، وتنمية الميل لديهم نحو العمل المنتج والمبادرة الفردية؛ لإقامة مشروعات خاصة بهم بدل انتظارهم دون عمل لحين الحصول على الوظيفة كان من أهم الأسباب التي جعلت مشكلة البطالة تظهر في أوساط الخريجين الجامعيين. إضافة إلى ذلك، فقد تزايد عدد الطلاب الجامعيين بشكل تدريجي حتى بلغ ٣٦٥ ألف طالب في السنة الدراسية (٢٠٠٥-٢٠٠٦)^١ بعد أن كان ٢٢٦٦٠٠ طالب و ٣٢٦٧٠٠ طالب في السنوات الدراسية (٢٠٠١-٢٠٠٢) و (٢٠٠٤-٢٠٠٥) على التوالي، وينتظر أن يبلغ ٤٨٣٧٠٠ طالب

^١ -Agence Tunisienne de communication extérieure:Tunisie – Le progrès pour tous, octobre 2006, p10.

في السنة الدراسية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)^١. وقد نجم عن هذا التزايد في عدد الطلاب تطور عدد خريجي التعليم العالي من ٢٨٥٠٠ متخرج عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨٤٠٠ متخرج عام ٢٠٠٥، وينتظر أن يبلغ ٧٣٢٠٠ متخرج عام ٢٠٠٩^٢، وهذا ما أدى إلى تزايد الطلب على الشغل بين هذه الأوساط المثقفة التي تطمح إلى وظيفة تلبي رغباتها. وإضافة لذلك، فقد ساهم ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في تعقيد أكثر لمشكلة البطالة بين هذه الأوساط، إذ لا يزال النظام التعليمي يخرج أعداداً متزايدة من الطلبة في تخصصات لا يوجد عليها طلب كاف في السوق المحلية وخاصة المتعلقة منها بالعلوم الإنسانية نظراً لتزايد عدد الخريجين.

٥- التطور التقني:

مواكبة لما يشهده عالمنا المعاصر من تطور على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات، تعتمد تونس في العملية الإنتاجية على التكنولوجيا الحديثة المعتمدة على تكثيف رأس المال بدلاً من تكثيف قوة العمل، وهو ما يؤدي إلى تناقص الطلب على اليد العاملة في العملية الإنتاجية، وذلك يثمر ما نسميه بـ «البطالة التكنولوجية».

وما من شك في أن استخدام وسائل الإنتاج المتطورة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخفض كمية العمل اللازمة للإنتاج، مما يؤدي إلى خلق فائض من قوة العمل زائد عن الحاجة الفعلية. وفي هذا السياق، ونتيجة لثورة المعلومات والاتصالات تستغني الشركات الأمريكية عن حوالي مليوني وظيفة سنوياً، وهو ما جعل الاقتصادي «فاسيلي ليونتييف» يحذر من أنه في ظل استخدام الحاسوب المتطور تطوراً متواصلاً، «فإن دور البشر باعتبارهم أهم عوامل الإنتاج،

^١ - وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب، الندوة الدورية للمحققين الاجتماعيين: استكشاف إمكانيات التشغيل والإدماج المهني للشباب، جويلية (تموز) ٢٠٠٥، ص ١٢.

^٢ - المرجع نفسه، ص ١٢.

محكوم عليه بالانحسار، بالطريقة نفسها التي تم فيها انحسار دور الخيول في الإنتاج الزراعي، ثم زواله مع دخول الجرارات»^١.

وبالتالي يمكن الاستفادة من التقدم التقني بتحقيق الفائض في مجالات اقتصادية عدة لتوسيع العملية الإنتاجية، وإشباع الحاجات بصورة أفضل، وتوفير أوقات للراحة أطول، وخلق حالة من التضامن بين الأفراد. وهكذا تتحقق الغاية من التقدم التقني، ويصبح بالإمكان امتصاص فائض اليد العاملة وتقليص حجم البطالة.

٦ - الخصخصة:

تتمثل في تخلي الدولة لفائدة المؤسسات الخاصة عن القطاعات المنتجة والتجارية، وتصويب تدخلها بهدف إرساء بنية أساسية ونظام تكوين متلائم من ناحية، وإطار تشريعي ومؤسسي يضمن احترام قواعد السوق ويحمي مصالح الأفراد ويزيل كل العوائق أمام الاستثمار الخاص الوطني أو الخارجي من ناحية أخرى. ففي مطلع التسعينات أبدت الحكومات العربية بما فيها تونس استعدادها لتبني برامج للتصحيح الهيكلي والاستثمار العام، فتراجع وزن القطاع العام الذي أخذ يتطور في اتجاه يقود إلى تصفية المشروعات المملوكة للدولة التي لن تقوى على البقاء في ظل المنافسة الداخلية والخارجية، مع تحرير وتدويل الاقتصاد وإلغاء الدعم الحكومي لهذه المشروعات.

وبالتعاون مع البنك الدولي تشكلت في تونس لجنة لدراسة إجراءات الخصخصة، انتهت بإصدار قانون أوت (آب) ١٩٨٦ الذي سمح بتأهيل وبيع ٣٠٠ شركة في قطاع الأعمال العام التونسي^٢، على أن قضية الخصخصة لم تطرح في تونس على الإطلاق قبل منتصف الثمانينات رغم تنامي القطاع الخاص منذ بداية السبعينات.

^١ - جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي ٢٠٠٠، ص ٢٠.

^٢ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ٢٨٥.

وبرزت سياسة التخصيص ضمن برنامج التكيف الهيكلي الذي اتفقت عليه الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٦، وتضمن بيع جزء من المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص^١. وكانت المخصصة إلى جانب التدويل (أي انفتاح الإنتاج والتجارة التونسية بدرجة أكبر على الخارج أو تبني إستراتيجية التوجه الخارجي) والتحرر (أي تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية المركزية أو الانتقال إلى اقتصاد السوق) هي أضلاع مثلث برنامج التكيف الهيكلي. وهكذا تم تقليص قطاع الأعمال العام إلى نحو ثلث حجمه السابق.

وفي عملية المخصصة التي سارت عليها الدولة إلى حد هذا التاريخ تم بيع أغلب الممتلكات العائدة إلى القطاع العام، فنجم عن ذلك تسريح الكثير من اليد العاملة الفائضة؛ ذلك أن القطاع الخاص غايته ربحية بالدرجة الأولى، في حين أن القطاع العام تختلف غاياته، فمنها الربحية والاجتماعية والسياسية... الخ.

وقد زادت اليد العاملة المسرحة من تفاقم مشكلة البطالة، حيث تشير الإحصاءات الدولية إلى أن عدد المتعطلين في تونس بلغ ٤٥٠ ألف شخص في بداية عام ١٩٩١، وهذا يعني أن معدل البطالة قد قفز إلى نحو ١٨.٥٪ آنذاك^٢.

٧- العولمة:

نشأ النظام العالمي الجديد منذ ما يزيد عن ربع قرن على أنقاض كافة أشكال الوفاق الاجتماعي القائمة. وما من شك في كون المنطق الرأسمالي الليبرالي الذي يسود العالم وسياسات الحكومات الرأسمالية الليبرالية المرافقة له، والتي تدمر الشغل وتنتج البطالة والتهميش على نطاق واسع؛ لتكديس المزيد من الأرباح لا تستطيع أن تكون مصدر إلهام لسياسات اجتماعية هدفها: «خلق مواطن الشغل وامتصاص البطالة».

لقد ظهر طغيان العولمة في هذه المرحلة من خلال أربعة مظاهر وهي: عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال، وتعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات، وخدمة الاقتصاد الجديد

١ - المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

٢ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ٢٠٤.

للعولمة، وتراجع دور الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة التي تلت انتشار ظاهرة العولمة كانت قاسية بالنسبة لملايين البشر في كثير من دول العالم. فبسبب العولمة تآكلت الطبقات الوسطى وبرزت ظواهر التهميش والإقصاء والحرمان لفئات كثيرة.

وأدى الاندماج في العولمة إلى ترسيخ اقتصادات السوق وآلياته التي فرضت إصلاحات عميقة أثرت في فرص التشغيل سواء في تونس أو في بقية الدول العربية. فقد أعطى الاندماج دورا كبيرا للقطاع الخاص الذي مازال لم ينضج بعد. وتعرض هو الآخر لتحديات منافسة عاتية لم يكن مستعدا لها، مما جعل الحكومة تتراجع عن التشغيل، وتتسحب تدريجيا من قطاع الإنتاج. وقد قابله من جهة أخرى تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل والأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ التي تمخض عنها تسريح الكثير من العمال غير المثبتين.

وقد تزامن هذا مع السياسات التي فرضت على تونس من قبل الدول والبنوك الدائنة، وكذلك القيام بإصلاحات اقتصادية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تزايد معدلات البطالة التي بلغت ١٤٪ عام ٢٠٠٨، ويعتبر من المستويات المرتفعة على الصعيد العالمي، ذلك أن القوى العاملة تنمو بمعدل ٢.٧٪ سنويا^١ بصورة أسرع من نمو السكان بعد طرق المرأة أبواب سوق العمل بقوة، حيث مثلت ٢٧.١٪ من مجموع السكان النشيطين عام ٢٠٠٦، وهو ما وضع الدولة أمام أكبر التحديات (التشغيل)، وجعلها تضع التشغيل ضمن أولوياتها في برامجها وخططها، إلا أن ما يخطط له غالبا ما تعترضه مجموعة من العراقيل (مثل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨)، فلا يتم إدراك النتائج المرجوة.

١ - الانترنت، موقع: www.alkhadra.com

- التشغيل والبطالة في البلدان العربية- التحدي والمواجهة - مرجع سابق، ص ٦٣.

٢ - تونس- الذكرى الواحدة والعشرون للتحويل، مرجع سابق، ص ٢.

إن مخاطر التهميش والإقصاء الاجتماعي الذي يحمله نظام النمو الاقتصادي والاجتماعي، والذي أدى إلى عدم المساواة في بنية المجتمعات، واتساع الهوة بين أفراد المجتمع الواحد، أي بين قلة مرفهة تتمتع بكل ضروريات وكماليات الحياة، وأغلبية معدومة تنقصها الحاجات الضرورية والأساسية للحياة، وهذا ما أنتجته العولمة، فقد لا يكون إيجاد فرص العمل الجديدة من حيث الكم كافياً، فنوع العمل لا يقل أهمية لاتساع التشغيل في القطاع غير المنظم، وما يولده ذلك من سوء في ظروف وشروط العمل، وانتشار ظاهرة فقر المشتغلين من العمال.

وهكذا يتضح أن الترابط الاجتماعي أصبح حاجة ملحة لمجمل المجتمعات سواء تلك التي سايرت نسق العولمة أو التي لم تسايره، بما يتعين على الإنسان في عصر العولمة أن يبحث في قيم التضامن ما يعالج به واقعه. فقد اعتبر عالم الاجتماع «دركهايم» أن التضامن منبع للأخلاق وقاعدة لها، مركزاً على فكرة التضامن في كل تصرفات الإنسان. فبواسطة التضامن يمكن مقاومة الآثار الخطيرة الناجمة عن العولمة التي يعيشها عالمنا المعاصر، والتي تؤثر سلباً بالدرجة الأولى على شعوب البلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم الذي يزداد تآزماً، وهو ما يجب الانتباه إليه من قبل المعنيين التونسيين لأخذ ذلك بعين الاعتبار، والتصدي لكل ما يمكن أن ينجر عن هذا النظام العالمي الجديد من مشاكل.

٨- النمو الاقتصادي:

إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي التونسي إلى مستويات أقل من معدلات نمو القوى العاملة كانت سبباً رئيسياً في تفاقم مشكلة البطالة وتزايد حداثها، بالإضافة إلى عدم بلوغ معدلات النمو المخطط لها سواء في المخطط التاسع أو العاشر. فقد بلغت نسبة النمو خلال المخططين الخامس والسادس (١٩٧٧-١٩٨٦) ٤.١٪، وارتفعت إلى ٤.٤٪ و ٥.٠٪ خلال المخططين السابع والثامن (١٩٨٧-١٩٩٦) والتاسع والعاشر (١٩٩٧-٢٠٠٦) على التوالي^١. في الوقت

^١ - معطيات وأرقام حول تونس، مرجع سابق.

الذي كان مخططاً أن يبلغ معدل النمو في المخطط العاشر ما يزيد عن ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد حصل تراجع في قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وفشله بالتالي في تحقيق التنمية، مما أدى إلى تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، وخاصة بين صفوف طالبيه لأول مرة من المتعلمين وغيرهم، حيث تعتبر معدلات البطالة في البلدان العربية بين صفوف هذه الفئات من أعلى المعدلات عالمياً^١.

^١ - التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة - مرجع سابق، ص ١١.

الفصل الثالث

الآثار الناجمة عن البطالة

المبحث الأول - الآثار الاقتصادية
المبحث الثاني - الآثار الاجتماعية
المبحث الثالث - الآثار السياسية

مقدمة:

البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه عالمنا المعاصر وخاصة الدول النامية، فهي ظاهرة اقتصادية- اجتماعية تمر بها جميع المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وللبطالة نتائج متناقضة على النظام الاقتصادي الرأسمالي، والمجتمع البرجوازي، والمضطهدين الذين يعيشون في ظله. فهي من جهة تمكن الرأسمالي من شراء قوة العمل باعتبارها سلعة بأقل ثمن ممكن، والوصول متى شاء إلى يد عاملة رخيصة. كما تمكن البرجوازية كطبقة سائدة من الاحتفاظ بالطبقة العاملة خاضعة لاستغلالها وسلطتها، من خلال إغراق المشتغلين في رعب من مغبة فقدان مورد عيشهم إن هم طالبوا بأجور أعلى؛ لأنه يوجد من هو مستعد للعمل بأجر أقل. ومن جهة أخرى تشكل البطالة إذا تجاوزت حدوداً معينة (حسب كل مرحلة تاريخية) تهديداً لاستقرار النظام بكليته، كما تعد البطالة تدميراً ممنهجاً لقوى الإنتاج (إلى جانب الحروب) فيضيع على الإنسانية موارد هامة جداً. ولا تقل نتائج البطالة كارثية على المستوى الاجتماعي، حيث أصبح من المؤكد اليوم أن الجريمة والأمراض العضوية والنفسية واستهلاك المخدرات والدعارة... تلعب البطالة بما يرافقها من بؤس دوراً محورياً ومشجعاً فيها.

وللبطالة مجموعة من الآثار تترتب عنها، وتتمثل في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسنفرد بحثاً خاصاً لكل واحد منها.

المبحث الأول - الآثار الاقتصادية

تتعدد الآثار الاقتصادية التي تترتب على البطالة، فهي تشكل خسارة للاقتصاد الوطني جراء الإنتاج والدخل المهدور من وراء تعطل هؤلاء الأفراد الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه. وظل التفكير الاقتصادي قديماً ولعدة عقود لا ينظر إلى البطالة أو مستوى العمالة على أنها مشكلة رئيسية تستحق اهتماماً خاصاً، حيث ظلت النظرية الاقتصادية تسلم بأن آلية الاقتصاد الحر كفيلة بتحقيق عمالة لكل الأفراد الذين يرغبون في العمل بمستوى الأجر السائد، حيث يقدم هؤلاء سلعاً أو خدمات، ويتقاضون مقابل ذلك دخولاً يطلبون بوساطتها هذه السلع والخدمات.

فحسب جون باتيست ساي، إن حجم الدخول في المجتمع يتناسب مع حجم الطلب على السلع والخدمات؛ لأن الطلب الكلي يعادل قيمة العرض الكلي للسلع والخدمات. وفي حال وجود البطالة فإن آلية الاقتصاد الحر كفيلة دائماً بإيجاد القوى المضادة التي تعمل على إنهاء هذه الحالة. ولكن الأمر اختلف تماماً فيما بعد، فمشكلة البطالة ليست مجرد ظاهرة عادية تصاحب التطورات الاقتصادية، بل هي مشكلة اقتصادية خطيرة لها الكثير من الانعكاسات السياسية والأمنية. وتتمثل الآثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

١- إن البطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال، ويعتبر ذلك بمثابة هدر للموارد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فإنه لن يستخدم، وبالتالي فإن البطالة تؤثر بصورة مباشرة على حجم الإنتاج. ولئن كان من الخطأ افتراض أن التأثير المباشر للبطالة على قيمة الناتج المحلي سيكون بنفس نسبة البطالة؛ وذلك لأن الإنتاجية الحدية للعاطلين عادة ما تكون أقل مما لدى العاملين، إلا أن ذلك ينطبق بصورة واضحة على الدول المتقدمة، حيث يوجد تباين واضح في إنتاجية الوحدات المختلفة من العمل. وأما في الدول النامية، حيث لا يوجد هذا الاختلاف، فإنه يمكن افتراض أن المفقود نتيجة البطالة يتناسب مع نسبة البطالة نفسها. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن نسبة البطالة في تونس هي ١٤٪ فإن هذا يعني أن تأثيرها

المباشر هو فقد ١٤٪ من الناتج المحلي، وبالتالي فإن تشغيل هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار $٨٦/١٤ = ٠.١٦$ أي ١٦٪ تقريباً بصورة مباشرة.

٢- للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وتوزيعه. ويتمثل التأثير على حجم الدخل من خلال تغير الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه، ليس بالنسبة للإضافات الجديدة في حجم العمالة فقط ولكن أيضاً بالنسبة للعاملين القدامى، ومن ثم فإن زيادة التشغيل تؤدي إلى أن يحصل العمال على نصيب أعلى من الدخل، وزيادة البطالة تؤدي إلى أن يحصلوا على نصيب أقل هذا في ظل افتراض أن زيادة التشغيل (نقص البطالة) أو نقص التشغيل (زيادة البطالة) إنما تأتي من تغير الطلب على عنصر العمل لأي سبب من الأسباب.

أما إذا كانت زيادة التشغيل راجعة إلى سياسة حكومية هادفة إلى القضاء على البطالة أو الحد منها، فالأمر هنا يتوقف على طبيعة هذه السياسة. فإذا كانت سياسة الحكومة تعمل على مجرد زيادة عدد العاملين في ظل عدم تغير مستوى الإنتاجية أو تغير في دالة الإنتاج، فإن ذلك سيكون معناه اقتطاع جزء من نصيب حقوق التملك وإضافته إلى عائد العمل، وبالتالي لا يكون له تأثير إيجابي على حجم الدخل والإنتاج، بل قد يكون له تأثير سلبي. ومن ثم فإن تأثير هذه السياسة يكون منصباً على إعادة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة، وهنا نكون قد استبدلنا البطالة السافرة بالبطالة المقنعة. وأما إذا لجأت الحكومة إلى تخفيض الحد الأدنى للأجور كوسيلة لمعالجة البطالة ولتشجيع المستثمرين على استخدام المزيد من العمال، ففي هذه الحالة تؤدي زيادة التشغيل إلى زيادة في الدخل القومي، وإن كانت تؤدي إلى نقص في النصيب النسبي لعائد العمل، إلا أن جملة الأجور المدفوعة للعمال قد تزيد ويزيد في نفس الوقت نصيب حقوق التملك، مما يؤدي إلى مزيد من الطلب على الأيدي العاملة.

٣- يصاحب البطالة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل وتختل الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد الدولة على الخارج لتأمين الحاجات الضرورية لمواطنيها، واللجوء إلى القروض والمعونات الخارجية لتأمين شراء هذه الحاجات ما يجعل الإنتاج المحلي يتبع مراكز الاقتصاد العالمي من

خلال تأمين المواد الخام والسلع الوسيطة واستيراد ما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مواد جاهزة ومستلزمات إنتاجية من هذه المراكز، مما يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى وقوع هذا الاقتصاد تحت سيطرة الاقتصادات العالمية وما ينجم عن ذلك من فرض شروط اقتصادية وثقافية وسياسية، يفقد البلد سيادته وشخصيته وقراره. كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في حياة الفرد نتيجة ما يعانيه في سبيل تأمين متطلبات الحياة له ولأسرته.

٤- تزداد الآثار الناجمة عن البطالة خطورة عندما يتعلق الأمر بتلك الفئة المتعلمة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وهي التي قضت أكثر من العقد ونصف على مقاعد الدراسة حتى تفاجأ في نهاية المطاف بانسداد أبواب العمل في وجهها، فقد كانت تمنى نفسها بمستقبل واعد لن يتأخر في القدوم بعد التخرج، مما يعرضها للكآبة والنقمة وعدم الرضا، وهي التي تعتبر العمل حقاً من حقوق المواطنة، كما أنها غير مستعدة لتكبد عناء البحث عن عمل مثل تلك الفئات الأمية أو التي لم تتلق من العلم إلا القليل. وتمثل بطالة المتعلمين خسارة مادية كبيرة للأسرة والمجتمع بعد تحمل تكاليف ونفقات مادية هامة.

ويشكل تزايد حجم البطالة بين المتعلمين مصدر إرباك للسلطة، وعاملاً من عوامل الضغط وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن جهة أخرى يشكل خسارة كبيرة نتيجة ما تم إنفاقه أو فقدانه من زيادة في الدخل والإنتاج، وكان بالإمكان الحصول على المفقود لو تم تشغيل هذه الفئة مباشرة بعد تخرجها، كما تعد سبباً رئيساً لهجرة هذه الفئة إلى الخارج، وبالتالي تكون هذه البلاد قد فقدت الكثير من الكوادر والخبراء التي هي بأشد الحاجة إليهم، والذين تستبعد عودتهم في المستقبل القريب أو حتى المتوسط. وأما هجرتهم داخل البلاد فتؤدي إلى الضغط على الخدمات في المناطق الحضرية وتعقد الحياة في المدينة، فيلجأ هؤلاء إلى الاشتغال بأعمال لا تتماشى مع مستواهم العلمي أو ليست من اختصاصهم.

ومن الناحية الاجتماعية، فقد تكون هذه المشكلة سبباً في تأخير سن الزواج، الذي له انعكاسات ديمغرافية واجتماعية وثقافية، وهي تسبب عدم الاستقرار للعائلة.

٥- إن البطالة المقنعة الموجودة بكثرة في دوائر الدولة ومؤسساتها هي جسم خطير يجب اجتثاثه والقضاء عليه، حيث نجد آلاف العمال الذين لا يقدمون أي إنتاج للمجتمع، وهؤلاء

يمثلون طاقات بشرية معطلة وقوى إنتاجية مشلولة، فهذا التراكم الوظيفي غير المنتج يسبب إرباكاً في الهياكل الوظيفية لكثير من الوحدات الإنتاجية، علاوة على الإنفاق الإداري اللازم لتوفير السكن لهؤلاء العاملين، وتهيئة متطلباتهم من مكاتب وأثاث وأدوات مكتبية وغيرها^١.

٦- لا يقتصر الأمر على الآثار المباشرة للبطالة أو التشغيل، ولكن هناك أيضاً آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.

إن زيادة الدخل بالنسبة لعنصر العمل تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، وكما نعلم فإن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للطبقة العاملة يكون مرتفعاً، وهذا معناه أن جزءاً كبيراً من الزيادة في الدخل يوجه للإنفاق الاستهلاكي. وزيادة الإنفاق الاستهلاكي تكون لها مجموعة من التأثيرات المتباينة، وهذا يتوقف على هيكل الاقتصاد القومي أو بتعبير أدق على مرونة الجهاز الإنتاجي للمجتمع.

أ- إذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة أخرى في الإنتاج والاستثمار والطلب على العمالة، مما يؤدي إلى مزيد من التشغيل إذا كان هناك أعداد أخرى كبيرة معطلة أو إلى ارتفاع مستوى الأجور إذا كان المجتمع قد وصل أو اقترب من التشغيل الكامل لعنصر العمل. وفي كلتا الحالتين يلعب المضاعف دوره في تحقيق زيادات متتالية في الدخل تفوق كثيراً الزيادة المبدئية التي حدثت.

ب- أما إذا كان الجهاز الإنتاجي في المجتمع لا يتمتع بمرونة كبيرة، فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الواردات التي تعتبر نوعاً من أنواع التسرب في الدخل، ومن ثم فإنها تخفض من قيمة المضاعف، فإذا ما كانت الحكومة تعمل في نفس الوقت على الحد من الواردات عن طريق فرض بعض القيود الكمية، فسوف يؤدي التغير في الإنفاق الاستهلاكي إلى التأثير على مستوى الأسعار والدخول، وذلك يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل.

^١ - إبراهيم بن مبارك الجوير، البطالة: خطرها وسبل مواجهتها، مجلة الأمير، العدد الخامس، الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص ١٤٢.

ج- إذا ما حاولنا أن نطبق هذا الوضع على الدول العربية، فيمكننا القول مبدئياً بأن معظم الزيادة في التشغيل التي حدثت في الوطن العربي في الفترة الماضية كانت راجعة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة من جانب الدول البترولية. وقد وجدت هذه الزيادة في الطلب استجابة من جانب الدول العربية غير البترولية، مما أدى إلى حركة انتقال واسعة في العمالة من دول الفئاض إلى دول العجز، وأيضاً إلى زيادة واضحة في دخول العمال سواء في الدول المرسلّة للعمالة أو المستقبلّة لها نتيجة زيادة التشغيل من ناحية وارتفاع مستوى الأجور من ناحية أخرى. وحيث إن اقتصادات الدول العربية النفطية وغير النفطية يتصف جهازها الإنتاجي بقدر من الجمود، فقد ظهرت عليها أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي^١، الذي يتمثل في زيادة كبيرة في الدخل لأحد قطاعات الاقتصاد القومي لا تستجيب له بقية القطاعات الأخرى، لضعف التشابكات القطاعية. ولقد أدى مثل هذا الوضع إلى زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي مصحوباً بتغير واضح في أنماط الاستهلاك وظهور الإنفاق البذخي على السلع الكمالية المستوردة عادة من الخارج. أما الاستثمارات فقد تركزت أساساً على الهياكل الأساسية التي لا تعطي عائداً سريعاً ولا تظهر آثارها غير المباشرة إلا في الأجل الطويل، أو أنها استغلت في نواح غير منتجة كالمضاربة في شراء العقارات أو المعادن النفيسة، أو استثمارها من شركات توظيف الأموال في مشاريع خارج القطر أو مضاربات داخلية.

من خلال ما تمّ التعرض إليه، يمكن أن نستنتج أن للبطالة الكثير من الآثار السلبية على حجم الإنتاج والدخل، وعلى توزيع الدخل والصادرات والواردات، كما تتأثر بها عملية العرض والطلب في السوق الداخلية.

إن معالجة هذه الظاهرة قد تقضي أو على الأقل تخفف من الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي، بيد أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الآثار النهائية الناجمة عن معالجة البطالة بزيادة التشغيل قد تحدث بعض المشاكل في المتغيرات الاقتصادية، فالأمر يتوقف أساساً على الأسلوب المعتمد في معالجة هذه المشكلة.

١ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ١٦٠.

المبحث الثاني - الآثار الاجتماعية:

البطالة من أخطر الأمراض الاجتماعية التي ينجم عنها الكثير من المشاكل الخطيرة. وهي من الظواهر التي يمكن أن تصيب كافة المجتمعات بدون استثناء. وتتفاوت التأثيرات الناجمة عن البطالة في نوعها وحدتها، فضلاً عن العلاقات التي تربط بين نوعية هذه التأثيرات وترسم خطوط التفاعلات فيما بينها.

إن الشخص المتعطل عن العمل يجد نفسه مهدداً في شخصه وأسرته، وهو الذي حرم من أبسط حقوق المواطنة، فيشعر بالإحباط واليأس والنقمة، مما يشجعه على ارتكاب الجريمة ويولد لديه العدوانية للآخرين ولأنظمة الحكم نتيجة إحساسه بعدم العدالة، وهو الذي يملك كافة مؤهلات العمل.

والبطالة من المظاهر التي تنتج الكثير من المشاكل المعقدة، فكلما طالت مدتها شكلت ضرراً جسيماً يهدد الفرد والمجتمع. وتتمثل أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة فيما يلي:

١ - التغير في نسق القيم:

إذا كان هذا النسق يعد «مدخلاً أساسياً» و«متغيراً أساسياً» يسهم في تشكيل تلك الظاهرة على وجه الخصوص فإنه يعد في ذات الوقت، وبخاصة إذا تعرض لسمة التغير منتجاً أو أثراً ينجم عن البطالة.

ويرى البعض أنه توجد علاقة تبادلية التأثير بين التغير في نسق القيم ونمو ظاهرة البطالة، فمثلما يؤثر ذلك التغير في تشكيل هذه الظاهرة ونموها، فإنها أيضاً وفي ذات الوقت تؤدي إلى زيادة معدلات التغير في نسق القيم وتوجيهه وجهة معينة.

وتؤثر البطالة سلباً على النسق القيمي، فالبطالة رغم شيوعها في كل المجتمعات البشرية لم يزل ينظر إليها على أنها «ظرف استثنائي»، فالأصل أن يجد كل فرد بالمجتمع فرصة عمل ملائمة لتأهيله، أما في حالة عدم توفر هذه الفرصة لأسباب لا تتصل بالفرد نفسه، فإن حالة البطالة تبدأ في الظهور بشكل فردي ثم جماعي إلى أن تصبح ظاهرة اجتماعية أحياناً إذا ما تقشت ومثلت نسبة معينة لها وزنها الكمي والنوعي، بالنظر إلى حجم السكان عموماً وحجم قوة

العمل خصوصاً. وإذا كانت البطالة تؤثر في النسق القيمي وتعمل على توجيهه إلى نحو ما، فإن هناك وسائط قائمة بينهما هي بمثابة القنوات التي تسير في مجراها تأثيرات البطالة على عناصر النسق القيمي، وخاصة تلك التي تعد وثيقة الصلة بقضية البطالة كالتقييم المتصلة بالتعليم والعمل والمسكن والاستهلاك، فالبطالة مثلاً تؤثر على نظرة الأفراد للتعليم وأسلوب تعاملهم معه وأنماط اختيارهم لنوعياته، فضلاً عن معدلات استمرارهم بمراحله المختلفة أو انسحابهم منها.

إن البطالة ترتبط مباشرة بالتعليم كقيمة اجتماعية واقتصادية في ذات الوقت. وتكون الصلة أكثر وثوقاً وارتباطاً بين ظاهرة البطالة وقيمة العمل والعائد الاجتماعي والاقتصادي منه. وبالتالي فإن قيمة التعليم والعمل... الخ تشارك في تغير النسق القيمي الكلي للمجتمع بفعل ظاهرة البطالة وغيرها.

٢ - الجريمة والانحراف:

تختلف الجرائم وتتنوع أنماطها، وهي من الظواهر السائدة في مختلف المجتمعات على مر العصور. وأما أسباب الجريمة فهي متعددة، ومنها البطالة والفقر، حيث يؤدي تكاملها أو اجتماعها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي أو إتيان السلوك المنحرف.

إذا كانت البطالة تتنوع طبقاً لمعايير كثيرة من بينها «النمط المكاني»، فإنه يمكن أن نميز بوضوح أشكال الجريمة التي ترتكب بالمجتمع الحضري عن تلك التي ترتكب بالمجتمع الريفي، سواء كان ذلك من حيث النوع أو المعدل.

ورغم نسق التكامل والتفاعل والتساند بين هذه الأنماط المعيشية المجتمعية (حضر، ريف، بادية)، فهناك اختلاف في الجريمة التي تقع بكل نمط وكذلك شكل الانحراف السائد. وبالتالي فإن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة^١. ولقد وضع «أدولف كيتليه» (١٧٩٦-١٨٧٤) هذه المعادلة في صيغته الشهيرة التي يقول فيها: «يحمل المجتمع في ذاته بذرة كل جريمة تقع في

^١ - هيرمان مانهايم، علم الإجرام المقارن، ص ٤١٩.

المستقبل، فهو الذي يحضرها، والمجرم ليس إلا أداة في يده لينفذها»^١. وعبر عنها «لاكاسان» (١٨٤٣-١٩٢٤) بقوله «إن البيئة الاجتماعية هي الوسط الذي يستخدم لاستنبات المجرمين، والمجرم جرثوم اجتماعي، لا تظهر أهميته إلا من يوم التقائه بهذا الوسط الذي يتولى مهمة إنمائه. إن للمجتمعات مجرميها الذين تستحقهم»^٢.

لقد ارتبطت الجريمة بالفقر منذ القدم، فتحدث عنها «أفلاطون» و«أرسطو» وقدموا حولها الكثير من الآراء والفرضيات. فالفقر في تقديرهما يولد الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعوره بانعدام العدالة، وهذا الوضع يقود إلى الرذيلة بجميع صورها، والجريمة واحدة منها^٣. كما قام العالم الإيطالي «فورنساوي دي فيرس» (١٨٩٤) بدراسة حول مشكلة الفقر والجريمة في بعض البلدان الأوربية وأستراليا، وانتهى إلى القول بأن الفقر هو البيئة التي تنهياً فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة^٤. وفي دراسة أجراها «سيرل بيرت» (١٩٢٥) عن «أثر الفقر على جرائم الأحداث في لندن» توصل إلى أن أكثر من نصف الأحداث الجانحين جاؤوا من عائلات فقيرة، وأن ١٩٪ من هذه العائلات تتصف بأنها فقيرة جداً^٥. كما توصل العالمان «ألبرت رايس» و«ألبرت لويس رودس» (١٩٦٠) في دراسة لحالة ٩٢٣٨ حدثاً من البيض الذكور في ولاية تينيسي الأمريكية إلى أن الأحداث الذين ينحدرون من طبقات اجتماعية تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة ويسكنون في أحياء فقيرة، هم أكثر الأحداث تعرضاً للانحراف^٦، حيث ترتبط البطالة عادة بانخفاض حاد في دخل الفرد المتعطّل، مما يجعله فقيراً. فإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فإنه يؤدي إلى السلوك الإجرامي بدافع من الحاجة المادية والعوز الاقتصادي، وهذه علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والجريمة. وقد تتولد علاقة

١ - د. عبود السراج: الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ص ١٢٥، ١٢٤.

٢ - لأكاسان، المؤتمر الدولي الأول للأنثروبولوجيا الجنائية والبيولوجيا وعلم الاجتماع، روما ١٨٨٥.

٣ - د. عبود السراج، مرجع سابق، ص ١٣١.

٤ - المرجع نفسه، ص ص ١٣١، ١٣٢.

٥ - المرجع نفسه، ص ١٣٢.

٦ - المرجع نفسه، ص ١٣٣.

اقتصادية غير مباشرة بين البطالة والجريمة عن طريق تأثر أفراد أسرة المتعطل بهذه الظروف الاقتصادية السيئة، فيجنحون إلى الجريمة بسبب ما يلقيه من سوء التغذية والانقطاع عن التعليم في سن مبكرة أو الإخفاق فيه^١.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدراسات التطبيقية أشارت إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر الإجرامية التالية^٢:

- ١- عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمانياً ومكانياً.
- ٢- تحليل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل المتعطل.
- ٣- تركيز عوامل الضياع وعدم الاستقرار، ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط للمتعطل.

٤- ابتعاد المتعطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

هذه كلها عوامل تؤدي تحت ظروف معينة إلى ارتكاب الجريمة، لكن مع كل هذا لا يمكن القول بأن البطالة أو الكساد الاقتصادي والهجرة والفقر هي الأسباب المباشرة للجريمة وإلا صار كل متعطل وكل مهاجر وكل فقير مجرمًا، وهذا أمر يرفضه الواقع ويفتقر إلى الأدلة، ولكن يمكن القول بأن البطالة هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة.

وإذا كانت الجريمة بصورها المختلفة تتأثر ببنية المجتمع، فإن جانباً انحرافياً خاصاً وهو انحراف الأحداث يتشكل استناداً إلى مجموعة من الشروط والاعتبارات التي تتبلور مع بعضها لخلق ظاهرة تمثل نتاجاً منحرفاً للمجتمع فيما يتصل بشريحة عمرية معينة، فالفعل الإجرامي يقع عندما يتوفر له الموقف المناسب كما يحدده الفرد، وفي أحوال كثيرة يكون هذا الموقف هو أن يجد نفسه متعطلاً عن العمل رغم قدرته ورغبته فيه، مما يحفز على الاختلاط بغيره من المتعطلين ممن يكون لديهم اتجاه عميق وقديم نحو السلوك الإجرامي^٣.

١ - د. عاطف عبد الفتاح عوجة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٥، ص ٤٠.

٢ - د. عمر محي الدين حوري: الجريمة - أسبابها، مكافحتها - دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٦٦، ١٧١.

٣ - د. محمد سميح الإمام، ميادين الخدمة الاجتماعية - ميدان الأحداث المنحرفين، دمشق، ط٢، ١٩٨٤.

ومن الطبيعي أن تلعب ظاهرة البطالة دوراً بالغ الأهمية في زيادة معدلات انحراف الأحداث نظراً لترابط العلاقة بينهما، وتتوقف قوة هذه العلاقة على طبيعة المجتمع محل الدراسة. وبالتالي فإذا أردنا دراسة مدى الارتباط بين الجريمة والانحراف من جهة، والبطالة والفقر من جهة ثانية في أي مجتمع من المجتمعات، فيجب ربط ذلك بطبيعة البنية الاجتماعية السائدة والآثار الناجمة عنها، وذلك حتى تكون النتائج المتحصل عليها أكثر دقة وأقرب إلى الواقع.

٣- التطرف والعنف:

توجد علاقة طردية بين البطالة وخاصة البطالة السافرة والتطرف أو العنف؛ ذلك أن البطالة تؤدي إلى احباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة التطرف بمضمونه الإيديولوجي أو محتواه الديني أو قلبه العنصري، الأمر الذي قد يتخذ صورة من صور العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع ككل.

وتؤثر البطالة في كل المجتمعات على مستوى تحقيق إشباعات الفرد الذاتية والطبقية والمجتمعية، مما يسفر عن تدن في مستويات الحياة لدى أولئك الذين يعانون من هذه الحالة، فضلاً عما ينجم عن ذلك من انخفاض في مستوى تطلعاتهم، وخاصة فيما يتعلق بالمتعلمين الذين انسدت أبواب الشغل في وجوههم.

وحتى يكون تحليلنا أكثر دقة يجب بيان أنه لا توجد علاقة بين البطالة من جهة والتطرف أو العنف من جهة أخرى، فالبطالة ظاهرة إذا استقطبت بين فئات ذات خصائص معينة وخاصة بين صفوف الفئة الشابة في مجتمع له سياقه الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي والسياسي، يمكن لها أن تفرز حالة من التطرف التي قد تؤدي بتوافر شروط معينة إلى استخدام العنف؛ للتعبير عن رأيها وعدم رضاها عما يسود المجتمع، ولزرع الفوضى والبلبل بين صفوفه.

٤- تعاطي المخدرات:

تتعدد العوامل (إلى درجة التناقض بين بعضها) التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات. إن هذه العوامل المتناقضة تؤدي جميعها إلى نفس النتيجة المتمثلة في ظاهرة تعاطي المخدرات، إلا أن درجات تأثيرها مختلفة، فالعمل والبطالة، والرفاهة المادية، والحاجة إلى درجة الفاقة،

وتتميز المكانة الاجتماعية وتدنيها، وارتفاع المستوى التعليمي وانخفاضه،... تشكل فيما بينها عوامل دافعة لظاهرة تعاطي المواد المخدرة.

إن ظاهرة تعاطي المخدرات «ظاهرة مركبة» يدخل في تركيبها عناصر كثيرة ومتنوعة بل متناقضة أحياناً، فالتنشئة الاجتماعية مثلاً تعد عاملاً مؤثراً وفعالاً في تهيئة الفرد وإعداده، بحيث يمثل عنصراً بشرياً إيجابياً- بناءً أو سلبياً - هداماً، ويتوقف ذلك على الأساليب المتبعة في هذه العملية الاجتماعية المتمثلة في التنشئة الأسرية خاصة. وإذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية حيادية الطابع فإن التناقض يبدو في أساليبها؛ ذلك أن تعاطي المخدرات إما أن يكون نتيجة التعرض خلال التنشئة الأسرية إلى نوع من القسوة الزائدة والقهر الدائم، أو إلى التدليل المفرط والاستجابة إلى كل الرغبات. وهذا من الأساليب الخاطئة المتطرفة التي تؤدي بالتزامن مع بعض العوامل الأخرى كالبطالة وأصدقاء السوء وضعف الإرادة إلى التطرف الانحرافي الذي قد يتخذ صورة تعاطي المخدرات والإدمان عليها؛ ذلك أن البطالة بسبب ما يرتبط بها من شعور بالإحباط والفشل والقلق قد تؤدي إلى الإدمان على المخدرات والخمور، وهذا يدفع إلى ارتكاب جرائم تتمثل بالاعتداء على الأموال والأخلاق^١. كما أن الفراغ الذي تفرزه البطالة قد يقود بدوره إلى الجريمة، حيث إن الوقت (الفراغ) سلاح ذو حدين: إيجابي إذا أحسن استغلاله وسلبى إذا لم يحسن استغلاله، وإن هذا الفراغ في الغالب ذو طابع سلبي يؤدي إلى الملل والإحباط، فقد أصبح وقت الفراغ مشكلة اجتماعية لدى جميع الدول النامية، لأنه غالباً ما يقود إلى الانحراف والإدمان على المخدرات^٢.

٥- ضعف الانتماء الوطني:

لا يتشكل المجتمع بالمعنى الحقيقي دون نزوع أفرادهِ إلى الارتباط مكانياً واجتماعياً بهذا الكيان، وتفاعلهم معه، ومشاركتهم الفعلية في الأنشطة التي يمارسها، والتي يعود مردودها عليهم وعلى أفراد المجتمع بأشكال مختلفة.

١ - د. عاطف عبد الفتاح عوجة، مرجع سابق، ص ١٦٦، ١٧١.

٢ - د. سمير عبده: البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٤.

ويلعب عنصر الانتماء دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف القومية والإستراتيجية للمجتمع، حيث يفرز هذا العنصر مشاعر وأنماطاً سلوكية تحض جميعها على الغيرة والتعاون والتضامن الوطني، إلا أن هناك بعض العوامل تضعف من هذا الشعور بالانتماء، ويتصل بعضها ببنية المجتمع ذاته، ويتعلق البعض الآخر بخصائص الفرد وظروف معيشته ونوعية حياته.

وتمثل البطالة أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء، فتجعل الفرد لا يحقق ذاته وتحد كثيراً من انجاز مستوى طموحاته. الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على درجة إسهامه في تنمية مجتمعه ومشاركته الواعية والإيجابية في أنشطته، فهو لم يجد الفرصة المناسبة التي تتيح له ذلك. وبالتالي فشعور الفرد بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه نظراً لعدم قدرته على تحقيق أو توفير عمل يعيش منه ليساهم في بناء الوطن ويشارك في عملية التنمية والتطوير التي يشهدها، وذلك يشجعه على السعي للانتماء إلى مجتمع آخر قادر على تلبية طموحاته.

٦- الهجرة:

تتعدد أشكال الهجرة وصورها، فمنها الدائمة والمؤقتة والقسرية والاختيارية. أما أسبابها فتعود إلى عدة عوامل تختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى مجتمع، على أن إيجاد فرصة عمل مناسبة كانت دائماً في مقدمة هذه العوامل، بالإضافة إلى دوافع أخرى سياسية أو دينية أو عرقية الخ. وإن ظاهرة البطالة ترتبط بالهجرة من ناحيتين:

الأولى: كونها عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر.

الثانية: العراقي والصعوبات التي يواجهها المهاجرون بعد عودتهم سواءً تعلق ذلك بإيجاد فرصة عمل أو إعادة التأقلم في المجتمع، مما يزيد مشكلة البطالة تعقيداً ويضاعف سلبياتها. ومن الطبيعي أن يقضي المهاجر العائد مدة معينة قبل أن يجد فرصة عمل ملائمة سواءً كانت مرتبطة بعمله السابق قبل الهجرة أو لا، أو كانت متصلة بعمله في بلد الهجرة أو مختلفة عنه. ومن الثابت أن حالة التعطل قبل الهجرة تعد محدداً قوياً لمعدل البطالة بعد العودة،

فبينما كان معدل البطالة بعد العودة (بين صفوف من كانوا يعملون قبل الهجرة) أقل من المعدل العام، فإن هذا قد زاد من معدل البطالة بعد العودة (بين صفوف المتعطلين قبل الهجرة) أكثر من ضعفي المعدل المتوسط. كما أن معدل البطالة يتناقص كلما طالت المدة بعد العودة، حيث قدرت بعض الدراسات أن حجم العمالة المصرية العائدة من دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٢٠٠ ألف عامل عام ١٩٨٨. وقد بلغ معدل البطالة بين صفوف المهاجرين العائدين حوالي ١٧.٢٪ مقارنة بمعدل بطالة قبل الهجرة لم يزد عن ٤.٩٪ ولم يتعد ٤.٩٪ بين غير المهاجرين^١. كذلك كان معدل البطالة في سوريا ٤.٧٪ عام ١٩٨٥، وارتفع إلى ٦.٧٪ عام ١٩٩٥ و ٩.٥٪ عام ٢٠٠١ و ١١.٢٪ عام ٢٠٠٣، ثم انخفض إلى ٨.٧٪ عام ٢٠٠٧.

وبالتالي فإن هذا الارتفاع ثم التراجع تدريجيا كان نتيجة عودة الكثير من المغتربين في بلدان الخليج العربي جراء حرب الخليج الأولى والثانية. وما يؤكد ذلك الارتفاع الفجائي والسريع في معدلات البطالة بالدول العربية المصدرة لليد العاملة إلى دول الخليج العربي والعراق أثناء حرب الخليج الأولى والثانية، حيث تبدأ هذه المعدلات بالتقلص تدريجيا، مما يثبت ما تم التطرق إليه في تحليلنا. وينطبق هذا على أغلب الدول العربية المصدرة للعمالة مثل: مصر وتونس والجزائر والمغرب ولبنان الخ^٣.

٧- التفكك الأسري:

يعني حالة التصدع الذي يصيب بنيان الأسرة عندما لا تتمكن من أداء وظائفها بكفاية وفعالية، ويظهر ذلك من خلال الارتباك الداخلي وعدم الانسجام والتفاهم الذي يسود بين أفراد الأسرة الواحدة، أما خارجياً فيظهر من خلال علاقاتها مع المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية. وهذا التفكك هو عبارة عن التصدع الذي ينجم عن القيام بأدوار متناقضة أو متصارعة، فضلاً عن فقدان أهمية النسق القيمي في توجيه سلوك الأفراد. وتتجم عن هذه الحالة نتائج بالغة الخطورة، أهمها تحلل المعايير وفقدانها أحياناً، والانتماء إلى ولاءات اجتماعية متباينة

١ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٧٦.

٢ - الجمهورية العربية السورية: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، دمشق ٢٠٠٨.

٣ - التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة - مرجع سابق، ص ٤٩.

ومتناقضة في بعض الظروف، فضلاً عن بروز ظواهر مثل الشذوذ الجنسي وزيادة معدلات الانتحار وشيوع الأمراض النفسية والعصبية...

إن البحث عن أصول هذه الظاهرة وجذورها، وكذلك التحري عن نتائجها وآثارها لا ينبغي أن يتم وفق ذات المنهج المحدد بنطاق الأسرة فقط، وإنما يجب أن يتم بإتباع منهج «تحليل بنائي» لا ينظر إلى الأسرة إلا باعتبارها وحدة اجتماعية، تكتسب مضمونها من الوحدات الاجتماعية الأخرى وتتأثر في تشكيلها بما يحيط بها من مؤسسات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها، فالنظام السياسي للدولة مثلاً مسؤول عما يجري داخل الأسرة، كما أن البناء الاقتصادي يؤثر في تشكيلها، وينعكس على ما يظهر من مشاكلها، وأما التركيب الطبقي فيعد محورياً رئيسياً من المحاور المرتبطة بكيان الأسرة ووظائفها وما يمكن أن تتعرض له من هزات.

ولظاهرة البطالة تأثير كبير على حالة التفكك الأسري بسبب فقدان الأسرة الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة، فهي ظاهرة بنائية تؤثر مباشرة على تشكيل الوحدات الاجتماعية، ومن البديهي أن تكون الأسرة أكثر هذه الوحدات تأثراً في بنية المجتمع.

٨ - الأمراض النفسية:

إن الفراغ الذي يعيشه المتعطّل يؤدي إلى ظهور الأمراض الجسمية لعدم قيامه بأي عمل، والأمراض النفسية المتولدة عن ذلك الروتين الذي يعيشه حين لا يوجد أي تجديد في حياته. وقد أفادت بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من المتعطّلين يحتقرون أنفسهم، وينظرون إلى أنهم فاشلون يعيشون عالة على المجتمع، إذ يسيطر الملل عليهم، فتتخفّض راحتهم العقلية والجسمية. وفي هذا المجال يقدر الدكتور «هارفي برنر» أن ارتفاعاً بمقدار ١٪ في معدلات البطالة يستمر لمدة ٦ سنوات قد يؤدي إلى ٣٧ ألف وفاة مبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية^١. ومن جهة أخرى تعوق البطالة عملية النمو النفسي للشباب الذين يعيشونها.

^١ - Paul A. Samuelson @ William D. Nordhous: Economics, Fourteenth Edition, by Mc Graw - Hill, Inc, 1992, p575.

المبحث الثالث - الآثار السياسية

تمثل ظاهرة البطالة عند مستويات معينة تعبيراً عن أزمة النظام السياسي القائم وعجزه عن إدارة الاقتصاد بصورة رشيدة وفعالة. وتبرز آثارها السياسية التي تؤثر بشدة على النظام السياسي، وعلى طبيعة ومستوى فعالية المشاركة الجماهيرية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. والبطالة مشكلة خطيرة يتوقف عليها استمرار الدول لأن الاستمرار هو بمقدار ما تقدمه هذه الدول من دعم لأفرادها، وما تقوم به من خدمة مستمرة لهم؛ لأنه في الوقت الذي تتعطل فيه بعض فئات المجتمع عن العمل سيشكل ذلك معول هدم لتلك الأمة وإنذار بخرابها كما حصل بالنظام الإقطاعي^١.

كما أن أساليب حل مشكلة البطالة تؤثر على مكانة الدولة وعلى الإيديولوجية السائدة وعلى خيارات المواطنين بين الاتجاهات السياسية المختلفة، وحتى على المكانة الخارجية للدولة. وتتعدد الآثار السياسية التي تنجم عن البطالة، وذلك عند تقاطع هذه الظاهرة ببلوغها معدلات عالية. وتتوقف تلك الآثار على أنماط البطالة السائدة وعلى التوزيع الإقليمي للبطالة وعلى الظواهر الاقتصادية الأخرى المترافقة مع هذه الظاهرة. كما أن سياسات معالجة البطالة لها هي الأخرى آثارها السياسية الداخلية والدولية، منها:

١- عندما تكون البطالة الإجبارية أو السافرة ظاهرة محددة، فإن الارتباطات العائلية والشخصية تكفل للمتطلين أسباب الحياة لحين حصولهم على فرصة عمل. أما عندما تزيد معدلات البطالة إلى حد تعجز معه الروابط العائلية عن كفالة المتطلين، فتبدأ الآثار السياسية لهذا النوع من البطالة في الظهور المتمثل غالباً في نقمة المتطلين على النظام السياسي، باعتباره المسؤول عن بطالتهم خاصة في البلدان التي اضطلع النظام الحاكم فيها لفترات طويلة بتأمين الشغل لخريجي النظام التعليمي وطالبي العمل بصفة عامة (مثلاً التزام الحكومة السورية بتعيين المهندسين المتخرجين لفترة طويلة من الزمن).

ولا يتوقف الأمر عند حدود نقمة المتطلين على النظام السياسي، وإنما قد يمتد إلى رفضه، وإذا لم تتوافر فرص تنظيم وتوظيف هذه النقمة والرفض في إطار شرعي يستجبه النظام

١ - د. عبد المنعم بدر: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض -

المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٨، ص ص ٢٠، ٢١.

السياسي تتزايد حدة المشكلة وتعقيداتها، حيث يشكل المتعطلون أرضاً خصبة للأفكار المتطرفة الراضية للنظام والخارجة على الأطر الشرعية، سواء لضيق هذه الأطر في ظل النظم الدكتاتورية، أو لشكلياتها في ظل نظم توافر بعض أشكال الديمقراطية بدون أسس حقيقية تتيح تداول السلطة والرقابة على السياسات العامة وتعديلها.

ويتولد عن التطرف السياسي الكثير من الظواهر السياسية المناقضة والمعادية لنظام الحكم القائم، والمتمثلة في أعمال الإرهاب السياسي التي تقابلها الحكومات عادة بتصعيد العنف المضاد، وتكريس الأفكار الدكتاتورية للهيمنة على الحكم من ناحية الحكومة، وتكريس الأفكار الانقلابية والإرهابية كمدخل للتغيير السياسي لدى الجماعات المتطرفة.

٢- بالنسبة **للبطالة المقنعة**، فهي تخلق حالة من التواكل السياسي والسلبية واستسهال إلقاء تبعات أي شيء على الحكومة ولو كان ذلك غير صحيح. كما أن اضطراب العاملين في القطاع العام للبحث عن مصادر أخرى للدخل عبر عمل آخر لعدم كفاية الأجور التي يتقاضونها من القطاع العام خلق حالة من النقمة على الدولة وأجورها المنخفضة حتى ولو كانوا لا يؤدون أي عمل مقابل هذه الأجور.

كما أن وجود ظاهرة البطالة المقنعة في أجهزة الدولة المختلفة يقلل من كفاءتها وقدرتها على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، ويمهد الطريق لانتشار الفساد باعتباره مدخلاً لإنهاء الأعمال لدى أجهزة الدولة، فضلاً عن انتهاك القانون واختفاء الانضباط الوظيفي.

وبما أن المواطنين يرون وجود ارتباط وثيق بين الحكومة والنظام السياسي وبين كفاءة جهاز الدولة، فإن تدهور كفاءته وانتشار ظواهر الفساد والرشوة والفوضى وعدم الانضباط تؤدي لزيادة عدم رضا الناس عن الحكومة وعن النظام السياسي السائد إجمالاً.

٣- **للبطالة الفنية** أخطار جمة، فهي تنتشر غالباً بين الفئات المثقفة ذات المستويات التعليمية العالية التي تعد أكثر الفئات المؤهلة في حالة توظيفها، وعن طريقها يتم تطوير الاقتصاد والمجتمع والنظام السياسي والسير به بخطى متسارعة نحو التقدم والرفاهية. وبالتالي فإن انتشار البطالة بصورة كبيرة بين هذه الفئة تؤدي إلى خسارة المجتمع فرصة لتطوير النظام

السياسي، غير أن الأمر يشتد خطورة عندما تولد ظاهرة البطالة الإحباط والتشاؤم لدى هذه الفئة المتعلمة، مما يؤدي إلى ضعف مشاركتها السياسية من ناحية وتجعلها أحياناً أرضاً خصبة للاتجاهات السياسية المتطرفة.

وقد يلجأ المتعلمون إلى القبول بمهن لا تمت بأية صلة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية، فإذا لم يحققوا النجاح المنشود في مهنتهم الجديدة، أو إذا وجدوا أنفسهم في وضعيات اجتماعية أقل مما كان يكفلها لهم تخصصهم العلمي ومؤهلاتهم، فمن الأكيد أن تتولد لديهم النقمة على الدولة وأجهزتها، حتى أن الناشطين منهم قد يشكلوا معارضة للنظام القائم سواء كان ذلك في إطار الشرعية كالانتساب لحزب معارض له حق ممارسة نشاطه في البلاد، أو خارج الأطر القانونية بتشكيل معارضة للنظام القائم ليس لها صلاحية النشاط (أي أنها لا تتدرج تحت لواء حزب معارض موافق عليه من قبل السلطة).

٤- فيما يتعلق بالبطالة الاختيارية، فهي تنتشر بشكل محدود جداً في الدول الثرية والمتقدمة صناعياً والمتطورة تكنولوجياً وثقافياً، أي عندما يفضل الفرد البقاء عاطلاً عن العمل معتمداً على ما حققه من ثروة كبيرة تفي باحتياجاته. إلا أن خطورة هذا النوع من البطالة يظهر عندما تسود في الدول المتخلفة والنامية التي لا تتمتع بمستويات دخول مرتفعة. ويحدث ذلك عندما يقتنع بعض الأفراد بما حققوه من دخول متواضعة أو ما ورثوه من ثروات محدودة تفي باحتياجاتهم وطموحاتهم المحدودة، ويفضلون البطالة والبقاء عند مستوى إشباع حاجياتهم بما حققوه دون أن يحاولوا بذل المزيد من العمل لتحسين مستوياتهم.

إن وجود هذه الظاهرة في حالة البلدان النامية سواء كانت فقيرة أو غنية تعكس درجة كبيرة من التخلف وعدم الطموح وفقدان الإحساس بالبيئة الدولية وضرورة اللحاق بالدول المتقدمة. وتنعكس أيضاً خلافاً كبيراً في النظرة للعمل كإحدى أهم القيم في الحياة، إلا أنه من البديهي أن الفرد الذي يتكاسل عن العمل بغية تحسين ظروفه المعيشية رغم توافر فرصة العمل له لن يكون على الأرجح مبادراً أو مشاركاً في أي عملية سياسية.

أما البطالة الاحتكاكية فتنتج نفس الآثار السياسية الناجمة عن البطالة السافرة إذا طالت مدة التعطل بين ترك عمله القديم وإيجاد عمل جديد.

٥ - **التوزيع الإقليمي للبطالة:** يساهم التوزيع الإقليمي للبطالة بمختلف أنواعها في إفراز بعض الآثار السياسية التي لا تعود للبطالة بحد ذاتها وإنما لتوزيعها الإقليمي، رغم أنه يصعب التمييز بين الآثار الناجمة عن كل منهما. ومن الأكيد أن تظهر الآثار السياسية للبطالة بصورة أوضح في المناطق التي تنتشر فيها بصورة أكثر من المناطق والأقاليم الأخرى داخل الدولة.

كما أن تباين التوزيع الإقليمي للبطالة داخل الدولة يؤدي إلى إفراز عوامل تؤثر سلباً على التكامل الاقتصادي والتماسك والتضامن الاجتماعي، فتتسبب الحساسيات بين المناطق المختلفة، مما يؤدي إلى نقمة المناطق المنتشرة فيها البطالة بنسب عالية على النظام السياسي، خاصة إذا تزامن هذا التوزيع الإقليمي للبطالة مع توزيع أقاليم قومية أو دينية؛ ذلك أن التوزيع الإقليمي للبطالة يعكس التوزيع الإقليمي للاستثمارات الجديدة، وهو ما تتحمل الدولة مسؤوليته خاصة إذا كانت هي المستثمر الأكبر، وحتى لو لم تكن كذلك فهي قادرة عبر استثماراتها في مجال البنية الأساسية على توجيه الاستثمارات الجديدة. وبالتالي فإنها تتحمل جانباً كبيراً من مساوئ التوزيع المتباين للبطالة بين الأقاليم المختلفة في الدولة. وقد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في مناطق تقطنها أقاليم قومية أو دينية إلى بروز حركات إيديولوجية تهدد بتفتيت بنية المجتمع وتعرضه لحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٦ - **ترافق البطالة مع بعض الظواهر الاقتصادية:** ترافقت البطالة تاريخياً مع حالات الركود الاقتصادي، إلا أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لم يقبل بإمكانية اجتماع البطالة مع ظاهرة التضخم، فهو لا يقر أصلاً بوجود البطالة إلا في حالات استثنائية غير مؤثرة، وهي البطالة الاحتكاكية.

وذهب كينز إلى أن «الأسعار فضلاً عن كونها ثابتة في ظل وجود البطالة، فإنها تزداد بصورة متناسبة مع كمية العملة، حيث يتحقق التشغيل الكامل وترتفع بصورة مضطربة كلما ارتفع مستوى التشغيل»، وبالتالي فهو يرى أن البطالة تتناسب عكسياً مع التضخم.

وقد صاغ فيليبس موقف الفكر الكينزي من علاقة ظاهرة البطالة بظاهرة التضخم في «منحنى فيليبس»، والذي يبين العلاقة العكسية بين الظاهرتين، أما «مدرسة شيكاغو» أو «مدرسة النقديين الجدد» أو «المدرسة الكمية الجديدة» وعلى رأسها عالم الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان، فقد ذهب إلى أن الأسعار تتجه إلى الارتفاع في مرحلة الرواج وإلى الانخفاض

في فترات الكساد (أي الفترات التي ترتفع فيها معدلات البطالة). وقد ربطت هذه المدرسة التضخم بنصيب كل وحدة من وحدات الناتج مع كمية النقود المتداولة^١.

وتلقى الفكر الكينزي صفة عندما ترافقت ظاهرة البطالة مع التضخم في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة منذ بداية السبعينات، وهو ما أطلق عليه التضخم الركودي، فضلاً عن ترافق الظاهرتين في الاقتصادات النامية بصورة أكثر حدة.

والأهم هو أن ترافق ظاهرة البطالة مع التضخم يؤدي إلى التقاء تدمير وغضب المتعطلين مع غضب العمال الذين يعانون من المعدلات المرتفعة للتضخم، بما يمكن أن يشكل خطراً على استقرار النظام السياسي عند لحظات معينة يتجه فيها معدل التضخم للزيادة، أو تتخذ الحكومة إجراءات من شأنها زيادة معدلات التضخم أو البطالة.

٧- معالجة البطالة: لسياسات مواجهة ومعالجة ظاهرة البطالة آثارا متعددة على النظام السياسي في الداخل والعلاقات الدولية والمكانة الإقليمية والدولية، وهي:

أ- زيادة الاستثمارات الحكومية: من البديهي أن يؤدي هذا الأسلوب في معالجة البطالة إلى رضا الشعب على النظام السياسي، بما يقود إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي في ظل ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فيه خاصة إذا حققت تلك الاستثمارات معالجة فعالة للبطالة من حيث رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنتاج. أما إذا تمت تلك الاستثمارات في مجال البنية الأساسية فإنها تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة ولكن بصورة مؤقتة؛ لأن غالبية مشروعات البنية الأساسية تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال لتنفيذها. وأما تشغيلها وصيانتها فتححتاجان إلى أعداد ضئيلة مقارنة بتلك الأعداد التي استلزمها بناءها. وفي هذه الحالة إذا لم يستتبع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية استثمارات أخرى في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي تستوعب الجانب المهدور من قوة العمل نتيجة البطالة، فإن تعطل هذا الجانب من قوة العمل يبدأ في إفراز آثاره السياسية كما سبق ذكره.

وإذا كان هذا هو تأثير قيام الحكومة بضخ الاستثمارات الضرورية لمعالجة البطالة، فإنه يجدر بنا أن نتتبع كيفية تمويلها لهذه الاستثمارات والآثار السياسية لأسلوب التمويل، إذ نجد أسلوبين رئيسيين يختلف أثرهما السياسي، وهما:

^١ - مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية - مرجع سابق، ص ١٨٤.

- **تعبئة الفائض الاقتصادي والمدخرات المحلية:** لمعالجة ظاهرة البطالة قد تعمل الدولة على تمويل الاستثمارات الضرورية من خلال برنامج التقشف، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك المحلي أو تجميده، وتركيز التخفيض في الاستهلاك على السلع المستوردة، مع تعبئة الفائض الاقتصادي وحفز الادخار المحلي وزيادة حوافز الاستثمار، وذلك لا يتم إلا في حالة توفر تعبئة سياسية حول أهداف وطنية عليا سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عسكرية.

ويرتب ارتفاع مشاركة المواطنين في صياغة الاختيارات السياسية توطيد حالة من الاستقرار السياسي، كما يدعم موقف النظام السياسي ويرسخ قواعده إذا كان هناك قناعة وثيقة جماهيرية بحالة التعبئة والأهداف المنشودة. إلا أن هذا الأسلوب سيف ذو حدين، فاعتماد تمويل الاستثمارات اللازمة لتشغيل المتعطلين عبر تعبئة المدخرات وتنفيذ برنامج تقشفي قد يكونان وبالأعلى النظام السياسي ويؤديان إلى حالة من عدم الاستقرار إذا لم تكن هناك قنوات جماهيرية حقيقية بعملية التعبئة والتقشف والأهداف المنشودة، حيث يمكن معالجة ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لبث الثقة والقناعة بين المواطنين بهذه الأهداف وإشراكهم في صياغتها بصورة حقيقية. وتتزايد احتمالات عدم الاستقرار إذا توزعت أعباء التقشف بصورة غير عادلة بين طبقات المجتمع، وخاصة إذا ميزت الطبقة الثرية على حساب الطبقات الفقيرة.

- **الاستدانة:** لاستيعاب المتعطلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل تسعى الدولة إلى مزيد من الاستثمارات، وقد تضطر إلى الاستدانة من الخارج لتمويلها. إلا أنه يجب أن تتم الاستدانة بصورة رشيدة تراعي قدرة الدولة على السداد وعلى استيعاب القروض ذاتها، وأن تكون تلك القروض بشروط اقتصادية مقبولة وتستخدم في مشاريع إنتاجية يمكن التسديد من خلال إنتاجها. وأما إذا كان الوضع غير ذلك، فإن هذه الاستدانة ستتطور بعد عدة سنوات إلى مشكلة ديون وما ينجر عنها من مشاكل، وهو الوضع الذي تعاني منه أغلبية البلدان النامية والمتخلفة. فأزمة الديون حالياً تعكس أن سياسة الاستدانة لم تتم بصورة صحيحة، وأن القروض لم تستخدم بصورة رشيدة، وهذا من العوامل المساعدة لظهور معارضة داخلية للنظام السياسي بدرجة أساسية، وللقوى السياسية الفاعلة والمتقنين بدرجة ثانوية؛ ذلك أنهم يمثلون قلة في البلدان النامية والمتخلفة، التي تتميز بانخفاض المشاركة الشعبية في النشاطات السياسية. أما عندما يؤدي تفاقم البطالة إلى قبول الدولة ببرامج اقتصادية يتم إملأها من الخارج، سواء كان ذلك من الدول

الدائنة أو من المؤسسات الدولية، فإن هذه البرامج إذا لم تكن موجهة إلى الفقراء، فإنها قد تؤدي إلى حدوث توترات سياسية محدودة أو واسعة النطاق حسب البرامج التي تم تطبيقها ومدى تحيزها، وكذلك مدى فعالية وقوة المقاومة السياسية لدى تلك الطبقات.

كما أن تفاقم أزمة الديون قد يؤدي إلى تبعية الدولة من الناحية الفعلية لسياسات وإملاءات كبار الدائنين؛ مما يؤدي إلى اهتزاز مكانتها على الصعيد الدولي وتراجع هيبتها داخلياً، بالإضافة إلى أن حاجة الاستدانة تخلق حالة من التواكل السياسي والإحساس بالدونية تجاه الدائنين.

ب- حفز استثمارات القطاع الخاص: تلجأ الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بغية الحد من البطالة، فتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية عبر الامتيازات التي توفرها والضمانات السياسية والاقتصادية التي تمنحها للمستثمرين، فإذا لقي ذلك تجاوباً لدى المستثمرين في القطاع الخاص، ونفذت استثمارات هامة استوعبت الأعداد الكبيرة من المتعطلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل، فإن ذلك يدعم الأساس المادي والموضوعي للبرالية السياسية، ويؤدي إلى خلق وتعزيز الاتجاه الشعبي العام الراغب في التخلص من النزعات السلطوية والهيمنة المطلقة للدولة، وخاصة في الدول المحكومة دكتاتورياً أو بشكل شبه ديمقراطي.

كما أن تنفيذ استثمارات أجنبية في دول تعاني من مشكلة البطالة بناء على طلبها بغاية امتصاص البطالة فيها، غالباً ما يترافق ذلك بشروط سياسية تملئها الدول المستثمرة.

ج- تصدير خدمات قوة العمل لمعالجة البطالة: لمعالجة مشكلة البطالة والتخفيف من حدتها تسعى الكثير من البلدان إلى تصدير قوة العمل إلى دول لديها نقص في اليد العاملة.

وقد تؤثر سياسة تصدير قوة العمل إلى الخارج كأحد الحلول لمعالجة مشكلة البطالة على مكانة الدولة إقليمياً ودولياً وخاصة حكومات وشعوب البلدان المستقبلية لهذه العمالة، حيث يتم التعامل مع البلد المصدر للعمالة على أنه في موقع احتياج ومركز ضعف حسب الحالة:

- إذا كان تصدير القوة العاملة بشكل عشوائي دون إبرام أية اتفاقات بين البلد المصدر والدولة المستقبلية، فهنا يكون العامل والدولة المصدرة في مركز ضعف، وغالباً ما تهضم حقوقهم، وينظر إلى الدولة المصدرة على أنها في مركز ضعف وحاجة.

- أما إذا تم التصدير بناء على اتفاقات تبرم بين الدولتين أو الدول بشكل انتقائي، وذلك بناءً على حاجتهما: حاجة البلد المصدر للقوة العاملة إلى تصديرها لتزايد عرض العمل المحلي عن فرص التشغيل المتوفرة، وحاجة الدولة المستقبلة للعمالة إلى خدماتها نتيجة النقص في اليد العاملة لديها، وذلك من أجل استخدامها في تنفيذ الاستثمارات الضرورية للتنمية. وإذا تم تصدير القوة العاملة كآلية لحل مشكلة البطالة بالصورة المذكورة، فإن تأثير هذه السياسة على المكانة الإقليمية للدولة وصورتها في نظر حكومات وشعوب البلدان الأخرى لا يكون سلبياً بل إيجابياً شرط أن تكون الدولة المصدرة للعمالة قادرة على إعادة استيعاب عمالتها عند عودتهم لأي سبب من الأسباب. ومن جهة أخرى، فإن تصدير قوة العمل كحل لمشكلة البطالة يمثل استنزافاً لقوة العمل في الخارج التي أصبحت عودتها مستبعدة.

وللهجرة آثارها على هؤلاء المهاجرين الذين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في أغلب بلدان المهجر، ونتيجة هذه المعاملات السيئة فإنهم يتغيرون كثيراً من الناحية السياسية ويتحولون إلى أشخاص طيّعين ومسايرين.

كما أن استقرارهم في بلدان المهجر لفترات طويلة يجعلهم قليلي التأثير بالفرض، ويؤيدون غالباً النظم السياسية في البلدان المهاجر إليها، مما ينعكس على مواقفهم واختياراتهم السياسية عند عودتهم إلى بلادهم.

وكذلك نجد عدداً من بلدان المهجر تسعى إلى تجنيد بعض المهاجرين لديها لحساب أجهزتها السياسية والأمنية عند عودتهم إلى بلدانهم، فيشكل ذلك عامل اختراق أمني وسياسي للدول المصدرة للقوة العاملة من قبل الدول المستقبلة لها، حتى أن ذلك يمكن أن يتحول إلى أحد عوامل عدم الاستقرار الأمني والسياسي في الدولة المصدرة للعمالة عندما يقوم هؤلاء العملاء لحساب الخارج بأعمال تتعارض مع أمن الدولة. وفي المقابل فإنه يصعب حصول اختراق أمني وسياسي من قبل الدول المصدرة للعمالة للدول المستقبلة لها؛ لأن العمالة المهاجرة غالباً ما تكون محكومة بقيود حديدية ومراقبة رقابة شديدة، خاصة في العقدين الأخيرين بعد انتشار الإرهاب والعنف الذي أصبح لا يعرف موطناً في هذا العالم، بالإضافة إلى أنهم يعاملون كمواطنين من

الدرجة الثانية في بلدان الاستقبال كما سبق الذكر. وبالتالي فمن الصعب وصولهم أو اختراقهم لأي موقع حساس في الدولة المستقبلة لهم.

وكان للبطالة الكثير من الآثار السياسية، فقد شكلت أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت النواب في مجلس العموم البريطاني يوجهون نقداً شديداً للهجرة إلى سياسة رئيسة الوزراء «مارغريت تاتشر» في أواخر الثمانينات. كما أن تزايد معدلات البطالة في فرنسا بالتزامن مع بعض العوامل الأخرى، أدى إلى تقديم حكومة «رافاران» استقالتها. ونظمت الكثير من المظاهرات في تونس مع بداية ومنتصف الثمانينات احتجاجاً على بدء ظهور البطالة بين صفوف الخريجين الجامعيين، هذه الظاهرة الجديدة على الساحة، التي لم تعرفها تونس سابقاً، وقد أطاحت البطالة بنظام الحكم السائد في تونس في جانفي (كانون الثاني) ٢٠١١ بعد مظاهرات واحتجاجات على الوضع الاجتماعي الذي يعيشه الشعب. كما سببت الكثير من المشاكل والإحراجات للحكومات في كل من الجزائر والأردن ومصر وموريتانيا في نفس الفترة بعد انتقال العدوى إلى هذه الدول، ويتوقع أن تنتقل الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى بعد صحو الشارع العربي ونتيجة غلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية والمحروقات.

كما خرج الآلاف من أصحاب الشهادات الجامعية في المغرب عام ٢٠٠٨ في مظاهرات احتجاجية على سياسة الحكومة لعدم توفر عمل لهم. وهاجر المئات من الأطباء والمهندسين المصريين والسوريين للعمل في الدول المتقدمة (أمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا...) لعدم توفر العمل المناسب لهم في أقطارهم، مما شكل خسارة فادحة لهذه البلدان التي هي في أشد الحاجة إليهم، على أنه من المفترض استغلال هذه الخبرات والكوادر في أوطانها حتى لا تستقطبهم دول المستقبل وتستفيد من معارفهم، محولة إياهم أحياناً إلى معارضين لأنظمة الحكم في بلدانهم.

وتعتبر البطالة من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال التي تهدف أساساً إلى الدفاع عن حقوقهم، إلا أنه أصبح لهذه النقابات بعد سياسي، حتى أنها وصلت إلى حد التحكم في بعض الحكومات، ويعتمد عليها المترشحون لكسب الانتخابات، ويتم عن طريقها الإمساك بزمام الأمور في الدولة.

الباب الثاني

سبل معالجة مشكلة البطالة

الفصل الأول - معالجة البطالة لدى المدارس الفكرية المختلفة
الفصل الثاني - تجارب الدول المتقدمة والبلدان النامية في معالجة مشكلة البطالة
الفصل الثالث - التجربة التونسية في مكافحة البطالة

مقدمة:

سبق أن ذكرنا أن البطالة من المشاكل المعقدة التي تجر في أذيالها خسائر فادحة وآلاما قاسية يتحملها الفرد المتعطل والاقتصاد القومي، بالإضافة إلى الآثار الخطيرة التي تنجم عنها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وتولي الحكومات المعاصرة في الدول المتقدمة والنامية المزيد من الاهتمام بمشكلة البطالة في مخططاتها الدورية وبرامجها المستقبلية؛ لإدراكها مدى خطورة الوضع وما يمكن أن ينجر عنه من مشاكل على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات، فكثيراً ما تسقط حكومات وتنتقل السلطة إلى حكومة جديدة عندما تفشل الحكومة السابقة في مكافحة هذه الظاهرة.

وتعتبر البطالة في حدود معينة إحدى سمات اقتصاد السوق، حيث يكون المتعطلون بمثابة جيش احتياطي لرغد القطاعات الحديثة بما تحتاجه، وكذلك لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي، فتعمل دول اقتصاد السوق في موازنتها على تخصيص اعتمادات واسعة للضمان الاجتماعي بما في ذلك تعويض المتعطل عن العمل، وبالتالي فإن المجتمع بكامله يتحمل العبء الاجتماعي للبطالة.

وبالنسبة للدول ذات الاقتصادات المخططة أو الموجهة، فمن المفروض أن لا تواجه هذه المشكلة؛ ذلك أن الإدارة الاقتصادية في الدولة هي التي تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بما يحقق الانسجام الضروري للاستفادة من كل هذه الموارد بالحد الأمثل. كما أن هذه الدول لا تهتم بقوانين الضمان الاجتماعي؛ لأن الدولة أساساً مسؤولة عن تأمين الخدمات الاجتماعية لكافة المواطنين، وعن تأمين العمل لكل من يريده بما يتناسب مع مؤهلاته.

وبالنسبة للدول النامية، نجد الكثير منها لا تعير هذا الموضوع إلا القليل من اهتماماتها، ومن جهة أخرى هناك بعض الدول المدركة لمدى خطورة هذا الموضوع بدأت تعمل بشكل جدي

على إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، وتسعى جاهدة لمعالجتها مستفيدة من التجارب الكثيرة في سبيل ذلك.

ولا تقف خطورة هذه المشكلة عند هذا الحد، بل من المتوقع زيادة أعداد المتعطلين، التي ستشمل كافة أرجاء المعمورة، بغض النظر إن كانت هذه الدول متقدمة أو نامية أو متخلفة. ومع ذلك نلاحظ اختلاف الآراء فيما يتعلق بأسباب هذه الظاهرة، وهو ما يجعل وضع برامج فاعلة للخروج من هذا المأزق أمراً في غاية الصعوبة.

إن السياسة التي اتبعتها الدول الرأسمالية المتقدمة لمعالجة مشكلة البطالة، بمنح تعويض بطالة للمتعطّل، ليس بمقدور البلدان النامية محاكاتها. كما أن سياسة التوظيف بصرف النظر عن الحاجة إلى العمالة، والذي تتبعه الكثير من البلدان المعتمدة على القطاع العام هي عبارة عن سياسة تعيق استمرارية وديمومة التنمية، وينصح بإلغائها من قبل الدول التي لا تزال تنتهجها.

ويقتضي عصرنا الحالي البحث في سياسات أخرى تتسجم مع احتياجات التنمية، فالوسائل التقليدية لم تعد مجدية، والمطلوب البحث عن برامج وسياسات أكثر واقعية لتفعيل عملية التنمية.

وعلى الصعيد العربي، يوجد الكثير من الكتابات التي تدعو إلى ضرورة تحقيق التنسيق بين سياسات الاستخدام وحرية انتقال العمالة بين البلدان العربية، ومن البلدان التي يتوفر فيها فائض من العمال إلى البلدان التي تعاني من نقص العمالة، إلا أن هذه الكتابات لم تترجم إلى واقع، وهنا لابد أن تكون هناك أسباب محددة قد يكون حلها بيد السياسيين وليس الأكاديميين.

وهذا يدعونا إلى الاستمرار في التأكيد على أهمية تحفيز استخدام العمالة العربية في التنمية الاقتصادية العربية، وعلى الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت التنسيق والتعاون في مجال انتقال اليد العاملة بين مختلف البلدان، وذلك على نمط دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد القطري، فقد يكون تصحيح الخلل في التوزيع الديمغرافي بين مناطقه، وتنمية المناطق الأقل نمواً، والاعتماد على النشاطات التي تتناسب مرحلياً مع حجم ونوعية القوى العاملة من العوامل المهمة في تحقيق إستراتيجية الاستخدام والتنمية.

كما أن الالتزام بقواعد العقد الأخلاقي الجديد يمكن شركاء السياسات السكانية والإنمائية من القيام بأدوارهم النسبية دون التطابق أو التصادم في الأدوار، مما يساعد على خلق نوع من التوازن بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الاستخدام والعمالة.

ونرى ضرورة تواصل الحوار والنقاش العلمي المتعلق بهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، ومدى أهمية تخفيض معدلاتها لوصول هذه البلدان إلى ما يتطلبه القرن الحادي والعشرون من تنمية اقتصادية واجتماعية، وهو ما يدعو حكومات هذه البلدان إلى تكثيف جهودها لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا الباب يتناول الباحث القضايا التالية مناقشة وتحليلاً، حيث يوضح الحلول والتجارب والبرامج المتعددة والمتنوعة، التي يتم اعتمادها لحل مشكلة البطالة وهي:

- ١- معالجة البطالة لدى المدارس الفكرية المختلفة.
- ٢- تجارب الدول المتقدمة والبلدان النامية والعربية في معالجة مشكلة البطالة.
- ٣- التجربة التونسية في مكافحة البطالة.

الفصل الأول

معالجة البطالة لدى المدارس الفكرية المختلفة

المبحث الأول - مدرسة شيكاغو
المبحث الثاني - مدرسة التوقعات الرشيدة
المبحث الثالث - المدرسة المؤسسية
المبحث الرابع - الكينزيون الجدد

مقدمة:

عانت النظم الرأسمالية عبر مسارها الطويل من مشكلة البطالة التي لازمتها منذ نشأتها وحتى اليوم. فقد مثلت أحد التحديات الأساسية لهذا النظام، مما جعل المفكرين الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم ومدارسهم يكرسون جهودهم طيلة هذه الفترة، أي منذ بروز ظاهرة البطالة وحتى هذا التاريخ، للبحث عن أسبابها المتنوعة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها.

وكانت البطالة مجال صراع بين المدارس المتعددة والاتجاهات المختلفة، وهو ما أغنى النظرية الاقتصادية. ونظراً لما تعانيه مجتمعاتنا المعاصرة من استفحال لظاهرة البطالة وخاصة في البلدان النامية، نرى من الضروري استعراض آراء المدارس الاقتصادية المختلفة بخصوص أسباب هذه الظاهرة، والعوامل والمتغيرات التي تدفع إلى تفاقمها أو العكس، ودرجة إقناعها فيما ذهبت إليه في تحليل هذه الظاهرة وأسبابها؛ فرسم أي سياسة لمعالجة هذه المشكلة لا يمكن أن يكون أو أن يرتقي إلى نسبة نجاح معينة إذا لم يقيم على نظرية معينة لتفسير البطالة وأسبابها. وطبيعي أن يكون من الصعب جداً الإلمام بجميع النظريات المتعلقة بهذا الموضوع، بل ربما يكون من الأنسب التعرف إلى أهم المدارس وخاصة النظريات الأكثر شيوعاً والأعظم مكانة في الفكر الاقتصادي والمتمثلة في المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة، والمدرسة الماركسية، والمدرسة الكينزية الخ. وقد أرجعت كل مدرسة من هذه المدارس أسباب البطالة وتفاقمها إلى أسباب معينة. وعلى أساس ذلك بنت نظريتها.

وللكشف عن مدى صحة هذه النظريات وملائمتها للواقع، فقد خضعت كثير منها إلى مجموعة من الاختبارات التي كشفت عن أصالة البعض وعدم دقة البعض الآخر، كما مهدت الطريق نحو بحوث أكثر دقة فيما يتعلق بمعالجة المكونات المختلفة لهيكلها الذي يتنوع بشكل كبير، سواء تعلق ذلك بالزمن من بطالة في الأجل الطويل وأخرى في الأجل القصير، أو بدول الإنتاج حيث نجد بطالة صريحة اختيارية، أو بالتقدم الفني وانتشاره بين القطاعات الذي يكشف عن البطالة الهيكلية، أو من منظور قطاعي يعالج البطالة في قطاعات معينة، أو بخصوص

الجنس والعرق فيكشف عن بطالة مجموعات معينة مثل الإناث والأجانب الملونين الخ، كذلك هناك من يعالج أثر متغيرات اقتصادية اجتماعية مثل الفقر وسوء التغذية على البطالة.

إن الاهتمام الذي أولته المدرسة الكلاسيكية للبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، والذي كان من أهم الأسباب التي دعت رواد هذه المدرسة إلى الاهتمام بمشكلة البطالة باعتبارها من المشاكل الهامة التي تؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى ذلك فإن نظرتهم كانت مستقبلية إلى الآجال البعيدة، فانصب اهتمامهم على مشكلة التزايد السكاني وما يمكن أن ينجر عنه من آثار أهمها البطالة التي ربطوها بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

لا تعترف المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الإجبارية، التي جسدها الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي عبر القانون الذي وضعه (قانون ساي للأسواق) أو (قانون المنافذ)، حيث يذكر أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فإن عرض قوة العمل لا بد أن يقابل بطلب مساوٍ له وفقاً للتوازن في سوق تنافسية، فالتوازن الاقتصادي العام هو توازن التوظيف الكامل، وأن أي خلل في توازن التوظيف الكامل مع جميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر^١.

ولا تقر المدرسة الكلاسيكية إلا بوجود البطالة الاختيارية أو البطالة الاحتكاكية، فالبطالة الاختيارية تحدث عند تفضيل العمال للتعطل على قبول أجور زهيدة، أو عندما يحققون مداخيل عالية يفضلون بعدها عدم العمل، أما في البلدان النامية والمتخلفة فهناك من يفضل التعطل عن العمل بمجرد أنه حقق دخلاً يلبي حاجاته.

وأما البطالة الاحتكاكية، فهي ظاهرة مؤقتة تحدث عندما يريد أي عامل تغيير عمله، حيث يبقى فترة محدودة في حالة بطالة، وهي الفترة التي تفصل بين تركه عمله القديم وإيجاد عمل جديد.

^١ - أديب عي صقر، البطالة في سورية... الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص ص ١٤٣، ١٤٤.

وبالتوافق مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، لم تر المدرسة الليبرالية الكلاسيكية ضرورة لبحث مشكلات البطالة وآثارها السياسية، باعتبار أن الظاهرة بشكلها السيئ، والمتمثل في البطالة الإجبارية غير الموجودة. كما أن أشكال البطالة المقنعة لم تكن واردة بالأساس في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص، وسعيه لتحقيق أقصى درجة من الربح وحرية في التعامل مع عنصر العمل دون عوائق قانونية أو نقابية.

ورأى رواد المدرسة الكلاسيكية أن معالجة مشكلة البطالة يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل. كما ترى هذه المدرسة أن التخفيف من حدة البطالة أو القضاء عليها لا يتحقق إلا عبر تخفيض الأجور، حتى يتحقق التوازن الاقتصادي العام ومعه التوازن في التوظيف.

وأما مالتوس فلقد قلب وجهة نظر آدم سميث والفيزيقراطيون رأساً على عقب، فبدلاً من أن يكون نمو السكان معتمداً على شدة الطلب على العمل على نحو ما ذهب إليه سميث، فإن مالتوس اعتقد أن إصرار الإنسان على التكاثر كان نتيجة ضغوط سكانية تسبق عامل الطلب على العمال. ولذلك فإن تزايد معدلات البطالة سيدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى مستوى لا يستطيع الأفراد من خلاله تأمين متطلبات الزواج وحاجيات الأسرة. وعند هذا المستوى من انخفاض الأجور، ووجود فائض من العمالة، وبروز الحاجة عند كل فرد للعمل بشدة أكبر كي يؤمن مستوى أجر الكفاف، فإن المستثمرين الزراعيين يستطيعون استخدام عمالة أكثر وإدخال مساحات جديدة في نطاق الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة موارد حد الكفاف ويسود التوازن الاقتصادي العام من جديد.

وترى المدرسة الماركسية أن رغبة الرأسماليين لتحقيق أقصى درجات الربح الممكنة في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير في حين أن الأجور لا تزيد بنفس المعدلات، وهو ما يؤدي إلى قصور في الطلب الذي تكون نتيجته فائضا في عرض السلع أو أزمة إفراط إنتاج وتزايد المخزون وتراجع نسبة المبيعات مقارنة بحجم الإنتاج، مما يؤدي في لحظات الأزمة إلى

توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها، ويقود بالتالي إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية. ويعتقد الماركسيون أن لحظات الأزمة الاقتصادية الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، وما يرافقها من تفشي للبطالة، تشكل لحظات ضعف استثنائية للنظام الرأسمالي، وتعد أحد الأوقات المناسبة للطبقة العاملة للسعي إلى تغيير هذا النظام. وفضلاً عن تفشي البطالة بمعدلات مرتفعة أثناء أزمات إفراط الإنتاج الدورية في النظام الرأسمالي، فإن المدرسة الماركسية ترى أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة، بحيث يمثل غير المشتغلين منهم جيشاً من المتعطلين يشكلون احتياطياً ضرورياً للرأسماليين، حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال والتهديد باستبدالهم بهؤلاء المتعطلين، أو بالذين يعملون بالقطاع غير الرسمي.

وبالنسبة لماركس فإن الامتداد المنطقي للنمو السكاني يحمل معه بذور دمار الرأسمالية ذاتها؛ لأن البطالة ستقود بالضرورة إلى عدم الرضا ثم إلى الثورة، أما إذا تم تنظيم المجتمع بصورة أفضل على نحو ما هو سائد في الدول الاشتراكية، فإن المشكلة السكانية ستختفي. وبصفة عامة، فإن الفكر الماركسي ينظر إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبية على نسبة كبيرة من السكان.

وفيما يتعلق بالنظرية النيوكلاسيكية، فقد آمنت بقانون ساي للأسواق، التي تفترض حالة التوظيف الكامل، والمنافسة الكاملة البعيدة عن الواقع، وافترضت هذه النظرية حالة التعادل الدائم للادخار مع الاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل^١، وبالتالي تكون قد أهملت مشكلة شغلت اهتمام الكثير من الاقتصاديين المعاصرين.

وشغلت البطالة اهتمام الاقتصادي الإنكليزي جون ماينرد كينز الذي بحث في أسبابها، وعمل على إيجاد حلول لها، حين وضع: «النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود» عام ١٩٣٦ الرافضة لما ذهب إليه الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون بخصوص أسباب البطالة وسبل

^١ - أديب عي صقر، البطالة في سورية... الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص ١٤٤.

علاجها. ورأى كينز أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، وأنه يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل وما هو إلا حالة خاصة جداً. وتوصل كينز إلى أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف. وعليه يرى كينز أن زيادة التشغيل تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم إلى طلب على سلع الاستهلاك، وطلب الاستثمار، وهو يعلق أهمية خاصة على مسألة تعادل الادخار مع الاستثمار كشرط ضروري لتوازن الدخل القومي^١.

واعتبر كينز أن مشكلة البطالة ليست نتاج سباق بين السكان والموارد المحدودة، وليست مشكلة تغلب على قانون الغلة المتناقصة، وإنما هي مشكلة تنجم عن تعرض النظام الرأسمالي إلى عدم الاستقرار؛ بسبب التناقض القائم بين الادخار والاستثمار عندما ينمو بصورة تتجاوز حد استيعاب الاقتصاد الوطني له. ويتمثل الحل عنده بتدخل الدولة؛ لأنها الجهاز الوحيد القادر على إحداث الاستخدام الكامل، حيث توصل إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمنه تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى الاستخدام الكامل عبر الزمن يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني، وأن المحافظة على وضع الاستخدام الكامل للموارد المادية والمالية والبشرية بصورة مستمرة عبر الزمن يتطلب تزايد الاستثمار والدخل على أساس وجود معدل نمو ثابت في ظل ضوابط معينة.

ويعلق كينز على النظرية القائلة بأن تخفيض الأجور الحقيقية للعمال هو الشرط الضروري لزيادة حجم العمالة، وذلك بتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة بالإمكانات المتوفرة، إلا أنه يقف ضد التخفيض المباشر للأجور النقدية، ويرى أن أنسب الطرق لرفع ريعية المشروع يكون عن طريق رفع الأسعار، وبهذه الطريقة يمكن معالجة مشكلة البطالة. واعترف بوجود بطالة إجبارية ناجمة عن الأزمات الاقتصادية التي يعتبرها ظواهر عرضية. أما حل هذه المشكلة فيكون بتدخل الدولة عبر استثماراتها لتعويض النقص في استثمارات القطاع الخاص^٢.

١ - أديب عي صقر، البطالة في سورية... الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 145.

٢ - المرجع نفسه، ص ص ١٤٥، ١٤٦.

وذهب الفكر الكينزي إلى أنّ الأسعار فضلاً عن كونها ثابتة في ظل وجود البطالة، فإنها تزداد بصورة متناسبة مع كمية العملة، حيث يتحقق التشغيل الكامل، وترتفع بصورة مضطربة كلما ارتفع مستوى التشغيل. ويرى كينز أن البطالة تتناسب عكسياً مع التضخم، وقد صاغ ألبن وليام فيليبس عام ١٩٥٨ موقف الفكر الكينزي من علاقة ظاهرة البطالة بظاهرة التضخم في الدراسة التي قدمها حول العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية والمعروفة باسم «منحني فيليبس»، حيث توصل إلى وجود علاقة قوية بين نسبة المتعطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر ساعة العمل، فساد اعتقاد بأن وجود نسبة معينة من التضخم ثمن يدفعه المجتمع لتحقيق التوظيف الكامل، كما أن مكافحة التضخم تؤدي إلى بروز ظاهرة البطالة في أوساط المجتمع.

إلا أن الفكر الكينزي والعلاقة العكسية التي كان يشير إليها «منحني فيليبس» تلقت ضربة قوية عندما ترافقت ظاهرة البطالة مع التضخم في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة منذ بداية السبعينات (أطلق عليه التضخم الركودي)، فضلاً عن ترافق الظاهرتين في الاقتصادات النامية بصورة أكثر حدة، وهو ما يتناقض مع ما بينته النظرية الكينزية من وجود علاقة عكسية بين الظاهرتين. وهذا ما أدى إلى فساد النظرية الكينزية لحدوث ما يخالفها تماماً، ويزعزع ركائزها، ويبطل أدواتها، فلم تعد صالحة لتفسير ما ألمّ باقتصادات الدول الصناعية المتطورة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. وهنا ظهرت مدارس اقتصادية مختلفة تسعى إلى إيجاد حلول للمأزق الذي وقعت فيه اقتصادات هذه الدول، والمعبر عنه بالكساد التضخمي، فنشب صراع فكري حاد بين مختلف هذه المدارس من حيث نظرتها لأسباب الظاهرة وحلولها، مع أنها متفقة جميعاً على معاداتها ومخالفتها لما جاءت به المدرسة الكينزية.

وتطرح كل مدرسة أفكارها وحلولها في سبيل معالجة ظاهرة البطالة، أو على الأقل الحد من تفاقمها. وسيعمل الباحث فيما يلي على التعرف إلى أهم هذه المدارس المعاصرة وآراءها والحلول التي اقترحتها.

المبحث لأول - مدرسة شيكاغو

يرى رواد هذه المدرسة، وعلى رأسهم عالم الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان، أن الأسعار تتجه إلى الارتفاع في مرحلة الرواج في الدورة الاقتصادية، وهي المرحلة التي يرتفع فيها مستوى التشغيل وينخفض معدل البطالة، في حين تتجه هذه الأسعار نحو الانخفاض في فترات الكساد عندما يرتفع مستوى البطالة وتتزايد معدلاتها. وهي تبدو قريبة من الفكر الكينزي، إلا أنها ربطت التضخم بنصيب كل وحدة من وحدات الناتج من أصل كمية النقود المتداولة.

وعمل كل من فريدمان والاقتصاديين النقديين على إثبات عدم صلاحية اقتصاد «التوقعات» لمدة زمنية طويلة. فبالنسبة لفريدمان تنتهي ردود فعل الأفراد بالتأقلم مع عملية التشغيل التي تعتمد عليها الحكومة، فإذا قررت مثلاً تخفيض نسبة النفع لإنعاش النشاط الاقتصادي لتشغيل عمال جدد على المدى القصير، ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى التضخم المالي. ففي البداية لا ينتبه العمال لفكرة النقد، ولكن في المدى المتوسط يستنتجون أن قدرتهم الشرائية قد انخفضت، مما يتطلب ارتفاع الأجور الذي يؤدي إلى عودة البطالة إلى مستواها الأساسي¹.

وترى هذه المدرسة أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم كخطوة أولى نتيجة المخاطر التي تنجر عنه، وتعمل على إعاقة سير وتطور النظام الاقتصادي، فالنتيجة كما تراه هو عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، أساسها أخطاء ترتكبها السياسة النقدية عند إصدارها كميات من النقود دون ضوابط محكمة، فالسياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي عندهم يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب، بين نسبة التغير في كمية النقود من جهة وحجم الناتج الحقيقي من جهة أخرى. وحتى يتم تحقيق ذلك يجب أن ينمو الرصيد النقدي في الاقتصاد القومي بنسبة ثابتة تتراوح بين ٣ و ٥٪ سنوياً^٢.

وتؤكد هذه المدرسة أن الانكماش في نمو كمية النقود المتداولة يؤثر في فترة أولى على الإنتاج بدرجة أكبر من الأسعار؛ ذلك لأن الأسعار التي استقرت في ضوء التوقعات التضخمية

¹ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p15.

- Milton Friedman, The role of monetary policy, American Economic Review, 1968.

^٢ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

ستستمر في الارتفاع، إلا أن مجموع الطلب الكلي لن يكون كافياً في الفترات القادمة للوفاء بهذه الأسعار، وهو ما يؤدي إلى ظهور البطالة.

وبين رواد هذه المدرسة أن هذه الآثار مؤقتة، فسرعان ما تستقر قوى السوق وتختفي التوقعات التضخمية بشكل تدريجي، وبالتالي تعود البطالة إلى مستواها الطبيعي. كما ترى هذه المدرسة ضرورة إيلاء أهمية خاصة للموازنة العامة للدولة، والسعي للقضاء على العجز الذي تقع فيه؛ ذلك أن هذه الحالة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الإفراط في عرض النقود، وهذا يتطلب الحد من النشاط الاجتماعي للدولة. وبالتالي فإن التقليل من هذا العجز سيقول من حاجة الحكومات إلى زيادة الضرائب والدين العام الداخلي، كما أن تخفيف ما يدفع للضمان الاجتماعي سيجبر العمال المتعطلين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها عند وجود هذه المدفوعات، وعلى الفقراء البحث عن عمل بالأجور السائدة في السوق.

ويقول رواد مدرسة شيكاغو بإضعاف نقابات العمال، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور ومساعدات البطالة التي تمنحها الحكومات. أما الأفراد غير القادرين على العمل فتخصص الدولة مساعدات مالية لهم عن طريق ضريبة تجمع من الأفراد الذين تزيد مداخيلهم عن حد معين شريطة عدم تمتعهم واستفادتهم من الضمان الاجتماعي، وبناءً على ذلك يقولون بإلغاء جميع برامجه.

وترى هذه المدرسة أن الدولة مطالبة بالقيام بوظائفها التقليدية المعروفة لا غير، فهي غير مطالبة بتحقيق التوظيف الكامل، كما يجب عليها العمل على تحقيق استقرار نقدي بتوخي سياسة نقدية منضبطة.

ويذهبون إلى أن معالجة البطالة والركود الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق التشجيع على الاستثمار عبر قوانين مشجعة على ذلك، مثل خفض الضرائب وإزالة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. وفي نفس الوقت تنادي بتخلي القطاع العام عن منشآته للقطاع الخاص.

واعتمدت الولايات المتحدة والكثير من دول أوروبا الغربية هذه السياسة الاقتصادية التي جاءت بها مدرسة شيكاغو في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، فكان لها تأثير لا يخفى في الحد من معدلات التضخم، ولكنها أدت إلى ارتفاع واضح في معدلات البطالة.

المبحث الثاني - مدرسة التوقعات الرشيدة

تركز هذه المدرسة نظريتها على التوقعات الصائبة ومدى تأثير ذلك في النشاط الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالأسعار والإنتاج والعمالة والادخار والاستثمار... وتنتقل هذه المدرسة من الفرضيتين التاليتين:

١- استخدام الناس المعلومات المتوافرة لديهم^١.

٢- مرونة تغير الأسعار والأجور، وهو ما ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية، حيث توصلت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق توازناً تلقائياً بما في ذلك سوق العمل^٢. وحسب هذه المدرسة لا توجد إلا بطالة طوعية اختيارية؛ وذلك لأن العمال عند انتقالهم من عمل إلى آخر يتوقعون تحسن أجورهم إلا أنهم يفاجئون بعدم توفر ذلك.

كما أن سعي الحكومة لتغيير عرض النقود بغية تحقيق هدف معين (مع توافر المعلومات الكافية والمنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية وتكيف الأفراد مع هذه السياسة) سيكون على المستوى العام للأسعار فقط دون الأسعار النسبية التي تبقى على حالها، وتظل الخطط الإنتاجية والمتغيرات الحقيقية الأخرى والتوظيف بعيدة عن تأثير النقود.

أما مكافحة التضخم عبر السياسة النقدية الانكماشية فسيؤدي إلى تباطؤ الإنتاج وتزايد معدلات البطالة؛ لأن خفض معدلات التضخم سيفضي إلى انكماش اقتصادي ومنه إلى بطالة. ومهما سعت الحكومة من أجل تخفيض معدلات البطالة، فإنها ستستقر عند معدلها الطبيعي في النهاية، والذي يقدره المختصون بحوالي ٣٪.

وهنا تتقارب هذه المدرسة مع مدرسة شيكاغو في الرؤية، وكذلك فيما يتعلق بضرورة التزام صانعي السياسة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل سنوي ثابت بغية محاربة التضخم. أما تصحيح الاختلالات الكلية (الركود والبطالة) فلن يتحقق إلا عبر الحرية الاقتصادية، مع تقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ونقاوة الأسواق وضرورة توافر المرونة في تغيرات الأسعار والأجور حسب العرض والطلب.

١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

٢ - د. عبد المنعم السيد علي ود. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠٠٤، ص ٤٤٥.

المبحث الثالث - المدرسة المؤسسية

حسب هذه المدرسة، فإن المنافسة واقتصادات السوق كمنظم للاقتصاد القومي أصبحت فكرة غير صحيحة مع سيادة الاحتكارات.

أما مشكلة البطالة فتعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من جهة وأسس النظام الرأسمالي من جهة أخرى، حيث ينادون بنوع من الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية تقوم فيه الحكومة بتأمين الاستفادة من نظام اقتصاد السوق، والعمل على تجنب المساوئ الناجمة عنه. وأما سد الفجوة القائمة فيكون عبر إصلاح مؤسسي للأطراف الفاعلة في النظام الرأسمالي والمتمثلة في الشركات والعمال والحكومة.

ويرى رواد هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل فعال يساعد على الخروج من مأزق الركود التضخمي، ويدعو الاقتصادي الأمريكي «جون كيث جالبرايت» أحد منظري هذه المدرسة وأميزهم إلى رقابة الدولة على الأجور والأسعار، حتى تتم السيطرة على التضخم، وتهيئة المناخ المناسب بمعدلات النمو.

كما بين «جالبرايت» ضرورة وجود قوانين تتعلق بالحد الأدنى للأجور، مع استمرار تقديم المساعدات الاجتماعية للعمال المتعطلين، على أن تكون في مستوى أدنى من الأجور السائدة في السوق حتى لا يدعو ذلك إلى التكاثر والتخاؤل عن العمل، مما يستدعي وضع تخطيط اقتصادي ينتهج لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، مع ضرورة التنسيق بين البلدان الصناعية كافة في مجالات النقد الدولي والتجارة الدولية؛ بهدف الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم^١.

^١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

ويرجع بعض أنصار هذه المدرسة تفاقم مشكلة البطالة، وتزايد حدتها إلى الثورة التكنولوجية، وما انجر عنها من اختفاء للكثير من الوظائف التي عوضتها الآلة. كما أنهم يتوقعون المزيد من اختفاء بعض الوظائف بعد الثورة المعلوماتية والاتصالات التي نعيشها، حيث سيعهد إلى الرجل الآلي (أي الروبوت الآلي) بالكثير من المهن والأعمال التي تتطلب قدراً من التفكير. ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن مشكلة البطالة أصبحت مشكلة كيف وليس مشكلة كم كما كان سائداً، وبالتالي فلا يمكن حلها بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، على غرار ما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع تزايد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فإن نصيب العمل من القيمة المضافة يتناقص تدريجياً كلما سرنا خطوات في طريق التطور العلمي، ومن هنا ينخفض الطلب على الأيدي العاملة ويستمر في الانخفاض.

وبحكم أن الكثير من الوظائف ألغيت، أو سيتم إلغاؤها مستقبلاً بتزايد التطور العلمي، مع عدم إمكانية توفير وظائف كافية يشغلها من وجدوا أنفسهم متعطلين نتيجة حلول الآلة محلهم، ترى هذه المدرسة أن العلاج الناجع لهذه المشكلة التي ربما تتفاقم أكثر لا يكون إلا عبر التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية كالسياحة والخدمات الصحية ورياض الأطفال ورعاية المسنين...

المبحث الرابع- الكينزيون الجدد

اعتبر الكينزيون الجدد أن الصعوبة التي تعاني منها المؤسسات الإنتاجية تتمثل في كيفية قياس المردود الحقيقي لعمالها (هذا المردود له ثمن)، و هكذا يمكن لهذه المؤسسات أن تكافئ عمالها أصحاب الإنتاجية الأعلى، برفع أجورهم عن الأجور السائدة في السوق، بقصد تحريضهم أكثر على زيادة إنتاجهم أو الإبقاء على ما هو عليه حتى يبقوا في هذه المؤسسات التي تدفع أجوراً أعلى من أجور السوق. وبالتالي فإن مستوى الأجر الأكثر ارتفاعاً هو عبارة عن موازنة مع الزيادة في الإنتاجية.

وعند تبني هذه الإستراتيجية من قبل كافة المؤسسات، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة أجر السوق عن الأجر الحقيقي للعامل. وهكذا ينشأ عدم توازن يصبح فيما بعد سببا في عدم كفاية فرص العمل المتاحة، مما يفرز بطالة هامة¹.

ودافع الكينزيون الجدد عن النظرية الكينزية التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الصناعية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، وأرجعوا الازدهار الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول في تلك الحقبة إلى تطبيقهم لتلك السياسة. أما التضخم والبطالة والركود الاقتصادي التي شهدتها هذه الدول في السبعينات والثمانينات فيعود إلى الصدمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات، والتي من أهمها ارتفاع أسعار النفط وأسعار الواردات وتزايد معدل الفائدة وتقلبات أسعار الصرف، وهي صدمات في جانب العرض وليس في جانب الطلب.

وعارضت هذه المدرسة ما طالب به النقديون فيما يتعلق بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي كمفسر لمشكلة البطالة. وللخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود.

¹ – Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p15.

وحسب الكينزيين الجدد، فإن هذه السياسات لن تكون ناجعة في حالة حدوث صدمات في العرض. أما الحلول كما يراها أنصار هذه المدرسة ، والمتمثلة في التحول من مرحلة الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش فتتطلب زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي والدفع في مستوى الإنتاجية، مع ضرورة إعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج التدريب وإعادة التدريب. وأما في حال تفاقم البطالة، فيرى أنصار هذه المدرسة ضرورة العودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى الموفرة لفرص عمل متعددة.

وبعد أن تم استعراض أهم المدارس الاقتصادية التي بحثت في مشكلة البطالة والتضخم، وعملت على تحليل الأسباب الكامنة وراء ذلك مقدمة بعض الاقتراحات سعياً منها إلى إيجاد الحلول المناسبة، فقد اختلفت الآراء بينها حتى أنها تضاربت أحياناً. ويرى الباحث ضرورة التعرف إلى تجارب الدول المتقدمة والبلدان النامية في معالجتها لمشكلة البطالة ومدى النجاح الذي حققته من خلال ذلك.

الفصل الثاني
تجارب الدول المتقدمة والبلدان النامية
في معالجة مشكلة البطالة

المبحث الأول - وسائل معالجة البطالة في الدول المتقدمة
المبحث الثاني - وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية
المبحث الثالث - وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية

مقدمة:

تعددت المدارس الاقتصادية التي بحثت في ظاهرة البطالة وأسباب تفاقمها، مقدمة بعض الحلول والمقترحات سعياً لحل هذه المشكلة. وفي ظل تعدد الأفكار والآراء نشبت نزاعات فكرية بين مختلف المدارس، حيث فسرت كل مدرسة الظاهرة من خلال المعطيات التي انطلقت منها والعوامل المحيطة بها.

وحرصاً من الدول الصناعية المتقدمة على مجابهة البطالة، فقد عملت على تطبيق مزيج من الأفكار التي أنت بها هذه المدارس في سياساتها الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى حل المشكلة بل إلى تفاقمها، حيث عمت البطالة في بلدان أخرى حتى أنها أصبحت تشكل خطراً حقيقياً يهدد هذه الدول والكثير من البلدان النامية الأخرى. وهذا ما دعا الكثير من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين وبعض المنظمات الدولية إلى الإدلاء بمقترحات مختلفة تساعد على التخفيف من حدة البطالة وصولاً إلى حالة التوظيف الكامل أو الاقتراب من ذلك، إلا أنهم في خضم ذلك نسوا أن يبينوا آليات التنفيذ، مع افتقارهم إلى رؤية سليمة لواقع النظام الرأسمالي. وأهم هذه المقترحات هي الآتية^١:

١- رفع وتيرة النمو الاقتصادي: نادى بذلك الكثير من علماء الاقتصاد ومنظمة العمل الدولية؛ ذلك أن تبني سياسات اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي، ذلك أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي حسب هؤلاء المنظرين تفضي إلى زيادة الطلب على العمالة قياساً عما كان سائداً حتى وقت قريب، إلا أنهم غفلوا على أن النمو الاقتصادي ممكن أن يتحقق حالياً في الدول المتقدمة دون إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن الكثير من الخبراء يؤكدون أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة يجب ألا يتجاوز ٢ أو ٢.٥٪ سنوياً، ومتى زاد عن ذلك ستكون النتيجة تزايد معدلات التضخم.

١ - د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٨١، ٤٨٥.

٢- خفض تكلفة العمل: يرى هؤلاء الخبراء أن خفض الأجور من شأنه أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار، فزيادة المبيعات يؤدي إلى تقوية الحوافز لرفع خطط الإنتاج وعدد العمال.

وقد بنى أصحاب هذا الرأي قرارهم على أساس أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي مرت بها اقتصادات الدول الصناعية يمكن أن يؤثر على تكلفة الأجور بجعلها مرتفعة، وهذا يؤدي إلى ضعف منافسة منتجات هذه البلدان لمثيلاتها في الأسواق العالمية، فينتج عن ذلك كساد وزيادة في معدل البطالة.

ويتبنى أنصار هذا المقترح ما سبق أن ذهبت إليه بعض المدارس إلى أن التضخم في البلدان الصناعية يعود إلى تضخم التكاليف، ومن بينها الأجور، وبالتالي فتخفيض الأجور يساعد على خفض معدلات البطالة والتضخم. وبناء على ذلك يرون ضرورة إلغاء الحد الأدنى للأجور وإعادة النظر في التعويض عن البطالة والتغطية الاجتماعية والضرائب، وذلك عبر زيادة التكلفة التي يتحملها العمال مقابل الاستفادة من هذه المزايا من جهة وخفض هذه المزايا من جهة أخرى، مع إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات بين العمال وأصحاب الأعمال، وهذا يعني إلغاء دور نقابات العمال. ولبلوغ هذا الهدف يجب الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، بأن يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره من خلال أرباح المشروع. وباعتماد هذا النظام تخفف الأجور على أصحاب الأعمال، وفي نفس الوقت نكون قد سعينا لتحفيز العامل على زيادة إنتاجيته.

أما ما وقع فيه أنصار هذا الرأي من أخطاء فيتمثل في تسليمهم بأن البطالة اختيارية وليست إجبارية، كما أن السبب الجوهرى الكامن وراء البطالة هو ارتفاع معدلات الأجور. وبالتالي فلا يمكن اعتماد هذه الآراء؛ ذلك أن ما يزيد عن نصف معدلات البطالة السائدة في هذه البلدان هي بطالة إجبارية وليست اختيارية. كما أنه من الخطأ اعتبار تفاقم البطالة في هذه البلدان أساسه رفض العمال التخفيض في أجورهم، فقد انخفضت الأجور في الكثير من البلدان ومازال العمل مرغوباً فيه ومبحثاً عنه. والخطأ الثاني الذي وقع فيه أنصار هذا الرأي يتمثل في

نظرتهم إلى الأجور على أنها عنصر تكلفة فقط ينبغي تخفيضه، وليست دخلاً رئيسياً يعيش بواسطتها هؤلاء العمال، بحيث أن أي تخفيض فيها سيؤثر على مستوى معيشتهم.

٣- تغيير شروط سوق العمل: آمن أنصار هذا الرأي بما سبقتهم إليه المدرسة الكلاسيكية التقليدية القائلة بعدم مرونة أسواق العمل؛ أي عند ربط الأجور بالعرض والطلب، وأما جمود الأسواق فيعود إلى تدخل النقابات والحكومات في سوق العمل.

وحتى تتم مواجهة مشكلة البطالة، يرى هؤلاء ضرورة تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل، من خلال التوسع في سياسات التأهيل والتدريب للمتطلين؛ لمواكبة ما تقتضيه التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من صعوبات وعراقيل ومساندتها لترويج إنتاجها في الأسواق المحلية والعالمية، والتشجيع على التقاعد المبكر، بالإضافة إلى تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل لمساعدة العمال وأصحاب الأعمال؛ ذلك أنه بهذه الطريقة يستطيع العامل الاطلاع على الأعمال المعروضة ومدى تناسبها مع إمكانياته ومؤهلاته، وفي نفس الوقت يتمكن صاحب العمل من التعرف إلى الخبرات والكوادر والعمال الراغبين في العمل من خلال سيرتهم الذاتية، حيث يطلعون على مواصفات القوى العاملة المعروضة للإيجار وينتقون حاجاتهم منها، كما أنه من خلال السيرة الذاتية يستنتج أصحاب الأعمال إن كانت هذه العمالة المعروضة تحتاج إلى تأهيل وتدريب فيما يتعلق بالشغل المتوفر لديهم، أم هي عبارة عن يد عاملة مدربة ومؤهلة، ومن ثم يتم انتقاء الأنسب.

أما أكثر المقترحات رواجاً هي تلك التي تتادي بتقاسم الأعمال وتوزيع حجم العمل على أكبر عدد من العمال، وذلك بتخفيض ساعات العمل والأجور؛ لإتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من القوى العاملة، للمساهمة في العملية الإنتاجية والمشاركة في بناء الأوطان، حتى يحس هؤلاء المتطلون بقيمتهم وكيانهم.

وأخيراً يجب ألا يفوتنا ما جره النظام الاقتصادي العالمي الجديد من آثار سلبية على العمالة في البلدان النامية، حيث زادت من تفاقم البطالة فيها في ظل اقتصاد العولمة، وهي التي كانت أساساً تشكو من تزايد حدة هذه المشكلة.

المبحث الأول- وسائل معالجة البطالة في الدول المتقدمة

في سبيل التصدي لمشكلة البطالة والحد من تفاقمها طبقت الدول الصناعية المتقدمة مجموعة من البرامج والخطط سعياً لإيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، أو على الأقل الحد منها نتيجة إدراكها مدى ما ينجم عنها من مشاكل خطيرة. وشكلت هذه البرامج خطوة هامة في الحد من تزايد معدلات البطالة والتخفيف منها غالباً، كما أن مدى النجاح الذي حققته هذه الخطط والبرامج اختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الآلية المعتمدة وإمكانية التطبيق. وسنعمل فيما يلي لعرض تجارب بعض الدول في سبيل مكافحة البطالة.

١ - بلجيكا:

اتبعت بلجيكا سياسة توفير (وظائف مبدئية) للخريجين الجدد، وزيادة معدل التوظيف للأفراد فوق سن الخمسين كسياسة للتوظيف، كما قامت بتحديد النصوص القانونية والإدارية الشاملة لعمل المؤسسات التي تقدم فرص عمل للمتطلين وتوفير فرص عمل تناسب الأشكال المختلفة من البطالة الموجودة في الدولة^١.

وكان توفير الكفاءات والخبرات المطلوبة في السوق، والاهتمام بالناحية القانونية التي تضمن الحفاظ على حقوق العاملين من ضمن السياسات المتبعة للقضاء على البطالة. ولتنفيذ هذه السياسات تقدم الحكومة معونات لدعم مشروع (الوظائف المبدئية)، وزيادة التحويلات الموجهة لنظام التأمين الاجتماعي، وزيادة الدخول المتاحة لأصحاب الدخل المحدود من خلال تعديل بعض الإجراءات الضريبية. وإعادة النظر في سن التقاعد وخاصة بالنسبة للوظائف التي تتطلب درجة عالية من الخبرات، وتفعيل دور مجموعات أصحاب الأعمال في مؤسسات التوظيف المتخصصة. واتخذت بلجيكا برنامجاً لدعم المتطلين يهدف إلى أمرين أساسيين^٢:

أ- أن تكون الأولوية عند توجيه الدعم إلى مجموع المتطلين أو الباحثين عن عمل خلال فترات طويلة.

^١ - الانترنت- موقع: www.etudiant.dz.com/vb (البطالة موضوع يستحق القراءة والتأمل).

^٢ - المرجع نفسه.

ب- التأكيد على دقة المعلومات المتعلقة بحصر جميع المتعطلين بمختلف أشكال البطالة، وإتاحة تلك المعلومات في السوق بشكل أكثر فاعلية ووضوح، بحيث يساهم ذلك في وجود قنوات اتصال فعالة بين المعروض من العمالة والوظائف الشاغرة.

ولتطبيق البرنامج المذكور، عمل هذا البلد على إتباع الخطوات التالية:

تقوم السلطات المحلية في المحافظات (الولايات) والمراكز بمتابعة شهرية للمتعطلين في محيط سلطاتها؛ لتحديد أيهم ينطبق عليه الخصائص التي يشترط البرنامج توافرها في المتعطلين المشاركين.

★ تقوم السلطات الإقليمية المسؤولة عن التوظيف في كل محافظة (ولاية) بتشخيص حالة المتعطل بشكل دقيق وأكثر عمقاً بعد التأكد من تحقيق الخصائص المنصوص عليها في برنامج دعم المتعطلين.

★ وتقوم بعد ذلك السلطات الإقليمية المسؤولة عن التوظيف بإعلام السلطة المحلية عن الإمكانيات المهنية والفنية للمتعطلين؛ كي يتم إعادة تنظيمهم بصورة فعالة في سوق العمل.

★ وأخيراً يتم إبرام «عقد دعم» مع المتعطلين يتضمن خطة عمل واضحة لكل متعطل مشارك في البرنامج، أو لمجموعات من المتعطلين في بعض المهارات الفنية أو في درجة تعليم معينة أو ما شابه ذلك.

وقد قامت الجهات التالية بتطبيق هذا البرنامج:

- الحكومة المركزية.
- وزارة القوى العاملة والهجرة.
- السلطات المختصة بذلك في المحافظات والأقاليم.

٢ - ألمانيا:

عانت ألمانيا في السنوات الأخيرة من تدهور حاد في سوق العمل، مما خلق قلقاً اجتماعياً وسياسياً ساعد على ظهور جماعات متطرفة، وخروج مظاهرات منظمة من قبل نقابات العمال تطالب بتوفير فرص عمل للمتعطلين.

وارتفعت معدلات البطالة في ألمانيا بشكل ملحوظ من ٣.٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩.٩٪ عام ٢٠٠٣، ثم انخفضت إلى ٣.٤٪ عام ٢٠٠٦، وعادت إلى الارتفاع ب ٨.٦٪ في مارس (آذار) ٢٠٠٩، وهي مرشحة إلى الارتفاع أكثر في ظل الأزمة المالية العالمية التي تضرب الاقتصادات الرأسمالية منذ عام ٢٠٠٨ بعد تسريح مئات الآلاف من العمال، وبلوغ أزمة البطالة أوجها في منتصف عام (٢٠٠٩).

وتختلف معدلات البطالة في ألمانيا حسب المناطق، فهي في الشرق حوالي ضعفها في الغرب. وفي سبيل علاج مشكلة البطالة اتبعت ألمانيا سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وسياسات التوظيف والتدريب، وإصلاح وتطوير أسواق السلع ورأس المال. وكان تنفيذ هذه السياسات من خلال تطوير الإطار المؤسسي وزيادة التعاون بين المصانع والمدارس وخاصة الفنية منها، كما عملت على تفعيل دور النظام الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة مراكز التدريب.

ولقد تم تصميم شبكة للتدريب تضم كافة الجهات القائمة بإشراف وتنفيذ برامج التدريب مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واتحادات العمال والغرف التجارية؛ وذلك لضمان كفاءة برامج التدريب. ومن جهة أخرى فرضت الحكومة الألمانية غرامة مالية على المشروعات المعمارية التي تشغل عمالاً مهاجرين غير نظاميين، وفرضت عقوبة السجن على الموظف غير النظامي؛ وذلك بهدف تشغيل المواطنين الألمان والقضاء على ظاهرة تشغيل هؤلاء المهاجرين غير النظاميين الذين لا يملكون تراخيص للعمل، والذين كانوا سبباً في تفاقم مشكلة البطالة. كما عملت الحكومة على تكوين جبهة العمل الألمانية التي تضم أكثر من عشرين مليون عضو، وذلك لتتولى الدفاع عن العمال والمطالبة بحقوقهم.

^١ - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٠، ص ٢١٠.

^٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

^٣ - Internet, Wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage, op.cit, p9.

^٤ - الانترنت: ويكيبيديا عن كتاب حقائق العالم.

وتوفيراً لوقت فراغ أطول تعمل الحكومة الألمانية على التقليل من ساعات العمل وإتاحة الفرصة في العمل إلى عدد أكبر من العمال.

وارتفعت معدلات البطالة في ألمانيا، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم. أما الذين يتأثرون بالتضخم بدرجة أولى فهم المتعطلون، لذلك «يجب أن يرفض علماء الاقتصاد قبول التضخم المستمر كأمر ضروري، وهذا التضخم يؤدي أحياناً إلى زيادة البطالة وإلى ركود اقتصادي متعلق بها، بينما يستمر التضخم»^١.

ومن جهته يقول المستشار الألماني السابق «هيلمونت شميدت»: «إن أرباح اليوم هي استثمارات الغد واستخدام اليد العاملة ما بعد غد»^٢.

ورغم كل البرامج والحلول المطروحة لمعالجة البطالة في ألمانيا يظهر فشل هذه الخطط، حيث تزايدت معدلات البطالة نتيجة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الألماني، مما يدعو إلى البحث عن حلول أخرى أكثر نجاعة.

٣- هولندا:

تعاني هولندا من مشكلة تزايد معدلات البطالة، وعدم توافر وظائف شاغرة خاصة لغير المتعلمين أو أصحاب المؤهلات غير الجامعية، لذلك يقوم أفراد المجتمع أو القطاع العائلي على وجه الخصوص بتوظيف العمالة في أنشطة وخدمات النظافة. وتتم عملية التوظيف من خلال مكاتب مخصصة تابعة لقطاع خدمات النظافة في الدولة، حيث تلعب تلك المكاتب بدور الوسيط بين أفراد القطاع العائلي والمعرض من العمالة الراغبة في العمل في مجال خدمات النظافة، وفي المقابل تقوم الحكومة بتوفير دعم مالي للمقبلين على المشاركة في البرنامج من أفراد القطاع العائلي المساهمين في عملية التوظيف. كما يتم توصيل الدعم عن طريق المكاتب التابعة لقطاع خدمات النظافة، ثم يتم تمويل البرنامج من ميزانية برنامج المساندة الاجتماعية:

«The Social Assistance Benefit Program».

١ - غونار ميردال، نقد النمو، ترجمة عيسى صقور، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠، ص ٤٨.

٢ - د. عامر حسني لطفي، الاقتصادات الست الأغنى في العالم، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

وتقوم المكاتب التابعة لقطاع خدمات النظافة بتنفيذ البرنامج ومتابعته، وهي مسؤولة عن إتاحة المعلومات المطلوبة والكافية عن شروط البرنامج ومتطلباته، بالإضافة إلى ذلك تتلقى هذه المكاتب طلبات الإعانات المالية من المشروعات المنفذة.

أما الجهات المعنية في الدولة فتقدم إعانات مالية للمشروعات العائلية، التي قدر لها بداية مبلغ ١٨ ألف جلدري سنوياً مقابل توظيف فرد واحد من المتعطلين على المدى الطويل لمدة ٣٢ ساعة أسبوعياً، فقد تم عام ١٩٩٨ إدخال تعديلات طفيفة على آليات البرنامج، منها زيادة الدعم السنوي ليبلغ ١٩٠٥ ألف جلدري سنوياً شرط زيادة ساعات العمل أسبوعياً لتبلغ ضعف عدد الساعات المتفق عليها مسبقاً (٣٢ ساعة أسبوعياً)^١، كما تم توجيه المعونات إلى المكاتب التابعة لقطاع خدمات النظافة، وتزداد الإعانات في حالة قيام المكاتب بتقديم عقود تم إبرامها مع أفراد القطاع العائلي «عقود مستهلك consumer contracts» لتوظيف العمالة في أنشطة النظافة حتى يكون ذلك إثبات وراقي على حدوث توسع فعلي في سوق العمالة. وطبقت هولندا برنامج خطة العمل الفردية للشباب «Individual action plan for young people» بغية توفير فرص عمل للأفراد المتعطلين، حيث تم تنفيذ هذا البرنامج بالكامل منذ عام ١٩٩٨، أما سياسات هذا البرنامج فتتضمن ما يلي:

- وضع خطة عمل فردية وسريعة خاصة بالشباب المتعطلين، حيث إنه بمجرد أن يصبح الفرد في حالة بطالة يتم من خلال خطة العمل الفردية توفير فرصة عمل جديدة له مرة أخرى.

- قيام الجهة المختصة بخدمات التوظيف في كل محافظة أو إقليم (عادة تكون هناك جهات مختصة بالتوظيف في كل محافظة تابعة للسلطة المحلية)، وذلك برسم خطة عمل واضحة مع الشخص المتعطّل بعد التشاور معه.

وأما الآليات التي اعتمدها هذا البرنامج فهي الآتية:

- تكوين هيئات مؤسسية تابعة للسلطة المحلية في كل محافظة مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف في محيط الإقليم أو المحافظة.

^١ - الانترنت- موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

- تقوم هذه الهيئات بعملية الحصر الشامل والدوري عن الشباب المتعطلين وأعمارهم ومهاراتهم وما إلى ذلك من معلومات؛ لتسهيل عملية إيجاد فرص عمل، والتنسيق بين العرض والطلب في سوق العمالة.

- وضع خطة عمل لكل متعطّل أو لمجموعات من المتعطّلين وفق المهارات الشخصية والمستوى العلمي والخبرات السابقة إن وجدت.

- خطط تدريب أو خطط للارتقاء بالمؤهل العلمي من خلال دورات تدريبية علمية أو توفير فرص لاستكمال الدراسة الأكاديمية، إضافة إلى توفير فرص عمل.

وقد قامت الجهات المختصة بخدمات التوظيف في المحافظات والأقاليم بتنفيذ هذه السياسات اعتماداً على الآليات المذكورة.

٤ - بريطانيا:

سعت الحكومة البريطانية إلى مساعدة كل من أصحاب الأعمال والعمال، فكانت وسيطاً بين الطرفين في البحث عن فرص عمل لطالبيها وتوفير العمال حسب المؤهلات المطلوبة التي يبحث عنها أصحاب الأعمال. كما عملت من خلال تشريعاتها المختلفة على ضمان حقوق الطرفين؛ أي العمال وأصحاب الأعمال.

ولمعالجة مشكلة البطالة سعت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تمثلت فيما يلي^١:

أ- القيام بدورات تدريبية في المشاريع الإنتاجية ضمن إطار برنامج التأهيل وهو ما يعرف بـ «خبرة العمل في وعود الموظفين». ويتضمن قيام المؤسسات بتدريب العمال وزيادة ثقافتهم الإنتاجية؛ كي لا يفقدوا عملهم نتيجة التطور الحاصل في الفنون الإنتاجية والاعتماد على الآلات التقنية الحديثة.

ب- تشكيل «مركز المبادرات من أجل الاستخدام» يتم من خلاله توجيه جزء من الأرصدة المخصصة لاستحداث أعمال قصيرة، من خلال مساعدة المجتمعات المحلية في التغلب على مشاكل التربة والتشغيل واستحداث الأعمال في ظروف بطالة متفشية.

١ - جمال أحمد عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٥.

ج- الإعداد لمشاريع إنتاجية قائمة على المبادرات الشخصية، ويتم تمويلها جزئياً من قبل منظمة اليونسكو بهدف الربط بين العمل والتربية.

د- تأسيس شركات صغيرة مهمتها جمع الرساميل على المستوى المحلي، وتقديم المعونة للشباب المتعطلين، وهي ليست بهدف الربح فحسب بل لخلق فرص عمل جديدة يشغلها المتعطلون عن العمل.

هـ- عملية التخصيص التي اعتمدتها الدولة فيما يتعلق بالشركات تهدف إلى تعجيل وتيرة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

و- اعتماد برنامج «البدء من جديد» الذي يتضمن إجراء مقابلات مع المتعطلين الذين زادت فترة تعطيلهم عن العام؛ لإيجاد عمل لهم في إطار البرامج الحكومية أو في غيرها، وفي حال رفض المتعطّل العمل فإنه يفقد حقه في أي تعويض أو حتى الحصول على إعانة البطالة. كما طبقت نظام أسبوع العمل القصير والعطل المأجورة والتقاعد المبكر وتحديد مدة الدراسة، وكذلك تشجيع الهجرة من الشمال إلى الجنوب الشرقي لتخفيف الضغط عن بعض المدن وتنفيذ مشاريع جديدة في مدن أخرى، كما قامت بدفع إعانة لكل شركة أو مؤسسة تشغل أحد المتعطلين. وبهذا الأسلوب تمكنت بريطانيا من تخفيف حدة البطالة لديها التي انخفضت معدلاتها بداية من أواسط الثمانينات.

٥ - إسبانيا:

تعاني إسبانيا من ارتفاع استخدام عقود العمل المؤقتة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في سوق العمل، لذلك فقد اتبعت مجموعة من السياسات للتغلب على مشكلة عقود العمل المؤقتة تتمثل في تحقيق الاستقرار الوظيفي وتحسين مناخ الاستثمار وتطوير وتنمية عملية التدريب، وذلك من خلال خفض الضرائب على الأرباح التجارية والأجور وزيادة صادرات المشروعات الصغيرة وتنفيذ أنواع متعددة من برامج التدريب.

وقد ساهمت الحكومة من خلال وزارة التعليم العالي ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية في تطبيق هذه البرامج من خلال الآليات الموضوعة.

٦ - الدنمارك:

قامت الحكومة الدنمركية في أوت(آب) ١٩٩٨ بتعديل أهداف خطتها الاقتصادية طويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٥، حيث كانت أحد الأهداف طويلة الأجل التي تتمثل في زيادة معدل التوظيف بحوالي ٠.٥٪ سنوياً حتى عام ٢٠٠٥، فوضعت بعض الخطوط الاستراتيجية لسياسة التشغيل «Employment Guidelines 2000» في عام ٢٠٠٠، وهي تركز على أربع دعائم أساسية تتمثل فيما يلي^١:

- تحسين القدرات والمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل.
 - تنمية وتطوير مناخ الاستثمار.
 - العمل على تحديث وتطوير نظام العمل في المؤسسات ووجود مقاييس لتحديد مدى تكيف تلك المؤسسات مع نظام التحديث.
 - التأكيد على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في التوظيف.
- ومن بين الآليات التي استخدمتها الدنمارك تقديم مكافآت أو علاوات تشجيعية(Premiums) لأصحاب العمل في القطاع العام، الذين يقومون بتوظيف أفراد سبق أن تلقوا دورات تدريبية، والدوران الوظيفي(Job rotation)، وتوفير فرص عمل في الوظائف الخدمية(Service Jobs) من خلال استبدال العمال الذين تركوا العمل للتدريب أو لظروف عائلية(Leave Schemes)، وتوفير فرص للتدريب الوظيفي «برنامج تدريب الشباب».

٧ - فنلندا:

بلغ معدل البطالة في فنلندا حوالي ١١.٣٪ عام ٢٠٠١، مما دعاها إلى اعتماد سياسة سوق العمل الفعال، وذلك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل عبر برامج التدريب المهني وتحسين الإنتاجية وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوظيف الذاتي. أما الجهات القائمة على تنفيذ سياسات سوق العمل الفعال فهي متعددة، منها وزارة التعليم ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

^٢ - المرجع نفسه.

٨- بلغاريا:

تعاني بلغاريا من ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات التشغيل، حيث تزايدت معدلات البطالة من ١٢٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠١. وفي سبيل التخفيف من حدة البطالة عملت الحكومة على إتباع مجموعة من السياسات تتمثل في تطوير مناخ الاستثمار وتنمية سوق العمل، وكذلك إعادة تأهيل القوى العاملة من خلال تثبيت سعر الصرف، والسير في خصخصة المشاريع العامة والاهتمام بتدريب القوى العاملة.

إن هذه التجارب كانت ناجحة في أغلب الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وبلجيكا، وأقل نجاحا في بعض الدول الأخرى كألمانيا وإيطاليا، حيث انخفضت معدلات البطالة في المجموعة الأولى وبقيت على وضعها أو انخفضت قليلا بالنسبة للمجموعة الثانية. وهذا عائد إلى مدى نجاح البرنامج المطبق ودرجة الاقتناع والثقة به من قبل الأفراد.

وعموما فقد تراجعت معدلات البطالة في الدول المتقدمة من ٥.٧٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٥.٤٪ عام ٢٠٠٧، ثم ارتفعت إلى ٥.٨٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة^٣، فبلغت معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي ٩٪ في شهر جوان (حزيران) ٢٠٠٩،^٤ كما ارتفعت مستوياتها بشكل حاد في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في جويلية (تموز) ٢٠٠٩ نتيجة الخسائر الفادحة التي تكبدتها البنوك والمؤسسات في البلدين بعد تسريح ملايين العمال منذ بداية الأزمة وحتى نهاية عام ٢٠٠٩، ولا يزال وضع التشغيل متأزما حتى اليوم (بداية ٢٠١١) في أغلب هذه الدول.

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

^٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٧.

^٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٧.

^٤ - مكتب الإحصاء الأوروبي (Eurostat)، تقرير شهر جوان (حزيران) عن البطالة في دول الاتحاد، جويلية (تموز) ٢٠٠٩، مرجع سابق.

المبحث الثاني- وسائل معالجة البطالة في البلدان النامية

تختلف خصائص البطالة في البلدان النامية عن تلك السائدة في الدول الصناعية المتقدمة؛ ذلك أن البطالة في البلدان الصناعية تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة، في حين أن البطالة في البلدان النامية تمثل انعكاساً لحالة التخلف التي مازالت تسود في هذه البلدان وفشل جهود التنمية والضغط الخارجية المسلطة عليها نتيجة أزمة المديونية. كما أنه يجب الاتفاق على أن علاج أزمة البطالة في الدول الصناعية المتقدمة تبدو شبه مستحيلة في ظل الأنظمة الرأسمالية القائمة، حيث إن البطالة في هذه البلدان بعد أن كانت دورية مرتبطة بانتعاش وكساد اقتصادها تحولت إلى بطالة هيكلية.

أما البطالة في البلاد النامية فيمكن حلها والتخفيف من حدتها، ولن يكون ذلك إلا بعلاج الأسباب الكامنة وراء ظهورها. ويجب التأكيد أن ذلك لن يكون سهلاً، فهي عملية معقدة وصعبة جداً، ويجب توخي الحيلة والحذر في معالجتها حتى لا تبوء التجارب والخطط المطبقة بالفشل. وتتطلب معالجة مشكلة البطالة في هذه البلدان اعتماد أسلوبين، أحدهما قصير الأجل والآخر طويل الأجل.

١- الإجراءات قصيرة الأجل:

يتم اعتمادها للحد من تفاقم البطالة والتخفيف من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنها. أما أهم هذه الإجراءات فهي الآتية^١:

أ- تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي؛ ليسهم في زيادة حجم العمالة دون الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد، إلا أن ذلك ربما يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني إذا زادت تكلفة الرواتب والأجور دون حصول زيادة في الإنتاج.

ب- توفير الحماية الاجتماعية للمتطلين عن العمل من خلال منح إعانات البطالة والمحافظة على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها لمساعدة المتطلين. وهذا يبدو صعب التطبيق في دول تشكو بالأساس من قلة الموارد وضعف الإمكانيات، والتزايد السريع في أعداد القوى العاملة.

١ - أديب علي صقر، مرجع سابق، ص ١٦٤.

ج- حماية وتشجيع القطاع الخاص وخاصة المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وضرورة تناسب المزايا والحوافز المرصودة له مع حجم العمالة لديه.

د- إعادة النظر في عمليات الخصخصة، والسعي للمحافظة على طابع الملكية العامة بالنسبة للمشروعات الناجحة خاصة حتى تستقطب العدد الأكبر من العمالة الوطنية.

هـ- التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب وخاصة بالنسبة للمهن التي تتطلب ذلك (اليد العاملة المدربة والمؤهلة).

و- وضع برنامج للخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة التي تستطيع أن تستوعب أعداداً كبيرة من الخريجين.

وتبدو هذه الإجراءات صعبة التطبيق من الناحية العملية في أغلب الدول النامية، التي تشكو أساساً من ضعف الإمكانيات وقلة المدخرات وتخلف القطاع الصناعي وتزامن المشاكل الاقتصادية مع الاجتماعية وأحياناً السياسية، إلا أنه تظهر إمكانية تطبيق بعض هذه المقترحات في دول محددة خطط خطوات هامة في طريق التطور والنمو نتيجة مرحلة التصنيع الحديثة التي شهدتها مثل: كوريا وماليزيا ونيوزلندا الخ.

٢ - الإجراءات طويلة الأجل:

يتم بواسطتها معالجة مشكلة البطالة بشكل جذري، وهذا يتطلب وجود بيئة تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، مما يدعو إلى تبني إستراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل يكون أهم أهدافها تحقيق التوظيف الكامل (أي القضاء على البطالة)، وهو خيار اقتصادي واجتماعي وسياسي تتبناه القيادة السياسية وترعاه الدولة من خلال التخطيط واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها، وهذا يتطلب من الدولة بذل جهود كبيرة على محاور عدة أهمها^١:

^١ - أديب علي صقر، مرجع سابق، ص ١٦٥.

أ- يجب أن يكون القضاء على البطالة مرتبطاً بإيجاد فرص عمل منتجة، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية تؤدي إلى تصحيح البنيان الاقتصادي المشوه بتنمية متوازنة لكافة قطاعاته وإدخال التكنولوجيا الملائمة.

ب- زيادة الاستثمارات في مختلف مجالات الاقتصادات الوطنية لاستيعاب الأعداد الجديدة من اليد العاملة التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل، والسعي في نفس الوقت للتخفيض وبشكل تدريجي في معدلات البطالة. وهذا يتطلب الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية من خلال الارتفاع المخطط لمعدل الادخار المحلي، حتى تخف الحاجة عبر الزمن إلى الديون الأجنبية التي كبلت هذه الدول سابقاً ووقفت حاجزاً في طريق نموها بسبب الضغوط التي سلطت عليها من قبل الدول والبنوك والمؤسسات الدائنة، خاصة وأن البعض إلى حد الآن يعتبر هذه الديون السبيل الوحيد لتحقيق التنمية، ناسياً ما يمكن أن ينجر عنها من آثار ونتائج سلبية في المستقبل إلى درجة تصبح فيها هذه الدول محكومة اقتصادياً من قبل الدول الدائنة «احتلال اقتصادي».

ج- لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الضروري مراعاة ذلك عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

د- توشي برنامج مناسب للتنمية البشرية، ويتسنى من خلال تنفيذه الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية؛ لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية، والعمل على تأهيل وتدريب العمال تماشياً مع متطلبات سوق العمل؛ لإيجاد يد عاملة وطنية مؤهلة ومدرّبة، وهو ما يساعد على الارتقاء بالإنتاجية الوطنية إلى مستويات أعلى.

هـ- اعتماد صيغة الاقتصاد المختلط الذي تتشارك فيه كافة القطاعات بما فيها العامة والخاصة والمشاركة سواء كانت وطنية أو أجنبية، كبيرة أو صغيرة، في سبيل تحقيق التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل، وهو ما يتطلب تضافر جهود هذه القطاعات كافة. وهذا لن يتم بالاعتماد المطلق والوحيد على آليات السوق، بل يتطلب تدخل الدولة بوضعها برامج ومخططات تحفز القطاعات المختلفة باتجاه التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل؛

وذلك ببذل جهود جبارة وخاصة فيما يتعلق بالبحث عن أسباب المشكلة، والسعي لمعالجتها جذريا. وهذا يستدعي إجراء الكثير من البحوث والدراسات الميدانية في هذا الشأن من قبل مختصين في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس... وبناء على النتائج التي يتم التوصل إليها توضع المقترحات والتوصيات المناسبة، مع الآلية التنفيذية لتطبيقها في سبيل تحقيق النتائج المرجوة. ولا ننسى بضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخاصة تلك التي حققت نتائج جيدة ونجاحات هامة في مجال مكافحة البطالة، والعمل على محاكاتها على أن تأخذ كل دولة بعين الاعتبار ظروفها الاقتصادية، وخصائصها الاجتماعية، وأحوالها السياسية، والإمكانيات المتاحة.

وفيما يلي نستعرض نماذج وبرامج بعض الدول التي تم اعتمادها في سبيل التصدي لمشكلة البطالة.

١ - نيوزلندا:

طبقت نيوزلندا برامج لدعم المتعطلين، تم فيها استبدال نظام إعانات البطالة والتدريب المهني وإعانات الإصابة بالأمراض أثناء العمل ببرنامج جديد أطلق عليه اسم برنامج الاستخدام المشترك «community wage»، وهو يقوم بتقديم الدعم المالي للباحثين عن وظائف أو عن فرص تدريب في شتى المجالات، أما شروط الانضمام إلى هذا البرنامج فتتمثل فيما يلي^١:

أ- أن لا يقل عمر المتقدم عن ١٨ سنة، وتكون الأولوية للمتزوج على أن يكون معيلاً لطفل واحد على الأقل.

ب- ينضم إلى البرنامج أصحاب الدخول المتدنية ومن لا دخل لهم.

ج- يشترط أن يكون الشخص متفرغاً أو لديه الرغبة للعمل في وظائف بدوام كامل

«Full Time work».

د- يتم تخصيص جزء من الدعم المقدم للبرنامج لتقديمه إلى الباحثين عن فرصة عمل وللمشمولين بإعانات البطالة والتدريب والإعاقة.

وأما آليات تطبيق هذا النظام فكانت على النحو التالي:

^١ - الانترنت- موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

*يقدم المشاركون في برنامج الاستخدام المشترك من المتعطلين الباحثين عن وظائف استمارة لتحديد مهاراتهم، حتى تكون متوفرة في حالة وجود فرصة للعمل أو التدريب أو أي نشاط منظم آخر.

* لتوثيق الانضمام يبرم المتعطلون عقوداً مع الحكومة لتحديد التزاماتهم المتبادلة مقابل الانتفاع بالإعانات والامتيازات التي يحصلون عليها كالأنشطة والتدريب والوظائف المدعومة الأجر وغيرها.

* يعاقب المشاركون في البرنامج في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المتبادلة وعدم وجود أسباب مقنعة للامتناع عن قبول فرص العمل أو التدريب المقدمة. وتكون العقوبة إما الحرمان المؤقت من الإعانات المالية أو تخفيضها بنسب معينة. وقد قامت الحكومة المركزية والجهات المختصة بخدمات التوظيف في المحافظات والأقاليم بتنفيذ هذا البرنامج.

٢- دول شرق آسيا:

تعاني هذه الدول من قلة كفاءة العمالة المعروضة وقلة الطلب على العمالة، وتراجع مستوى آليات الموائمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الشاغرة. وقامت هذه الدول بوضع الاستراتيجية الكلية لبرنامج سوق العمل وتحديد الجوانب التفصيلية المتعلقة بأسلوب تصميم البرنامج، وذلك من خلال:

- توفير خدمات التوظيف.
- تدريب الأيدي العاملة.
- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تفعيل دور المشاركة في الحوار بين كافة الجهات المؤثرة في سوق العمل.
- الاهتمام بتنمية وتطوير «البنية التحتية» لسوق العمل.
- المراقبة والتقييم.

٣- كوريا:

تعاني كوريا من انخفاض مستوى تأهيل القوى العاملة، وانعدام التوازن بين العرض والطلب في العمالة. وتهدف سياسات التشغيل والتوظيف التي تطبقها وزارة العمل إلى تأهيل

القوى العاملة وتنمية قدراتها حتى تتحقق الكفاءة في سوق العمل ويتحقق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها.

وقد أدت سياسات التشغيل إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال، كما ساهمت في تحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد القومي وللمجتمع ككل، بتوفير فرص عمل لكبار السن والمعاقين والشباب مع الارتقاء بمستوى توظيفهم.

وقامت الحكومة الكورية بإتاحة فرص عمل لكبار السن من خلال مراكز خدمات التوظيف، وقامت بدورات تدريبية تستغرق ما بين الأسبوع والأربعة لكبار السن؛ بهدف تطوير قدراتهم المهنية. كما أعطت منحاً لأصحاب الأعمال الذين يقومون بتخصيص أكثر من ٦٪ من الوظائف المتاحة للعمالة فوق ٥٥ عام^١.

٤ - الصين:

تعاني الصين من عدم وجود فرص عمل، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي ١٤ مليون شخص فقدوا وظائفهم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وكذلك وجود ١٥٠ مليوناً من العمالة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي^٢. وتم تصميم برامج التأمين ضد البطالة لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يواجهها المتعطلون، وفي نفس الوقت لمساعدتهم في الحصول على فرص عمل. وتعتبر إعانات البطالة من الحلول القصيرة الأجل، إضافة إلى تطبيق قوانين التأمين ضد البطالة وتقديم خدمات وساطة مجانية وبرامج تدريب على إعادة التوظيف.

وفي سبيل تنفيذ هذه البرامج اعتمدت الصين الآليات التالية:

أ- تنفيذ مشروع يتبع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) للتشجيع على بعث مشروعات صغيرة وأخرى أسرية، من خلال تأهيل الأفراد عبر دورات مجانية ومدعم بالقروض والمساعدات مع تسهيلات في الدفع.

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

^٢ - المرجع نفسه.

ب- وضع برامج للتخفيف من حدة الفقر «برامج مساعدة الفقراء» من خلال منح مساعدات دورية للأفراد الأشد فقرا.

ج- وضع برامج للتخفيف من حدة الكوارث؛ لتعويض المتضررين وخاصة في المجال الزراعي والتعويضات التي تدفعها الدولة للمتضررين من الزلازل والعواصف التي تخلف خرابا أحيانا مثل فيضانات باكستان الأخيرة في شهر أوت (آب) ٢٠١٠، والتي خلفت الملايين من الضحايا والمشردين، وذلك عبر الاستثمارات الضخمة التي تنجزها الدولة في كافة المجالات، والتي تستوعب ملايين العمال.

د- وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة عبر الاستثمارات الضخمة التي تنجزها الدولة في كافة المجالات، والتي توفر الملايين من فرص العمل.

وقام برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة العمل الدولية بتنفيذ سياسات الصين السابقة للقضاء على البطالة، باعتبارها دولة اشتراكية شيوعية يجب على الحكومة فيها أن توفر عملا لكل مواطن، ذلك أن العمل واجب على المواطن، «فمن لا يعمل لا يأكل».

٥ - الهند:

تعاني الهند من انخفاض معدلات نمو التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى مهارة القوى العاملة. وقد اتبعت سياسة تنمية مهارات القوى العاملة، وخفض معدلات البطالة وخصوصا بين الشباب، حيث قامت بتقديم القروض الميسرة للشباب، وزادت في عدد المدارس؛ لتغطية الخدمات التقليدية في مختلف أنحاء الهند، كما عملت على تطوير المناهج المعتمدة في التعليم الفني.

٦ - الفلبين:

تعاني الفلبين من تزايد معدلات البطالة، فبعد أن كان معدل البطالة ٩.٨٪ عام ١٩٩٩ ارتفع إلى ١١.٢٪ عام ٢٠٠٠، أما عدد المتعطلين فبلغ حوالي ٣.٤٥٦ مليون فرد^١. ومن هنا عملت على اتباع إستراتيجية التوظيف الشامل (Employment comprehensive strategy)،

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

التي تهدف إلى:

أ- تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بما يساعد على تحسين معدلات نمو التوظيف والدخل في نفس الوقت.

ب- تحقيق التعاون بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة، بما يساعد على تحقيق التوظيف الكامل من خلال مجموعة من البرامج الفرعية، نذكر منها:

- إقامة معارض التوظيف.
- توظيف الموارد البشرية.
- تشجيع التوظيف في الأرياف.
- تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة.

٧- جامايكا:

بلغ عدد المتعطلين في هذا البلد حوالي ١٨٦.٩ ألف عام ١٩٩٧، أي بمعدل ١٦.٥٪ تقريباً أغلبهم من الشباب^١.

وقد اتبعت الدولة مجموعة من السياسات تمثلت في تشجيع المشروعات الصغيرة وتطوير التعليم والتدريب والسياسة القومية للشباب. وفي سبيل تنفيذ هذه البرامج اعتمدت الآليات التالية:

- أ- ربط التعليم والتدريب بواقع سوق العمل.
 - ب- زيادة دور القطاع الخاص في التدريب.
 - ج- اعتماد برامج محو الأمية بين صفوف الشباب.
 - د- تشجيع الشباب للعمل في القطاع الزراعي.
- أما الجهات القائمة على تنفيذ هذه البرامج فهي وزارة الإدارة المحلية ووزارة التعليم والثقافة ووزارة الزراعة ومؤسسات القطاع الخاص.

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

المبحث الثالث - وسائل معالجة البطالة في البلدان العربية

تعاني مجموعة هامة من الدول العربية من تفاقم البطالة وتزايد حدتها، وهذا عائد إلى عوامل وعراقيل شكلت مجتمعة حجر عثرة في طريق التشغيل، حيث كان سوء توزيع الدخل وإهمال بعض المناطق وغياب التخطيط الاستراتيجي أحد أهم الأسباب في ظهور البطالة، ويؤكد ذلك الأحداث الأخيرة التي عاشتها بعض المناطق التونسية. ويجب التذكير في هذا الإطار بأنه في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من مشكلة البطالة نتيجة تزايد أعداد القوى العاملة، نجد بعض الدول العربية الأخرى، وتحديداً الدول النفطية تشكو من نقص في عدد اليد العاملة الوطنية، مما يضطرها إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة العربية والأجنبية، وتحديداً من دول جنوب وجنوب شرق آسيا.

وتبذل الدول العربية ذات معدلات البطالة المرتفعة قصارى جهدها عبر مخططاتها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية؛ لمعالجة هذه المشكلة أو على الأقل الحد من تفاقمها بعد أن أصبحت تهدد بأخطار كبيرة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية أحياناً. أما بخصوص التصدي للبطالة في هذه البلدان فقد سعت هذه الأخيرة عبر جامعة الدول العربية إلى إيجاد حلول على المستوى القومي، في الوقت الذي عملت فيه هذه البلدان على إتباع برامج ومخططات على مستوى قطري. وبالتالي سنعمد فيما يلي إلى دراسة سبل معالجة هذه المشكلة على المستويين القومي والقطري.

أولاً - وسائل علاج مشكلة البطالة على المستوى القومي:

على الرغم من أن العمل العربي المشترك قد بدأ منذ عام ١٩٤٥، فإن التلقائية هي السمة الأساسية لتقلات القوى العاملة فيما بين الدول العربية. وإذا كان تشجيع انتقال الأفراد هو أحد العناصر المهمة للتكامل الاقتصادي، فإنه لم يحظ باتفاقات على المستوى الجماعي لتشجيع انتقال عنصر العمل؛ إذ مازال انتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية سواء للدول المرسله للعمالة أو المستقبله لها، أو لاتفاقات ثنائية محدودة بين بعض الدول. وعلى الرغم من ذلك نجد بعض المحاولات المتواضعة المتمثلة فيما يلي^١:

^١ - مشكلة البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢١٥، ٢٣٣.

أ- نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي العربي سنة ١٩٥٧ على «حرية تنقل الأفراد للإقامة والعمل».

ب- ناقش وزراء العمل العرب في الدورتين الأولى والثانية مسألة تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي. وفي دورته الثالثة بالكويت عام ١٩٦٧ وافق المؤتمر على الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة التي تتعهد فيها الأطراف المتعاقدة «بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها، والعمل على تيسير الإجراءات الرسمية الخاصة بذلك، وتحديد كل طرف من الأطراف المتعاقدة سلطة مختصة تتولى تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة والإشراف عليها». كما تتعهد الأطراف بتبادل جميع المعلومات والبيانات اللازمة، وإعطاء الأولوية في التشغيل للعمال العرب. ويتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل لاحقاً وفق أحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدول التي ينتقلون للعمل بها.

ج- بدأ الاهتمام بوضع استراتيجيات عربية للتنمية القطاعية أو الشاملة على المستوى العربي بعد حرب ١٩٧٣. وكانت أولى المبادرات قرار مجلس الوحدة الاقتصادية في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣، الذي أطلق عليه اسم: «إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». وتضمنت هذه الإستراتيجية ما يلي:

- توفير فرص العمل المنتجة وخفض البطالة الظاهرة والمقنعة.
 - تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين.
 - تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.
 - تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.
 - أما الأهداف المنشودة من وراء ذلك فهي:
 - تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحقق لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم.
 - تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي.
 - التكامل الاقتصادي العربي على درب الوحدة.
 - إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة.
- وقد أولت الإستراتيجية عناية خاصة لموضوع تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي، وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار

العربية، والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي، والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

د- في مارس (آذار) ١٩٧٥ رأى مؤتمر العمل العربي أن نتيجة التغيرات التي شهدتها الوطن العربي في الحقبة الماضية يستدعي إعادة النظر في الاتفاقية القائمة لتتقل الأيدي العاملة. ثم تم وضع اتفاقية نصت على حق العمال الوافدين في طلب اصطحاب أسرهم، فضلاً عن تمتع العمال الوافدين بالحقوق النقابية في إطار تشريعات الدولة المستقبلية لهم، كما دعت إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في مشاريع تهدف إلى إيجاد فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمالة، والعمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الأجنبية في الدول العربية بقوى عاملة عربية.

إن هذه الاتفاقية فيها اعتراف وعلاج لمشكلة البطالة، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن الدول النفطية المستقبلية للعمالة العربية لم تصادق عليها.

هـ- أقرت الدورة الثالثة عشرة لمنظمة القوى العاملة العربية عام ١٩٨٥ إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، بما فيها الأهداف والمحاور اللازمة لرسم سياسة عربية للتشغيل في الوطن العربي.

وجاءت هذه الإستراتيجية استجابة مباشرة لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تضمنت مجموعة من النقاط أهمها تحديث العوامل المؤثرة في تنمية القوى العاملة والتعريف بواقعها، وكذلك تحديد المتطلبات الإستراتيجية والأهداف العاجلة وطويلة الأجل وترتيب الأولويات والسياسات والبرامج والمؤسسات والآليات. وتتمثل الأهداف العاجلة لهذه الإستراتيجية فيما يلي:

- معالجة مشكلة البطالة السافرة والمقنعة.

- رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي.

- ترشيد الاستخدام ووقف الهدر.

وأما الأهداف طويلة الأجل فتضمنت ١٤ هدفاً شملتها ثلاثة محاور منها: تحقيق الاكتفاء الذاتي من القوى العاملة العربية وإرساء قواعد التقارب والتكامل العربي في مجال القوى العاملة. كما أقر في مارس (آذار) ١٩٩٠ في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر العمل العربي إستراتيجية لتطوير الاستخدام وتحقيق تكامل مناسب في القوى العاملة العربية.

وعلى الرغم من كل هذه الاتفاقات التي عقدت بين الدول العربية، سواء كان ذلك بشكل ثنائي أو جماعي، بغض النظر عن صادق على هذه الاتفاقات أم لا، فإنه إلى حد الآن لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة، بل إن مشكلة البطالة في هذه الدول زادت تعقيداً، فقد تم استبدال العمالة العربية بعمالة آسيوية ووطنية في الكثير من دول الخليج العربي النفطية، كما تعقدت الأمور أكثر سواء فيما يتعلق بالتأشيرة أو الكفيل أو... أما ما نودي به من مطالب وشعارات فمازال حبراً على ورق مثل السوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

على أن سوء التفاهم وتباين وجهات النظر بين الحكومات والقيادات السياسية العربية، وتمسك كل طرف بآرائه وأفكاره وخاصة السياسية منها (حيث نجد دولا عربية تمثل الممانعة للمخططات الغربية الأمريكية في المنطقة العربية ودول أخرى موافقة على هذه المخططات) خلقت تضارباً في وجهات النظر وزادت فكرة التعاون والتكامل العربي تعقيداً.

ويحدد الدكتور نادر فرجاني الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التبادل البشري على المستوى القومي بما يلي^١:

المرحلة الأولى - ترشيد تنقل القوى العاملة بين البلدان العربية:

تتضمن هذه المرحلة ما يلي:

- تطوير الأطر القانونية والنظم والإجراءات والممارسات الإدارية اللازمة لتحقيق الكثير من العناصر، وعلى رأسها إعطاء الأولوية في الاستخدام لمواطني الدول العربية.
- تطوير برامج تدريب عربية لإعداد المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لبرامج التنمية.

المرحلة الثانية - تحرير التبادل البشري بين البلدان العربية:

تتضمن هذه المرحلة عدم وضع قيود على حرية المرور والإقامة بين الدول العربية، على أن يتمتع العربي الوافد بجميع الحقوق والمزايا المترتبة على العمل، بما في ذلك حق الحصول على الجنسية، وعدم المغادرة إلا بحكم قضائي قابل للاستئناف. ونضيف إلى ذلك:

★ ضرورة العمل في المدى الطويل على إعادة توزيع السكان بين الدول العربية وداخلها، وتعمير المناطق النائية لتخفيف الضغط الحالي على التجمعات السكانية.

^١ - د. نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٢١١.

★ إنشاء الصندوق الاجتماعي العربي للتشغيل بحيث يتبع مؤسسة التشغيل العربية، وذلك لإيجاد وظائف وفرص عمل للمتطلين، ومن مهماته كذلك إعادة التدريب وإقامة المشروعات الصغيرة سعياً لاستيعاب كل المتطلين سواء كان ذلك في مشروعات حكومية أو شبه حكومية أو خاصة، على أن تتكون موارد هذا الصندوق من المساهمات الحكومية والدولية.

ثانياً - وسائل علاج مشكلة البطالة على المستوى القطري:

إن التصدي لمشكلة البطالة على المستوى القطري ينبغي أن ينصب على العرض والطلب.

أ - جانب العرض:

إن التأثير في جانب عرض العمل ضعيف ويكاد ينعدم في الأجلين القصير والمتوسط، ولذلك فإن هذه الإجراءات من جانب العرض تخص الأجل الطويل فقط، وتتحصر في محاولة التقليل من نمو قوة العمل عن طريق خفض معدل نمو السكان.

وسارت الحكومات في بعض الأقطار المزدحمة سكانياً شوطاً بعيداً في الإجراءات التي اتخذتها، وهي تتمثل في العمل على ضغط نمو السكان عن طريق برامج تنظيم الأسرة، ولكن نتائجها محدودة للغاية، مما دعا البعض إلى مطالبة الدول ذات النمو السكاني المرتفع إلى إتباع بعض الوسائل الإجبارية لتنظيم النسل، إلا أن ذلك ليس من الحلول السهلة في الدول العربية؛ لأنه سيلقى مقاومة شديدة من جانب العرض.

ب - جانب الطلب:

يمكن الاعتماد على مجموعة من الأساليب أهمها:

★ محاولة زيادة الناتج في القطاعات ذات الإنتاجية العالية، مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية، وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات كثيفة العمل، وتبني تكنولوجيا متوسطة لا تعتمد على رأس المال بدرجة عالية، وتشجيع المحليات على إقامة مشروعات تعاونية يكتتب فيها الأفراد ويتولون إدارتها بأنفسهم بعيداً عن التدخل الحكومي إلا عند الضرورة لحل المشكلات التي تعترضهم، والعمل على معالجة بعض التشوهات التي يقع فيها النظام التعليمي المؤدية إلى عدم التناسب بين مخرجات القطاع التعليمي وحاجة سوق العمل.

★ الاهتمام بالصناعات الصغيرة في الريف التي تقوم على منتجات البيئة لأغراض التصدير أو لأغراض تغذية الصناعات الكبيرة والتوسع في أنشطة الأسر المنتجة بين سكان الحضر، على أن تتولى الدولة بنفسها العمل على نهضة تلك الصناعات؛ وذلك بتوفير الأراضي ذات المرافق بأسعار معتدلة، وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة، وتبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الميسرة. وكذلك إعداد مراكز تدريب تقدم للشباب تدريباً مجانياً سريعاً، وإعداد دراسات مبدئية عن صناعات صغيرة تحتاج إليها الأسواق الداخلية أو الخارجية، وعرضها على الشباب ليتم الانتقاء منها كل حسب مؤهلاته، وكذلك المساعدة على تسويق منتجات الصناعات الصغيرة ومعاملتها معاملة ضريبية تسمح بتشجيعها.

★ إعادة توزيع السكان على أقاليم الدولة، وإعادة توظيفهم في المناطق الجديدة غير المأهولة بالسكان، وذلك عن طريق إقامة المدن والمستوطنات الجديدة التي تقوم على قاعدة اقتصادية تعتمد أساساً على المقومات الطبيعية المتوفرة في تلك المناطق.

★ تغيير تشريعات العمل بما يكفل القضاء على المتناقضات الموجودة في نظم العمل السائدة حالياً تضمن تحقيق استقرار العلاقة بين طرفي الإنتاج ومزيداً من انضباط العاملين.

★ إنشاء صناديق لإعانة المتعطلين أو للتنمية الاجتماعية، تكون مهمتها الأساسية مساعدة المتعطلين عن العمل مثل صناديق إعانة البطالة التي أنشئت في بريطانيا تطبيقاً لنظام المساعدة العامة الذي أدخل عام ١٩٥٩، ونظام تأمين البطالة الذي يعد نظاماً عاماً في بريطانيا يغطي جميع المؤسسات بما فيها القطاع الخاص. ومن الممكن إنشاء صناديق للتنمية الاجتماعية تكون من مهامها الأساسية المساهمة في توفير فرص العمل للشباب والخريجين.

ولكي تنجح هذه الوسائل في علاج مشكلة البطالة على المستوى القطري ينبغي أن تتضمنها خطة قومية لأجل محدد، يكون هدفها الأول معالجة مشكلة البطالة بصفة رئيسية، على أن تقوم على مراحل يكون بعدها الاقتصاد القومي بآلياته قادراً على امتصاص كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويمكن في الخطة إبراز التوجيهات التالية:

★ يجب أن تركز الاستثمارات الجديدة على هدف التشغيل الكثيف للعمالة واستبعاد كل المشروعات التي لا تلبي هذا الهدف.

★ ضرورة محافظة هذه المشروعات على البنية الأساسية والمساعدة على تحقيق الهدف السابق ذكره.

★ الاهتمام بمشروعات الإحلال والتجديد للمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المشروعات القائمة والتوسع فيها.

إضافة إلى تلك الوسائل والمقترحات المذكورة، والتي لا تؤتي نتائجها إلا بعد أمد طويل نسبياً، توجد بعض الحلول المؤقتة ولكن لا تلبث أن تزول آثارها بعد أمد قصير، ومن هذه الحلول:

- تخفيض سن التقاعد الذي يترتب عليه إفساح المجال أمام الشباب، خاصة في القطاع العام.

- التزام الدولة بتعيين الخريجين الذي يطلق عليه في بعض الأقطار «التعيين عن طريق إدارة القوى العاملة».

وعموماً، وأياً كانت الوسائل والحلول التي ستتبع لعلاج مشكلة البطالة، فإن ذلك يستلزم توفير بعض المتطلبات الأساسية، وفي مقدمتها إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات عن القوى العاملة وتوزيعاتها وآفاقها المستقبلية والاحتياجات، والتعرف إلى مخرجات التعليم ومتطلبات التدريب المهني. وفيما يلي نعرض تجارب بعض الدول في سعيها للتصدي إلى مشكلة البطالة ومدى النجاح الذي حققته.

١ - سورية:

عانت الجمهورية العربية السورية من مشكلة البطالة التي برزت على الساحة في الثمانينات، وزاد تفاقمها في التسعينات، ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بلغ معدل البطالة ٨.٤٪ عام ٢٠٠٧، وهو معدل جيد مقارنة مع الكثير من الدول العربية الأخرى، حتى لو استثنينا الدول الأقل نمواً، أو تلك التي تعاني من مشاكل معينة مثل الحروب والنزاعات الداخلية، حيث بلغت معدلات البطالة في كل من تونس والأردن والجزائر ١٤.٠٪ و ١٢.٧٪ و ١١.٣٪ على التوالي عام ٢٠٠٨^١.

وبدأ الاهتمام بهذه المشكلة الخطيرة مع بداية القرن الحادي والعشرين، ف اتخذت الحكومات السورية المتعاقبة سياسات عدة لمعالجة هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من

^١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧.

حدثها، مما أثمر صدور الكثير من القوانين والمراسيم التشريعية المشجعة على الاستثمار في المناطق الحرة والمصارف الخاصة...

وقامت هذه الحكومات بزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة، حيث شكلت النفقات الإنمائية ٤٨٪ من إجمالي النفقات العامة في الموازنة التقديرية للعام ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠١ وإلى ٥٢٪ عام ٢٠٠٢. كما أصدرت الحكومة قراراً بعدم التمديد لمن بلغ سن التقاعد لخلق فرص عمل تستقطب أولئك المتعطلين.

وفي ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠١ أحدثت هيئة مكافحة البطالة التي يتمحور نشاطها حول «الاستثمار في التشغيل والتنمية»، وهي لا تكتفي بمنح القروض للمتعطلين بشروط صعبة ثم تتركهم يقررون مصيرهم، إنما تقف إلى جانب كل منهم تقدم له المشورة وتساعد في اختيار مشروعه، وتدخله في دورة تدريبية مجانية قبل بدء المشروع، وترافقه بعد إنشائه للمشروع مقدمة له النصيحة والمشورة، وتنشئ مؤسسات لدعم تسويق منتجات المشروعات الصغيرة محلياً وخارجياً. و هيئة مكافحة البطالة هي إحدى المؤسسات الحكومية التي تهتم بدراسة وتنظيم سوق العمل من خلال مقابلة العرض مع الطلب على قوة العمل، ودراسة مدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع حاجة سوق العمل ومشكلات العمل والعمالة، وهي ترعى إعادة تدريب فائض العمالة في القطاع العام وتأمين فرص عمل لها، وتهتم بالمشروعات الصغرى وترعاها مقدمة الدعم لها، الخ.

ويعد برنامج تنمية المشروعات العمود الفقري لعمل الهيئة، حيث خصصت له حوالي ٧٠٪ من إجمالي استثماراتها. وتندرج إنجازات هذا البرنامج في نشاطين رئيسيين هما:

أ- **المشروعات الصغيرة:** وهي المشروعات الفردية التي تتراوح سقف التمويل فيها بين مائة ألف وثلاثة ملايين ليرة سورية، والغاية منها تمويل الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط المتعطلين عن العمل لإقامة مشروعاتهم الجديدة.

ب- **المشروعات الأسرية:** وهي مشروعات متناهية الصغر، حيث يبلغ سقف قرضها مئة ألف ليرة سورية. وتهدف إلى مساعدة الأسر في إيجاد فرص عمل بسيطة ومولدة للدخل ضمن إطار الحيز المكاني للأسرة، وهو عادة الريف. ومن المعروف أن هذه المشروعات تشغل النسبة

١ - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية للعام ٢٠٠٤، ص ٤٩٠.

الكبرى من اليد العاملة، حيث إن ٨٠-٨٥٪ من فرص العمل في البلدان الصناعية المتقدمة تخلقها المؤسسات والمنشآت الصغيرة^١. أما في سورية فإن نسبة العاملين في الصناعات الصغيرة بلغت ٨٧.٥٪ عام ١٩٩٥ و ٨٢.٤٪ عام ٢٠٠١، وإذا ما أضفنا إلى ذلك العاملين في الصناعات المتوسطة ارتفعت النسبة إلى ٩٧٪ عام ١٩٩٥ و ٩٣.٦٪ عام ٢٠٠١.

وإلى جانب ذلك تقوم الهيئة بتمويل بعض مشروعات البنية التحتية في المناطق الريفية والنائية ذات الاحتياجات العاجلة والمشروعات السياحية ومشروعات تنظيم السكن التعاوني والعشوائي وتطويره، حيث خصص لذلك ٢٠٪ من موارد الهيئة. وخصصت الهيئة ١٠٪ من مواردها لتمويل أنشطة التدريب الفردي والتأهيل المؤسسي للأفراد المستفيدين والجهات الوسيطة. كما تقوم هيئة مكافحة البطالة بمساندة المنظمات والمؤسسات الناشطة في برامج التنمية الاجتماعية، حيث أوجدت منذ بدء نشاطها في أبريل (نيسان) ٢٠٠٢ وحتى نهاية ٢٠٠٤ حوالي ١٣٢٤٥١ فرصة عمل موزعة على النحو التالي^٣:

- ٦٨١٢٤ فرصة عمل من خلال المشروعات الصغيرة.

- ٤٨٧١٣ فرصة عمل في المشروعات الأسرية.

- ٩٥٤٦ فرصة عمل من خلال مشروعات الأشغال العامة.

- ٦٠٦٨ فرصة عمل من خلال برنامج التدريب للتشغيل المضمون.

ورغم كل الصعوبات التي اعترضت عمل هيئة مكافحة البطالة تمكنت من توفير حوالي ١٧٤٥٦٧ فرصة عمل خلال خمس سنوات، مع العلم أنه كان مخططاً عند إحداثها أن توفر ٤٤٠ ألف فرصة عمل خلال فترة الخمس سنوات^٤. أما أهم هذه الصعوبات فهي صعوبات مصرفية نتيجة تعامل الهيئة مع أفراد متعطلين عن العمل محدودي الإمكانات، وكذلك وجود

١ - د. حسين مرهج العماش، فرصة عمل، العدد ٤، دمشق، جانفي (كانون الثاني) ٢٠٠٤، ص ٥.

٢ - د. عصام خوري، البطالة: أسبابها ومنعكساتها ومواجهتها في الجمهورية العربية السورية، مجلة الاقتصادية، السنة الرابعة، العدد ١٧١، نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٤، ص ١٨.

٣ - فرصة عمل، العدد ١٨، مارس (آذار) ٢٠٠٥، ص ١٤.

٤ - بيان حرب: البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، دمشق ٢٠٠٦/٢/١٤، ص ١٠.

صعوبات في الآلية التنفيذية للضمانات وتقديرها ولاسيما الأراضي والعقارات، دون أن ننسى الصعوبات الإدارية المتمثلة في ارتفاع الرسوم والضرائب المعروضة على معاملات الضمانات وتحديد المتعطلين الذين يحق لهم الاستفادة من برامج الهيئة.

وفي أواخر عام ٢٠٠٦ حلت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات محل هيئة مكافحة البطالة التي بدأت العمل عام ٢٠٠٨، وقد أنيطت بعهدتها المهمات التالية^١:

- التدريب لتأمين فرص عمل من خلال منح الكفاءات المطلوبة.
 - التدريب والتأهيل وفق الحاجات الفعلية في سوق العمل.
 - ردم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
 - تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - تنمية المشروعات بالغة الصغر بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات الأهلية.
 - توقيع اتفاقيات مع المصارف العامة والخاصة من أجل قيام الهيئة بمهامها.
- وفي هذا السياق، فقد تم التوقيع على مرسوم إحداث مصرف الإبداع بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء الاستراتيجيين، وهو ذو غاية غير ربحية مهمته تأمين التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

وإلى جانب هذه الهيئة نجد مكاتب التشغيل المنتشرة في ولايات (محافظات) القطر، وهي صلة وصل بين المتعطلين وأصحاب الأعمال. كما أنها تمد مخططي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار بكل ما يتوفر لديها من معطيات عن سوق الشغل، إلا أنها كانت تجربة فاشلة، فلم تستطع تحقيق النتائج المنشودة، مما جعلها تتأرجح في انتسابها ومرجعيتها بين جهة وأخرى. كل هذا دعا المعنيين إلى إعادة النظر في تكوينها وبرامجها وأهدافها لتصحيحها حتى تواكب التطور الذي يشهده عالمنا المعاصر على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات.

^١ - الانترنت، موقع: www.rtv.gov.sy.

- برنامج ملف الأسبوع ليوم ١٢/٣/٢٠١٠، برامج التشغيل ومكافحة البطالة في سوريا.

٢ - مصر:

تمثل قوة العمل المصرية ربع قوة العمل العربية، وتبلغ مشكلة البطالة فيها حدتها بمعدل ١٠.٣٪ عام ٢٠٠٦، وانخفضت إلى ٨.٨٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة الجهود المبذولة في سبيل التنمية لتوفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذين يزيدون عن نصف مليون عامل، حيث يمثل المتعلمون منهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة النسبة الغالبة.

والتزمت الدولة من خلال خططها الخمسية الدورية بمجموعة من المبادئ الأساسية، كان منها اعتماد التنمية بشكل أساسي على القطاعات السلعية، باعتبارها ركائز الاقتصاد القومي الأكثر قدرة على استمرار التنمية وتوفير فرص العمل، وكذلك تطبيق سياسات علاج الأوضاع التي طرأت على سوق الشغل وإصلاح الخلل في هيكل العمالة المتمثل في نقص الشغل في بعض التخصصات وفائض في تخصصات أخرى.

وفي عام ١٩٩١ تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يهدف إلى تعبئة الموارد المالية الدولية والمحلية وتنسيقها وإدارتها للتخفيف من الآثار المترتبة على برنامج الإصلاح الاقتصادي وعودة العمالة المصرية من الخارج، مع السعي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد محدودي الدخل بشكل مستمر. أما الغرض من إنشائه فهو توفير فرص العمل للباحثين عنها وللعائدين من الخليج والفائض من خريجي الجامعات والمعاهد، وكذلك استكمال استراتيجيات الدولة للتنمية في القطاعات المختلفة من خلال مساندة المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وتتركز أنشطة الصندوق في كل ما يتعلق بالأشغال العامة ذات الاحتياجات الكبيرة من اليد العاملة، التي يجب أن تتركز في المناطق محدودة الدخل ذات معدلات البطالة المرتفعة، وكذلك تنمية المشروعات الصغيرة والمجتمعات المحلية، مع التركيز على احتياجات المرأة والأنشطة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية وتنمية القوى العاملة واستيراد سلع ذات أهمية خاصة.

وقد تمكن هذا الصندوق منذ إنشائه وحتى بداية الألفية الثالثة من تمويل حوالي ١٦٠ ألف مشروع بمعدل ثلاث فرص عمل لكل مشروع، إلا أنه واجهته مشكلة الضمانات المصرفية

١ - إحصائيات وكالة المخابرات المركزية المصرية، القاهرة ٢٠٠٦.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧.

التي تم معالجتها عن طريق تأسيس جمعية التأمين التعاوني على المشروعات الصغيرة عام ١٩٩٨.

وإضافة إلى ذلك، نجد الكثير من الجهات المعنية بمعالجة مشكلة البطالة في مصر مثل برنامج الاتحاد الأوروبي والبنك الأهلي الذي يمنح قروضاً بشروط ميسرة. وفي سبيل مواجهة مشكلة البطالة عملت مصر على إتباع مجموعة من السياسات أهمها ما يلي:

★ الحد من معدلات النمو السكاني من خلال برامج تحديد النسل وتنظيم الأسرة، وهذا المعدل لا يزال مرتفعاً، فقد بلغ ١.٩٦% خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

★ التزام الدولة بتعيين الخريجين من قطاع التعليم، مما أدى إلى بطالة مقنعة نتيجة تراكم الموظفين في القطاعات العامة قباله عجز الدولة وعدم قدرتها على التوسع في الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى البطالة السافرة.

★ منع تشغيل طلاب العمل الذين هم دون السن القانونية.

★ تشجيع المهاجرين على الاستثمار في مصر ومنحهم الكثير من الميزات وسن القوانين الضامنة لحقوقهم.

★ تقليص ساعات العمل الأسبوعية لاستيعاب المزيد من العمالة أدى إلى زيادة معدلات البطالة المقنعة في القطاع العام.

★ التشجيع على التقاعد المبكر وعدم التمديد لمن أتم السن القانونية إلا في حالات استثنائية واطرارية؛ وذلك لفسح المجال لفئة الشباب الأكثر تعرضاً للبطالة.

★ صرف إعانات للمتغلبين شريطة أن تتوفر فيهم شروط معينة كالجنسية والبطالة بسبب خارج عن إرادته ودون خطأ منه وعدم رفضه أي عمل مناسب يعرض عليه، وبالتالي فهو راغب في العمل وقادر عليه.

★ إعلان المركز المصري للحد من البطالة والدفاع عن حقوق الإنسان عن تأسيس أول رابطة «للعاقلين» عام ٢٠٠٦، محاولة منه لتغيير نمط حياتهم من خلال توفير فرص العمل.

١ - د. ميلاد كامل ورسن، فرصة عمل، العدد ١: التجربة المصرية في مكافحة البطالة، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣، ص ٦.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

٣ - المغرب:

بذلت المملكة المغربية جهودا هامة لإيجاد فرص عمل، وكانت النتيجة انخفاض معدلات البطالة من ١٨.٤٪ عام ١٩٨٤ إلى ١٤.٧٪ عام ١٩٨٧ وإلى ٩.٦٪ عام ٢٠٠٨. ويشير تقرير لجنة التشغيل إلى أن العامل المؤثر والفعال في هذا المجال هو حجم الاستثمارات الصناعية التي كان من شأنها توفير ما يزيد عن ٨١ ألف فرصة عمل خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. كما حقق برنامج الإنعاش الوطني ١٢ مليون يوم عمل عام ١٩٨٧. وكان لفرص العمل بالخارج دور كبير في امتصاص أعداد هامة من العمالة المغربية، حيث يزيد عدد المهاجرين إلى دول أوروبا الغربية عن ٨٥٠ ألف شخص عام ٢٠٠٧. كما تم إحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل «CNJA» في ٢٠ فيفري (شباط) ١٩٩١، وقد هدفت الدولة من خلاله إلى المساهمة فيما يلي^٢:

- تكييف نظام التربية والتكوين مع متطلبات الاقتصاد.
 - جمع المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بعملية التشغيل.
 - البحث واقتراح الإجراءات الكفيلة بإنعاش الشغل.
 - تجميع المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الوطني.
 - دراسة مدى مطابقة التكوين في المؤسسات التعليمية مع حاجيات المقاول.
- إلا أن هذا المجلس لم يتمكن من حل معضلة بطالة خريجي التعليم العالي، مما أدى إلى إيقافه وإحلال «CIOPE» محله، وقد اكتفى هذا الأخير بدور الوساطة بين طالبي الشغل وأصحاب الأعمال، فلم ينجح هو الآخر في حل مشكلة البطالة حتى جاءت إثر مناظرات حكومة اليوسفي عام ١٩٩٨ التي عملت على خصخصة القطاعات العامة ومنها التعليم والصحة، والتي حددت أشكال البطالة في التالي:
- بطالة عدم التوازن: وهي تحل عن طريق تنمية الاستثمار والتصدير.
 - بطالة عدم الملائمة: وهي تعالج عن طريق إعادة التكوين وإصلاح التعليم.

١ - المملكة المغربية، تقرير لجنة التشغيل بمناسبة إعداد مخطط المسار (١٩٨٨ . ١٩٩٢)، ١٩٨٧.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧.

٣ - مجلة «المناضل»، العدد ١٣، أكتوبر (تشرين الأول)، ٢٠٠٦.

- بطالة الاختلال الوظيفي لسوق الشغل: وهي تحل عبر إعادة هيكلة سوق الشغل عن طريق حفظ التوازنات المالية وتشجيع الاستثمار وبعث المقاولات، وتوخي المرونة، واعتماد التكوين وإعادة التأهيل لمواكبة سوق الشغل، ودعم المقاولات في البنية التحتية وتخفيض أعبائها الضريبية، وتطوير العمل بالتدريب، وتأسيس شركات للمناولة، وتوفير وظائف بالقطاع الجمعياتي.

إلا أن القطاع الخاص أثبت فشله، حيث لم تتمكن «NAPEC A» من الاستجابة في وساطتها بين العمال وأصحاب الأعمال إلا بحوالي ٥٢٪ من الطلبات المقدمة إليها، وهذا كله لم يجد حلاً لهذه المشكلة التي تزداد حدة وصعوبة.

ثم جاءت المناظرة الثانية، التي يعبر عنها بـ«مبادرات التشغيل: أيام عمل حول دعم التشغيل»، وتمحورت أعمالها في ورشات ثلاث:

- ورشة إنعاش الشغل: عملت على تطوير عقد التكوين من أجل الإدماج الذي تدوم مدته من ١٨ شهراً إلى سنتين، وكذلك الرفع من سقف الأجر المعفى من الضريبة على الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي.

- ورشة حكامه سوق الشغل: تهتم بالمناولة وخصخصة الوساطة والمرونة.

- ورشة دعم خلق المقاولات: تقوم بتقديم دعم مالي للمقاولات التي لا يتجاوز رأسمالها ٢٥٠ ألف درهم، وتتحمل الوكالة المعنية مصاريف المواكبة في حدود ١٠ آلاف درهم.

إلا أن هذه المناظرة تدفع أرباب الأعمال إلى تسريح عدد من أجرائهم الخاضعين لعقد عمل غير محدد المدة، وذلك لأن تشغيل عمال جدد هو أقل كلفة وأكثر مرونة، وكذلك نتيجة إدخال المزيد من التعقيدات على القطاع العام والمكاتب الوطنية التي كانت متقدمة في مكاسبها مقارنة مع القطاع الخاص.

وهذا يفرض على الدولة في المغرب البحث عن حلول أنجع تحقق مصالح العمال بالدرجة الأولى دون مصالح أصحاب الأعمال، والبحث عن الآليات التنفيذية الملائمة التي ترتقي إلى تحقيق النتائج المطلوبة والطموحات المنشودة من وراء هذه البرامج، وحتى لا تغرق الدولة في مشاكل مع هؤلاء المتعطلين.

٤ - الأردن:

يعاني الأردن من مشكلة البطالة، فبعد أن كانت نسبتها حوالي ٣.٥٪ عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى حوالي ١٥٪ عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ١٢.٧٪ عام ٢٠٠٨، ومع ذلك لا تزال نسبة البطالة مرتفعة في هذا القطر ومرشحة للارتفاع في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، خاصة أن الأردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي تنقلص أثناء الأزمات. ويرجع ارتفاع معدل البطالة إلى انخفاض كفاءة الخريجين والتزايد السكاني السريع.

ونتيجة لذلك اتبع الأردن سياسة تطوير الموارد البشرية، ومجموعة من السياسات الفرعية تتمثل في تطوير المؤسسات التي تسهر على ذلك، وتطوير نظم معلومات السوق، وزيادة دور القطاع الخاص، وتطوير التعليم، وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية. وسعت المملكة من أجل ذلك إلى توفير الإمكانيات الفنية والبشرية للمنظمات المهتمة بتنمية الموارد البشرية وزيادة دور المنظمات غير الحكومية وتحسين البنية الأساسية للتعليم.

وأما الجهات التي قامت بالتنفيذ فهي وزارة التعليم ومجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمركز القومي لتنمية الموارد البشرية.

إلا أن هذه السياسات والإجراءات المتخذة عجزت عن تحقيق تقدم ملموس في التخفيف من حدة البطالة وتنظيم سوق العمل. وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها^٣:

أ - ضعف التنسيق وقلة المتابعة.

ب - بعثرة الجهود الرامية إلى معالجة البطالة.

ج- صدور الإجراءات من قبل الحكومة مع تجاهل الأطراف الآخرين الأساسيين، وهم العمال وأصحاب الأعمال.

وهذا ما دعا الحكومة الأردنية إلى البحث عن حلول أنجع لمواجهة هذه المشكلة، وقد

خلصت هذه الجهود إلى اعتماد برنامجين اثنين هما^١:

^١ - الانترنت، موقع: www.etudiant.dz.com/vb، مرجع سابق.

^٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣٧.

^٣ - د. حسين شخاطرة، قراءة في واقع البطالة في الأردن، البطالة والفقر: واقع وتحديات، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠٠٠.

★ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي: تم اقتراحه عام ١٩٩٨، ومن أهدافه تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة وخلق فرص عمل جديدة لهم والسعي لزيادة إنتاجيتهم.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين، حيث تتم في المرحلة الأولى التي تستغرق مدتها ثلاث سنوات زيادة فرص العمل للفقراء من خلال إعادة تأهيلهم، وتدريبهم ودمجهم في سوق العمل. أما في المرحلة الثانية التي تمتد سبع سنوات، فيتم التركيز على تطوير مدخلات ومخرجات القطاعات المختلفة وتفعيلها بما فيها قطاعات الصحة والتعليم والتدريب المهني والتكنولوجيا والمعلومات.

★ برنامج تعزيز الإنتاجية: طرح عام ٢٠٠٢، وهو يتضمن تصميم بحث يركز أكثر على زيادة الإنتاجية، وإدخال المزيد من الشركاء في العملية التنموية، وتفعيل دور القطاع الخاص لرفع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأفراد وخاصة الفقراء منهم. وبغية توحيد الإدارتين واستغلال ما فيهما من كفاءات، تم في عام ٢٠٠٤ دمج البرنامجين المذكورين في برنامج واحد موزع على أربعة محاور، وهي الآتية:

- البنية التحتية.

- تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- المنح الصغيرة والتدخل المباشر.

- التنمية المحلية الشاملة.

وإضافة إلى ما سبق ذكره من سياسات تم اعتمادها من قبل الأردن، نجد بعض الوسائل والعلاجات الأخرى التي اتخذتها الحكومة الأردنية وهي:

- تطوير مفهوم دائرة الاستخدام الحالية ومكاتب الاستخدام في المحافظات؛ لتقوية العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وتوفير فرص عمل جديدة.

- التوسع في المشاريع الاستثمارية التنموية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال.

١ - التجربة الأردنية في مكافحة الفقر والبطالة، فرصة عمل، العدد ٩، جوان (حزيران) ٢٠٠٤، ص ٦، ٧.

- دعم الصناعات الصغيرة والحد من الضرائب ولاسيما على السلع المنتجة محلياً،
وتشجيع سياسات التصدير.

- التأمين على البطالة واستخدام سياسة أجور واضحة، مع السيطرة على معدلات
التضخم والحد من الاحتكار وفتح باب المنافسة.

ورغم كل هذه السياسات والبرامج التي تم اعتمادها لم يفلح الأردن في إيجاد الحلول
الملائمة لهذه المشكلة التي تتزايد حداثها بين فترة وأخرى خاصة وأنه من أكثر الدول التي تتأثر
بالأزمات نتيجة اعتماده بشكل كبير على المساعدات الخارجية وعلى تحويلات مواطنيه
المغتربين من العملة الصعبة، وهو ما يدعو المعنيين إلى البحث عن الحلول الأصوب والآلية
المناسبة لتنفيذها في هذا المجال.

الفصل الثالث

التجربة التونسية في مكافحة البطالة

المبحث الأول - مكاتب التشغيل
المبحث الثاني - صندوق التضامن الوطني
المبحث الثالث - البنك التونسي للتضامن ونظام القروض الصغيرة الممنحة من قبل الجمعيات
المبحث الرابع - الصندوق الوطني للتشغيل

مقدمة:

كغيرها من البلدان النامية تعاني تونس من ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت نسبتها ١٤.٠٪ من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٨، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل سبق أن تعرضنا إليها.

وتعتبر مشكلة البطالة وخاصة بطالة الفئة الشابة من أكبر التحديات التي بدأت تواجه الدولة منذ بداية التسعينات. ونظراً لمدى حساسية هذا الموضوع، نلاحظ أن أي برنامج انتخابي أو أية خطط أخرى (وخاصة المخططات الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر) تركز على التشغيل والبرامج التي سيتم اعتمادها لتوفير فرص العمل المنشودة.

وقد شغل هذا الموضوع الخبراء والباحثين في علمي الاقتصاد والاجتماع في أبحاثهم التي تناولت بالدرس تجارب الدول الأخرى والبطالة في تونس، ومدى النجاح الذي حققته الدولة في الخصوص.

وبما أن التشغيل يظل من ضمن الاهتمامات الأساسية في العمل التنموي، وهو من الخيارات والثوابت الوطنية ذات الأولوية المطلقة التي ترمي إلى تحقيق التنمية الشاملة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، وبسبب ذلك يتواصل العمل على توظيف كل السياسات والبرامج، وتجنيّد كل الطاقات والوسائل؛ من أجل توفير أكثر ما يمكن من مواطن الشغل وفرص العمل المستقل وبعث المؤسسات؛ وذلك في ترابط وتكامل بين منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي ومنظومة البحث العلمي ومنظومة الإنتاج والخدمات. وفي هذا السياق توسعت وتدعمت مجالات الشراكة بين منظومة الموارد البشرية والهياكل الإدارية المعنية والقطاعات الاقتصادية والمنظمات الوطنية والمحلية والجمعيات التنموية.

وقد مكنت مختلف هذه التوجهات منذ إقرار أولوية التشغيل في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩ من تحسين التوازن في سوق الشغل من حيث العرض والطلب، بفضل التكامل بين السياسات الاقتصادية وسياسات التشغيل النشيطة، إلا أنه لم يبلغ النتائج المنشودة.

ومن جهة أخرى، بذلت تونس في سبيل تفعيل روح التضامن الوطني - لتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع، وكسر طوق عقلية التواكل وإطلاق روح المبادرة - جهوداً كبيرة ترجمت عنها المبادرات والبرامج المتعددة الساعية للنهوض بالمناطق والفئات الضعيفة ومقاومة مظاهر الفقر والتهميش، وترسيخ روح العمل والمبادرة؛ من أجل أن يأخذ الجميع زمام أمورهم بأيديهم وتتكسر لديهم قيم العمل والاعتماد على الذات. وكل ذلك ترجم إلى مجموعة من البرامج والآليات تمثلت فيما يلي:

- الصندوق الوطني للتشغيل.
- صندوق التضامن الوطني.
- البنك التونسي للتضامن.
- نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات ومكاتب التشغيل التي وجدت في فترة سابقة.

وكان لذلك الآثار الإيجابية على وضع التشغيل في تونس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، حيث شملت تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ٥٤٦٨٢٧ منتقعا، من بينهم ٥٤٠٧٥ من أصحاب الشهادات العليا. كما مكنت منظومة القروض الصغيرة من إسناد ٢٠٠٠٦٩ قرضا. وقد انتفع ببرامج التشجيع على تشغيل الشباب وبرامج التأهيل والإدماج ١٨٢ ألف فرد، بالإضافة إلى مساهمة البنك التونسي للتضامن في تمويل قرابة ٣٨ ألف مشروع. وقد بلغت نسبة المنتفعين بهذه البرامج والآليات ٢٢٪ من أصحاب الشهادات العليا، إلا أن ذلك لا يخلو من العقبات والسلبات.

^١ - تقرير عن التشغيل بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحويل، مرجع سابق، ص ٢، ٣.

المبحث الأول - مكاتب التشغيل

لمكاتب التشغيل دور أساسي في تنظيم سوق العمل من حيث العرض والطلب، وهي تشكل صلة الوصل بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال.

انتشرت مكاتب التشغيل في جل دول العالم وذلك بناء على اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٨ لعام ١٩٤٨، والتي أوجبت على الدول الموقعة على الاتفاقية إنشاء إدارة عامة تشرف على التشغيل، مما دعا إلى إنشاء شبكة من المكاتب المحلية والإقليمية يكفي عددها لتقديم الخدمة في جميع أرجاء البلاد بصورة تضمن سهولة اتصال أصحاب العمل والعمال بها^١.

وقد توزعت مكاتب التشغيل في الدول العربية بناء على اتفاقية العمل العربية رقم ٦ لعام ١٩٧٦ التي نصت على ضرورة إنشاء مكاتب تشغيل محلية مجانية، وإذا اقتضى الأمر إنشاء مكاتب إقليمية بالعدد الكافي لتوفير الخدمة لكل المناطق الجغرافية بالبلد، بحيث يسهل على أصحاب الأعمال والعمال الاتصال بها بصورة تضمن حسن تقديم الخدمات لهم.

وتنص الاتفاقيتان السابقتان على ضرورة إنشاء مكاتب الاستخدام على أساس دراسة الجدوى من إقامتها ووفق الحاجة إليها، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار حجم النشاط الاقتصادي وتوقعات زيادته، وعدد خريجي المدارس والمعاهد المختلفة والجامعات، وحجم السكان بصورة عامة وقوة العمل خاصة، حيث يعد استخدام القوى العاملة عاملاً مهماً وحاسماً في تحديد قدرة المجتمع على استغلال موارده المالية والبشرية، وعلى إنتاج السلع وتقديم الخدمات وتحقيق أهداف التنمية.

وفي سعيها لتنظيم سوق العمل تعمل هذه المكاتب على تحقيق الموائمة بين العرض والطلب من القوى العاملة، وتوفير البيانات المتعلقة بسوق العمل وحركة التشغيل، ومدّ المعنيين وصانعي القرار المتعلق بسياسات الاستخدام بكل ما لديها من معلومات عن سوق الشغل. ولنجاح هذه المكاتب في القيام بمهامها على أفضل وجه يجب أن تكون مبادئها وأهدافها واضحة ومنسجمة مع استراتيجية تنمية القوى العاملة، ويجب تنظيم هيكلها وإدارتها بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها، والدور المطلوب منها على أحسن وأكمل وجه.

١ - د. منصور إبراهيم العتوم: مكاتب الاستخدام ودورها في تنظيم سوق العمل «نظرة عربية»، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٩، ص ٢١.

وتعتبر مكاتب التشغيل من الأجهزة المهمة والفعالة في تنظيم سوق العمل من خلال سعيها لإيجاد فرص العمل المناسبة للمتطلين حسب مؤهلاتهم، وكذلك مساعدة أصحاب الأعمال في توفير اليد العاملة المناسبة (المطلوبة)، وبناء على ذلك، وحتى ترتقي أعمال هذه المكاتب إلى النجاح المطلوب والغايات المنشودة يفترض أن تكون على اتصال دائم مع الأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة، ومدّها بما تحتاجه من معلومات متوفرة لديها، وإيجاد حالة من التنسيق بين الطرفين.

ولإدراك تونس مدى أهمية مكاتب التشغيل في تنظيم سوق العمل - نظراً لصلة الوصل التي تقوم بها بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال، ونتيجة اهتمام هذه المكاتب بالموارد البشرية، والسعي للحد من ظاهرة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية وصولاً إلى حالة التشغيل الكامل للعمالة الوطنية عبر برامجها ومخططاتها المتنوعة - عملت منذ وقت مبكر على إنشاء مكاتب التشغيل التي انتشرت في كافة الولايات، حيث بلغ عددها ٨٠ مكتباً حتى نهاية شهر مارس (آذار) عام ٢٠٠٦، وكلها مرتبطة عبر شبكة الانترنت بالمكتب المركزي للتشغيل الموجود في العاصمة.

واقصر عمل مكاتب التشغيل في الفترات السابقة على أن تكون صلة وصل بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال، حيث كان طالب العمل بعد تجاوز ١٨ سنة (شرط ألا يكون طالباً) يتقدم إلى أحد هذه المكاتب بملف يحتوي على وثائقه الخاصة (الهوية - السيرة الذاتية - عدم المحكومية...)، إضافة إلى كل ما يثبت الخبرات والمؤهلات التي يتمتع بها شرط ألا يكون المتقدم طالباً؛ ليتم تسجيله ضمن قوائم طالبي الشغل حسب مؤهلاته وشهاداته والعمل المطلوب. ومن جهة أخرى يتقدم أصحاب الأعمال، وهم المستثمرون في شتى المجالات إلى أحد هذه المكاتب؛ لانتداب عدد من العمال بشروط مبيّنة وعدد مطلوب.

وفي هذا الإطار، تعمل مكاتب التشغيل على الجمع بين العارض والطالب، فإما أن ترسل مجموعة من العمال المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة إلى أصحاب الأعمال لينتقلوا حاجاتهم، أو ترسل إليهم العدد المبتغى من العمال الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، وذلك حسب الأولوية.

١ - صحيفة الحرية ليوم ٢٦/٣/٢٠٠٨، ص ٥.

وقد لعبت مكاتب التشغيل دوراً هاماً في تلك الفترة فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل من خلال توفير العمل لأعداد كبيرة من العمال، وتلبية حاجات أصحاب الأعمال من العمالة المطلوبة، إلا أن ذلك لا يخلو من السلبيات المتعددة وخاصة تلك المتعلقة بالمحسوبية والعلاقات الشخصية. كما أن عدم الأتمتة في شغل هذه المكاتب في فترة السبعينات والثمانينات أدى إلى التضارب في أعمال بعض المكاتب، حيث كان بعض الأفراد يقدمون مطالب للتوظيف في عدد منها، إضافة إلى عدم احترام الأولوية في التشغيل سواء كان ذلك بشكل مقصود أو لسوء التنظيم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعض من أصحاب الأعمال والعمال لا يلجئون إلى هذه المكاتب لإيمانهم بعدم جدواها، وضعف آلية عملها، وعدم وجود قرارات تفرض عليهم ذلك، وهو ما جعل الكثير منهم يبحثون عن العمل بمفردهم عبر التفتيش وسؤال المشرفين في المؤسسات والاستثمارات المختلفة عن حاجتهم إلى عمال أو عبر بعض الوساطات.

وما يمكن ملاحظته في تلك الفترة هو أن هذه المكاتب ليس لها أية علاقة بتوظيف حاملي الشهادات العليا الذين لم تكن لديهم أية مشكلة في التوظيف، بل كان يتم توظيفهم بعد التخرج بشكل آلي؛ ذلك أن تونس لم تكن لديها مشكلة بطالة فيما يتعلق بخريجي التعليم العالي، بل إن هذه المشكلة بدأت تبرز على الساحة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات نتيجة تزايد أعدادهم، وخاصة في الاختصاصات ذات الطلب القليل عليها في ميدان الشغل مثل العلوم الإنسانية والحقوق. وسنرى كيف أصبحت مكاتب التشغيل مسؤولة عن تشغيل أصحاب الشهادات العليا الذين غدوا في مقدمة اهتمامات الحكومة وبرامجها، وبات تشغيلهم ضمن أهدافها الأساسية خاصة بعد تفاقم مشكلة البطالة بين صفوفهم، ومراهنة تونس على تشغيل حاملي الشهادات العليا باعتبار التشغيل منظومة متكاملة تسعى إلى إدماج الشباب في المؤسسات العامة أو الخاصة من خلال برامج التأهيل وتشجيع المبادرة الخاصة والعمل المستقل. وكذلك حفز المؤسسات على انتدابهم، حيث تقوم الدولة ممثلة في مكاتب التشغيل بدفع ٥٠٪ من الأجور المدفوعة عند تشغيل حاملي الشهادات العليا.

هذا المنهج الذي اعتمدته تونس في مخططاتها يشير إلى التغيير الجذري في نمط التشغيل؛ وذلك مواكبة منها لتغير حاجيات مؤسسات الإنتاج والخدمات من الموارد البشرية وعولمة الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الحديثة.

وأما الآليات الحديثة التي اعتمدتها تونس في مجال التشغيل، فتتمثل في الهياكل التي هدفت إلى تحسين قابلية التشغيل لحاملي الشهادات العليا، وهي: مكاتب تشغيل الكوادر مركزياً وإقليمياً، التي هي جهاز من أجهزة مكاتب التشغيل المتنوعة، ويختص بالنظر في الأمور المتعلقة بحاملي الشهادات العليا. فقد تم تخصيص جهاز في كل مكتب من مكاتب التشغيل، تتمثل مهامه في السعي لتوظيف وتأهيل وتدريب أصحاب الشهادات العليا.

وتولي مكاتب التشغيل أهمية خاصة لحاملي الشهادات العليا وخاصة أصحاب الاختصاصات صعبة الإدماج، حيث تمكنت هذه المكاتب من محاصرة ظاهرة البطالة إلى جانب بقية الهياكل الأخرى، وإدماج الشباب في سوق الشغل، وتأهيلهم بما يتماشى والتطورات الراهنة وما يتطلبه اقتصاد المعرفة. وقد اعتمدت هذه المكاتب على مقاربات تهدف إلى إيجاد مواطن شغل من خلال آليات كثيرة لا تقوم على التشغيل فحسب، بل على التكوين والتأهيل لإكساب طالب الشغل مهارات تؤهله لمواكبة التحولات التكنولوجية وتطور خصائص الشغل.

وبلغ عدد مكاتب التشغيل ٩١ مكتباً حتى شهر أوت (آب) ٢٠١٠ موزعة على كامل الولايات التونسية، وتتمثل في ٧٢ مكتب تشغيل وعمل مستقل، و ١٠ مكاتب تشغيل وعمل مستقل للكوادر، و ٩ فضاءات مبادرة تهتم ببعث المشروعات الخاصة، ويزورها سنوياً ٤٤٠ ألف طالب شغل على الأقل مرة واحدة في السنة^١، وهي مؤسسات خدمات عصرية تعتمد التكنولوجيا المتطورة من خلال منظومة الإدارة الإلكترونية التي تربط بين مختلف المكاتب في تونس.

وبمبادرة من الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل، تم ابتداء من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٠ تسيير مكاتب تشغيل متنقلة، وتتمثل في حافلات مجهزة بأحدث تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والبرمجيات الضرورية، يرافقها نخبة من مستشاري التشغيل لإسداء الخدمات في مجال التشغيل والتكوين، تجوب كافة الولايات والمدن والقرى وخاصة تلك التي لا يوجد فيها مكاتب محلية. ومن شأن هذه المكاتب أن تتيح لطالبي الشغل النفاذ إلى مصادر المعلومات والتعرف على عروض الشغل، إلى جانب التسجيل في مكاتب التشغيل والحصول على كل المعطيات الخاصة بعروض الشغل والمسابقات، وبالتالي فهي تسعى إلى وضع تصور جديد لخدمات التشغيل وتقريب الخدمات أكثر من طالبي الشغل.

^١ - المكتب المركزي للتشغيل والعمل المستقل، موقع: www.emploi.nat.tn

ويتمثل دور هذه المكاتب في تنشيط السوق المحلي الوطني، وإدماج طالبي الشغل من خلال ما يوفره النسيج الاقتصادي من إمكانيات تشغيل وتأهيل تتم ترجمتها بآليات وبرامج تهدف أساساً إلى دعم عملية الانتداب.

وتقوم مكاتب التشغيل في تونس حالياً بدورات وحلقات تكوينية مفتوحة للطلبة في سنواتهم النهائية لتأهيلهم عند التخرج، وإبلاغهم المعلومة الدقيقة لما يتوجب فعله عند التخرج. وهذه الحلقات التكوينية، سواء كانت قبل التخرج أو بعده، تركز على آليات تهدف أساساً إلى:

- تنمية روح المبادرة والعمل المستقل.

- دعم الانتداب والإدماج المهني للشباب.

- تحسين قابلية التشغيل.

إن هذه الأهداف مشتركة بين كل الهياكل الموجودة في تونس ترمي إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في إيجاد فرص عمل لحاملي الشهادات العليا. ومن بين الآليات التي تقدمها مكاتب التشغيل الآلية ٣٧ التي تقوم على تكوين في اللغات الأجنبية استجابة لعروض الشغل من المؤسسات الأجنبية العاملة أو المستثمرة في تونس. وتمتع الكثير من خريجي التعليم العالي بهذه الآلية كما استفادوا بمنحة طوال مدة التكوين.

وسعت البرامج التكوينية التي تعتمد عليها مكاتب التشغيل إلى إدماج الشباب في سوق الشغل، حيث إن نوعية التشغيل أصبحت ضرورية، ومن خصائص سوق الشغل. فالتكوين في لغة أجنبية والإعلامية إلى جانب الشهادة الجامعية بغض النظر عن نوعية الاختصاص أصبح أساسياً؛ لإيجاد فرصة العمل المنشودة نظراً لما أصبح يفرضه اقتصاد المعرفة القائم على التكنولوجيا الحديثة.

وطالب الشغل اليوم لا يكفي أن يتحصل على شهادة التخرج، بل عليه التسجيل في مكاتب التشغيل المحلية والإقليمية؛ للانتفاع بالآليات التي يتطلبها سوق الشغل، والتي تؤهله للاندماج في المؤسسات المشغلة.

ومن بين الآليات التي تساهم في إدماج الشباب تدريبات الإعداد للحياة المهنية لحاملي شهادات التعليم العالي. وهذه التدريبات تهدف إلى تمكين المتخرجين من التعرف إلى الحياة المهنية وظروف العمل الحقيقية، وإلى تنمية قدراتهم وإكسابهم الكفاءة المهنية التي تسهل إدماجهم في سوق الشغل. وهذه الآلية تقدم امتيازات للمتدرب بإسناد منحة إليه، كما تقدم

امتيازات لمشغله تتمثل في إعفائه من المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر بعنوان الاشتراكات الاجتماعية أثناء فترة التدريب التي تدوم سنة، كما يمكن تمديدتها إلى سنتين.

وأما بالنسبة لحاملي الشهادات العليا في الاختصاصات صعبة الإدماج، فقد أحدثت مكاتب التشغيل آليات تشجع المؤسسات على انتدابهم في اختصاصات العلوم الإنسانية والحقوق. ومن ذلك الآلية ٣٦ الخاصة بتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بنسبة من الأجور المدفوعة لمدة ثلاث سنوات، وتضبط نسبة تكفل الصندوق بحسب قيمة الجارية (أي الراتب) الشهرية للمنفع، وبحسب السنوات المعنية كما يلي^١:

- السنة الأولى: ٧٥٪ - السنة الثانية: ٥٠٪ - السنة الثالثة: ٢٥٪.

وسعت تونس إلى الاهتمام بحاملي الشهادات العليا وإتاحة فرص العمل لهم؛ باعتبارهم من أبرز المساهمين في اقتصاد الذكاء واقتصاد المعرفة الذي أصبح من متطلبات الحياة العصرية والعولمة، لذلك سعت إلى اعتماد سياسات ومنهجيات مختلفة لتشجيع المتخرجين وحفزهم على الاندماج في سوق الشغل، والتقليص من حدة البطالة التي تشكو منها الدول المتقدمة والبلدان النامية على حدّ سواء نتيجة النمو الديمغرافي السريع الذي يشهده العالم.

وقد كان لمكاتب التشغيل في تونس دور بارز وفعال في بعض الآليات والبرامج التي تم اعتمادها للتصدي لمشكلة البطالة عن طريق توفير المزيد من فرص العمل، إلا أن ذلك غير كاف، وهو ما دعا إلى إحداث برامج وخطط أخرى تعتمد آليات جديدة. وقد تكفلت بذلك مؤسسات أخرى اختلفت في هيكلتها وإدارتها عن مكاتب التشغيل، إلا أن أهدافها متقاربة مع أهداف مكاتب التشغيل، وأهمها:

- إيجاد فرص عمل لطالبيها.

- الحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

- تقليص ظاهرة الفقر تدريجياً حتى يتم القضاء عليه.

وللاطلاع على هذه البرامج التي طبقت وأساليب عملها، ومدى النجاح الذي حققته، سيعمد الباحث إلى دراسة كل برنامج من حيث نشأته وآلية عمله وأهدافه وإنجازاته الخ، وفي سبيل ذلك سيخصص لكل برنامج مبحثاً خاصاً.

^١ - الانترنت، موقع: Sama - alsaudia@hotmail.com

المبحث الثاني - صندوق التضامن الوطني

١ - تأسيسه:

يندرج إحداث صندوق التضامن الوطني الذي يعرف بصندوق ٢٦ - ٢٦ رقم حسابه البنكي ضمن سياسة الدولة للنهوض بالمناطق الضعيفة وتحسين ظروف عيش سكانها، في إطار إقامة المجتمع المتوازن والمتضامن، وتمكين كافة المواطنين من فرص متكافئة للانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحقيق تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي من منطلق التعلق باحترام حقوق المواطنة وتعزيز مقومات الكرامة لجميع المواطنين.

وتم بعث صندوق التضامن الوطني في ١٨/١٢/١٩٩٢ تحقيقاً للتضامن والتآزر بين كافة التونسيين بموجب الفصل ٢٩ من القانون عدد ١٢٢ لعام ١٩٩٢ المؤرخ في ٢٩/١٢/١٩٩٢ والمتعلق بقانون المالية لعام ١٩٩٣.

ويتدخل الصندوق لفائدة المناطق الفقيرة بالبلاد التونسية، وهي غالباً مناطق ريفية منعزلة تفتقد لمرافق العيش الأساسية والتجهيزات الجماعية، ويقيم بها سكان من ذوي الموارد الضعيفة المتأتية من أنشطة فلاحية غير مستقرة ومحدودة المردود. وأما المقاييس المعتمدة لاختيار المناطق المؤهلة للانتفاع بتدخلات الصندوق فهي الآتية^١:

- الافتقار للتجهيزات الأساسية والمرافق الجماعية.
- ضعف المنطقة اقتصادياً وحالة الاحتياج التي يعيشها سكانها؛ وذلك بالارتباط في الغالب مع نقص الموارد الطبيعية أو ضعف الأنشطة الاقتصادية وقلة تنوعها.
- العزلة: أي غياب أو رداءة وسائل الاتصال والتنقل بين المنطقة والمدن والقرى المجاورة.
- عدم استجابة المنطقة لمقاييس الانتفاع بالبرامج والمشاريع الوطنية أو الإقليمية بسبب تجاوز كلفة التدخل للمقاييس المعتمدة في هذه البرامج والمشاريع.
- وجود تجمع سكني بالمنطقة يضم عدداً أدنى لا يقل عن ثلاثين عائلة.

^١ - صندوق التضامن الوطني ٢٦ - ٢٦ والبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل ٢١ - ٢١: المنظومة الوطنية للتضامن في تونس - سند فاعل للتنمية المتوازنة والنهوض بالتشغيل والإدماج الاجتماعي، مطبعة سنيباكت، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥، ص ١٩.

٢ - مهامه:

أوكلت للصندوق خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٤ ثلاث مهمات رئيسية توزعت على فترتين مختلفتين^١:

المهمة الأولى:

امتدت من سنة ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠، وتتمثل فيما يلي:

★ تمكين المناطق الفقيرة النائية من المرافق الجماعية والتجهيزات الأساسية كالمسالك والطرق والماء الصالح للشرب والسكن اللائق والمدارس والمراكز الصحية الخ.

★ تحسين موارد العيش والمداخل عن طريق دعم وتنويع القاعدة الاقتصادية بهذه المناطق، وتمكين سكانها من الحصول على القروض والمنح التي تساعد على إيجاد موارد الرزق، وفرص العمل في قطاعات الزراعة والصناعات التقليدية والحرف الصغرى وغيرها.

المهمة الثانية:

أنجزت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، وتتمثل خاصة في إزالة ما تبقى من مساكن بدائية وتعويضها بمساكن لائقة، غير أن هذه المهمة الرئيسية لا تستثني بعض التدخلات المحدودة في مجال المرافق والخدمات الاجتماعية الأساسية بعد أن أنجزت جل هذه المرافق خلال الفترة الأولى من تدخلات الصندوق.

أما فيما يتعلق بالتشغيل، فقد عهد بهذا الموضوع منذ سنة ٢٠٠٠ إلى البنك التونسي للتضامن المحدث عام ١٩٩٧ وجمعيات القروض الصغيرة والصندوق الوطني للتشغيل.

المهمة الثالثة:

تم الشروع بإنجاز هذه المهمة في بداية عام ٢٠٠٥، وقد أوكل للصندوق خلال هذه المرحلة القيام بما يلي^٢:

- إتمام الاستجابة بتوفير الحاجيات الضرورية والأساسية للمناطق المعزولة والنائية وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية.

- دعم جهود الدولة والآليات الأخرى فيما يتعلق بتنشيط التشغيل.

- المساعدة على نشر الثقافة الرقمية لفائدة الفئات الاجتماعية الأضعف في مناطق تدخلات الصندوق تحقيقاً للضمان الرقمي والمساواة في الفرص.

^١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٢٠.

^٢ - République Tunisienne, FONDS DE SOLIDARITE NATIONALE, Edition Simpect, Décembre 2006, p4.

٣ - مصادر التمويل:

يمول صندوق التضامن الوطني من الموارد التالية^١:

- التبرعات الطوعية للأفراد والمؤسسات التونسية.
- الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة.
- التبرعات والهبات من البلدان الشقيقة والصديقة.
- كل ما يمكن رسده لفائدة الصندوق طبقاً للتشريعات الجاري العمل بها.

جدول رقم ٢١ - تطور عدد المتبرعين والمبالغ المتبرع بها

بمناسبة اليوم الوطني للتضامن خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨

السنة	عدد المتبرعين	قيمة التبرعات (ألف دينار)
١٩٩٤	١٨٢٠٧٢	٥١١٢.٥٤٤
١٩٩٥	٦١٠٧٥٢	٧٨٣٤.٧
١٩٩٦	١١٤٥٠١٠	١٠٥٩٤.٠٦٩
١٩٩٧	١٣٦٧٢٦٤	١١٢٥٧.٢٩٩
١٩٩٨	١٥٧٠٤٢١	١٥٤٢٥.٥٦٣
١٩٩٩	١٥٧٩٩٦٥	١٥٦٦٥.٧٣٠
٢٠٠٠	١٦٣٨٨٨٩	١٦١٩٦.٤٩٧
٢٠٠١	١٩٤٥٥٣٧	١٨٥٤٧.٠٠٠
٢٠٠٢	٢٣٤٣٢٤٨	١٩٢٨٦.٠٤٦
٢٠٠٣	٢٩٠١٦٦٤	٢٤٨٨٩.٩٥١
٢٠٠٤	٣٣٧٤٩٦٧	٢٥٧١٧.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٧٤٦٧٤١	٢٨٠٩٢.٠٠٠
٢٠٠٧	٥٠٠٠٠٠	٣٤٨٠٠.٠٠٠
٢٠٠٨	٥٢٨٨٥٦٧	٣٨٠٠٠.٠٠٠

^١ - صندوق التضامن الوطني، القانون عدد ١٢٢ لعام ١٩٩٢ المؤرخ في ١٢/٢٩/١٩٩٢ والمتعلق بقانون المالية لعام

١٩٩٣، والقانون عدد ١٠٩ لعام ١٩٩٥ المؤرخ في ٢٥/١٢/١٩٩٥ والمتعلق بقانون المالية لعام ١٩٩٦.

^٢ - جدول رقم ٢١ - تونس - الذكرى الثانية والعشرون للتحويل، آليات التضامن الوطني، ٢٠٠٩.

يلاحظ من خلال الجدول تطور التبرعات لفائدة الصندوق بنسق تصاعدي، لترتفع من ٥.١١ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٣٨.٠٠ مليون دينار عام ٢٠٠٨، وارتفع عدد المتبرعين أيضا من ١٨٢.٧٢ عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٨٨.٥٦٧ عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧) بلغ مجموع التبرعات لفائدة الصندوق ٢٧٤ مليون دينار، وهو يمثل ٣٩٪ من الموارد الإجمالية للصندوق خلال هذه الفترة، والتي بلغت ٧٠٢.٥٦٤ مليون دينار^١، وهذا يبرز متانة رابطة التآزر والتضامن لدى المجتمع التونسي.

٤ - الأبعاد المحلية في ضبط برامج الصندوق وإنجازها:

لقد كان الاختيار منذ البداية على أن يكون هيكل تسيير الصندوق على المستوى المركزي في شكل هيكل مرن مؤلف من مجموعة صغيرة من الكوادر ألحقوا بالصندوق من قبل بعض الوزارات، ويقوم بتنسيق أعمالهم مسؤول هام وهو كاتب الدولة المكلف بصندوق التضامن الوطني الذي يتولى كذلك تنسيق أنشطة الصندوق مع المصالح المركزية للوزارات من جهة والمصالح الإقليمية من جهة أخرى.

واعتمد الصندوق منذ انطلاسته لامركزية واسعة في ضبط برامجه وإنجازها، حيث أحدثت بكل ولاية خلية للصندوق مكلفة بمتابعة إنجاز المشاريع المبرمجة والتنسيق مع بقية المتدخلين. ويضبط برنامج التدخل في كل منطقة من طرف المجلس الإقليمي الذي يضم أعضاء مجلس النواب أصيلي الجهة ومنتخبين محليين إلى جانب ممثلين عن الإدارة.

ويدعى السكان كذلك للتعبير عن احتياجاتهم، فيدلون بأرائهم في ترتيب البرامج المقترحة لمناطقهم حسب الأولوية. وقد تمت منذ سنة ١٩٩٧ هيكلة هذه المشاركة ببعث لجان التنمية بمناطق تدخل الصندوق، فبلغ عددها ما يزيد عن ١٠٠٠ لجنة تضم حوالي ٧٠٠٠ عضو يسهرون على متابعة إنجاز المشاريع وديمومة البرامج المنجزة بمناطقهم، وتأطير صغار المستثمرين وربط الصلة بينهم وبين هياكل تمويل المشاريع الصغيرة وموارد الرزق^٢. وتحال مقترحات المنطقة بعد النظر فيها إلى المصالح المركزية للصندوق التي تتولى إعداد مشروع

^١ - الانترنت، موقع صندوق التضامن الوطني: www.26-26.org

^٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٢٤.

ميزانية يعرض على مجلس وزاري ثم على رئاسة مجلس الوزراء، ومن ثم على مجلس النواب للمصادقة عليه.

لقد اقترنت هذه الإجراءات الموضوعية لضمان التصرف الناجح في تسيير الصندوق واعتماد لامركزية الأنشطة باحتياجات كبيرة لحسن توظيف الموارد المجمعة، وضمان الشفافية على مستوى النفقات وحسن استعمالها؛ باعتباره حساباً خاصاً تابعاً للخزينة يخضع إلى إجراءات مراقبة دقيقة وتشريع حازم على مستوى إبرام الصفقات ومراقبة المصاريف، وكذلك مراقبة سابقة قبل الصرف يقوم بها مراقب المصاريف العامة في الولاية (المحافظة) التي توجد بها مناطق التدخل. وتخضع نفقات الصندوق وأنشطته إلى مراقبة موازية تقوم بها هيكل الولاية والوزارات المعنية والمصالح المركزية لصندوق التضامن الوطني، وكذلك هيكل مراقبة المصالح العامة التابعة للوزارة الأولى ووزارة المالية، كما يخضع إلى مراقبة لاحقة تقوم بها دائرة المحاسبات.

٥ - تجربة الصندوق في إحداث فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة:

بداية من السنة الثانية على تأسيسه (أي عام ١٩٩٤) اشتمل برنامج الصندوق على بند خاص بإحداث وتدعيم فرص العمل، خصص له اعتماد بقيمة ٤ ملايين دينار لتلك السنة. وانطلق هذا البرنامج خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤، وشملت الأنشطة تنمية استغلال الأراضي الزراعية، ودعم تربية الماشية، وتطوير المشاتل، وتنمية الصناعات التقليدية والحرف الصغرى. وتواصلت هذه التجربة إلى غاية عام ٢٠٠٨، فشملت أكثر من ٦١٧٦٤ منتقياً (منهم ٢٢٣ منتقياً عام ٢٠٠٨ في إطار التعاون الدولي) من المنتسبين إلى الفئات الضعيفة، باعتمادات بلغت ٨٨.٥٦٢ مليون دينار تقريباً^١.

وقد تبين بعد إحداث البنك التونسي للتضامن سنة ١٩٩٧ ونظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات سنة ١٩٩٩ أن هذه الآليات الجديدة يمكن أن تقوم بمهمة المساعدة على بعث ودعم فرص العمل بمناطق تدخل الصندوق، وأنها تستجيب أكثر لمقتضيات المرحلة في نشر عقلية المبادرة بعد أن حققت الدولة لهذه المناطق مقومات أفضل للنمو والتقدم. وقد تركز عمل الصندوق خلال المرحلة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) على إزالة وتعويض ما تبقى من مساكن بدائية.

^١ - الانترنت، موقع: www.26-26.org، مرجع سابق.

ونشير في هذا الصدد إلى المساهمة الهامة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية في إنجاز بعض البرامج والمشاريع بمناطق تدخل الصندوق، وكذلك في أعمال الدعم والمساعدة الفنية في مجال خلق موارد الرزق وإحداث المشاريع الاقتصادية الصغيرة.

٦- إنجازات الصندوق خلال الفترة ١٩٩٣ - نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨:

تمثلت أهم إنجازات الصندوق فيما يلي^١:

- بلغ عدد المناطق التي انتفعت بتدخلات الصندوق ١٨٢٩ منطقة.
- عدد العائلات المستفيدة: أكثر من ٢٦٧.٠٠٠ أي أكثر من ١٣٤٠.٠٠٠ شخص.
- الاعتمادات المرصودة: ٩٠١.٢١٤ مليون دينار.
- جملة المساكن التي تم بناءها تعويضاً للمساكن البدائية: ٤٠٣٧٠ مسكناً، إضافة إلى ٢٩١٩١ مسكناً تم تحسينها، وذلك خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٩).
- بالإضافة إلى تدخلات الصندوق الأخرى في مجال تهيئة الطرقات وتعبيدها، والإنارة، ومد شبكات المياه الصالحة للشرب، والنهوض بالأحياء الشعبية المحيطة بالعاصمة والمدن الكبرى الخ.
- فرص عمل محدثة: ٦٤٧١ فرصة خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٤) قبل أن يعهد بهذه المهمة إلى الصندوق الوطني للتشغيل.

٧- صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر:

لاقى نجاح صندوق التضامن الوطني صدًى كبيراً على المستوى العالمي، وتجلى في الكثير من الأوساط والمحافل الدولية، ومن هذا المنطلق، واعتباراً لتفتشي ظاهرة الفقر والبطالة في العالم، توجهت تونس بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٥ بنداء لإحداث صندوق عالمي للتضامن من أجل المساهمة في مكافحة البطالة والفقر، وخاصة في البلدان الأشد فقراً خدمة للسلم والتنمية في العالم.

وقد كانت هذه المبادرة محل ترحيب وتقدير داخل الكثير من المحافل والمؤسسات الإقليمية والدولية. وتوج هذا التقدير الدولي بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في

^١ - الانترنت، موقع: www.26-26.org، مرجع سابق.

٢٢/١٢/٢٠٠٢ على المبادرة التونسية بإحداث الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر. وقد أعلن عام ٢٠٠٤ عن تخصيص ١٠٪ من التبرعات لفائدة صندوق التضامن الوطني للصندوق العالمي للتضامن قصد مساعدته على الانطلاق في أعماله، حيث بلغت الاعتمادات المرصودة للمساهمة في الصندوق العالمي للتضامن حتى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨ ما قيمته ٨.٣٧٠ م.د. تونسي^١.

وفي نهاية عام ٢٠٠٩ مازال الصندوق يكمل البرامج والمهام الأساسية التي كلف بإنجازها بعد أن قطع شوطا كبيرا في مجال نشر التنمية في مناطق عدة، بفك العزلة عن المناطق النائية والفقيرة (أي مناطق الظل) وتمكينها من التجهيزات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية كالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية ومراكز الترفيه والاهتمام بالأحياء الفقيرة الخ، وكذلك تعويض المساكن البدائية بمساكن لائقة. وقد ساهمت هذه النتائج في تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية بالمناطق المعنية. كما اكتسبت تدخلات الصندوق منذ سنة ٢٠٠٨ صبغة جديدة تتمثل في مساعدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل على اقتناء مساكن جماعية مع منح تسهيلات كبيرة في الاقتراض والتسديد^٢.

ولا يفوتنا التطرق إلى أنه في إطار متابعة الأوضاع بمناطق تدخل الصندوق ومسايرة لتطور الحاجيات ما تم تخصيصه من ميزانية قدرت ب ٣٠ مليون دينار سنة ٢٠٠٥؛ لاستكمال بعض البرامج السكنية وإنجاز بعض المرافق الأساسية وخاصة لفائدة المعتمديات (النواحي) ذات الأولوية التي تحظى منذ سنة ١٩٩٩ ببرنامج خاص للتنمية، تعزز منذ شهر جويلية (تموز) ٢٠٠٥ ببرنامج إضافي هام يهدف إلى تعزيز مقومات التنمية بهذه المناطق ورفع نسق إحداثيات الشغل وبعث المؤسسات لتوفير فرص العمل لفائدة سكانها^٣.

^١ - الانترنت، موقع: www.26-26.org، مرجع سابق.

^٢ - المرجع نفسه.

^٣ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٣٣.

المبحث الثالث - البنك التونسي للتضامن ونظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

أولاً - البنك التونسي للتضامن:

١ - نشأته:

تم إحداث البنك التونسي للتضامن بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١؛ ليكون آلية تمويل ناجعة، وحافزاً هاماً لأصحاب المهن والحرفيين وحاملي شهادات التعليم العالي وخريجي التكوين المهني وغيرهم من الشرائح الأخرى؛ لإقامة مشروعات لحسابهم الخاص، وهو أول مؤسسة بنكية من حيث اتساع القاعدة الشعبية للمساهمين (٢٢٠ ألف مساهم). وقد انطلق البنك برأس مال قدره ٣٠ مليون دينار تونسي تملك الدولة منه ٣٨٪، والبقية ٦٢٪ ملك للمساهمين الخواص. وقد تم في جوان (حزيران) ٢٠٠٠ زيادة رأس مال البنك ليبلغ ٤٠ مليون دينار، موزعة بين المساهمين كالاتي:

- ٢١.٥ مليون دينار بمعدل ٥٤٪ ملك الدولة.

- ١٨.٥ مليون دينار بمعدل ٤٦٪ للمساهمين الخواص.

ويعتبر البنك التونسي للتضامن بنك إيداع، يخضع للقانون عدد ٥١ لعام ١٩٦٧ المتعلق بتنظيم مهنة البنوك، وتم تنقيحه وإتمامه بالنصوص الموالية، وبإمكانه طبقاً لقانونه الأساسي القيام دون منع أو تحديد بجميع العمليات المصرفية العادية، إلا أنه يبقى بنكاً مختصاً بالأساس بتمويل المشاريع الصغرى، وهو ما يميزه عن البنوك الأخرى^١.

٢ - الإجراءات المتبعة وشروط الانتفاع بقرض:

تتمثل شروط الانتفاع بقرض أساساً في أن يكون طالبه منتصباً إلى الفئات المستهدفة، وهو أن يكون من الأشخاص الطبيعيين أصحاب المهارات المهنية أو الكفاءات العلمية المقبلين على إقامة مشاريع لحسابهم الخاص، وأن يتراوح عمره ما بين ١٨ و ٥٩ سنة مع الالتزام بالتفرغ شخصياً كامل الوقت لتسيير المشروع، كما يجب أن يكون للمشروع المقدم جدوى ومردودية^٢.

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٨، ٤٠.

٢ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، البنك التونسي للتضامن في ذكرى تأسيسه، ص ١٦.

أما الإجراءات فتتمثل أساساً في اعتماد ملف قرض مبسط، ونسبة فائدة تفضلية لا تتجاوز ٥٪ سنوياً، مع تحديد مدة معينة لتسديد القرض^١. وتجدر الإشارة إلى أن البنك ينسق عمله في كل ذلك مع هياكل المساندة (منظمات وطنية وبرامج تنموية وجمعيات ومنظمات غير حكومية... فاعلة في قطاع المشروعات الصغرى)؛ وذلك من أجل العمل على حسن اختيار المشاريع الممولة ومتابعة المستثمرين وتدريبهم، وكذلك استيفاء القروض في آجالها المحددة.

٣ - أهداف البنك وطرق تدخله:

ما فتئ التشغيل يحظى بالأولوية المطلقة في اختيارات تونس وتوجهاتها ومخططاتها وخاصة في البرامج الانتخابية لرئاسة الجمهورية للفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٤) و (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) و (٢٠١٠ - ٢٠١٤). وقد بادرت الدولة في ظل بروز تحديات جديدة في سوق الشغل منذ أوائل التسعينات، من أهمها التزايد السريع في عدد طلبات الشغل وتغير هيكلتها بدعم قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن الشغل بدفع نسق النمو، وتطوير محيط المؤسسة الاقتصادية وبرنامج تأهيلها، ودفع الاستثمار الخاص مع العمل على تشجيع المبادرة والعمل المستقل. وقد حظي بعث المشاريع الصغرى بمكانة خاصة ضمن هذه الاهتمامات المتعلقة بتجسيم هذا التوجه. ونتيجة ذلك تم إحداث البنك التونسي للتضامن بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية التالية^٢:

- فتح آفاق جديدة في مجال التشغيل من خلال التشجيع على بعث المشروعات الصغرى وموارد الرزق من طرف صغار المستثمرين، المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية ذات الإمكانات المحدودة في مختلف مناطق البلاد ولاسيما المناطق النائية الفقيرة والمعتمدات ذات الأولوية.

- تسهيل الانتفاع بالقروض لفائدة أصحاب المهن والحرفيين وحاملي الشهادات العليا والتكوين المهني، الذين تعوزهم جميعاً إمكانات التمويل والضمانات المطلوبة من قبل البنوك، بما يمكنهم من إقامة نشاط خاص يحقق لهم الرقي الاجتماعي، ويؤمن لهم الرزق، ويدمجهم في دورة الإنتاج.

- المساهمة في نشر ثقافة المبادرة وترسيخ عقلية العمل؛ إسهاماً في إرساء دعائم التنمية المستدامة، وتشجيع الطاقات على الابتكار في كافة القطاعات الاقتصادية.

١ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.

٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤١، ٤٢.

ويعتمد البنك في نشاطه أسلوب العمل عن قرب؛ وذلك بالتعرف إلى المستثمرين بصفة مباشرة في أماكن إقامتهم ونشاطهم، مع متابعتهم ومساعدتهم في جميع مراحل مشروعاتهم. وتجسم هذا الأسلوب في تركيز خلايا محلية للبنك في كل الولايات، وتفويضها بصلاحيات واسعة في إسناد القروض. وقد مكّن ذلك من اختصار آجال التمويل، وتقليص آجال إجابة الحرفاء على طلبات التمويل المقدمة. كما أبرم البنك اتفاقات مع الكثير من الهياكل التي تعنى على الصعيد المحلي بتنمية المشروعات الصغرى؛ وذلك عبر تشخيصها المشاريع، والإحاطة بالمستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية- الفنية للمشاريع. وأما أبرز المؤسسات التي أمضى معها البنك اتفاقيات فهي الآتية^١:

- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.
- ديوان التنمية للوسط الغربي.
- الديوان الوطني للصناعات التقليدية.
- ديوان التنمية للجنوب.
- صندوق التضامن الوطني ٢٦ - ٢٦.
- مركز تأهيل القاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بالحوادث.
- الصندوق الوطني للتشغيل ٢١ - ٢١.
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- الاتحاد الوطني للمكفوفين.
- ديوان التنمية للشمال الغربي.
- الغرفة الفتية الاقتصادية بتونس.

٤ - الإنجازات:

صادق البنك منذ بداية نشاطه في مارس (آذار) ١٩٩٨ إلى غاية ٣١ مارس (آذار) ٢٠٠٨ على ٩٩٩٢٩ قرضاً، باعتمادات قدرت بـ ٤٩٣ مليون دينار. وكان نصيب المهن الصغرى منها هاماً ببلوغ ما نسبته ٤٠.٤٪؛ فالخدمات بـ ٣٩.١٪، ثم الفلاحة بـ ١٥.٤٪، والصناعات التقليدية بـ ٥.١٪. وقد وفرت هذه المشاريع ١٥٣٣٩٦ فرصة عمل، مع العلم أن

^١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٣.

حجم القرض هو بحدود ٤٤٨٨ د.ت.، وقد بلغت حصة المرأة ٣١.١٪ من قيمة القروض حتى نهاية ٢٠٠٧^١.

جدول رقم ٢٢ - تطور عدد القروض الممنوحة خلال الفترة [١٩٩٨ - جوان (حزيران)

٢[٢٠٠٥

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المجموع
القرض وفرص العمل									
عدد القروض	٧٢٩٨	١٤٧٩٢	١٤٥٤٨	١٢٣٣٠	١٠١٨٦	٧٣٩٨	٧٥٨٦	٣٩٩٧	٧٨١٣٥
قيمة القروض م. د.	٢٩.٧٨٤	٥٣.٤٢٩	٤٩.٢٧٨	٤١.٧٩٥	٥١.٦١٠	٤٠.٩٣٤	٣٩.٣١٠	٢٣.٠٧٣	٣٢٩.٢١٣
عدد مواطن الشغل	١١٠٠٠	٢١٤٦٤	١٩٢١٩	١٧٥٣٥	١٥٧٠٥	١٠٤٥٥	١٢٢١١	٦٤١٨	١١٤٠٠٧

يلاحظ من خلال الجدول تراجع عدد القروض وقيمتها، وعدد مواطن الشغل التي وفرتها

خلال سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مقارنة بالسنوات التي سبقتها، ولربما يكون ذلك نتيجة تعرض البنك لبعض المشاكل في التسديد، كعدم الدفع أو فشل الكثير من المشروعات التي كان يمولها، مما دعاه إلى مراجعة سياسته والشروط المطلوبة لمنح القروض ودراسة الجدوى الاقتصادية من المشروع قبل تمويله. وتتباين نسب توزيع القروض حسب المناطق، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم ٢٣ - توزيع القروض حسب المناطق من ١٩٩٩ حتى جوان (حزيران) ٢٠٠٥^٢

المنطقة	عدد القروض	المبلغ م. د.	النسبة %
الشمال الشرقي	٢٦١٧٧	١١٦.٥٨٢	٣٥.٤١
الشمال الغربي	٨٦٠٥	٢٨.٩٣١	٨.٧٨
الوسط الشرقي	١٦٣٢١	٨٠.٧٤٠	٢٤.٥٣
الوسط الغربي	١٠٦٣٧	٤١.٣٤٠	١٢.٥٦
الجنوب الشرقي	٨١٦٣	٣٤.٣٥٠	١٠.٤٤

١ - الانترنت، موقع البنك التونسي للتضامن: www.tach-in.org

٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٤.

٣ - المرجع نفسه، ص ٤٤.

الجنوب الغربي	٨٢٩٢	٢٧.٢٧٠	٨.٢٨
المجموع	٧٨١٣٥	٣٢٩.٢١٣	١٠٠
المعتمديات (النواحي) ذات الأولوية	٣٣٦١٢	١٢٢.١٦٥	٣٧.١



الرسم البياني رقم ١

من خلال الجدول رقم ٢٣، يمكن الاستنتاج بأن المناطق الغربية استقطبت حصة هامة من القروض الممنوحة بلغت ٣٥.٢٪، وهي لا تضم سوى ٣١.٦٪ من العدد الإجمالي للسكان. وتكتسي حصة المعتمديات (أي النواحي) ذات الأولوية، ومناطق تدخل صندوق التضامن الوطني التي تحظى بعناية خاصة من الدولة، بمدلول أكثر؛ حيث مؤل البنك التونسي للتضامن ٣٣٦١٢ قرصاً بهذه المناطق بمبلغ إجمالي قدره ١٢٢.١٦٥ مليون دينار، أي ما يمثل ٤٣.٠١٪ من العدد الإجمالي للقروض المسندة، وهو ما كان له الأثر الإيجابي في تحسين وضع التشغيل من خلال خلق وظائف جديدة في هذه المناطق.

وتتوزع هذه القروض على قطاعات مختلفة ونشاطات متنوعة:

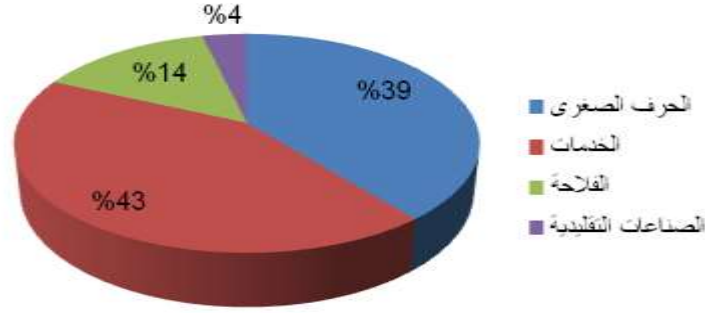
جدول رقم ٢٤ - توزيع القروض حسب النشاطات منذ النشأة وحتى جوان (حزيران) ٢٠٠٥

النسبة %	المبلغ م. د.	القطاع
٣٩.٢٠	١٢٩.٠٦	الحرف الصغرى
٤٢.٦٤	١٤٠.٤٠	الخدمات
١٤.٤٤	٤٧.٥٧	الفلاحة

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٦.

الصناعات التقليدية	١٢.١٨	٣.٧٢
المجموع	٣٢٩.٢١	١٠٠.٠٠

توزيع القروض حسب النشاطات



الرسم البياني رقم ٢

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قطاعي الخدمات والمهن الصغرى يستقطبان ٤٢.٦٤٪ و ٣٩.٢٠٪ من جملة القروض على التوالي، بينما يستقطب قطاعا الزراعة والصناعات التقليدية ما نسبته ١٤.٤٤٪ و ٣.٧٢٪ على التوالي. وتختلف القروض حسب المستوى التعليمي، حيث أغلبها لأصحاب المستويات العلمية الابتدائية والثانوية.

جدول رقم ٢٥ - توزيع القروض حسب المستوى التعليمي منذ النشأة حتى جوان ٢٠٠٥

المستوى التعليمي	النسبة المئوية من أصل مجموع القروض %
أميون	٣.٨
ابتدائي	٣٩.٤
ثانوي	٤٣.٤
عال	١٣.٤
المجموع	١٠٠.٠

إن ما يسترعي الانتباه هو التزايد المستمر في نسبة المنتفعين بالقروض من حاملي شهادات التعليم العالي من أصل مجموع المنتفعين؛ حيث بلغت النسبة ١٦٪ خلال الفترة [١٩٩٨ - ماي (أيار) ٢٠٠٨]، بينما كانت ١٣.٤٪ خلال [١٩٩٨ - جوان (حزيران) ٢٠٠٦]

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٧.

٢ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.

و ١٠٪ خلال (١٩٩٨ - ٢٠٠٢)، ومثلت الإناث ٣١.٣٪ من مجموع المنتفعين بالقروض الممنوحة من قبل البنك التونسي للتضامن حتى عام ٢٠٠٥. كما شملت القروض ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين يعتبرون أكثر الأفراد بحاجة إلى مساعدة واهتمام.

الجدول رقم ٢٦ - القروض المسندة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة بين ١٩٩٨ وجوان (حزيران) ٢٠٠٥

فئة المنتفعين	العدد	النسبة %
المكفوفون	٧٤	٢.٨٢
حاملو إعاقات أخرى	٢٣٥٥	٨٩.٦٤
أولياء حاملي الإعاقة	١٩٨	٧.٥٤
المجموع	٢٦٢٧	١٠٠.٠٠

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة بلغت ٢٦٢٧ قرصاً بنسبة ٣.٤٪ من مجموع القروض المسندة، وذلك بمقدار إجمالي قدره ٨.٩٩١ مليون دينار.

وعملاً بسياسة الدولة الرامية لمقاومة كل مظاهر الإقصاء والتهميش، وفي إطار الإجراءات القانونية والتربوية المتعلقة بالتشجيع على تشغيل الأشخاص المعوقين تمكن البنك التونسي للتضامن من إسناد ٢٦٢٧ قرصاً لفائدة الأشخاص المنتمين لهذه الفئة؛ ليساعد على إدماجهم في الحياة النشيطة ويساهم بالتالي في تحقيق اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن ٤٥٪ من حجم القروض أسندت للفئة العمرية (٣٠ - ٣٩ سنة)٣.

٥ - المشاكل:

إن النجاح البارز الذي يرافق إنجاز المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن لا يحجب عنا وجود بعض المشاريع المتعثرة. ويتبين ذلك من خلال التقييم الذي أجري في نهاية سنة ٢٠٠٧، حيث تم التوصل إلى ما يلي٤:

- ١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٧.
- ٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٧.
- ٣ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.
- ٤ - المرجع نفسه، ص ١٦.

- ٥٩٪ من المشاريع لا تزال تواصل عملها بصورة عادية.

- ١١٪ من المشاريع تتعرض لبعض الصعوبات.

- نقصان المشاريع المندثرة، حيث كانت ٣٢.٥٪ فأصبحت ٣٠٪.

وتجدر الملاحظة أن هذه المشاريع المندثرة هي بالأساس مشاريع ذات صبغة موسمية كالتمسين وزراعة الخضر. أما المشاريع التي تلاقي صعوبات فيسأندها البنك ويدعم تمويلها حتى تحافظ على ديمومتها.

٦- تسديد القروض:

يحظى التسديد بعناية كبيرة من قبل البنك وذلك حفاظاً على توازناته المالية وديمومته واستمرار خدماته لفائدة الشرائح المستهدفة. وقد ركز البنك سياسة متكاملة في مجال التسديد تقوم أساساً على ما يلي:

- توظيف جيد لكافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، بما يضمن متابعة التسديد.

- تدعيم أواصر الشراكة مع الهياكل المساندة التي تساعد البنك على استيفاء قروضه.

- إرساء شبكة من موظفي المتابعة والمساعدة على التسديد، حيث بلغ عددهم ٣٨ موظفاً عام ٢٠٠٥. وهم يعملون لحسابهم الخاص، ويمثلون في ١٩ خلية. وقد ساهموا مساهمة فعالة في تنشيط التسديد ورفع نسبه بكافة الجهات المعنية.

إن نسب التسديد كانت هامة، وهي في تطور، حيث بلغت النسبة العامة حتى نهاية أفريل (نيسان) ٢٠٠٨ ما قيمته ٦٠.١٪، وكانت خلال الأربعة أشهر الأولى من نفس السنة في مستوى ٨٤٪ مسجلة تطوراً عما كانت عليه عام ٢٠٠٥ بـ ٥٣.١٪. وتتفاوت نسب التسديد حسب المناطق والقطاعات والأنشطة، وكذلك حسب صنف المنتفعين بالقروض. ويتميز حاملوا شهادات التعليم العالي بأعلى نسبة في التسديد بـ ٦٩.٣٪، كما تسجل المرأة نسبة أعلى في التسديد من الرجل بمعدل ٦١.٦٪ و ٤٩.٨٪ على التوالي. وعلى المستوى القطاعي سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة تسديد بمعدل ٦٤٪، وأخيراً على مستوى المناطق سجلت أفضل نسبة بمنطقة الشمال الغربي يليها الشمال الشرقي فالوسط الشرقي بمعدل ٦١.٨٪ و ٥٦.٣٪ و ٥٣٪

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٤٨، ٤٩.

٢ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.

حسب الترتيب السابق للمناطق، بينما لا تزال هذه النسب ضعيفة بالجنوب الغربي والوسط الغربي بمعدل ٥٠٪ و ٤٤٪ حسب ترتيب المناطق، وتبقى أضعف نسبة تسديد عام ٢٠٠٥ بولايتي الكاف وقفصة بمعدل ٢٧.٢٪ و ٢٦.٨٪ حسب الترتيب^١.

ثانياً- نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات:

١- النشأة:

تم إحداث نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في ٢٠/٣/١٩٩٩؛ وذلك بهدف استكمال حلقات منظومة تمويل القروض الصغيرة وموارد الرزق، ومساعدة العائلات محدودة الدخل في الحصول على قروض صغيرة؛ لبعث أنشطة منتجة أو لتحسين ظروف المعيشة.

وقد عرف القرض الصغير في الفصل الأول من القانون الأساسي عدد ٦٧ لعام ١٩٩٩ المؤرخ في ١٥/٧/١٩٩٩، والمتعلق بإحداث نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات كما يلي: «يعتبر قرضاً صغيراً كل قرض يهدف إلى المساعدة على الإدماج الاقتصادي، ويتم إسناد هذه القروض لتمويل اقتناء معدات صغيرة ومدخلات ضرورية؛ للإنتاج أو في شكل مال متداول، كما يمكن إسناد هذه القروض لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش».

٢- أهداف القروض الصغيرة:

يهدف القرض الصغير أساساً إلى ما يلي^٢:

- المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات ذات الدخل الضعيف.
- إحداث موارد الرزق من خلال تطوير الحد الأقصى لقيمة القرض بالنسبة للأنشطة المنتجة من ١٠٠٠ دينار عام ١٩٩٩ إلى ١٥٠٠ دينار عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٠٠٠ دينار عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٤٠٠٠ دينار عام ٢٠٠٤^٣.
- تحسين ظروف العيش من خلال تطوير الحد الأقصى المخصص لذلك من ٣٠٠ دينار عام ١٩٩٩ إلى ٥٠٠ دينار عام ٢٠٠٠ وإلى ٧٠٠ دينار عام ٢٠٠٤، بنسبة فائدة في

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٥٠.

٢ - البنك التونسي للتضامن، دليل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، ماي (أيار) ٢٠٠١، ص ٦.

٣ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.

حدود ٥٪، والمدة القصوى للتسديد ثلاث سنوات، على أنه يمنع على أي مستفيد أن يجمع بين قرضين في آن واحد في إطار هذا النظام أو مع مصادر تمويل أخرى^١.

- تدعيم دور الجمعيات في العمل التنموي لمعاوضة جهود الدولة في مجال التنمية والتشغيل؛ وذلك بتمكينها من منحة للتأسيس قدرها ١٥ ألف دينار ومنحة للنشاط أقصاها ١٥ ألف دينار (٢٠ ديناراً لكل ملف على ألا يتجاوز العدد ٧٥٠ ملفاً)، ويتحمل الصندوق الوطني للتشغيل نسبة ٥٠٪ من المنحة المسندة لحاملي الشهادات العليا المنتدبين للعمل بالجمعيات خلال الثلاث سنوات الأولى، و ٢٥٪ خلال السنة الرابعة والخامسة^٢.

ولدعم ومساندة عمل الجمعيات، قام البنك التونسي للتضامن بمجموعة من النشاطات تمثلت فيما يلي^٣:

- تأسيس ورشات عمل وتكوين موظفين مختصين يشرفون على منح القروض وتسديدها.
 - القيام بحملات إعلامية قبل مباشرة الجمعية لنشاطها.
 - التعريف بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات وكيفية استثمارها.
 - مساعدة الجمعيات على إبرام الكثير من اتفاقات الشراكة مع بعض البرامج التنموية الخاصة؛ لضمان اندماجية تدخلاتها وتدعيم مواردها وإمكانياتها.
- ويدرك المتأمل في أنشطة الجمعيات التطور الهام في عددها، فبعد أن كانت ست جمعيات عام ١٩٩٩ بلغ عددها ٢٧١ جمعية مع نهاية شهر مارس (آذار) ٢٠٠٨. كما تضاعف عدد القروض مئات المرات ببلوغه حوالي ٣٠٠ ألف قرض حتى مارس (آذار) ٢٠٠٨ بعد أن كان عددها ٤٨٩ قرصاً عام ١٩٩٩^٤.

٣- مجالات تدخل نظام القروض الصغيرة:

التدخل في الوسطين الحضري والريفي في مختلف المناطق ولاسيما تلك التي تعاني من صعوبات تنموية، فتقديم القروض الصغيرة يساعد أصحاب المبادرات الصغرى والمجدية الذين

١ - المرجع نفسه، ص ١٦.

٢ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

٣ - المرجع نفسه، ص ١٧.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٧.

ينتمون إلى عائلات معوزة على بعث أنشطة في كل القطاعات الاقتصادية من مهن حرفية وصناعات تقليدية وأنشطة فلاحية وتجارة وخدمات وغيرها.

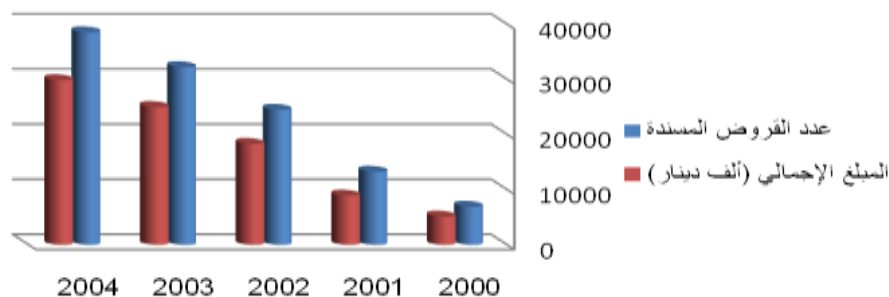
٤ - الإنجازات:

تضاعف عدد القروض المسندة من قبل الجمعيات من النشأة حتى عام ٢٠٠٥ عدة مرات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم ٢٧ - التطور السنوي للقروض المسندة خلال ١٩٩٩ - جوان (حزيران) ٢٠٠٥

السنة	عدد القروض المسندة	المبلغ الإجمالي (ألف دينار)	النسبة %
١٩٩٩ (من ١٠/٢١ إلى ١٢/٣١)	٤٨٩	٣٧٤	٠.٤
٢٠٠٠	٦٩١٣	٥١٢٠	٥.١
٢٠٠١	١٣٢٦٨	٨٩٣٩	٩.٠
٢٠٠٢	٢٤٥٠٠	١٨٣١٤	١٨.٥
٢٠٠٣	٣٢٢٣٩	٢٥٠٠٦	٢٥.٣
٢٠٠٤	٣٨٥٥٩	٢٩٨٦٩	٣٠.٢
٢٠٠٥ (من ١/١ إلى ٦/٣٠)	١٣٢٣٠	١١٣٥٤	١١.٥
المجموع	١٢٩١٩٨	٩٨٩٧٦	١٠٠.٠

التطور السنوي للقروض المسندة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠



الرسم البياني رقم ٣

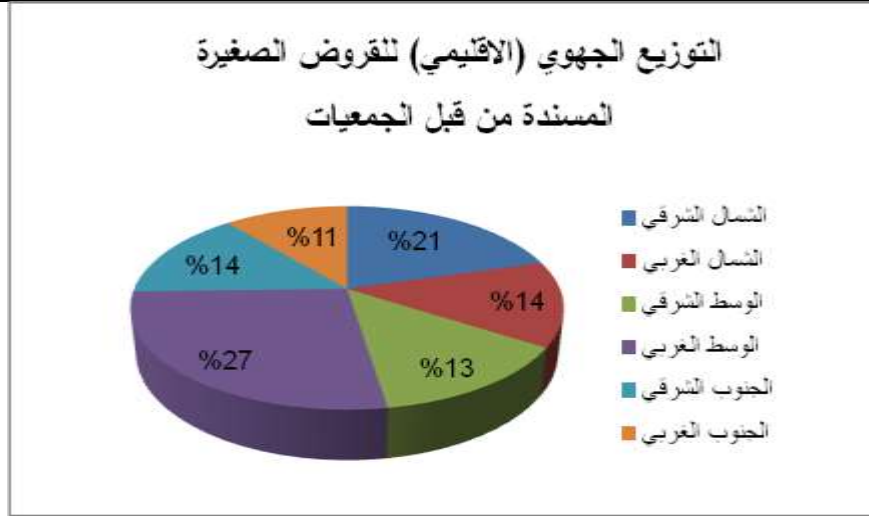
★ التوزيع الجهوي (الإقليمي) للقروض: تباينت أعداد القروض المسندة بين جهة وأخرى نتيجة عدة عوامل اقتصادية واجتماعية... وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم ٢٨ - التوزيع الجهوي للقروض الصغيرة

المسندة من قبل الجمعيات حتى نهاية جوان (حزيران) ٢٠٠٥

١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٦٦.

الجهة	عدد القروض	المبلغ (م.د.)	النسبة %
الشمال الشرقي	٢٦٧١١	٢٠.٢٥٥	٢٠.٥
الشمال الغربي	١٧٣٢٥	١٣.٤٣٨	١٣.٦
الوسط الشرقي	١٧٧٨٠	١٣.٢٥٣	١٣.٤
الوسط الغربي	٣٣٣٤٦	٢٦.٨٢٦	٢٧.١
الجنوب الشرقي	١٦١٩٣	١٤.١٩٢	١٤.٣
الجنوب الغربي	١٧٨٤٣	١١.٠١٢	١١.١
المجموع	١٢٩١٩٨	٩٨.٩٧٦	١٠٠.٠



الرسم البياني رقم ٤

وتبلغ حصة المعتمديات (أي النواحي) ذات الأولوية ٦٦.٤٣٪ من جملة القروض المسندة، بما فيها ١٤.٦٪ لفائدة مناطق تدخل صندوق التضامن الوطني.^٢

★ توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية: إن الالفت للانتباه في هذه القروض هو أن نسبة ٤٠.٩٪ منها وظفت في المجال الفلاحي كتربية الماشية على مستوى عائلي أو بعض الزراعات الموسمية.^٣

الجدول رقم ٢٩ - توزيع القروض حسب النشاطات الاقتصادية حتى نهاية جوان (حزيران) ٢٠٠٥^٤

القطاع	العدد	المبلغ (م.د.)	النسبة %
--------	-------	---------------	----------

^١ - المرجع نفسه، ص ٦٧ .

^٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٦٧.

^٣ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٧.

^٤ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٦٨.

٤٠.٣	٣٩.٨٥٣	٤٧٠.١٣	الفلاحة
١٥.٨	١٥.٦٨٤	١٨٩٨٤	المهن الصغرى
٦.٥	٦.٤٧٠	٩٤٤٩	الصناعات التقليدية
٢٤.١	٢٣.٨٦٢	٣٠٠.٣١	التجارة
٤.٧	٤.٥٧٤	٥١٢٦	الخدمات
٨.٦	٨.٥٣٣	١٨٥٩٥	تحسين ظروف العيش
١٠٠.٠	٩٨.٩٧٦	١٢٩١٩٨	المجموع



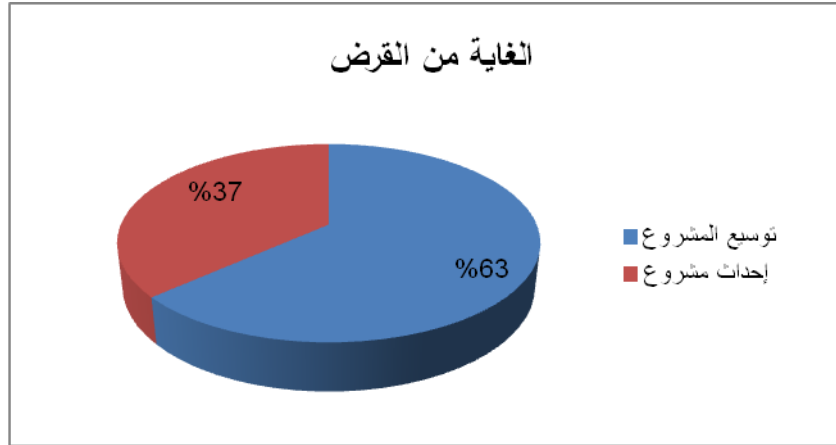
الرسم البياني رقم ٥

وتجدر الإشارة إلى أن ٣٦.٦٪ من القروض المسندة وجهت لإحداث مشاريع جديدة، في الوقت الذي بلغت نسبة القروض المخصصة لتوسيع المشروع ٦٣.٤٪.

الجدول رقم ٣٠ - الغاية من القرض^١

الغاية	العدد	المبلغ (م.د.)	النسبة %
توسيع المشروع	٧٧٠٩٦	٦٢.٧٠٥	٦٣.٤
إحداث مشروع	٥٢١٠٢	٣٦.٢٧١	٣٦.٦
المجموع	١٢٩١٩٨	٩٨.٩٧٦	١٠٠.٠

^١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٦٩.



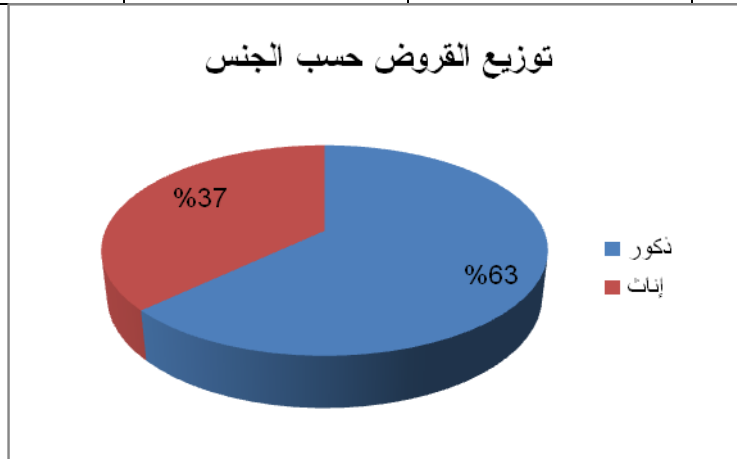
الرسم البياني رقم ٦

★ توزيع القروض حسب الجنس:

بلغت حصة الإناث من القروض الصغيرة ٤٠.٣٪ عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٣٧٪ حتى نهاية جوان (حزيران) ٢٠٠٥، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم ٣١ - توزيع القروض حسب الجنس حتى نهاية جوان (حزيران) ٢٠٠٥

الجنس	العدد	المبلغ الإجمالي (م.د.)	النسبة المئوية %
ذكور	٨٠٤٠٣	٦٢.٣٣٤	٦٣.٠٠
إناث	٤٨٧٩٥	٣٦.٦٤٢	٣٧.٠٠
المجموع	١٢٩١٩٨	٩٨.٩٧٦	١٠٠.٠٠



الرسم البياني رقم ٧

نلاحظ إسناد ٣.٢٪ من القروض الصغيرة إلى أصحاب الاحتياجات الخاصة، الذين يلقون اهتماما فائقا ورعاية جيدة في السنوات الأخيرة.

١ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٧.

٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٧٠.

٤ - الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة:

- أسندت مهمة منح القروض الصغيرة إلى الجمعيات التي يجب توفر الشروط التالية فيها^١:
- أن تكون الجمعية حاصلة على التأشيرة حسب قانون الجمعيات عدد ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ١١/٧/١٩٥٩، وتم تنقيحه في ١٢/٨/١٩٨٨ ثم في ٢/٤/١٩٩٢.
- أن تكون الجمعية حاصلة على ترخيص من وزارة المالية؛ لإسناد القروض الصغيرة من خلال لجنة استشارية تم إحداثها للغرض.

وتختص الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة أساساً بما يلي^٢:

- العمل الميداني ومعرفة المنتفعين عن قرب، والقدرة على تأطيرهم والإحاطة بهم.
 - اعتماد منهجيات تدخل خاصة حسب مميزات وخصائص الفئات المستهدفة.
 - المرونة في الإجراءات واختصار آجال دراسة الملفات.
 - المساهمة في نشر ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات وترسيخ عقلية العمل الجاد.
 - القدرة على التدخل بأقل التكاليف.
- وتجدر الملاحظة أن الجمعية تتمتع بالحرية التامة في تحديد مناطق التدخل، وانتقاء المستهدفين، وإسناد القروض الصغيرة واستخلاصها، ومتابعة المنتفعين وتأطيرهم.

٥ - الشراكة بين البنك التونسي للتضامن والجمعيات المسندة للقروض الصغيرة:

- تندرج الشراكة في إطار تجسيم القرار الرئاسي المتعلق بتخصيص خط تمويل لدى البنك التونسي للتضامن يوضع على ذمة الجمعيات؛ لإسناد القروض الصغيرة من خلال المجلس الوزاري المضيق المخصص لموضوع العمل الجمعياتي والمنعقد في ٢٣/٤/١٩٩٩^٣. وتستند الشراكة بين الطرفين إلى الآليتين التاليتين^٤:

- إمضاء اتفاقية بين الجمعية والبنك التونسي للتضامن تحدد دور والتزامات كل طرف.

١ - دليل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، مرجع سابق، ص ١١.

٢ - المرجع نفسه، ص ١٢.

٣ - دليل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، مرجع سابق، ص ١٤.

٤ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٦٢.

- إبرام عقد برنامج سنوي بين الجمعية والبنك التونسي للتضامن، يتضمن البرنامج المزمع تنفيذه، من حيث عدد وحجم القروض ومناطق التدخل والتوزيع القطاعي للأنشطة المخطط لتمويلها.

ويقوم البنك التونسي للتضامن في إطار التصرف في خط التمويل المخصص للقروض الصغيرة بتحويل الأقساط المتفق عليها في إطار عقد البرنامج المشار إليه ومتابعة تنفيذه من قبل الجمعيات. كما يشرف على تطبيق الجمعيات المرخص لها للأحكام القانونية والترتيبية المتعلقة بإسناد القروض الصغيرة، وعلى متابعة تسديد القروض من قبل الجمعيات. ويقوم البنك في هذا المجال بتقديم الدعم الفني لكوادر وموظفي الجمعيات، وتنظيم حلقات تدريبية لهم في بعض المجالات كالإعلامية والمحاسبة المتصلة بالتصرف في برامج القروض الصغيرة بالتعاون مع بعض الآليات الأخرى. وكذلك قيامه بتنظيم دورات تكوينية لموظفي الجمعيات الجديدة قبل مباشرة نشاطها بالتعاون مع مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

ويسهر البنك كذلك على التنسيق مع الكثير من المنظمات والهيئات الدولية الناشطة في مجال القروض الصغيرة على مستوى الدعم المؤسسي والتمويل.

٦- تسديد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات:

إن ما يبعث على الارتياح هو التطور في نسبة التسديد التي بلغت ٨٤٪ حتى نهاية شهر أفريل (نيسان) ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٨٠.٢٪ حتى عام ٢٠٠٥، وهذا يرجع إلى أن الجمعيات ذات الصبغة المحلية لها أحسن نسبة تسديد بحكم قربها من المنتفعين، وقدرتها على المتابعة الدورية والمتواصلة. أما المبالغ غير المسددة فسببها صعوبات ظرفية خاصة في المجال الفلاحي ولاسيما في الزراعات الموسمية المرتبطة أساساً بالعوامل الطبيعية. وتتوزع نسبة التسديد حسب المناطق والنشاطات كالآتي:

الجدول رقم ٣٢ - تسديد القروض حسب المنطقة والنشاط حتى نهاية جوان (حزيران) ٢٠٠٥

المنطقة	النسبة %	النشاط	النسبة %
---------	----------	--------	----------

١ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٧.

٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٧٠.

٧٧.٦	الفلاحة	٨٠.٤	الشمال الشرقي
٨٠.٦	المهن الصغرى	٧٨.٣	الشمال الغربي
٨٠.٢	الصناعات التقليدية	٨١.٦	الوسط الشرقي
٨٢.١	التجارة	٨١.٢	الوسط الغربي
٨٢.٥	الخدمات	٨١.٣	الجنوب الشرقي
٩١.٢	تحسين ظروف العيش	٧٩.٢	الجنوب الغربي

ومن حيث الجنس، فقد بلغت نسبة التسديد ٨٢.٦٪ لدى الإناث و ٨٠.٣٪ لدى الذكور. يمكن الاستنتاج أنه بفضل الجمعيات التنموية تم إدماج الكثير من حاملي الشهادات العليا (ما يزيد عن ١٢٠٠ خريج عام ٢٠٠٨) في صلب هذه الجمعيات^١. كما ساهمت هذه الجمعيات في منظومة التنمية المحلية والجهوية (الإقليمية)، فضلاً عن مساهمة آلية القروض الصغيرة في إيجاد عقلية جديدة مبنية على الإقراض والتسديد لدى فئات اجتماعية ضعيفة تحتاج إلى المساعدات المباشرة.

المبحث الرابع - الصندوق الوطني للتشغيل:

مثل التشغيل لتونس رهاناً جوهرياً وأولوية وطنية تكتمل بها مقومات الكرامة لكل تونسي وتونسية، وتتحقق من خلالها المساهمة المنتجة لكل فرد في تنمية البلاد وتحقيق مجتمع التوازن والاندماج.

وتبعاً لذلك وضع التشغيل في صدارة الأولويات الوطنية، وتالت الإجراءات لدعم نسق إحداثيات الشغل ورفع الاستثمار في تكوين الموارد البشرية؛ بهدف إكسابها المهارات والكفاءات التي تمكّنها من مواجهة الحاجيات المتطورة للاقتصاد والانصهار بنجاح في دورة الإنتاج. وتمكنت تونس بفضل ذلك من رفع نسبة الاستجابة لطلبات الشغل الإضافية لتبلغ ٩٢٪ خلال المخطط التاسع (١٩٩٧-٢٠٠١)، غير أن نهاية التسعينات وفترة المخطط العاشر (٢٠٠٢-٢٠٠٦) التي تلتها حملت معها تحديات جديدة أهمها^٢:

- التسارع في ازدياد طلبات الشغل (٤٠٠ ألف طلب إضافي) خلال فترة المخطط العاشر، والتنامي السريع لنسبة خريجي التعليم العالي من مجموع الطلبات الجديدة ببلوغ

^١ - صحيفة الحرية ليوم ٢١/٥/٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٧.

^٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٧٨.

المعدل السنوي لحاملي شهادات التعليم العالي ٤٦٠٠٠ تقريباً خلال المخطط العاشر مقابل ٢٠٠٠٠ خلال المخطط التاسع.

- وجود شريحة هامة من طالبي الشغل، جلهم من الأميين والمنقطعين عن التعليم، لا يتوفر لديهم أي إعداد مهني مسبق للاندماج في دورة الإنتاج، فأصبحوا يشكّلون النسبة الأكبر من النواة الصلبة لطالبي الشغل.

وإضافة إلى ذلك، فقد تزايدت التحديات خلال المخطط الحادي عشر للتنمية (٢٠٠٧-٢٠١١)، والتي تسعى فيها تونس إلى تحقيق معدل نمو بنسبة ٦.١٪ سنوياً تستطيع من خلاله توفير ٤١٢ ألف فرصة عمل، بمعدل ٨٢.٤ ألف فرصة عمل سنوياً، والسعي لتخفيض معدل البطالة إلى نحو ١٣.٤٪ عام ٢٠١١، إلا أن ذلك سيصطدم بالكثير من التحديات أهمها^١:

- الحجم المرتفع والمتواصل لطلبات الشغل الإضافية الناجم عن التحولات الديمغرافية التي يشهدها المجتمع بعد بلوغ تونس المرحلة الأخيرة من تحولها الديمغرافي.

- النقلة الهامة في هيكلية الطلبات الإضافية، حيث إنها تتميز بتزايد خريجي التعليم العالي الذين يقدر أن يبلغ عددهم خلال المخطط الحادي عشر للتنمية حوالي ٣٦٥ ألف خريج.

- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

- انفتاح الاقتصاد التونسي على الأسواق الخارجية، وتنامي المنافسة داخلياً وخارجياً، مع ما يتطلبه ذلك من جهود للمحافظة على مواطن الشغل الموجودة.

- تواصل ارتفاع نسبة البطالة لدى طالبي الشغل من خريجي التعليم العالي.

- الأزمات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية التي تتعاقب على الأنظمة الرأسمالية، وآخرها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، التي لا تزال آثارها ونتائجها إلى حد الآن بأغلب الدول نتيجة العلاقات الاقتصادية العالمية المتشابكة.

- أزمة الديون الخارجية وما لها من انعكاسات، وخاصة تلك التي حل موعد تسديدها في ظل الكساد الاقتصادي.

^١ - تقرير عن التشغيل، مرجع سابق، ص ٣.

^٢ - المرجع نفسه، ص ٣.

١ - النشأة:

أحدث الصندوق الوطني للتشغيل (المعروف بـ ٢١ - ٢١ وهو رقم حساب البنكي) بمقتضى الفصل ١٣ من القانون عدد ١٠١ لعام ١٩٩٩ المؤرخ في ١٢/٣١/١٩٩٩، والمتعلق بقانون المالية لعام ٢٠٠٠ في شكل حساب خاص في الخزينة.

٢ - التمويل:

تتكون موارد الصندوق من المصادر التالية^١:

- الهبات وتبرعات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
 - الموارد المتأتية من تدخلاته.
 - مخصصاته من قبل الدولة.
 - الموارد الأخرى التي يمكن توظيفها لفائدة الصندوق طبقاً للتشريع الجاري العمل به.
- وتطرح الهبات والتبرعات الممنوحة لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، والضريبة على الشركات.

٣ - الأهداف:

يمثل الصندوق الوطني للتشغيل آلية جديدة باعتمادات إضافية هامة هدفها الأساسي تأهيل وتكوين طالبي الشغل، ومساعدتهم على الاندماج في العمل المؤجر أو للحساب الخاص. وأما أهدافه الأساسية فهي الآتية:

- تعزيز «قابلية التشغيل» لدى طالبي الشغل ودعم حظوظهم في الاندماج في العمل؛ وذلك عبر دورات تكوينية يتم تنظيمها وفقاً لمتطلبات سوق الشغل والمؤهلات الأساسية لطالبي الشغل كتكوين تكميلي في الاختصاصات الجديدة وتدريب بالمؤسسات وتكوين وتشغيل في أشغال ذات مصلحة عامة الخ.

- الإدماج في عمل مؤجر: مثل انتداب مدرسين ببرنامج تعليم الكبار وموظفي تأطير بالجمعيات والمعاهد الثانوية وموظفي تنشيط بالأحياء الجامعية وموظفين يشرفون على عملية التسديد بالجمعيات المحلية.

^١ - الصندوق الوطني للتشغيل، القانون عدد ١٠١ لعام ١٩٩٩ المؤرخ في ١٢/٣١/١٩٩٩ والمتعلق بقانون المالية لعام ٢٠٠٠، والقانون عدد ٩٨ لعام ٢٠٠٠ المؤرخ في ٢٥/١٢/٢٠٠٠ والمتعلق بقانون المالية لعام ٢٠٠١.

- حفز روح المبادرة: وذلك بتمكين المستثمرين الشبان من ذوي الكفاءات المهنية من التمويل اللازم لإنشاء مشروعاتهم.

٤- الشراكة مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني:

عمل الصندوق الوطني للتشغيل على إشراك الأطراف المعنية وخاصة منها وزارات وهاكل المساندة والمؤسسات التمويلية وغيرها في كافة المراحل المتعلقة سواء بتشخيص فرص الشغل الجديدة واستنباط الآليات والبرامج، أو بالمساهمة في تمويلها والإشراف على تنفيذها وتقييم نتائجها. وقد ضبطت بمقتضى اتفاقات إطارية بين الصندوق وجلّ هذه الأطراف مجالات التعاون في ميادين تشخيص فرص العمل التي يمكن أن توفرها القطاعات التابعة لهذه الأطراف، أو استنباط برامج كفيلة بتعزيز تشغيل الشباب اعتماداً على حاجات القطاع أو بإدماجهم في النشاطات المعنية. وهذا ما تم فيما يتعلق ببرامج تأهيل حاملي الشهادات العليا في اختصاصات الإعلامية والإعلام والاتصالات وسائر التقنيات الحديثة، أو تركيز برامج تعليم الكبار، حيث وفرّ ذلك فرص عمل هامة لخريجي التعليم العالي وخاصة أصحاب الاختصاصات صعبة الإدماج في الحياة المهنية الذين يشكلون النواة الصلبة لطالبي الشغل.

كما تم إمضاء اتفاقات مع عدد من البنوك، منها البنك التونسي للتضامن وشركات استثمار مختصة في التنمية؛ وذلك للنظر في صيغ تمويل مبادرات الشرائح الاجتماعية المستهدفة لبعث مشروعات صغيرة ومتوسطة. وتهدف الاتفاقات المبرمة مع مؤسسات المساندة، ومنها المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الجنوب وديوان تنمية الوسط الغربي إلى دفع جهود تشخيص المشاريع والقيام بدراسة جدواها، وكذلك المتابعة والإحاطة بهذه المؤسسات الناشئة.

ويعمل الصندوق على تشريك هياكل المجتمع المدني والنسيج الجمعياتي في تشخيص واستغلال كل فرص التشغيل استجابة للحاجيات المختلفة، كدعم العناية بالمعوقين وتأهيلهم ورفع تأطير الجمعيات بتشجيعها على انتداب الكوادر؛ لرفع أدائها ونجاعة عملها.

وقد مثل التعاون الوثيق بين الصندوق الوطني للتشغيل والبنك التونسي للتضامن - في مجال بعث وتمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك بين الصندوق الوطني للتشغيل وصندوق التضامن الوطني لتأهيل طالبي الشغل، ضمن برامج التشغيل ذات المصلحة العامة، وخاصة

ورشات بناء المساكن التابعة لصندوق التضامن الوطني - أنموذجاً ناجحاً للتكامل بين مختلف آليات المنظومة الوطنية للتضامن سواء في مجال التأهيل أو في ميدان التمويل والتشجيع على الاستثمار الخاص، وهو تكامل تعزز بإحداث نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في إطار مقارنة تشاركيه أثبتت جدواها.

٥ - آلية عمل الصندوق:

رغم تعامل الصندوق الوثيق مع الوزارات وبعض الهياكل المركزية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التأهيل التكميلي لحاملي شهادات التعليم العالي وبعض برامج التشغيل، فقد اعتمد منذ إنشائه لامركزية واسعة في تصور برامجه وإنجازها في إطار مقارنة متجددة على المستوى المحلي والمركزي.

ويتم اقتراح البرامج السنوية للصندوق من قبل الولايات (المحافظات) والوزارات والأطراف المتعاقدة مع الصندوق، ثم تدرس هذه المقترحات وتعديل عند الاقتضاء، ثم تصاغ في شكل برامج متكاملة من قبل مصالح الصندوق قبل عرضها على اللجنة الاستشارية للصندوق للنظر فيها. وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الوزارات، وتجتمع كلما دعت الحاجة للنظر في برامج الصندوق وإبداء رأيها فيها.

ويعرض مشروع البرنامج السنوي بعد تعديله عند الاقتضاء بناء على ملاحظات اللجنة الاستشارية وتقدير كلفته على مجلس وزاري؛ للنظر فيه واعتماد مكوّناته قبل عرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه وإحالة مع سائر أبواب ميزانية الدولة إلى مصادقة مجلس النواب.

وقد أدرج موضوع متابعة تدخّلات الصندوق وتقديم إنجازاته والنظر في وضعية التشغيل عامة كبند أساسي في أعمال مجلس الوزراء لدى انعقاده في مطلع كل شهر على ضوء تقرير يقدمه الوزير المكلف بالتشغيل.

وإضافة إلى المتابعة الميدانية من قبل وزارة التشغيل لأعمال الصندوق وكوادره داخل الجهات، فإن نشاط الصندوق يمثل كذلك محوراً هاماً من محاور الندوات الدورية للولاية (أي المحافظين)، حيث يتم استعراض البرامج والإنجازات والصعوبات التي تعترض عمله وتدارس الإجراءات العملية للتخفيف منها تدريجياً وصولاً إلى معالجتها.

*آلية جديدة لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل لسنة ٢٠٠٩:

نتيجة الخاصيات الجديدة لطلبات الشغل الإضافية، والتي زاد فيها أصحاب الشهادات العليا عن ٥٠٪، بخلاف ما كان عليه الحال بفترة المخطط التاسع والمخطط العاشر للتنمية، وسعيا لمزيد دعم المقاربة المحلية للتشغيل تم منذ بداية سنة ٢٠٠٩ إعادة ترتيب برامج الصندوق الوطني للتشغيل في ثلاثة توجهات أساسية تمثلت فيما يلي:^١

أ- تصويب البرامج نحو الفئات الأكثر استحقاقا وخاصة خريجي التعليم العالي، الذين طالت فترة بطالتهم.

ب- ربط التأهيل بالإدماج داخل المؤسسات.

ت- تسهيل فهم البرامج من قبل المؤسسات وطالبي الشغل وتبسيط إجراءاتها. وتجسيدا لهذه التوجهات، تمت إعادة هيكلة برامج الصندوق ضمن ستة برامج أساسية وهي:^٢

١- تدريبات الإعداد للحياة المهنية.

٢- عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي.

٣- عقد التأهيل والإدماج المهني.

٤- عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

٥- برنامج مرافقة المستثمرين الصغار.

٦- عقد التشغيل والتضامن.

أ- تدريبات الإعداد للحياة المهنية (SIVP):

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المنتفعين على اكتساب مهارات مهنية لتيسير إدماجهم في سوق الشغل، أما الفئات المعنية فهم طالبو الشغل لأول مرة والحائزون على شهادات عليا منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر، وتكون صيغ الانتقال على الشكل التالي:

- فتح مجال الانتقال بالبرامج بعد ستة أشهر على الأقل من الحصول على الشهادة.

- استثناء بعض الاختصاصات حسب قائمة يتم تنظيمها سنويا.

- يتم التدريب أساسا بمؤسسات القطاع الخاص، إلا أنه يمكن أن يتم بمؤسسات القطاع العام أحيانا فلا يوجد ما يمنع من ذلك.

- إبرام عقد التدريب لمدة سنة، ويتم تقييم هذا التدريب بعد مرور الستة أشهر الأولى منه.

^١ - الانترنت، موقع وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب في تونس: webmaster@meipj.gov.tn.

^٢ - المرجع نفسه.

- يمكن تمديد التدريب حسب الحالات لمدة أقصاها ستة أشهر ، ويمكن إجراء تدريب ثان.
- التكاليف بمصاريف تكوين إضافي بطلب من المؤسسات، وفي حدود ٢٠٠ ساعة.
- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها ١٥٠ دينار تونسي.
- التكاليف بالتغطية الاجتماعية خلال مدة العقد.
- تلزم المؤسسات التي يتم التدريب فيها بدفع منح تكميلية للمتدربين لديها.
- تحديد نسب دنيا للإدماج بمعدل ٥٠٪ خلال مدة ثلاث سنوات.

ب- عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المنتفع من اكتساب مؤهلات مهنية بالتعاون بين مؤسسة خاصة وهيكل تكوين عام أو خاص وذلك وفقا لمتطلبات الشواغر، حيث تتعهد المؤسسة بتوظيفه في هذا الشاغر.

أما الفئات المعنية فهم طالبو العمل غير الحاصلين على شهادات عليا، والذين تجاوزت فترة بطالتهم الثلاث سنوات منذ حصولهم على الشهادة المعنية.

وتكون صيغ الانتفاع على النحو التالي:

- إبرام عقد إدماج مع المؤسسة لمدة أقصاها سنة على أساس مخطط للتأهيل وفقا للوظيفة التي سيشغلها المنتفع.

- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها ١٥٠ دينارا تونسيا.
- تلزم المؤسسات بدفع منح تكميلية للمنتفعين.
- إسناد منحة إضافية لا يتجاوز مقدارها ٥٠ دينارا للمنتفع الذي يقيم خارج الولاية التي توجد فيها المؤسسة المحتضنة طيلة فترة العقد.

- تتكفل الدولة بقيمة التكوين في حدود ٤٠٠ ساعة خلال مدة العقد.
- تتعهد المؤسسة بانتداب المنتفعين.
- إسناد منحة إدماج في حدود ١٠٠٠ دينار تونسي للمؤسسة بعد سنة من الانتداب.
- تتكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية لمدة سبع سنوات منذ الانتداب وذلك بشكل تدريجي.

ج- عقد التأهيل والإدماج المهني:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين طالبي العمل من اكتساب مؤهلات مهنية موافقة لمتطلبات فرص العمل التي تقدمت بها مجموعة من المؤسسات الخاصة وتعذرت الاستجابة نتيجة عدم توفر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل.

أما الفئات المعنية فهم طالبو العمل غير الحاصلين على شهادات عليا، والذين لا تستجيب مؤهلاتهم الأولية لحاجيات المؤسسات والقطاعات المختلفة. وتكون صيغ الانتفاع كما يلي:

- إبرام عقد إدماج وتأهيل لمدة أقصاها سنة مع المؤسسة على أساس مخطط للتأهيل حسب الوظائف التي سيشغلها المنتفعون.

- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها ٨٠ ديناراً تونسياً.

- تلزم المؤسسة بدفع منح تكميلية للمنتفعين.

- تتكفل الدولة بقيمة التكوين، وذلك في حدود ٤٠٠ ساعة خلال مدة العقد.

د- عقد الإدماج في الحياة المهنية:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين فاقد الشغل من اكتساب مؤهلات جديدة موافقة لمتطلبات فرصة عمل مشخصة مسبقاً بمؤسسة خاصة.

أما الفئات المعنية، فهم العمال المثبتون الذين فقدوا عملهم لأسباب اقتصادية أو فنية أو إثر الغلق النهائي والفجائي وغير القانوني للمؤسسات، والذين اشتغلوا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات بنفس المؤسسة التي تولت تسريحهم.

وتكون صيغ الانتفاع على الشكل التالي:

- إبرام عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية لمدة أقصاها سنة واحدة.

- تسند الدولة للمنتفع منحة مقدارها ٢٠٠ ديناراً شهرياً.

- تلزم المؤسسة بالمساهمة بمنح تكميلية للمنتفعين.

- تتكفل الدولة بقيمة التكوين في المؤسسات العامة والخاصة في حدود ٢٠٠ ساعة.

- تتكفل الدولة بالتغطية الاجتماعية للمنتفعين.

- تتعهد المؤسسة المحتضنة بانتداب المنتفعين في الحياة المهنية بعد إنهاء عقودهم.

هـ- برنامج مرافقة المستثمرين الصغار:

يهدف هذا البرنامج إلى المساعدة على تشخيص فكرة المشروع، وإعداد دراسة عنه ومخططاً لأعماله. وكذلك تأهيل المستثمرين في كيفية إدارة المؤسسات والمجالات الفنية الضرورية لبعث

المشروع، إضافة إلى إسداء المشورة والنصيحة لهؤلاء المستثمرين الصغار. ويتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بدفع جزء من مقابل خدمات موكلة للهياكل العامة، ولكنها تقع على عاتق هذه المؤسسات الصغرى، وتكون صيغ الانتفاع على النحو التالي:

- التكفل بمصاريف التكوين في بعث المشروعات الصغرى لمدة أقصاها ٢٠٠ ساعة.
- التكفل بمصاريف التكوين التكميلي في الإدارة، وفي المجالات الفنية لمدة ٤٠٠ ساعة.
- التكفل بمصاريف المساعدة الفنية لفائدة المستثمرين الصغار.
- إمكانية قضاء فترة تدريب بالمؤسسات العامة أو الخاصة بغية إكساب المنتفعين القدرات المهنية والتطبيقية الضرورية لإنشاء استثماراتهم.
- إسناد منحة شهرية للمنتفعين قيمتها ١٥٠ ديناراً تونسياً لأصحاب الشهادات العليا، و ٨٠ ديناراً تونسياً لبقية المستويات التعليمية لمدة سنة تغطي فترة التأهيل الضرورية والأشهر الأولى من إنشاء المشروع.

و- عقد التشغيل والتضامن:

- يهدف هذا البرنامج إلى إدماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة المهنية ضمن إطار تنمية المبادرات المحلية والنهوض بالتشغيل، أو في نطاق مواكبة متغيرات سوق الشغل.
- أما الفئات المعنية فهم طالبا الشغل من كل الفئات، وتكون صيغ الانتفاع كما يلي:
- إبرام عقود سنوية ذات أهداف محددة مع الإدارات المحلية حسب برامج يتم الاتفاق عليها مسبقاً، تضبط نوعية التدخل والفئات المستهدفة وعدد المنتفعين وكلفة البرنامج.
 - ضبط هذه العقود مع كل إدارة في إطار خطة متكاملة مع بقية البرامج التنموية المخصصة لكافة المناطق.
 - تحويل الاعتمادات للمجالس المحلية، مع وضع خطة لمتابعة تنفيذ هذه العقود.

٦- الإنجازات:

تشكل تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ٢١-٢١ في تكامل آلياتها سنداً بارزاً ودعامة أساسية في مجال الإحاطة بطالبي الشغل من مختلف الفئات، وذلك بتوفير فرص تأهيل وإدماج للكثير من الوافدين الجدد على سوق الشغل والباحثين عن السبل المضمونة في إحداث فرص العمل. وقد عملت الدولة على إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل التي ارتفعت إلى ٥٣.٤ ألف فرصة خلال (١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، حيث انتفع ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل ما يزيد عن

٧٧٣ ألف منتفع خلال الفترة [٢٠٠٠ - نهاية جانفي (كانون الثاني) ٢٠٠٨]، وينتظر أن ينتفع ٩٠ ألف فرد من برامج الصندوق، منهم ٣٠ ألفاً تقريباً من حاملي الشهادات العليا خلال عام ٢٠٠٨، وهو ما تم فعلاً، حيث زاد عدد المنتفعين عما كان مخططاً له ببلوغهم ١١٧٩٨٣ منتفعاً خلال عام ٢٠٠٨، وبلغ مجموع المستفيدين ٩٧٤٩٥٣ منتفع منذ إحداث الصندوق وحتى أكتوبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٩، وباعتمادات إجمالية بلغت ٨٢٣٨٨٧ ألف دينار تونسي^٣، وقد احتلت برامج التكوين في أشغال ذات مصلحة عامة ضمن الترتيب أولويات تدخل الصندوق، من خلال العمل على توجيه هذه البرامج نحو المزيد من تمكين المنتفعين من مهارات فنية في مجالات البناء وتوابعه والحدادة والنجارة والتجهيز الصحي؛ بغية الاستجابة إلى حاجيات المؤسسات على المستوى الجهوي (الإقليمي).

وبالنظر إلى هذه التوجهات الإستراتيجية للصندوق على ضوء الرصد الآتي، ومواكبة تطورات منظومة التشغيل تم تخصيص ١٠٠ مليون دينار لتنفيذ مختلف هذه البرامج، من بينها ٦٦٪ لفائدة البرامج الموجهة لخريجي التعليم العالي^٤، ويبين الجدول التالي تطور تدخلات الصندوق سنوياً منذ نشأته حتى نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠٠٨.

الجدول رقم ٣٣ - تطور تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

السنة	المنتفعون	الاعتمادات الممولة (ألف دينار)
٢٠٠٠	٤١٥٠٥	٥٨٣٨٧
٢٠٠١	٧٠٥٤٨	٨٠٠٠٠
٢٠٠٢	١٠٥٩٧٦	٨٠٠٠٠
٢٠٠٣	١١٠٨٣١	٨٠٠٠٠
٢٠٠٤	١١٨٤٣١	٨٠٠٠٠
٢٠٠٥	١١٨٦٠٥	٨٠٠٠٠

^١ - آمال بن سليمان: رهان التشغيل وثقافة المبادرة، صحيفة الحرية ليوم ٢٣/٤/٢٠٠٨، ص ٢.

^٢ - الانترنت، موقع الصندوق الوطني للتشغيل: www.emploi.gov.tn، مرجع سابق.

^٣ - الانترنت، موقع: webmaster@meipj.gov.tn

^٤ - سنية البجاوي، من أولويات برامج الصندوق الوطني للتشغيل ٢٠٠٨، صحيفة الحرية ليوم ١/٤/٢٠٠٨، ص ٢.

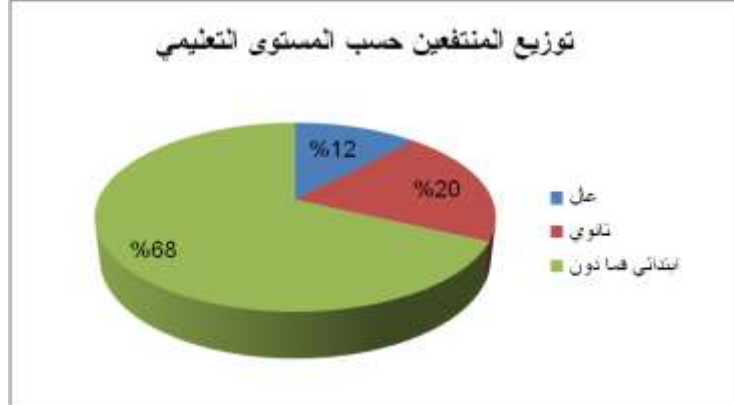
^٥ - الانترنت، موقع الصندوق الوطني للتشغيل: www.emploi.gov.tn، مرجع سابق.

٢٠٠٦	٩٢٩٨٤	٨٥٠٠٠
٢٠٠٧	١١٢٣٩١	١٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	١١٧٩٨٣	١٠٠٠٠٠
المجموع	٨٨٩٢٥٤	٧٤٣٣٧٨

وقد تطورت الاعتمادات لفائدة البرامج الموجهة لخريجي التعليم العالي، فبلغت ٦٦٪ عام ٢٠٠٨ كما سبق أن ذكرنا. ويبين لنا الجدول التالي توزيع المنتفعين حسب المستوى التعليمي حتى نهاية سنة ٢٠٠٨.

الجدول رقم ٣٤- توزيع المنتفعين حسب المستوى التعليمي خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
عال	١٠٧٩٩٨	١٢
ثانوي	١٧٧٩٩٤	٢٠
ابتدائي فما دون	٦٠٣٢٦٢	٦٨
المجموع	٨٨٩٢٥٤	١٠٠



الرسم البياني رقم ٨

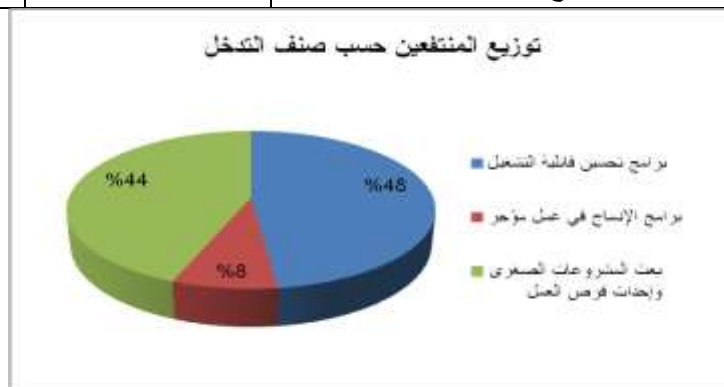
نلاحظ من خلال الجدول أن ما يزيد عن ثلثي (٣/٢) المنتفعين من تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل هم من المستويات العلمية المتدنية (ابتدائي فما دون)، في حين شكل المنتفعون

من المستويات العلمية العليا النسبة الدنيا ب ١٢% من مجموع المنتفعين، ومع ذلك فقد شهدت هذه النسبة تطوراً مقارنة بما كانت عليه في الأعوام السابقة.

ويتوزع المنتفعون من تدخلات الصندوق إلى ثلاثة أصناف وهي:

الجدول رقم ٣٥ - توزيع المنتفعين حسب صنف التدخل خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

النسبة %	عدد المنتفعين	البرنامج
٤٨	٤٢٥٠٧٢	برامج تحسين قابلية التشغيل
٨	٦٩٩٤٦	برامج الإدماج في عمل مؤجر
٤٤	٣٩٤٢٣٦	بعث المشروعات الصغرى وإحداث فرص العمل
١٠٠	٨٨٩٢٥٤	المجموع



الرسم البياني رقم ٩

يلاحظ من خلال الجدول أن تدخل الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) لبرامج تحسين قابلية التشغيل كانت في المقدمة، حيث شكلت نسبة المنتفعين في هذا المجال ٤٨%، في حين كان التدخل ضعيفاً لصالح برامج الإدماج في عمل مؤجر، فلم تتعد نسبة المنتفعين ٨%، وكان التدخل معقولاً لصالح البرامج المتعلقة ببعث المشروعات الصغرى وإحداث فرص العمل بنسبة ٤٤%، حيث طرأ تطور ملحوظ في عدد المنتفعين بهذه الآلية في الثلاث سنوات الأخيرة.

ونستعرض فيما يلي آلية عمل هذه البرامج الثلاثة، والفئات الاجتماعية الموجهة إليها

وهي^٢:

^١ - الانترنت، موقع: www.emploi.gov.tn، مرجع سابق.

^٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٨٦.

أ- برامج تحسين قابلية التشغيل:

تتوزع هذه البرامج إلى ثلاثة أصناف أساسية وهي:

★ برامج تكوين وتأهيل في اختصاصات مطلوبة في سوق الشغل:

شملت ٣٢٠٥٩ منتقياً حتى جوان (حزيران) ٢٠٠٥، منهم ١٩٨٦٢ من خريجي التعليم العالي. وقد خضع هؤلاء لتكوين تكميلي في اختصاصات جديدة مثل الإعلامية والإعلام وتقنيات الاتصال وصيانة التجهيزات الإعلامية والتصرف في الجودة وحفظ الصحة في القطاع السياحي وبعث وإدارة المؤسسات وغيرها.

★ برامج تدريب بالمؤسسات ولدى الحرفيين:

شملت ١٣٠٦٦٢ فرداً حتى منتصف عام ٢٠٠٥، تم تدريبهم على عدد من الحرف والصناعات التقليدية مثل الحدادة الفنية والخيزران والفسيفساء والنسيج اليدوي وصناعة الجلود وإصلاح السيارات وغيرها... ويضاف إلى هذا العدد ٤٥٤٠١ منتقياً ببرامج تدريب في أعمال خاصة ومؤسسات عامة.

★ برامج تكوين في أشغال ذات مصلحة عامة:

انتفع بهذه البرامج ١١٠٩٦٦ فرداً حتى منتصف عام ٢٠٠٥؛ بغرض اكتساب مهارات في مجالات كثيرة كالبناء والتجهيز الصحي والبستنة، بما يستجيب لحاجيات المؤسسات والتعهدات الصغيرة بالجهات (الأقاليم).

ومكنت الأشغال التي تم القيام بها خلال فترة التكوين من صيانة بعض المباني التربوية والصحية والثقافية والتجهيزات البسيطة مثل المقاعد والمعدات المدرسية، كما ساهمت في تكوين الكثير من المتدربين في ورشات بناء المساكن التي ينفذها صندوق التضامن الوطني ٢٦ - ٢٦ والقاعات الدراسية وأحياء الصناعات الحرفية.

ب- برامج الإدماج في عمل مؤجّر:

تتوجه هذه البرامج إلى حاملي الشهادات العليا خاصة، وتهدف إلى مساعدة الجمعيات العامة والتنموية والهياكل الفلاحية على الانتداب بتحمل جزء من الأجور الممنوحة. كما أن انتداب المدرسين في إطار البرنامج الوطني لتعليم الكبار يتم في إطار هذا الصنف من البرامج.

وقد انتفع بهذه البرامج منذ التأسيس حتى نهاية شهر جوان (حزيران) ٢٠٠٥ الكثير من الأفراد الذين قدر عددهم بـ ٣٨١٣٨ فرداً، منهم ٨٨٥٨ من خريجي التعليم العالي، وذلك في إطار البرنامج الوطني لتعليم الكبار و١٤٥٦ تم انتدابهم لدى الجمعيات^١.

ج- بعث المشاريع الصغرى وإحداث فرص العمل^٢:

يخصّص الصندوق نسبة من ميزانيته السنوية لوضع خط تمويل على ذمة البنك التونسي للتضامن؛ لإحداث مشاريع صغيرة بكلفة لا تزيد عن ١٥ ألف دينار، يوفّر منها المستثمر نسبة ٤٠٪، ويبلغ عدد المنتفعين ٢٤٣٢٢ منهم قرابة ٢٤٥٨ من حاملي الشهادات العليا.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق قدّم المساعدة إلى حوالي ٨٩٨٤ فرداً من أصحاب الاحتياجات الخاصة، وهم يمثلون ٢٪ من جملة المنتفعين؛ بغية الحصول على قروض لبعض مشاريع استثمارية أو موارد كسب معينة أو الاستفادة من تكوين يؤهلهم للانخراط في الحياة النشيطة وإيجاد عمل في مجالات عدّة كالنقش على الخشب وصناعة الجلود والرسم على البلور وإنتاج النباتات العطرية وتربية النحل الخ^٣.

كما اهتمت برامج الصندوق - إلى جانب الدعم المباشر المتمثل في إسناد القروض للراغبين في الاستثمار الخاص بشروط ميسرة - بتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع العمل المستقل بإحداث ٣٦ مركزاً صناعياً و٧٠٣ محلات للصناعات الحرفية بمختلف المعتمديات (النواحي) ذات الأولوية ومناطق التنمية الجهوية، وثلاث محاضن مؤسسات بالأقطاب الجامعية في ولايات تونس وبن عروس وسوسة^٤.

لقد اتسمت تدخلات الصندوق بلا مركزية واسعة في اختيار البرامج وتنفيذها على ضوء الأهداف المرسومة، وتركزت هذه التدخلات بالأساس في الجهات التي اعتبرت ذات أولوية بالنظر إلى الضغوط التي كانت تشهدها سنة ١٩٩٩ على مستوى سوق الشغل، وهو ما يكرس المقاربة المحلية والإقليمية التي اعتمدها الصندوق في معالجة البطالة والنهوض بالتشغيل.

^١ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٨٦.

^٢ - المرجع نفسه، ص ص ٨٦، ٨٧.

^٣ - المرجع نفسه، ص ص ٨٦، ٨٧.

^٤ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٨٧.

وساهمت تدخلات الصندوق - إلى جانب تدخلات الهياكل الأخرى لمنظومة التضامن الوطني (البنك التونسي للتضامن، نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، وصندوق التضامن الوطني) - في تحقيق تطور تنموي ملحوظ في كافة الولايات، حيث أبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى (السكن) لعام ٢٠٠٤ تراجع نسبة البطالة على المستوى الوطني بحوالي نقطتين خلال (١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، وتراجعت نسبة البطالة بنسق أسرع (بين ٤ و٦ نقاط) بالولايات التي اعتبرها الصندوق عام ١٩٩٩ ذات أولوية في تدخلاته. ويبرز تطور وضعية التشغيل في المعتمديات (أي النواحي) ذات الأولوية، والبالغ عددها ١١٩ تقلص معدلات البطالة فيها بمعدل ٤ نقاط خلال (١٩٩٤ - ٢٠٠٤). مع الملاحظة أن نسبة البطالة قد تراجعت بهذه المعتمديات من ٢١.٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٧.٤٪ عام ٢٠٠٤.

إن هذا التطور لم يكن بنفس الدرجة في كافة المعتمديات. فقد اعتبر الصندوق في جويلية (تموز) ٢٠٠٥ أن ٥٥ معتمدية مازالت بحاجة إلى دعم جهود التنمية ووضع برنامج مكثف لدفع التشغيل أكثر وبعث موارد الرزق. وقد أقرت تونس لهذا الغرض مجموعة من الإجراءات في جويلية (تموز) ٢٠٠٥. وتكرّس هذه الإجراءات الأهمية التي تعيرها الدولة لدعم المقاربة المحلية في مجال دفع التشغيل ومعالجة البطالة بالاستناد إلى ما تتيحه آليات المنظومة الوطنية للتضامن من إمكانيات؛ للتدخل في المجال وخاصة منها الصندوق الوطني للتشغيل والبنك التونسي للتضامن والجمعيات التنموية.

★ **الدفعة الأولى من الإجراءات:** تشمل ثمان معتمديات ذات أولوية، يستدعي وضعها درجة عالية من العناية. ويرمي البرنامج الذي أقرّ لفائدتها إلى دعم مقومات التنمية بها، والتوسع في برامج التكوين والتشغيل، وبعث المؤسسات لتوفير فرص العمل ودعم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية. وهذا يتطلب ما يلي:

- إنجاز برامج إضافية للتكوين والتشغيل في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة طالبي الشغل، بمن فيهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

١ - الصندوق الوطني للتشغيل، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤، تونس ٢٠٠٥.

- الجمهورية التونسية، نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لعام ٢٠٠٤.

- تعزيز تدخلات البنك التونسي للتضامن والجمعيات التنموية في مجال إسناد القروض الصغرى لبعث المشروعات الصغيرة.
- التوسع في المناطق السقوية وتكثيف الإنتاج فيها، وتمكين الفلاحين من التجهيزات المقتصدة في مياه الرّي.
- التوسع في برامج غراسة الزيتون والأشجار المثمرة، مع توفير المشاتل لصغار الفلاحين.
- المحافظة على الموارد الطبيعية بإنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة، ومقاومة التصحر ووضع مصدّات الرياح وحماية الغابات وتنميتها الخ.
- المساعدة على تطوير الغراس البعلية والمراعي، ودعم تربية الماشية، مع منح بعض العائلات المعوزة عددا من رؤوس الأغنام في إطار التشجيع على تربية الماشية.
- وفي إطار تنويع الاقتصاد المحلي والقاعدة الاقتصادية بهذه المعتمديات (أي النواحي)، شملت الإجراءات التي تم إقرارها ما يلي:
- إحداث مقاسم ومراكز صناعية تسهياً للمستثمرين الخواص.
- دعم البنية الأساسية بالمعتمديات المعنية تعزيزاً لمقومات التنمية، وتشجيع المستثمرين الخواص على الاستثمار في مجال استخراج وتحويل المواد الإنشائية التي تتوفر في بعض المناطق.
- بيع أراض بأسعار رمزية للمستثمرين في ولايات الكاف والقصرين وقفصة، مع منحهم إمكانية استئجار محلات ومراكز صناعية للحرف الصغرى بأثمان منخفضة.
- ★ **الدفعة الثانية من الإجراءات:** تشمل هذه الدفعة بقية المعتمديات ذات الأولوية وعددها ٤٧ من أصل ٥٥ معتمدية. وفي إطار العناية التي توليها الدولة للمعتمديات ذات الأولوية وللشباب من طالبي الشغل وخاصة حاملي الشهادات العليا، فقد قررت تصويب المزيد من برامج التشغيل وتركيز تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ٢١-٢١ على الفئات صعبة الإدماج والولايات والمعتمديات ذات الأولوية. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الخريجين الجدد من حاملي شهادات التعليم العالي بلغ ٣٠٧٠٠٠ خريج تقريبا خلال (٢٠٠٥-٢٠٠٩) مقابل حوالي ١٥٠٠٠٠ خريج

خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٤)^١، أي بتزايد عدد الخريجين الجامعيين بأكثر من الضعف مقارنة بين الفترتين. ومن بين الآليات المقرر اعتمادها ضمن هذا البرنامج ما يلي^٢:

- وضع عقود برامج بين الصندوق الوطني للتشغيل والمجالس الجهوية، يتم بمقتضاها تحويل اعتمادات سنوية من الصندوق لفائدة الجهات حسب الآليات المعتمدة، وبما يتعين من مرونة؛ وذلك في إطار توسيع صلاحيات الجهة في مجال التنمية والتشغيل ووضع برامج أكثر تلاؤماً مع خاصياتها.

- تكفل الصندوق الوطني للتشغيل خلال ثلاث سنوات بنسبة ٧٥٪ من الأجور لفائدة حاملي الشهادات العليا، خاصة أصحاب الاختصاصات صعبة الإدماج المنتدبين من قبل المؤسسات الاقتصادية.

- وضع برنامج وطني لتأهيل طالبي الشغل من خريجي التعليم العالي في مجال اللغات الأجنبية حسب حاجيات القطاعات المهنية، بما يسهم في تعزيز فرص العمل لفائدتهم ويساعد على استقطاب الاستثمار الخارجي.

- تمكين خريجي التعليم العالي الجدد من فرص إضافية للتأهيل والإدماج؛ وذلك بتوسيع نطاق تدريبات الإعداد للحياة المهنية في مؤسسات القطاع الخاص والمهن الحرة.

- تبسيط شروط استثمار حاملي الشهادات العليا لتعاطي المهن الحرة والاختصاصات المستحدثة فيها؛ لتمكينهم من اقتحام ميادين جديدة وخاصة التكنولوجية منها.

- توسيع قاعدة المؤسسات المعنية بتكفل الدولة نسبة ٥٠٪ من الأجور تحت عنوان انتداب حاملي الشهادات العليا؛ لتشمل كل القطاعات والجهات في إطار بلوغ نسبة تأطير بالمؤسسات تفوق ١٧٪ في أفق عام ٢٠٠٩.

- الترخيص للصندوق الوطني للتشغيل بتمويل الاستثمار في مجالات غير تقليدية مثل أنشطة النظافة والعناية بالمحيط.

- تكفل الصندوق بوضع برامج تكوين خاصة بالمستثمرين في ميدان خدمات الصيانة لتجهيزات مخابر البحث العلمي داخل الجامعات وفي المؤسسات الصناعية.

^١ - المعهد الوطني للإحصاء، نشرات إحصائية، تونس ٢٠١٠.

^٢ - المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص ٩١، ٩٢.

- دعوة الصندوق الوطني للتشغيل إلى المساعدة على الاستثمار في المجال البيئي، نظراً لما يوفره هذا القطاع من فرص عمل كثيرة؛ وذلك بمساهمة الصندوق في تمويل نسبة من كلفة النشاط لمدة ثلاث سنوات.

- تخصيص نسبة من تمويلات البنك التونسي للتضامن لمساعدة الأفراد ذوي الكفاءات، الراغبين في بعث المشاريع الواعدة في مختلف القطاعات الثقافية على إنجازها، وذلك على أساس المشاريع التي يتم تشخيصها من قبل الوزارة المكلفة بالثقافة.

ويشمل هذا القرار كذلك كل المبادرات في مجال الأشغال ذات المصلحة العامة للعناية بالمناطق الأثرية والمعالم التاريخية وصيانة المقابر والمعالم الدينية.

كما أولى البرنامج عناية خاصة لتمويل استثمارات أصحاب الشهادات العليا بالمناطق الداخلية لتأمين التدريس بالمرحلة التحضيرية، والاطلاع بمختلف الخدمات مثل تسديد القروض والمستحقات البلدية ونسخ الأحكام ومعالجة الأرشفة وغيرها.

وعلى ضوء هذه الإجراءات والتوجهات عقدت مجالس وزارية أخرى للنظر في متطلبات مجموعة من المعتمديات المعنية، وتخصيص كل واحدة منها بالإجراءات الملائمة والكفيلة بدفع نسق التنمية والنهوض بالتشغيل.

لقد جَسَم الصندوق الوطني للتشغيل ٢١-٢١ بهذه البرامج والتدخلات بعداً آخر من أبعاد تعبئة التضامن الوطني وتفعيله؛ لخدمة الأهداف الوطنية الأساسية التي يبقى النهوض بالتشغيل في صدارتها، كمقوم من مقومات التنمية وعنصر أساسي من عناصر الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار نظمت الدولة عام ٢٠٠٨ استشارة وطنية واسعة حول التشغيل وآفاقه، آخذة في الاعتبار التحولات الطارئة على الاقتصاد التونسي والتطورات بمنظومة المهن والتقنيات في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ومن خلال ذلك تم النظر في الصيغ الكفيلة بمزيد تعزيز تدخلات برامج التشغيل، بما في ذلك برامج الصندوق الوطني للتشغيل بالتشجيع على بعث المزيد من المشروعات الصغيرة وخاصة بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا، وتقديم المساعدات والقروض للمؤسسات والمشروعات المتضررة جراء الأزمة المالية العالمية سعياً من الدولة لتجاوز

الصعوبات التي تعيشها هذه المؤسسات. إضافة إلى المزيد من التشجيع على بعث المشروعات الزراعية في المناطق النائية ذات التربة الخصبة تحقيقاً للأمن الغذائي الوطني بعد الارتفاع الواضح في أسعار المواد الغذائية منذ عام ٢٠٠٨. ويشمل التشجيع بشكل خاص المواد الغذائية التي تستوردها تونس بكميات كبيرة وأهمها الحبوب، وكذلك تربية الماشية، والاستثمار في المجال البيئي بعد النجاحات التي تحققت. وفي نفس الوقت تواصل الدولة دعمها وتشجيعها لأصحاب المؤسسات والمشاريع ذات الأهمية الاقتصادية؛ بغية توظيف أكبر عدد من الكفاءات، على أن تتكفل بنسبة من رواتبهم لفترة محدودة تسهلاً لعملية اندماجهم.

إن سياسة الدولة في التشغيل من خلال هذه لآليات والبرامج كانت في البعض منها ناجحة، وقد حققت الأهداف المنشودة من ورائها، إلا أنها في بعض الأحيان لم تكن صائبة، بل كانت عبارة عن مسكنات، وخاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي الذين من المتوقع أن تتزايد معدلات البطالة في صفوفهم إذا لم يتم التوصل إلى إيجاد الحل الصائب لذلك في أقرب الآجال نتيجة تزايدهم بشكل سريع؛ ذلك أن سياسة تدخل الدولة لفائدة حاملي الشهادات العليا تتسم بميزتين أساسيتين^١:

★ قصور الدولة كمياً عن تحقيق الطلبات الإضافية لفرص العمل بالنسبة لخريجي التعليم العالي، الذين تنمو البطالة في صفوفهم بنسب متسارعة. ومن المتوقع في مثل هذه الظروف أن تستمر الدولة في انتداب عدد هام من حاملي الشهادات العليا في قطاع الإدارة للتخفيف من حدة الظاهرة بغض النظر عن مردودها الاقتصادي، وتأثيرها على توازن ميزانية الدولة ومضاعفات ذلك فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة أعباء الدين العام الخارجي مستقبلاً، وهذا ما يؤدي إلى البطالة المقنعة التي وقع فيها الكثير من الدول النامية، التي تعمل على محاربتها بشتى الوسائل والأساليب بعد ثبات فشل هذا النمط، وما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

١ - الانترنت: الموقع: www.aqlamonline.com، أحمد نجيب الشابي: أزمة التشغيل و بطالة خريجي التعليم العالي في تونس، ماي (أيار) ٢٠٠٤.

★ نوعية تدخل الدولة يتسم أحيانا بالهشاشة والوقتية، فالقروض الصغرى أقرب في حجمها ونوعها إلى الإعانة منها إلى خلق مواطن شغل تتوافق وكفاءات المنتفعين، وتسهم في الإفادة من مهاراتهم ودمجهم في الدورة الاقتصادية، وكذلك البرامج التدريبية هي أقرب إلى المسكنات منها إلى علاج الظاهرة وفتح باب إدماج هؤلاء في الدورة الاقتصادية والإفادة من مهاراتهم.

ومن جهة أخرى أثبتت بعض التحقيقات، منها دراسة للبنك الدولي أن التشجيع على تشغيل خريجي التعليم العالي عن طريق تكفل الدولة بمساهمة أصحاب الأعمال في نظام الضمان الاجتماعي لم تنجح هي الأخرى في تأمين عمل مستقرّ بالنسبة للمنتفعين، وترجع هذه الدراسات السبب إلى أن مصلحة أصحاب الأعمال من هذا النوع من الدعم تقلّ مع مرور الزمن، نظرا لنمو كلفة المنتفع عليهم (عدم تقابل الخبرة المكتسبة مع طموحات المنتفع في الرفع من مستوى الأجر، وعدم الثقة لدى المؤجر في استقرار المنتفع أجيراً لديه).

★ شملت عملية التنمية مناطق على حساب مناطق أخرى تشكو الفقر والحاجة والتدخل السريع، وهذا ما جعل قاطنيها يهجرونها إلى القرى والمدن القريبة. كما نجد الكثير من الأحياء الشعبية حول المدن الكبرى تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة، مما يستدعي تدخل الدولة، إلا أنه لم يتم ذلك رغم فقر وحاجة سكانها للمساعدة، وهو ما يمكن أن يعبر عنه الباحث بغياب التخطيط الاستراتيجي.

★ يتبين لنا وجود مبالغاة بخصوص ما حققته الآليات والبرامج التي اعتمدتها الدولة لمكافحة الفقر والبطالة من نجاحات، حيث يرى الكثير من المختصين أن هذه البرامج والآليات قد أفقرت خزينة الدولة دون أن تحقق الأهداف المنشودة، ويوافق الباحث هذا الرأي، فمعدلات البطالة في تونس لا تزال من أعلى المعدلات في المنطقة، إن لم تكن أعلاها على الإطلاق.

★ اعتمد البنك التونسي للتضامن مقاييس وشروطا ميسرة لمنح القروض، تمثلت في تخفيض معدل الفائدة إلى ٥٪، وعدم اشتراط ضمانات شخصية أو عينية، والاكتفاء برهن التجهيزات الخاصة بالمشروع، وتحديد مواعيد القروض بحسب طبيعة المشروع، على ألا تتجاوز

سبع سنوات، وتتراوح مدة الإمهال بين ثلاثة أشهر وسنة^١، إلا أن هذه التسهيلات هي عبارة عن سلاح ذي حدين، فقد شجعت الكثير من أصحاب النفوس الضعيفة على سلوك طريق الانحراف، بحيث عمد الكثير من الأفراد الذين تحصلوا على قروض، متمثلة في تجهيزات مشاريع معينة على بيع هذه التجهيزات، والسفر خارج القطر حتى لا تتم ملاحقتهم، وهذه التصرفات تفرض على البنك إيجاد الآلية المناسبة، الأكثر نجاعة لمنح القروض، حتى يؤمن ما يقدمه من أموال ويحفظ حقوق الدولة، وبالتالي قطع الطريق في وجه من تسول له نفسه الانحراف.

★ عدم جدوى الدراسة الجامعية لدى جانب كبير من الطلاب: عندما ينهي جانب كبير من الطلاب دراستهم بالحصول على شهادات في اختصاصات معينة، يضطرون لعدة عوامل خارجة عن نطاقهم إلى المشاركة في دورات تكوينية أو تأهيلية؛ للاشتغال في مجالات لا تمت بأية صلة من قريب أو بعيد إلى اختصاصاتهم، فلا هم يحققون ما كانوا يطمحون إليه، ولا الدولة تستفيد منهم الاستفادة المرجوة، ولا أسرهم التي عانت الكثير في سبيل دراستهم قد حققت الأمل المنشود، وهو ما يتطلب إيجاد موائمة بين مخرجات التعليم وسوق الشغل.

★ النسب والإحصائيات الموضوعية تعتمد على مصدر واحد يتبع للنظام الحاكم وتهمل المصادر الأخرى، ويرى الباحث بأنها نسب غير دقيقة وضعت لتخدم الحزب الحاكم أمام الرأي العام الوطني والعالمي.

هذا بالإضافة إلى بعض النقائص الأخرى التي تعوق بلوغ الأهداف المنشودة من وراء هذه الآليات والبرامج، والمتمثلة خاصة في مكافحة الفساد والهدر وضرورة المحاسبة عند الاقتضاء، وهو ما يدعو الدولة إلى البحث عن حلول أنجع بالاعتماد على ما توصل اليه الباحثون والخبراء في هذا المجال، وخاصة الفئات والكفاءات العليا بشكل يلبي طموحاتها ويتمشى مع الخبرات التي اكتسبتها، وهو ما سيعمل الباحث على تحقيقه من خلال البحث الميداني والنتائج التي سيتوصل إليها، والتي بناء عليها سيُبدى بعض المقترحات والتوصيات التي ربما تكون منارة طريق مستقبلا يمكن اعتمادها في حل هذه المشكلة العويصة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

^١ - هلا خرفان، أضاء على التجربة التونسية في التنمية والاستثمار والتشغيل، فرصة عمل، العدد ٤، جانفي (كانون الثاني) ٢٠٠٤، ص ٢٠.

الباب الثالث

دراسة ميدانية عن البطالة في تونس

مقدمة
أولاً- تحليل الاستمارة
ثانياً- النتائج والتوصيات
الخاتمة

مقدمة:

اختار الباحث القيام بهذه الدراسة الميدانية حتى يتم تأكيد أو مخالفة ما تم التعرض إليه في القسم النظري، وذلك من خلال النتائج التي سيفرزها الاستبيان.

وقام الباحث بتوزيع استمارة استبائية في شهري سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) سنة ٢٠٠٨، وقد احتوت الاستمارة على مجموعة من التساؤلات تعلقت بما يلي:

- المعطيات الشخصية والمعرفية للمستجوب.
 - العمل ونوعيته وطبيعته.
 - مدة التعطل عن العمل وأسبابه والآثار الناجمة عن ذلك.
 - مكاتب التشغيل ودورها في تأمين فرص العمل، والثقة التي تتمتع بها لدى طالبي الشغل.
 - البرامج والآليات التي تنفذها الدولة لتوفير فرص العمل.
 - مدى كفاية الرواتب والأجور الممنوحة، ونوعية الممتلكات الشخصية وإمكانية الهجرة للعمل خارج القطر.
 - ممارسة عمل إضافي إلى جانب العمل الأساسي ونوعيته.
 - العلاقة بين البطالة والجريمة.
 - آثار العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي.
- احتوت الاستمارة على أسئلة مغلقة ومتعددة الخيارات، عمل الباحث من خلالها على بيان أهم ما ورد في القسم النظري؛ وذلك من خلال الإجابات التي أدلى بها المستجوبون، ومن ثم الإجابة على المشكلة المطروحة وبيان مدى صحة ودقة الفرضيات المتوقعة بعد تحليل الاستثمارات والتوصل إلى النتائج.

وتمثلت عينة الدراسة في الفئة النشيطة من المواطنين التونسيين، وهم ممّن بلغوا من العمر ١٥ سنة فما فوق. وهي عينة عشوائية، إلا أنه تم الحرص على أن يكون عدد الذكور حوالي ضعف عدد الإناث؛ نظراً لأن الإناث يمثلن ثلث (٣/١) العمالة التونسية فقط.

ولقد كان أفراد العينة من الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة ومستويات علمية متباينة وينتمون إلى مناطق متعددة من البلاد.

أما أهداف هذه الدراسة فهي:

- تحديد أسباب البطالة بشكل دقيق حتى تكون مرتكزاً أساسياً في وضع الحلول.
- تقييم البرامج والآليات التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، وضع الباحث بعض المقترحات المتعلقة ببرامج وآليات جديدة خاصة بالتشغيل يتوقع أن تكون ناجحة وفاعلة في التقليل من معدلات البطالة؛ نتيجة أخذها بعين الاعتبار المتغيرات الناجمة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في العولمة، وميل الموازين في هذه المعادلة لصالح الدول الصناعية المتقدمة على حساب البلدان النامية.

• التعريفات الإجرائية:

- العلوم الصحيحة: هي الرياضيات والفيزياء والكيمياء.
- العمل في البيت: تم اعتبار المرأة التي تعمل في بيتها في أي نوع من الأعمال، وحتى الشؤون المنزلية منعاملات، ما عدا تلك اللواتي يرغبن في العمل خارج البيت وفتشن عنه ولكنهن لم يجدنه، فقد تم اعتبارهن من المتعطلات عن العمل.
- البرامج والآليات التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل: ويتمثل ذلك في تأمين فرصة عمل أو التدريب والتأهيل على عمل ما يتطلب كفاءة مهنية معينة، ويشكو من نقص في اليد العاملة، أو منح القروض والمساعدات للاستثمار في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وذلك عبر الآليات المتعددة التي اعتمدها تونس في مجال التشغيل، ومنها صندوق التضامن الوطني والبنك التونسي للتضامن والجمعيات المسندة للقروض الصغيرة والصندوق الوطني للتشغيل...
- الممتلكات الشخصية: وهي الممتلكات التي تعود إلى الشخص نفسه وليس لأي شخص من أفراد العائلة مثلاً، وتتنوع هذه الممتلكات بين العقارات (أرض - بيت - محل...) والمنقولات (سيارة - تجهيزات منزلية...)
- ضروريات الحياة: هو كل ما يحتاجه الشخص وكل من هم ضمن إعالته من غذاء وكساء (لباس) وتعليم وصحة...
- الشراكة التونسية - الأوروبية: تم التوقيع على هذه الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، بحيث تم إلغاء الرسوم الجمركية بين الطرفين فيما يتعلق بالكثير من المنتجات المتفق عليها وضمن شروط معينة.
- المرحلة الديمغرافية الأخيرة: هي المرحلة التي يبلغ فيها معدل التزايد السكاني النسبة الأدنى، حيث ينتظر أن يرتفع من جديد. وفي هذه المرحلة يشكل الأفراد في سن العمل النسبة الأعلى من السكان.
- الولايات: المحافظات.
- المعتمديات: النواحي.

أولاً- تحليل الاستثمار:

اعتمد الباحث تحليل كل عنصر على حدة حسب ما ورد من أجوبة المستجوبين، وعمد إلى الابتعاد عن الرأي الشخصي.

وزع الباحث ٥٠٠ استمارة استبائية ، واختار هذا الرقم حتى يكون التحليل والاستنتاج والتعميم أكثر سهولة، ومع أنه تم إلغاء بعض الاستثمارات ذات الإجابات غير الواضحة إلا أنه استبدلها بأخرى حتى يكون العدد مدورا. وقد احتوت كل استمارة على ٢٧ سؤالاً، سعى الباحث من خلالها إلى الإحاطة بكل جوانب الموضوع مستعينا بما تم التعرض إليه في القسم النظري.

وواجه الباحث بعض الصعوبات نتيجة رفض البعض التعاون معه، ربما كان ذلك نتيجة خوف أو لامبالاة البعض مما يمكن أن تقدمه لهم هذه الدراسة، واستهتار البعض الآخر.

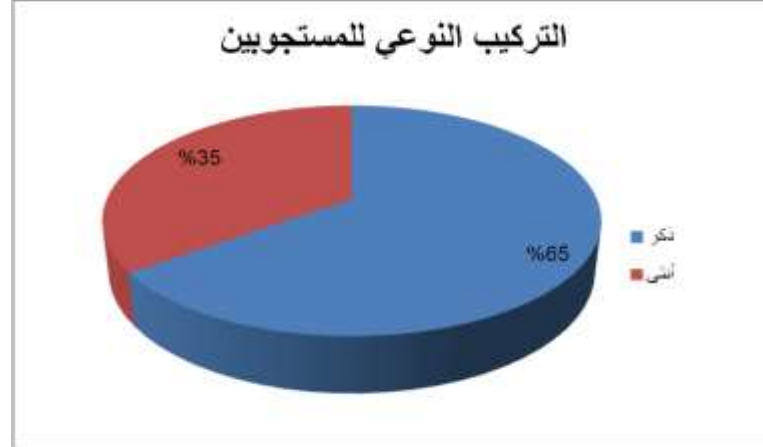
وجاءت نتائج الاستبيان على النحو التالي:

١ - الجنس:

وله خياران ذكر أو أنثى، حيث كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم ٣٦- التركيب النوعي للمستجوبين

الجنس	ذكر	أنثى
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٣٢٥	١٧٥
النسبة المئوية (%)	٦٥	٣٥



الرسم البياني رقم ١٠

مثلت نسبة المستجوبين ٦٥٪ من الذكور و ٣٥٪ من الإناث، وهذا كان مقصودا، نظرا لأنه كما سبق أن ذكرنا في القسم النظري أن الذكور يمثلون أكثر من ثلثي (٣/٢) مجموع العمالة عامة، بالإضافة إلى أن الذكر معني بدرجة أكثر من الأنثى بالعمل وتوفير موارد العيش.

٢ - العمر:

وضعت له أربعة خيارات، تمثلت في الفئات التالية وهي: من ١٥ إلى ٢٤ سنة، ومن ٢٥ إلى ٣٤ سنة، ومن ٣٥ إلى ٤٤ سنة، ومن ٤٥ سنة فما فوق. وقد جاءت النتيجة على النحو التالي:

الجدول رقم ٣٧ - التركيب العمري للمستجوبين

العمر	من ١٥ إلى ٢٤ سنة	من ٢٥ إلى ٣٤ سنة	من ٣٥ إلى ٤٤ سنة	٤٥ سنة فما فوق
عدد المستجوبين: ٥٠٠	١٨٧	١٤٤	٩٣	٧٦
النسبة المئوية (%)	٣٧.٤	٢٨.٨	١٨.٦	١٥.٢



الرسم البياني رقم ١١

يلاحظ أن ٦٦.٢٪ من أفراد العينة هم من الأعمار الشابة التي يتراوح عمرها بين ١٥ و ٣٤ سنة، في حين مثلت النسبة الباقية ٣٣.٨٪، وهم عبارة عن الأفراد الذين بلغوا من العمر ٣٥ سنة فأكثر. وسعى الباحث أن تكون فئة الشباب (١٥ - ٣٤ سنة) أكثر بين مجموع المستجوبين؛ نظراً لأن أغلب مشاكل التشغيل ومعاناة البطالة تمس هذه الفئة من أفراد المجتمع.

٣ - الحالة المدنية:

أورد الباحث لها أربعة احتمالات، وهي: أعزب أو متزوج أو مطلق أو أرمل. وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم ٣٨ - الحالة المدنية للمستجوبين

الحالة المدنية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٢٤٦	٢٢٥	١٦	١٣
النسبة المئوية (%)	٤٩.٢	٤٥.٠	٣.٢	٢.٦



الرسم البياني رقم ١٢

يلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من العزاب والمتزوجين بنسبة ٤٩.٢٪ و ٤٥٪ على التوالي.

أما نسبة المطلقين والأرامل فهي محدودة، وبالتالي يمكن إهمالها. وما يسترعي الانتباه هو التأخر في سن الزواج العائد إلى سببين رئيسيين هما:

- صعوبة الظروف الاقتصادية للأفراد في المراحل العمرية الأولى لسن الزواج، والتكلفة الباهظة له.

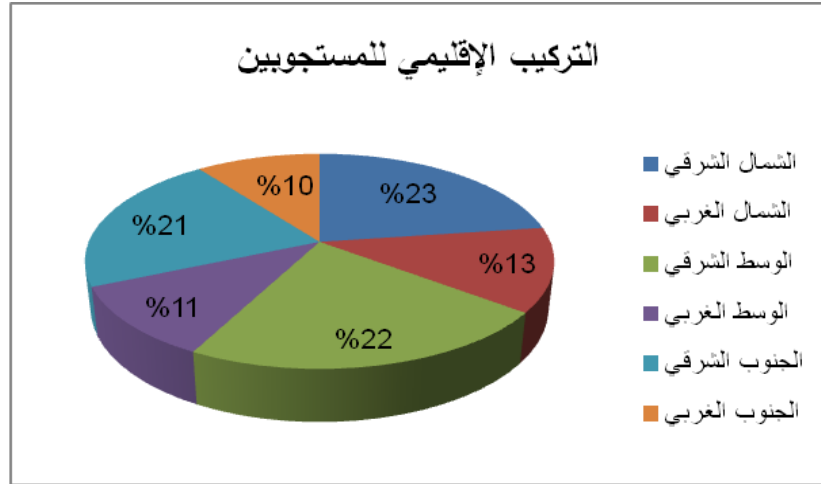
- تطور التعليم وإقدام نسبة هامة من الطلاب على إتمام دراستهم في المراحل العليا.

٤ - مكان الإقامة:

وضعت له ستة خيارات وهي: الشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وسعي الباحث للتنوع في التركيب الإقليمي للمستجوبين، بحيث يشمل جل مناطق الدولة حتى تكون نتائج الاستبيان أكثر شمولية وأقرب إلى الواقع. وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٣٩ - التركيب الإقليمي للمستجوبين

التركيب الإقليمي	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
عدد المستجوبين: ٥٠٠	١١٤	٦٣	١١١	٥٤	١٠٧	٥١
النسبة المئوية (%)	٢٢.٨	١٢.٦	٢٢.٢	١٠.٨	٢١.٤	١٠.٢



الرسم البياني رقم ١٣

بقدر ما سعى الباحث إلى إيجاد تنوع إقليمي بين المستجوبين ليشمل كافة مناطق الدولة، عمل على ربط نسبة المستجوبين بعدد السكان ومعدل الكثافة في المنطقة حتى تشكل توازنا بين معدل سكان المنطقة مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان في تونس ونسبة المستجوبين فيها، وهكذا تكون النتائج المتحصل عليها أكثر منطقية.

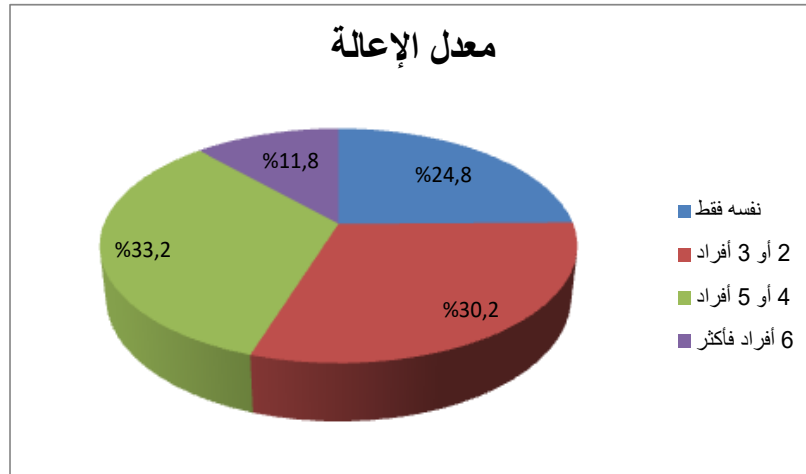
وقد كان التركيب الإقليمي للمستجوبين لصالح المناطق الشرقية للدولة أكثر منه بالنسبة للمناطق الغربية، فجاء الشمال الشرقي والوسط الشرقي والجنوب الشرقي في المقدمة بنسب ٢٢.٨٪ و ٢٢.٢٪ و ٢١.٤٪ على التوالي، وبنسب أقل للمناطق الغربية، حيث جاء الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي بنسب ١٢.٦٪ و ١٠.٨٪ و ١٠.٢٪ على التوالي.

٥ - الإعالة:

تتعلق بعدد الأفراد الذين يعيلهم المستجوب، والذين هم ضمن فترة الإعالة، وعلى الأغلب هم من الأبناء أو الإخوة الصغار أو الآباء العاجزين. وقد أوردنا لذلك أربعة خيارات وهي: أن يكون المستجوب معيلاً لنفسه فقط وغير مسؤول عن إعالة أي فرد آخر، أو معيلاً لـ ٢ أو ٣ أفراد، أو معيلاً لـ ٤ أو ٥ أفراد، أو معيلاً لـ ٦ أفراد فأكثر. وقد كانت النتيجة على النحو التالي:

الجدول رقم ٤٠ - معدل الإعالة

عدد الأفراد الذين يعيلهم	نفسه فقط	٢ أو ٣ أفراد	٤ أو ٥ أفراد	٦ أفراد فأكثر
عدد المستجوبين: ٥٠٠	١٢٤	١٥١	١٦٦	٥٩
النسبة المئوية (%)	٢٤.٨	٣٠.٢	٣٣.٢	١١.٨



الرسم البياني رقم ١٤

جاء الأشخاص الذين يعيلون ٤ أو ٥ أفراد، وكذلك ٢ أو ٣ أفراد في المقدمة بنسبة ٣٣.٢٪ و ٣٠.٢٪ على التوالي، في حين كانت نسبة الذين يعيلون أنفسهم ٢٤.٨٪، ولم تتعد نسبة الذين يعيلون ٦ أفراد فأكثر ١١.٨٪.

وهذا يجعلنا نستنتج أن معدل الإعالة بالنسبة للفئة المستجوبة، والتي يمكن تعميمها على المجتمع التونسي عامة هي ما بين ٣ و ٤ أفراد.

٦ - التعليم:

وتم التطرق إليه من ناحيتي المستوى التعليمي والاختصاص.

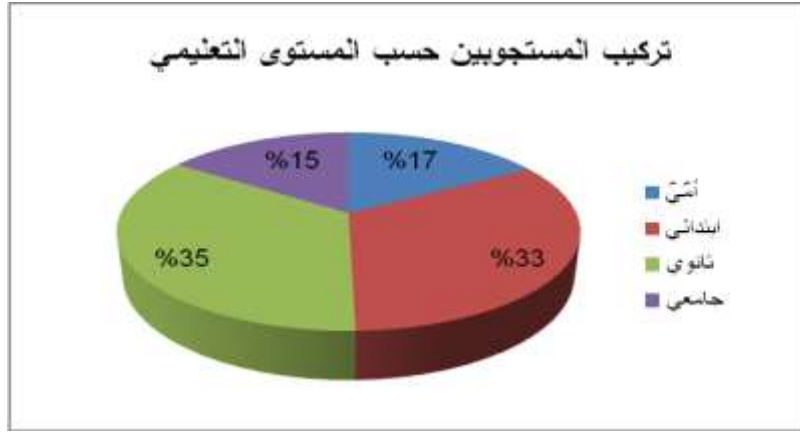
- المستوى التعليمي: وضعت له أربعة خيارات، وهي: أمّي أو ابتدائي أو ثانوي أو جامعي.

وأفرزت نتيجة الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٤١ - تركيب المستجوبين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	أمّي	ابتدائي	ثانوي *	جامعي
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٨٣	١٦٥	١٧٤	٧٨
النسبة المئوية (%)	١٦.٦	٣٣.٠	٣٤.٨	١٥.٦

★ ثانوي: وهي المرحلة الوسيطة بين المرحلة الابتدائية والجامعية، فهي تشمل مرحلتي الإعدادية والثانوية.



الرسم البياني رقم ١٥

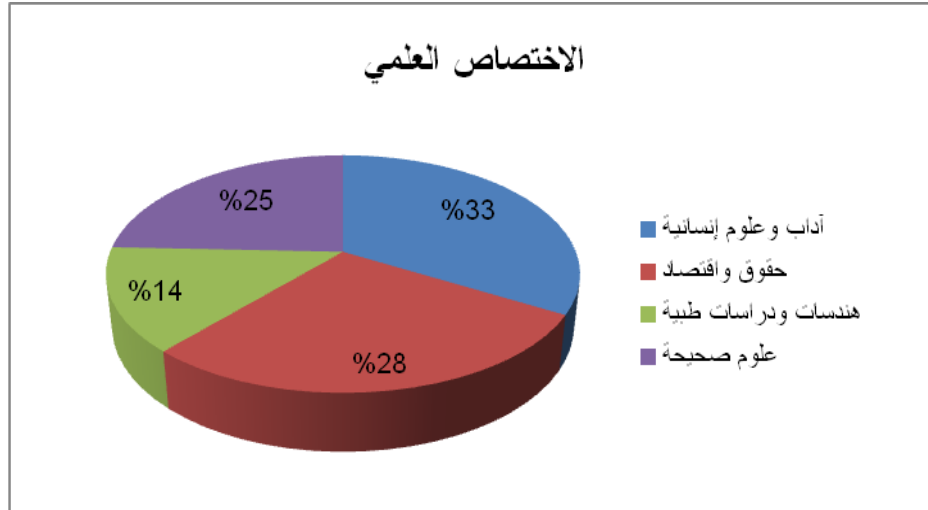
اختلفت المستويات التعليمية للمستجوبين، بحيث جاء أصحاب المستويات العلمية الثانوية والابتدائية في المقدمة بنسبة ٣٤.٨٪ و ٣٣٪ على التوالي، أما الجامعيون فقد بلغت نسبتهم ١٥.٦٪، ولم تتعد نسبة الأميين ١٦.٦٪ من أصل مجموع المستجوبين، وهذا يوضح لنا تقلص نسبة الأمية في أوساط الشعب وتطور المستوى التعليمي، وكذلك تزايد نسبة الإقبال على التعليم الجامعي نتيجة السياسات التي تعتمدها الدولة في هذا المجال، والمتعلقة بالتشجيع على التعليم وتسهيل السبل لذلك، وخاصة تلك المتعلقة بمجانيته عكس ما هو الحال عليه في الكثير من الدول، ووضع برامج للتعليم مدى الحياة كبرامج تعليم الكبار ومكافحة الأمية. أما أصحاب المستويات التعليمية المتدنية فهم في تقلص مستمر، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائيات وزارة التربية والتكوين، حيث بلغت نسبة التمدرس ٩٩٪ في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) لمن هم في السادسة من العمر، و ٩٦.٩٪ للفئة العمرية (٦-١١ سنة)، وكانت ٩٠.٥٪ الفئة العمرية (٦-١٦ سنة)، وأخيراً ٧٥.٤٪ للفئة العمرية (١٢-١٨ سنة)^١.

- الاختصاص: لقد تم تحديد أربعة خيارات وهي: الآداب والعلوم الإنسانية، والحقوق والاقتصاد، والهندسات والدراسات الطبية، والعلوم الصحيحة. وهذه الناحية تخص المستجوبين من المستوى التعليمي الجامعي. وقد كانت نتيجة الاستبيان على النحو التالي:

الجدول رقم ٤٢ - الاختصاص العلمي للمستجوبين الجامعيين

الاختصاص	آداب وعلوم إنسانية	حقوق واقتصاد	هندسات ودراسات طبية	علوم صحيحة
عدد المستجوبين الجامعيين: ٧٨	٢٦	٢٢	١١	١٩
النسبة المئوية (%)	٣٣.٣٤	٢٨.٢٠	١٤.١٠	٢٤.٣٦

^١ - وزارة التربية والتكوين، إحصائيات السنة الدراسية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).



الرسم البياني رقم ١٦

جاءت نسبة المختصين في الآداب والعلوم الإنسانية في المقدمة، تلتها الحقوق والاقتصاد، ثم العلوم الصحيحة بنسب ٣٣.٣٤٪ و ٢٨.٢٠٪ و ٢٤.٣٦٪ على التوالي، في حين كانت نسبة المختصين في الهندسات والدراسات الطبية أقل من الاختصاصات السابقة، فلم تتعد ١٤.١٠٪. وهذا يثبت التباين الواضح في الاختصاصات من حيث عدد الطلاب؛ وذلك لصالح الآداب والعلوم الإنسانية وكذلك الحقوق والاقتصاد على حساب العلوم الصحيحة والدراسات الطبية والهندسية خاصة عكس ما هو مطلوب في سوق الشغل، مما يجعل معدلات البطالة ترتفع بين أصحاب الشهادات العليا نتيجة عدم وجود أماكن شاغرة في الإدارات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

٧- اللغات الأجنبية:

أورد الباحث لها خيارين من حيث معرفتها، وثلاثة خيارات تتعلق بدرجة الإتقان.

وقد جاءت النتائج بالنسبة للمعرفة باللغات الأجنبية كما يلي:

الجدول رقم ٤٣ - معرفة المستجوبين للغات الأجنبية

المعرفة باللغات الأجنبية	نعم	لا
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٣٠٦	١٩٤
النسبة المئوية (%)	٦١.٢	٣٨.٨



الرسم البياني رقم ١٧

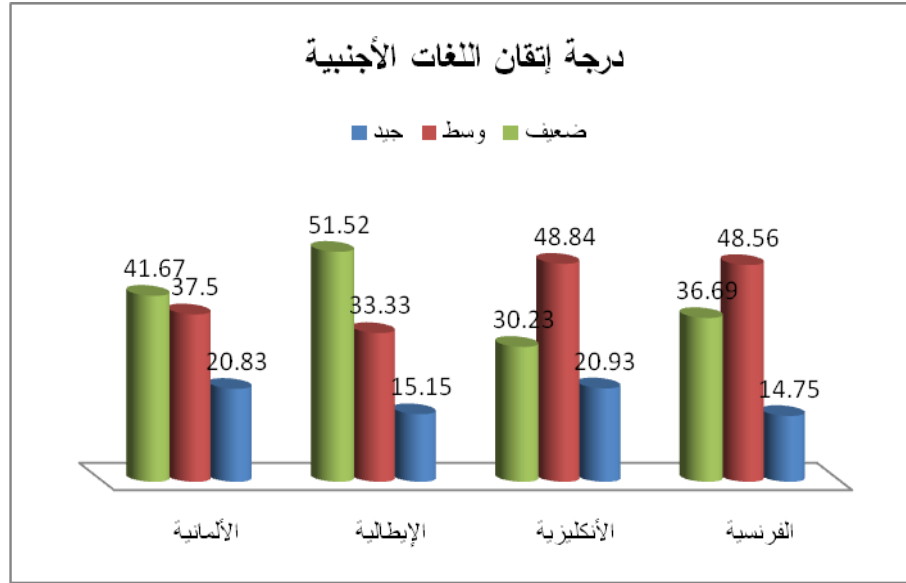
يمثل الأفراد الذين لديهم معرفة بلغة أجنبية أو أكثر ٦١.٢٪ من مجموع المستجوبين، في حين لم تتعد نسبة الذين لا يعرفون أية لغة أجنبية ٣٨.٨٪.

نستنتج بالتالي أن نسبة هامة من الشعب التونسي لديها معرفة بلغة أجنبية أو أكثر وخاصة فئة الشباب.

- أما فيما يتعلق بدرجة إتقان اللغات الأجنبية، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٤٤ - درجة إتقان اللغات الأجنبية

ضعيف	وسط	جيد	درجة الإتقان
			عدد الذين لديهم معرفة باللغات الأجنبية : ٣٠٦
١٠٢	١٣٥	٤١	الفرنسية. مجموع العارفين بها = ٢٧٨
٣٦.٦٩	٤٨.٥٦	١٤.٧٥	النسبة المئوية(%)
٣٩	٦٣	٢٧	الانكليزية. مجموع العارفين بها = ١٢٩
٣٠.٢٣	٤٨.٨٤	٢٠.٩٣	النسبة المئوية(%)
١٧	١١	٥	الإيطالية. مجموع العارفين بها = ٣٣
٥١.٥٢	٣٣.٣٣	١٥.١٥	النسبة المئوية(%)
١٠	٩	٥	الألمانية. مجموع العارفين بها = ٢٤
٤١.٦٧	٣٧.٥٠	٢٠.٨٣	النسبة المئوية(%)



الرسم البياني رقم ١٨

يلاحظ أن عددا هاما من المستجوبين الذين لديهم معرفة باللغات الأجنبية يتقنون أكثر من لغة (اثنتين أو ثلاث لغات أحيانا) كالفرنسية والانكليزية، أو الفرنسية والإيطالية، أو الفرنسية والانكليزية والألمانية، أو الفرنسية والانكليزية والإيطالية. وما يسترعي الانتباه أن أغلب هؤلاء لديهم معرفة باللغة الفرنسية، حيث بلغت نسبتهم ٩٠.٨٥٪ من أصل مجموع العارفين باللغات الأجنبية، أما الذين لديهم معرفة باللغة الانكليزية فكانت نسبتهم ٤٢.١٥٪، في حين لم تتعد نسبة الذين لديهم معرفة باللغتين الإيطالية والألمانية ١٠.٧٨٪ و ٧.٨٤٪ على التوالي. وهذا يعود بشكل أساسي إلى أن اللغة الفرنسية والانكليزية هما من اللغات الرئيسية في الدراسة. مع العلم أن اللغتين الإيطالية والألمانية وبعض اللغات الأخرى أدخلت ضمن البرامج الدراسية في مراحل معينة.

أما بالنسبة لدرجة إتقان هذه اللغات فهو على النحو التالي:

★ اللغة الفرنسية: جاءت درجة وسط في المقدمة تلاها ضعيف فجيد أخيراً بمعدلات

٤٨.٥٦٪ و ٣٦.٦٩٪ و ١٤.٧٥٪ على التوالي.

★ اللغة الانكليزية: درجة وسط في المقدمة ثم ضعيف وأخيراً جيد بمعدلات ٤٨.٨٤٪

و ٣٠.٢٣٪ و ٢٠.٩٣٪ على التوالي.

★ اللغة الإيطالية: ضعيف أولاً ووسط ثانياً وجيد ثالثاً بمعدلات ٥١.٥٢٪ و ٣٣.٣٣٪

و ١٥.١٥٪ على التوالي.

★ اللغة الألمانية: كانت درجة ضعيف في المقدمة تلاها وسط فجيد بمعدلات ٤١.٦٧٪

و ٣٧.٥٠٪ و ٢٠.٨٣٪ على التوالي.

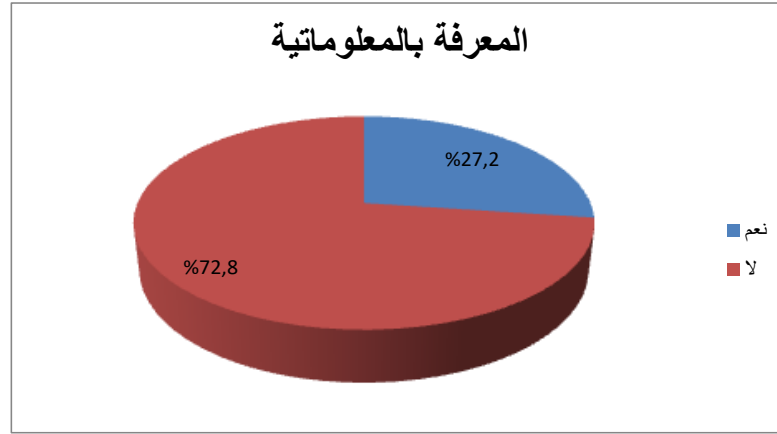
٨ - المعلوماتية:

أورد الباحث لها خيارين بخصوص المعرفة أو عدمها، وثلاثة خيارات فيما يتعلق بدرجة

الإتقان. فبخصوص المعرفة ببرامج المعلوماتية وردت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٤٥ - معرفة المستجوبين ببرامج المعلوماتية

المعرفة بالمعلوماتية	نعم	لا
عدد المستجوبين: ٥٠٠	١٣٦	٣٦٤
النسبة المئوية(%)	٢٧.٢	٧٢.٨



الرسم البياني رقم ١٩

يلاحظ أن ٢٧.٢٪ لديهم معرفة ببرامج المعلوماتية، وهذا يثبت التطور الذي تشهده تونس في

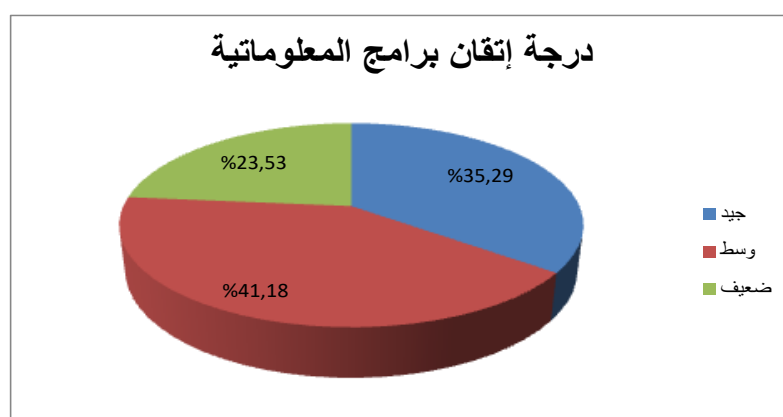
هذا المجال؛ وذلك نتيجة التشجيع والاهتمام الذي تبديه الدولة وإدخالها إلى كافة الإدارات والمؤسسات

بالدولة وجعلها ضمن البرامج الأساسية في التدريس. وأما فيما يتعلق بدرجة الإتقان، فقد جاءت النتائج

كما يلي:

الجدول رقم ٤٦ - درجة إتقان برامج المعلوماتية

درجة الإتقان	جيد	وسط	ضعيف
عدد الذين لديهم معرفة ببرامج المعلوماتية: ١٣٦	٤٨	٥٦	٣٢
النسبة المئوية(%)	٣٥.٢٩	٤١.١٨	٢٣.٥٣



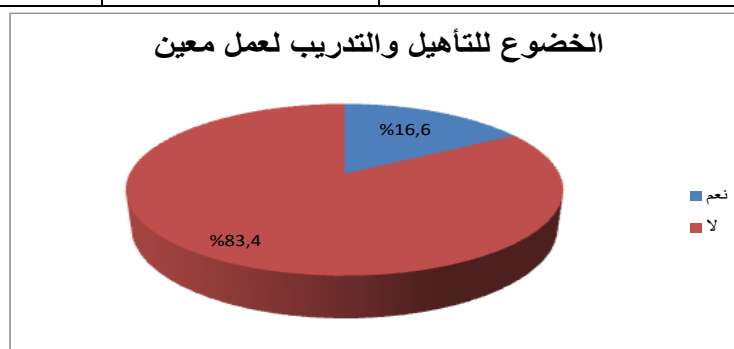
الرسم البياني رقم ٢٠

شكل المستجوبون الذين يتقنون برامج المعلوماتية بدرجة وسط ٤١.١٨٪ من مجموع الذين لديهم معرفة بهذه البرامج، وتلاههم في المرتبة الثانية أولئك الذين يتقنون هذه البرامج بدرجة جيد بمعدل ٣٥.٢٩٪، وأخيراً درجة ضعيف بمعدل ٢٣.٥٣٪. وبالتالي فإن نسبة هامة من هؤلاء لديهم دراية جيدة ومعرفة كافية ببرامج المعلوماتية.

٩ - التأهيل والتدريب:

أورد الباحث خيارين لها: فإما أن يكون الفرد قد اتبع دورات تدريبية تؤهله لعمل معين أو لا، وكانت النتيجة كما يلي: الجدول رقم ٤٧ - الخضوع للتأهيل والتدريب لعمل معين

إتباع دورات تدريبية مؤهلة لعمل معين	نعم	لا
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٨٣	٤١٧
النسبة المئوية (%)	١٦.٦	٨٣.٤



الرسم البياني رقم ٢١

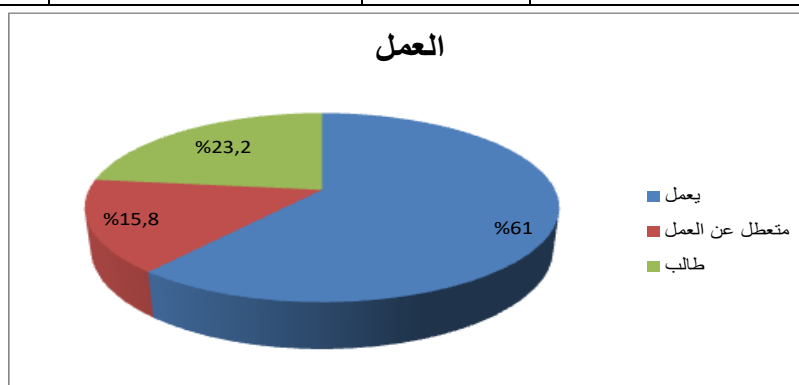
لم تتعد نسبة الذين شاركوا في دورات تدريبية تؤهلهم لعمل معين ١٦.٦٪ من مجموع المستجوبين، وهي نسبة ضعيفة، مما يدعو للاهتمام أكثر بذلك وخاصة بعد دخول التقنيات الحديثة والمعلوماتية كافة المجالات.

١٠ - العمل:

وضع له الباحث ثلاثة خيارات وهي: يعمل أو متعطّل عن العمل أو طالب. وجاءت نتيجة الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٨ - الوضعية المهنية

العمل	يعمل	متعطّل عن العمل	طالب*
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٣٠٥	٧٩	١١٦
النسبة المئوية (%)	٦١.٠	١٥.٨	٢٣.٢



الرسم البياني رقم ٢٢

* طالب: يشمل طلاب الثانوي والجامعات.

يتبين من خلال الجدول أن النسبة الغالبة من المستجوبين هم ممن يعملون يليهم الطلاب وأخيراً المتعطّلون؛ وذلك بمعدلات ٦١٪ و ٢٣.٢٪ و ١٥.٨٪ على التوالي.

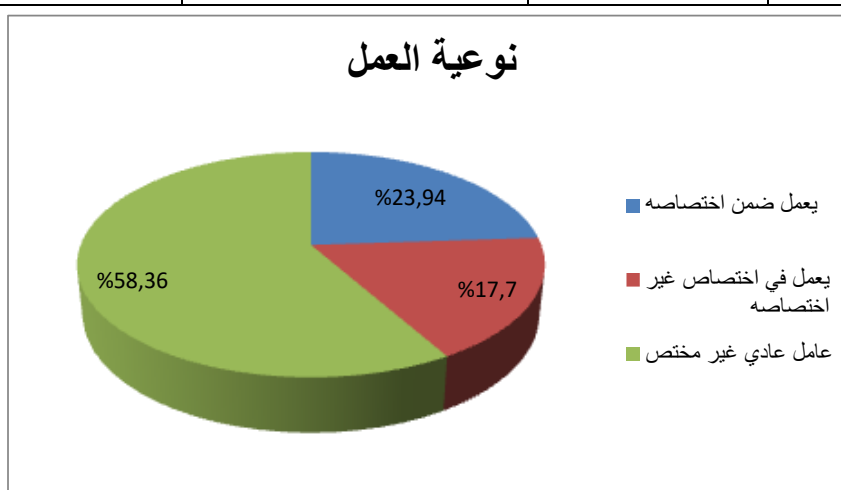
وما يسترعي الانتباه هو النسبة الهامة من الطلاب من أصل مجموع المستجوبين، الذين بلغوا حوالي الربع، وهذا يثبت الإقبال الشديد من الأجيال الجديدة على طلب العلم، ومواصلة الكثير منهم تعليمهم إلى المراحل الجامعية، وهذا يدخل ضمن سياسة الدولة بتشجيعها على التعليم سعياً لتأجيل الطلب على الشغل. كما يلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة، مما يدعو إلى معالجة هذا الموضوع بكل جدية، وإيجاد الحلول المناسبة. مع العلم أن الباحث اعتبر اللواتي يعملن في بيوتهن من العاملات، عدا من يرغبن في إيجاد عمل خارج البيت وفتشن عنه ولكنهن لم يجدنه، فقد اعتبرن من المتعطّلات عن العمل. كما اعتبر الفرد الذي اشتغل ولو لمدة ساعة مأجورة واحدة في أي مجال كان خلال الأسبوع الأخير من إجراء الاستبيان أنه يعمل وليس من المتعطّلين، أخذاً بالمفهوم الذي تعتمده الحكومة لتعريف العامل. ولكن هل تكفي أجرة ساعة واحدة لقضاء حوائج هذا الشخص ومن هم ضمن إعالتهم إن وجدوا لمدة أسبوع! يرى البحث أن هذا التعريف فاسد ويجب استبداله بتعريف أكثر منطقية وواقعية،

كأن تنطبق صفة العامل على الفرد الذي اشتغل خلال أسبوع المرجعية (الأسبوع الذي تم خلاله الإحصاء) ٢٠ ساعة على الأقل، ويطبق ذلك على كل استبيان يجرى. فمثلا لو طبقنا ذلك على استبياننا لتبين لنا أن نسبة البطالة في تونس تتعدى ٣٥٪.

وأما فيما يتعلق بنوعية العمل فقد حدد الباحث له ثلاثة خيارات وهي: يعمل ضمن اختصاصه أو يعمل في اختصاص غير اختصاصه أو هو عبارة عن عامل عادي غير مختص. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٤٩ - نوعية العمل

نوعية العمل	يعمل ضمن اختصاصه	يعمل في اختصاص غير اختصاصه	عامل عادي غير مختص
عدد العمال: ٣٠٥	٧٣	٥٤	١٧٨
النسبة المئوية(%)	٢٣.٩٤	١٧.٧٠	٥٨.٣٦



الرسم البياني رقم ٢٣

شكل العمال العاديون غير المختصين النسبة العظمى من المستجوبين ببلوغهم ما يزيد عن النصف (٥٨.٣٦٪ من أصل مجموع المستجوبين)، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة العمال الذين يعملون ضمن اختصاصهم ٢٣.٩٤٪ وأولئك الذين يعملون في اختصاص غير اختصاصهم ١٧.٧٠٪.

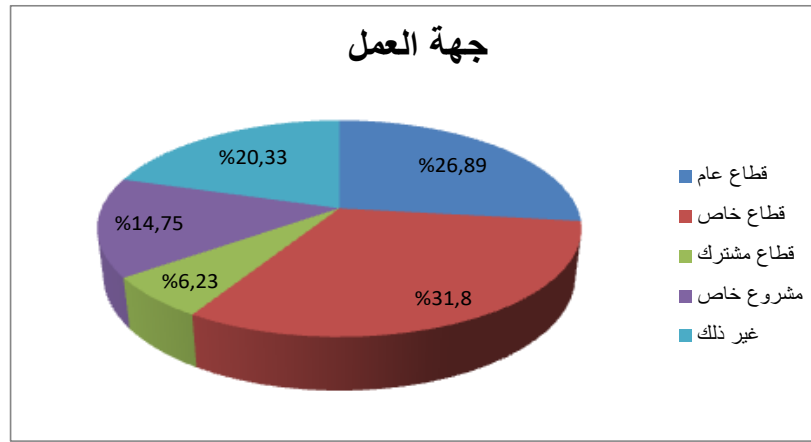
وهذا يفرض علينا الاهتمام أكثر بهؤلاء العمال العاديين وتكوينهم في اختصاصات مطلوبة في سوق العمل؛ ذلك أن التطور التكنولوجي الذي يشهده عالمنا المعاصر بما فيه تونس يفرض على الفرد أن يكون مختصاً في مجال معين حتى يجد العمل المناسب الذي يلبي طموحاته، ويجعل أصحاب الأعمال يطلبون خدماته.

١١ - جهة العمل:

في هذا الإطار أورد الباحث خمسة خيارات، تمثلت فيما يلي: قطاع عام أو قطاع خاص أو قطاع مشترك أو مشروع خاص أو غير ذلك. وجاءت نتيجة الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٥٠ - جهة العمل

جهة العمل	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع مشترك	مشروع خاص	غير ذلك
عدد العمال: ٣٠٥	٨٢	٩٧	١٩	٤٥	٦٢
النسبة المئوية (%)	٢٦.٨٩	٣١.٨٠	٦.٢٣	١٤.٧٥	٢٠.٣٣



الرسم البياني رقم ٢٤

أثبتت نتائج الاستبيان أن القطاع الخاص يشغل أعلى نسبة من القوى العاملة يليه القطاع العام، وبعض الأعمال الحرة واليومية أو بعض الأعمال غير المنظمة هي في المرتبة الثالثة ثم يأتي الأفراد الذين لديهم مشاريع خاصة وأخيراً القطاع المشترك، وذلك بمعدلات ٣١.٨٠٪ و ٢٦.٨٩٪ و ٢٠.٣٣٪ و ١٤.٧٥٪ و ٦.٢٣٪ على التوالي، وهذا يدعو للاستنتاج بأن القوى العاملة لا تزال تعتمد بدرجة أولى على القطاع الخاص والقطاع العام في توفير موارد الرزق في حين أن أصحاب المشروعات الخاصة لا يزال عددهم محدوداً، وهو ما يفرض على الدولة بذل المزيد من الجهود لتشجيع الخواص على بعث المشروعات الصغرى.

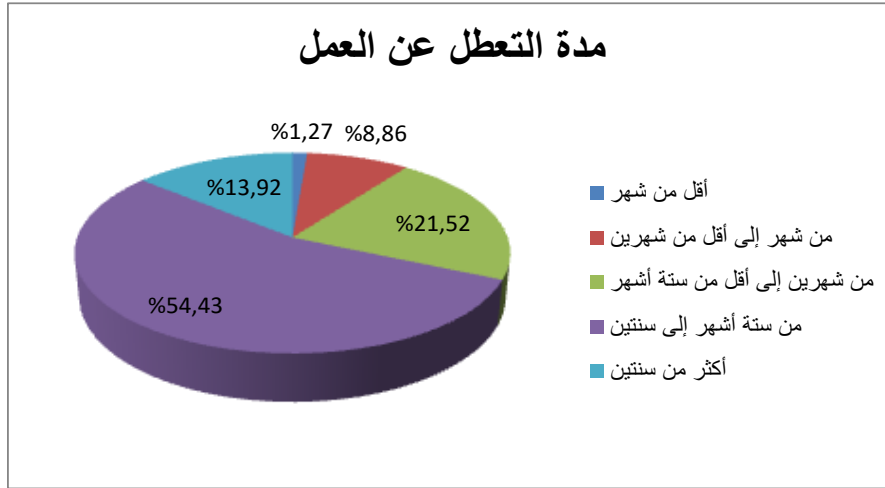
وما يسترعي الانتباه هو أن ما يزيد عن خمس (٥/١) القوى العاملة يعتمد على الأعمال غير المنظمة والأعمال اليومية غير الثابتة وبعض الأعمال الحرة البسيطة وغيرها لتأمين موارد الرزق، وهو ما يدعو إلى الاهتمام أكثر بهذه الفئة وتأمين مصادر عيش ثابتة لها سعياً لاجتثاث المشكلة قبل تفاقمها؛ ذلك أن ما توفره لا يلبي حاجاتها الضرورية.

١٢ - مدة التعطل عن العمل:

تم تحديد خمسة خيارات تمثلت فيما يلي: مدة التعطل منذ أقل من شهر أو من شهر إلى أقل من شهرين أو من شهرين إلى أقل من ستة أشهر أو من ستة أشهر إلى سنتين أو منذ أكثر من سنتين. وجاءت نتيجة الاستبيان على النحو التالي:

الجدول رقم ٥١ - مدة التعطل عن العمل

مدة التعطل عن العمل	أقل من شهر	من شهر إلى أقل من شهرين	من شهرين إلى أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنتين	أكثر من سنتين
عدد المتعطلين: ٧٩	١	٧	١٧	٤٣	١١
النسبة المئوية (%)	١.٢٧	٨.٨٦	٢١.٥٢	٥٤.٤٣	١٣.٩٢



الرسم البياني رقم ٢٥

شكل المتعطلون من ستة أشهر إلى سنتين النسبة الأعلى، تلاهم المتعطلون من شهرين إلى أقل من ستة أشهر فالمتعطلون منذ أكثر من سنتين ثم المتعطلون من شهر إلى أقل من شهرين، وذلك بمعدلات ٥٤.٤٣% و ٢١.٥٢% و ١٣.٩٢% و ٨.٨٦% على التوالي، في حين لم تتعد نسبة المتعطلين منذ أقل من شهر ١.٢٧%، وهي نسبة ضعيفة جداً وبالتالي يمكن إهمالها. وهذا يثبت أن فترة التعطل تطول مدتها، وهذا يشكل خسارة للاقتصاد الوطني، مما يدعو إلى إيجاد آلية فاعلة لاستثمار هذه القوى العاملة بدل هدرها وحتى لا تصاب بالإحباط أكثر.

١٣ - أسباب التعطل عن العمل:

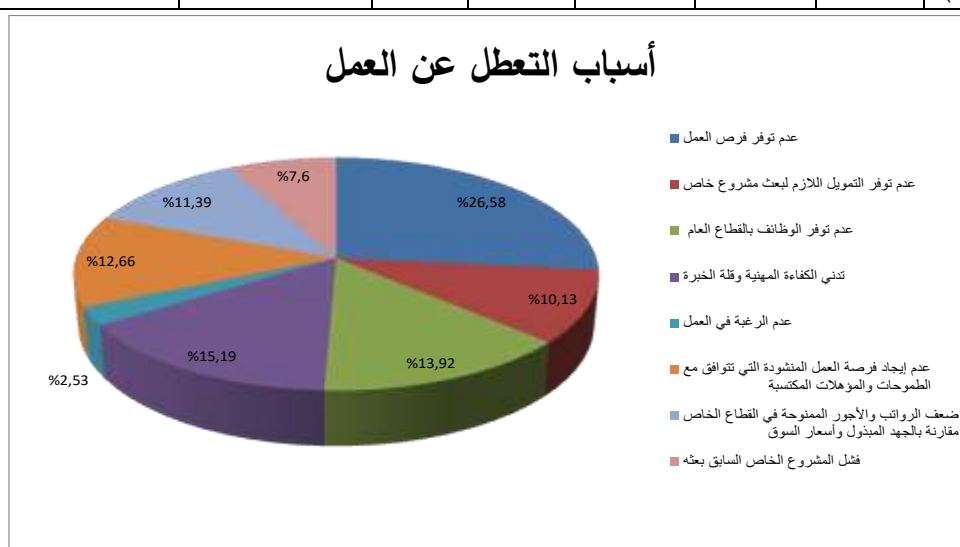
تم تحديد ثمانية خيارات تمثلت في الآتي: عدم توفر فرص العمل، و عدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع خاص، وعدم توفر الوظائف بالقطاع العام أو تدني الكفاءة المهنية وقلة الخبرة، وعدم

الرغبة في العمل، وعدم إيجاد فرصة العمل المنشودة التي تتوافق مع الطموحات والمؤهلات المكتسبة، وضعف الرواتب والأجور الممنوحة في القطاع الخاص مقارنة بالجهد المبذول والأسعار المتداولة في سوق العمل، و فشل المشروع الخاص الذي سبق بعثه. وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم ٥٢ - أسباب التعطل عن العمل

أسباب التعطل عن العمل	عدم توفر فرص العمل	عدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع خاص	عدم توفر الوظائف بالقطاع العام	تدني الكفاءة المهنية وقلة الخبرة	عدم الرغبة في العمل	عدم إيجاد فرصة العمل المنشودة التي تتوافق مع الطموحات والمؤهلات المكتسبة	ضعف الرواتب والأجور الممنوحة في القطاع الخاص مقارنة بالجهد المبذول وأسعار السوق	فشل المشروع الخاص السابق بعثه
عدد المتعطلين: ٧٩	٢١	٨	١١	١٢	٢	١٠	٩	٦
النسبة المئوية (%)	٢٦.٥٨	١٠.١٣	١٣.٩٢	١٥.١٩	٢.٥٣	١٢.٦٦	١١.٣٩	٧.٦٠

أسباب التعطل عن العمل



الرسم البياني رقم ٢٦

اعتبر المتعطلون أن عدم توفر فرص العمل من أهم أسباب التعطل يليه تدني الكفاءة المهنية وقلة الخبرة، فعدم توفر الوظائف بالقطاع العام ثم عدم إيجاد فرصة العمل المنشودة التي تتوافق مع الطموحات والمؤهلات المكتسبة، وبعدها ضعف الرواتب والأجور الممنوحة في القطاع الخاص مقارنة بالجهد المبذول وأسعار السوق، فعدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع خاص ثم فشل المشروع

الخاص السابق بعثه، وذلك بمعدلات ٢٦.٥٨٪ و ١٥.١٩٪ و ١٣.٩٢٪ و ١٢.٦٦٪ و ١١.٣٩٪ و ١٠.١٣٪ و ٧.٦٠٪ على التوالي، وأما عدم الرغبة في العمل فكانت نسبتها ضعيفة وبالتالي يمكن إهمالها.

يمكن الاستنتاج أن عدم توفر فرص العمل كانت السبب الرئيسي وراء تعطل هؤلاء الأفراد، في حين تقاربت النسب بين الأسباب الأخرى. ويعود تدني الكفاءة المهنية وقلة الخبرة إلى ضعف المستوى التعليمي وعدم إتباع دورات تدريبية تؤهل إلى عمل معين ربما نتيجة صغر السن والدخول إلى سوق العمل لأول مرة أو تفتيش الفرد عن عمل بعدما كان مزارعاً نتيجة تراجع المردود الزراعي ودخول التقنيات الحديثة إلى هذا المجال. كما أن نسبة هامة أرجعت سبب تعطلها إلى عدم توفر الوظائف في القطاع العام، وأغلب هؤلاء من أصحاب المؤهلات العلمية العالية الذين يفضلون العمل في القطاع العام. وأرجعت مجموعة أخرى سبب تعطلها إلى عدم توفر فرصة العمل المنشودة، فربما أتيحت لهؤلاء فرص عمل معينة ولكنها لا تلبي رغباتهم، ولعل الوضع المادي الجيد لهم جعلهم يفضلون انتظار الفرصة المنشودة على عمل لا يلبي طموحاتهم. كما أرجعت نسبة أخرى سبب تعطلها إلى ضعف الرواتب والأجور الممنوحة في القطاع الخاص، وأغلبهم من الذين سبق لهم العمل في القطاع الخاص وتركوه؛ لإحساسهم بالغبن والاستغلال نتيجة عدم وجود تكافؤ بين الجهد المبذول والأجر المدفوع وأسعار السوق.

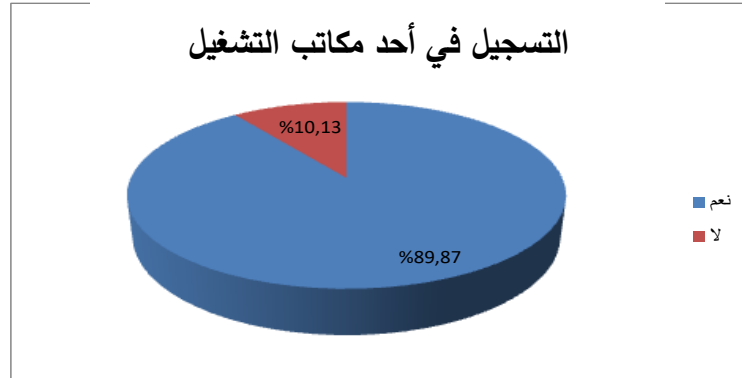
وأثبت آخرون أن عدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع خاص كان سبب وجودهم في هذا الوضع، فمنهم من سبق له أن تقدم إلى المعنيين بطلب قرض لبعث هكذا مشروع وهو في انتظار الرد. وقال آخرون بأن سبب تعطلهم يعود إلى فشل المشروع الخاص الذي سبق بعثه نتيجة سوء تخطيط وقلة معرفة وفشل إدارة. أما من أثبتوا عدم رغبتهم في العمل فنسبتهم قليلة جداً؛ وذلك نتيجة ظروف معينة أو أزمات يعيشونها أو لاعتقادهم بعدم الضرورة لذلك لتوفر ما يحتاجونه.

١٤ - التسجيل في أحد مكاتب التشغيل:

وهو سؤال خاص بأفراد العينة المتعطلين عن العمل، وقد وضع الباحث له خيارين الإيجاب أو النفي. ووردت الإجابات كما يلي:

الجدول رقم ٥٣ - التسجيل في أحد مكاتب تشغيل

هل أنت مسجل في أحد مكاتب التشغيل؟	نعم	لا
عدد المتعطلين: ٧٩	٧١	٨
النسبة المئوية (%)	٨٩.٨٧	١٠.١٣



الرسم البياني رقم ٢٧

إن النسبة الغالبة من المتعطلين مسجلون في أحد مكاتب التشغيل، وذلك بنسبة ٨٩.٨٧٪ في حين أن ١٠.١٣٪ فقط من المتعطلين غير مسجلين، وذلك يعود إما لعدم ثقتهم بهذه المكاتب في تأمين فرص العمل المناسبة أو أنهم يعتمدون على أنفسهم في البحث عن فرص العمل المأمولة أو يطمحون لبعث مشروعات صغيرة خاصة، أو أن فترة تعطلهم مازالت قصيرة، فلم يفكروا في التسجيل لدى هذه المكاتب الخ.

يمكن الاستنتاج أن مكاتب التشغيل تحظى بثقة كبيرة بين المتعطلين في تأمين فرص العمل، وهذا ما جعل النسبة العظمى منهم تسجل ضمن قوائم طالبي الشغل لديها، مما يدل على مدى نجاح مكاتب التشغيل في تأمين فرص العمل، وهو ما أعطاه ثقة كبيرة لدى طالبي الشغل، وهذا عكس ما هو عليه الحال في الكثير من الدول النامية والعربية كسورية مثلاً، حيث لا تحظى هذه المكاتب بأدنى ثقة لدى طالبي الشغل فلا تعتمد عليها في تأمين فرصة عمل تطمح إليها، بل على وسائل أخرى.

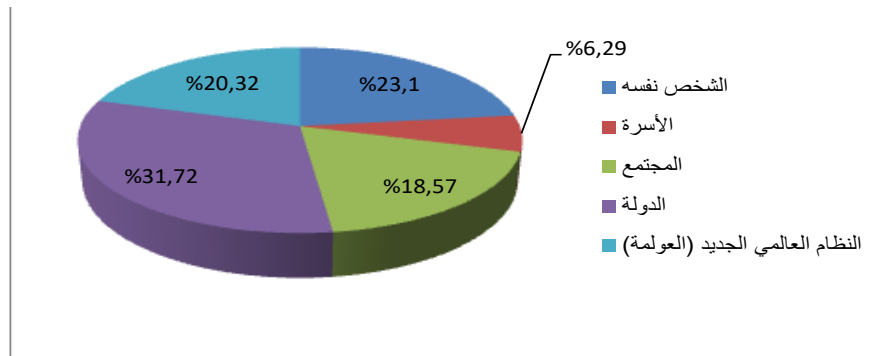
١٥ - المسؤول عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس:

تم وضع خمسة خيارات، فإما أن يكون المسؤول الشخص نفسه أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة أو النظام العالمي الجديد (العولمة)، ويمكن أن تكون الإجابة بأكثر من خيار. وقد جاءت نتيجة الاستبيان على النحو التالي:

الجدول رقم ٥٤ - المسؤول عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس

من المسؤول حسب رأيك عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس؟	الشخص نفسه	الأسرة	المجتمع	الدولة	النظام العالمي الجديد (العولمة)	المجموع
عدد المستجوبين: ٥٠٠	١٥٨	٤٣	١٢٧	٢١٧	١٣٩	٦٨٤
النسبة المئوية (%)	٢٣.١	٦.٢٩	١٨.٥٧	٣١.٧٢	٢٠.٣٢	١٠٠

المسؤول عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس



الرسم البياني رقم ٢٨

اعتبر نحو ثلث (٣/١) المستجوبين أن المسؤول الأساسي عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس هو الدولة نتيجة سوء التخطيط وفساد الإدارة وعدم إتباع سياسة متكاملة في هذا المجال، واعتبر حوالي ربع (٤/١) المستجوبين أن الشخص نفسه هو المسؤول الأول عن ذلك نتيجة عدم تكيفه مع النظام العالمي الجديد، وخلق فرصة العمل بمختلف الوسائل والسبل في ظل العولمة المبنية على المنافسة، في حين بين خمس (٥/١) أفراد العينة أن النظام العالمي الجديد كان وراء تفاقم مشكلة البطالة، وقال ١٨.٥٧٪ إن المجتمع هو المسؤول عن ذلك، وانخفضت نسبة الذين يرون أن الأسرة هي المسؤولة إلى ٦.٢٩٪ فقط.

وبالتالي فإن المواطن التونسي يعتبر الدولة هي المسؤول الرئيسي عن التنمية في البلاد، وتقصيرها في مكافحة الفساد والهدر الذي تغلغل في الإدارة التونسية وبين الأوساط المقربة من السلطة الحاكمة، والذي قابله من جهة أخرى غياب التخطيط الاستراتيجي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، يليها الشخص نفسه لعدم بحثه عن عمل أو استغلال الفرص التي تتاح له أو العمل على خلق فرصة عمل، فالنظام العالمي الجديد الذي يخدم الدول المتقدمة على حساب البلدان النامية التي ارتفعت فيها

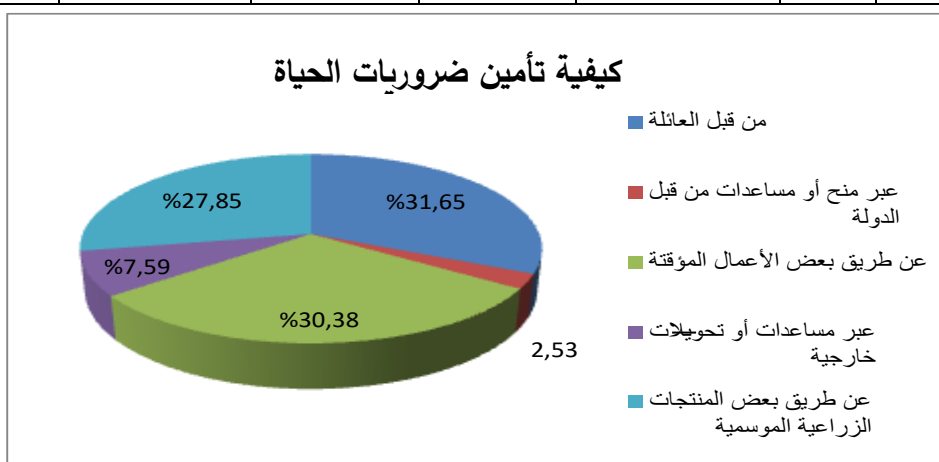
معدلات الفقر والبطالة، ثم المجتمع الذي لم يكن متعاوناً لمساعدة المتعطلين، وأخيراً الأسرة بنسبة بسيطة وبالتالي يمكن إهمالها.

١٦ - كيفية تأمين ضروريات الحياة:

وضعت له ستة خيارات، تمثلت في تأمين هذه الضروريات من قبل العائلة، أو عبر منح و مساعدات من الدولة، أو عن طريق بعض الأعمال المؤقتة غير المنظمة بين فترة وأخرى، أو عبر مساعدات وتحويلات خارجية، أو بواسطة مساعدات من الأقارب والأصدقاء، أو عن طريق بعض المنتجات الزراعية البعلية الموسمية، وهي منتجات بسيطة عادة. وقد جاءت نتائج الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٥٥ - تأمين ضروريات الحياة

كيفية تأمين ضروريات الحياة	من قبل العائلة	عبر منح أو مساعدات من قبل الدولة	عن طريق بعض الأعمال المؤقتة	عبر مساعدات أو تحويلات خارجية	بواسطة مساعدات من الأقارب والأصدقاء	عن طريق بعض المنتجات الزراعية الموسمية
عدد المتعطلين: ٧٩	٢٥	٢	٢٤	٦	-	٢٢
النسبة المئوية (%)	٣١.٦٥	٢.٥٣	٣٠.٣٨	٧.٥٩	-	٢٧.٨٥



الرسم البياني رقم ٢٩

أثبتت نتائج الاستبيان أن أغلبية المتعطلين يؤمنون حاجياتهم الأساسية إما من قبل العائلة أو عن طريق بعض الأعمال المؤقتة بين فترة وأخرى أو بواسطة بعض المنتجات الزراعية البعلية الموسمية؛ وذلك بمعدلات ٣١.٦٥٪ و ٣٠.٣٨٪ و ٢٧.٨٥٪ على التوالي، يليهم في درجة ثانية أولئك الذين يؤمنون حاجياتهم بواسطة مساعدات أو تحويلات خارجية من قبل الأبناء والآباء والأزواج المهاجرين الذين بلغت نسبتهم ٧.٥٩٪ من مجموع المتعطلين. أما الذين يؤمنون حاجياتهم عبر منح

ومساعدات من قبل الدولة فلم تتعد نسبتهم ٢.٥٣٪ وبالتالي يمكن إهمالها. إلا أننا لم نجد أي فرد يعتمد على مساعدات الأقارب والأصدقاء في تأمين مستلزماته.

وبالتالي فإن الذين يؤمنون حاجياتهم من قبل العائلة هم في الغالب من صغار السن الذين لا يزالون يعيشون في كنف عائلاتهم، أما الذين يؤمنون حاجياتهم عن طريق بعض الأعمال المؤقتة فهم من العمال المياومين غير المثبتين الذين تختلف نوعية عملهم من فترة إلى أخرى وحسب المتوفر سواء كان زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو خدماتياً... والذين يعتمدون على بعض المنتجات الزراعية الموسمية، فهم من المزارعين الصغار الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرضي يستثمرونها في زراعات بعلى ذات إنتاج ضعيف يكاد لا يغطي التكاليف وبعض المصاريف البسيطة.

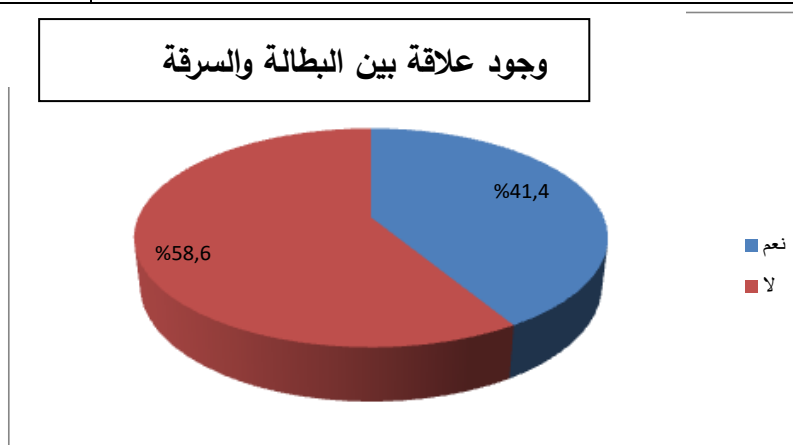
١٧ - العلاقة بين البطالة والسرقة:

وضع الباحث لذلك خيارين إما أن تكون الإجابة إيجاباً أم سلباً، حيث جاءت نتيجة الاستبيان

كالآتي:

الجدول رقم ٥٦ - العلاقة بين البطالة والسرقة

لا	نعم	هل تعتقد أن البطالة تدفع الشخص للحصول على مصادر رزق غير مشروعة كالسرقة مثلاً؟
٢٩٣	٢٠٧	عدد المستجوبين: ٥٠٠
٥٨.٦	٤١.٤	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٣٠

رأى ٥٨.٦٪ من المستجوبين أن البطالة ليست دافعا أساسيا للحصول على مصادر رزق غير مشروعة كالسرقة مثلاً، في حين اعتبر ٤١.١٪ منهم أن البطالة تشكل أحد العوامل الأساسية التي

تدفع الفرد نحو الانحراف بسلوك الطريق غير السليم في كسب موارد الرزق، وذلك عن طريق السرقة أو النصب أو الاحتيال...

وبالتالي فإن أكثر من نصف المجتمع التونسي يرى أن البطالة ليست دافعا لكسب موارد الرزق بصورة غير مشروعة كالسرقة، بل توجد عوامل أهم تدفع إلى ذلك. أما أولئك الذين يرون أن البطالة تشكل أحد العوامل الأساسية المشجعة على كسب موارد الرزق بصورة غير مشروعة، فأثبتوا أن ذلك لا يكتمل إلا باجتماع البطالة مع عوامل أخرى نفسية واجتماعية واقتصادية...تشجع على ذلك.

١٨ - الاستفادة من البرامج والآليات التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل:

وضع الباحث لذلك خيارين فإما بالإيجاب أو النفي، وقد جاءت نتائج الاستبيان على النحو

التالي:

الجدول رقم ٥٧ - الاستفادة من البرامج والآليات التي تنفذها الدولة

لا	نعم	الاستفادة من البرامج والآليات التي تنفذها الدولة
٤٣٣	٦٧	عدد المستجوبين: ٥٠٠
٨٦.٦	١٣.٤	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٣١

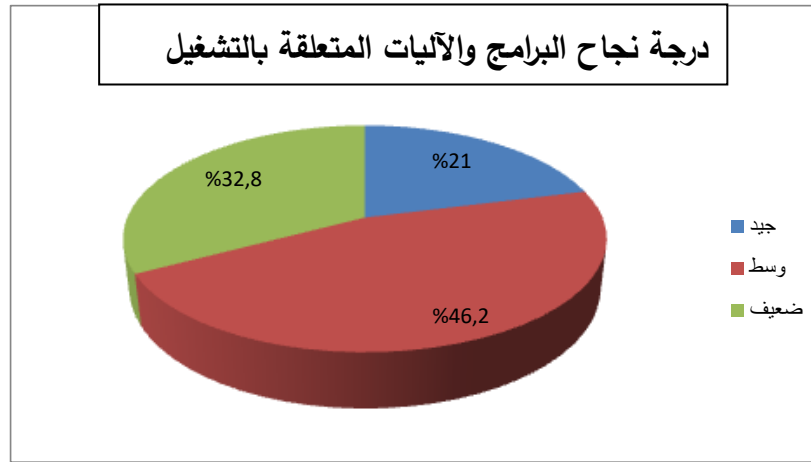
أظهرت نتائج الاستبيان أن ١٣.٤٪ فقط من مجموع المستجوبين كانوا قد استفادوا من أحد البرامج التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل، وذلك إما عن طريق الاستفادة من برامج تكوينية أو تدريبية في اختصاصات معينة أو عبر مدهم بالقروض لإنشاء مشروعات خاصة. وهذا يدعونا إلى جعل هذه البرامج أكثر شمولية حتى تستفيد منها أكبر نسبة ممكنة.

١٩ - درجة نجاح البرامج التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل:

أورد الباحث لذلك ثلاثة خيارات، وهي جيد ووسط وضعيف، وأفرز الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٥٨ - درجة نجاح البرامج والآليات المتعلقة بالتشغيل

ضعيف	وسط	جيد	درجة نجاح البرامج التي تنفذها الدولة
١٦٤	٢٣١	١٠٥	عدد المستجوبين: ٥٠٠
٣٢.٨	٤٦.٢	٢١.٠	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٣٢

أفرزت نتائج الاستبيان درجة وسط في المقدمة تلاها ضعيف ثم جيد، وذلك بمعدلات ٤٦.٢٪ و ٣٢.٨٪ و ٢١٪ على التوالي. وهذا يثبت أن حوالي الثلث من أفراد المجتمع تعتبر أن هذه البرامج غير ناجحة بحكم شمولها لمناطق دون أخرى وأفراد دون آخرين، والأهم من ذلك ضعف قيمة القروض التي تمنح إذا استثنينا تلك التي تعطى أحياناً وفي حالات نادرة لأصحاب الشهادات العليا، وهو ما يتماشى مع رأي الباحث في هذا الشأن ذلك أن هذه القروض هي عبارة عن حلول إسعافية وليست علاجية، فقد أصبحت مشكلة البطالة في تونس هيكلية لا تحل عبر قروض بسيطة إنما تتطلب إعادة ترتيب للدولة ولاستراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واعتبرت النسبة الغالبة من المستجوبين أن هذه البرامج والآليات وسطية النجاح، حيث ينتظر منها المزيد.

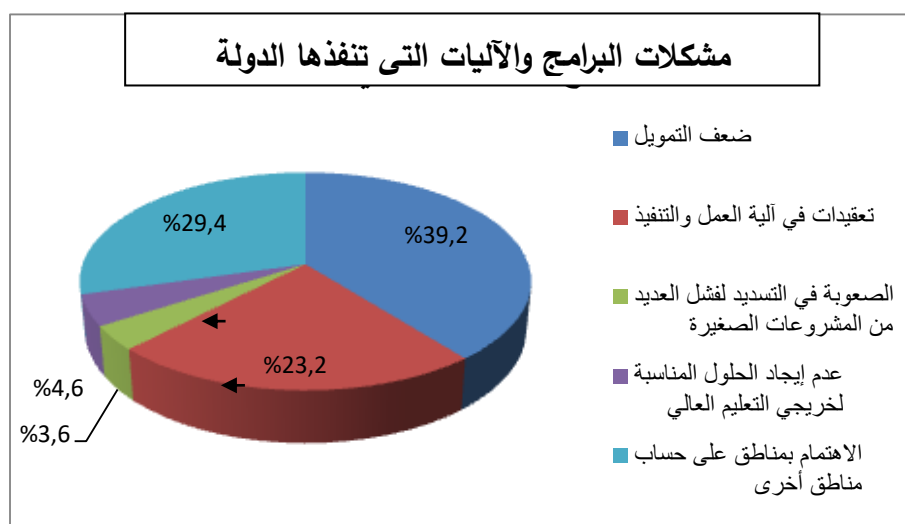
٢٠ - مشاكل البرامج والآليات التي تنفذها الدولة:

وضعت لذلك خمسة خيارات تمثلت في ضعف التمويل أو تعقيدات في آلية العمل والتنفيذ أو الصعوبة في التسديد لفشل الكثير من المشروعات الصغيرة أو عدم إيجاد الحلول الملائمة لخارجي

التعليم العالي أو الاهتمام بمناطق على حساب مناطق أخرى لم تلق الاهتمام الكافي، وجاءت نتيجة الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم ٥٩ - المشكلات التي تعانيها البرامج والآليات المتعلقة بالتشغيل

مشاكل البرامج والآليات التي تنفذها الدولة	ضعف التمويل	تعقيدات في آلية العمل والتنفيذ	الصعوبة في التسديد لفشل الكثير من المشروعات الصغيرة	عدم إيجاد الحلول المناسبة لخريجي التعليم العالي	الاهتمام بمناطق على حساب مناطق أخرى
عدد لمستجوبين: ٥٠٠	١٩٦	١١٦	١٨	٢٣	١٤٧
النسبة المئوية (%)	٣٩.٢	٢٣.٢	٣.٦	٤.٦	٢٩.٤



الرسم البياني رقم ٣٣

يتبين من خلال الجدول أن أهم مشاكل البرامج والآليات التي تنفذها الدولة في مجال التشغيل تتمثل في ضعف التمويل تلاها الاهتمام بمناطق على حساب مناطق أخرى ثم تعقيدات في آلية العمل والتنفيذ، وذلك بمعدلات ٣٩.٢٪ و ٢٩.٤٪ و ٢٣.٢٪ على التوالي. أما المشاكل الأخرى فكانت نسبها ضعيفة وبالتالي يمكن إهمالها.

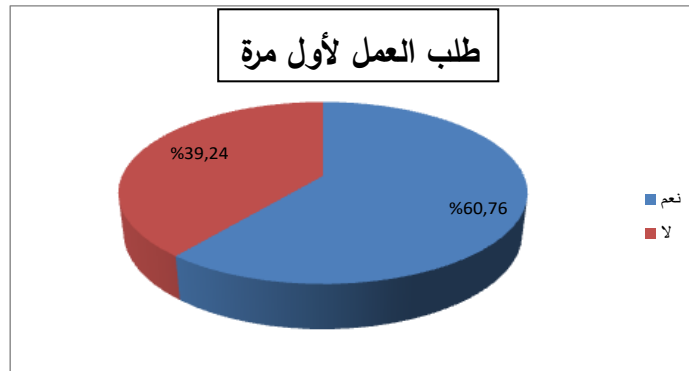
وهذا يدعونا إلى مطالبة القائمين على هذه البرامج والآليات بالزيادة في قيمة تمويلها للمشروعات الصغرى، والاهتمام أكثر بالمناطق التي كانت قد غفلت عنها أو كان تدخلها فيها ضعيفا، والعمل على تخفيف المشاكل التي تعترض هذه البرامج وخاصة عند التنفيذ، والتخلص من التعقيدات والمشاكل.

٢١ - طلب العمل لأول مرة:

أورد الباحث لذلك خيارين، فإما أن يكون الفرد طالبا للعمل لأول مرة أو لا أي أنه سبق أن اشتغل ولكنه حاليا متعطل عن العمل. وكانت نتائج الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٦٠ - طلب العمل لأول مرة

هل عملت سابقاً؟	نعم	لا
عدد المتعطلين: ٧٩	٤٨	٣١
النسبة المئوية (%)	٦٠.٧٦	٣٩.٢٤



الرسم البياني رقم ٣٤

انقسم المتعطلون بين أولئك الذين سبق لهم أن عملوا وآخرين يطلبون العمل لأول مرة، وذلك بمعدلات ٦٠.٧٦% و ٣٩.٢٤% على التوالي.

أما من سبق لهم أن عملوا، فعلى الأغلب هم من العمال الموسميين أو المياومين الذين يعملون فترة ويتعطلون أخرى. أما طالبو العمل لأول مرة، فهم من الذين دخلوا مجدداً في سن العمل أو أولئك الذين تركوا دراستهم أو امرأة تطلب العمل بعد أن انتهت من تربية أطفالها ورعايتهم أو طلابا تخرجوا بعد إنهاء دراستهم الخ.

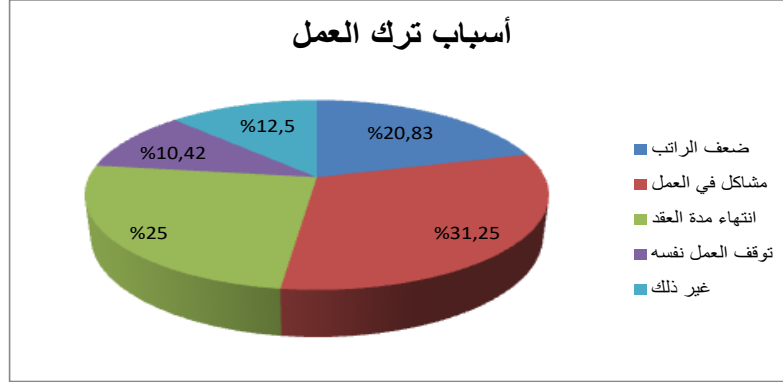
٢٢ - سبب ترك العمل: وهو سؤال موجه إلى المتعطلين الذين عملوا سابقا.

وقد تم وضع خمسة خيارات، تمثلت في ضعف الراتب ومشاكل في العمل وانتهاء مدة العقد

وتوقف العمل نفسه أو غير ذلك من الأسباب المذكورة، فكانت نتيجة الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم ٦١ - أسباب ترك العمل

ما سبب تركك للعمل؟	ضعف الراتب	مشاكل في العمل	انتهاء مدة العقد	توقف العمل نفسه	غير ذلك
عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل: ٤٨	١٠	١٥	١٢	٥	٦
النسبة المئوية (%)	٢٠.٨٣	٣١.٢٥	٢٥.٠٠	١٠.٤٢	١٢.٥٠



الرسم البياني رقم ٣٥

تباينت أسباب ترك العمل بين فرد وآخر، فأثبتت غالبية المستجوبين أن سبب ترك العمل يعود

إلى مشاكل في نطاق العمل تلاهم أولئك الذين قالوا بانتهاء مدة العقد فضعف الراتب، وذلك بنسب

٣١.٢٥٪ و ٢٥٪ و ٢٠.٨٣٪ على التوالي، أما أولئك الذين قالوا بوجود أسباب غير مذكورة أو توقف

العمل نفسه، فكانت نسبتهما ١٢.٥٪ و ١٠.٤٢٪ على التوالي. وهذا يثبت أن الأسباب الرئيسية في ترك

العمل تتمثل في مشاكل ضمن نطاق العمل وهي على الأرجح عبارة عن مشاكل بين العامل ورب

العمل وبدرجة أقل المشاكل بين العمال أنفسهم.

أما الذين يتركون العمل نتيجة انتهاء مدة العقد، فهم على الأغلب عمال موسمين ينتهي عملهم

بمجرد انتهاء مدة العقد إذا لم يتم التمديد لهم، وهم عمال الفنادق والمطاعم السياحية والعمال الزراعيون

وعمال التشييد والبناء الخ. كما نجد عمالا يتركون العمل نتيجة ضعف رواتبهم التي تكاد لا تلبى أبسط

حاجياتهم الضرورية لهم ولعائلاتهم إن كانوا من أصحاب المسؤوليات. وأخيرا العمال الذين يتركون

العمل نتيجة أسباب غير مذكورة أو توقف العمل نفسه فنسبتهم بسيطة وبالتالي يمكن إهمالها.

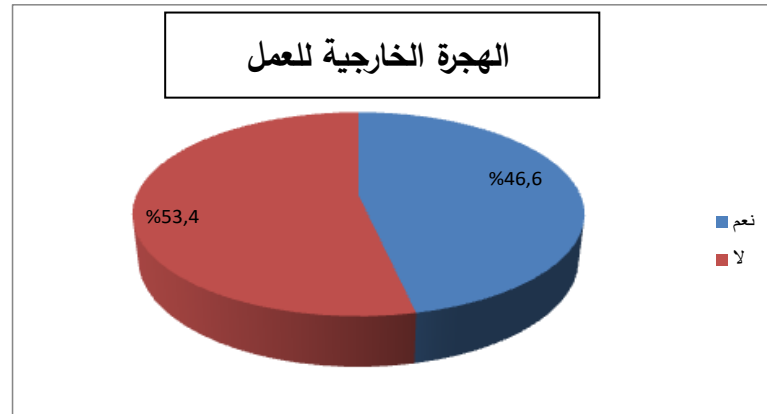
٢٣ - الهجرة الخارجية للعمل:

وضع الباحث لذلك خيارين فيما أن يكون الجواب بالموافقة على الهجرة أو لا، وكانت النتائج

على النحو التالي:

الجدول رقم 62- الهجرة الخارجية للعمل

هل توافق على الهجرة الخارجية للعمل في حال توفرها لك؟	نعم	لا
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٢٣٣	٢٦٧
النسبة المئوية (%)	٤٦.٦	٥٣.٤



الرسم البياني رقم ٣٦

انقسم المستجوبون بين رافضين وموافقين على الهجرة الخارجية للعمل في حال توفرها، وذلك

بمعدلات ٥٣.٤% و ٤٦.٦% على التوالي.

ورغم مغريات هذه الهجرة ومردودها المادي الجيد نلاحظ أن أكثر من نصف المستجوبين

رفضوها، وهذا يعود إما لرضاهم وقناعتهم بالعمل الذي يمارسونه أو نتيجة التزاماتهم العائلية وصعوبة

سفرهم، في حين فضلت نسبة هامة من فئة الشباب الهجرة وحتى أولئك الذين يعملون.

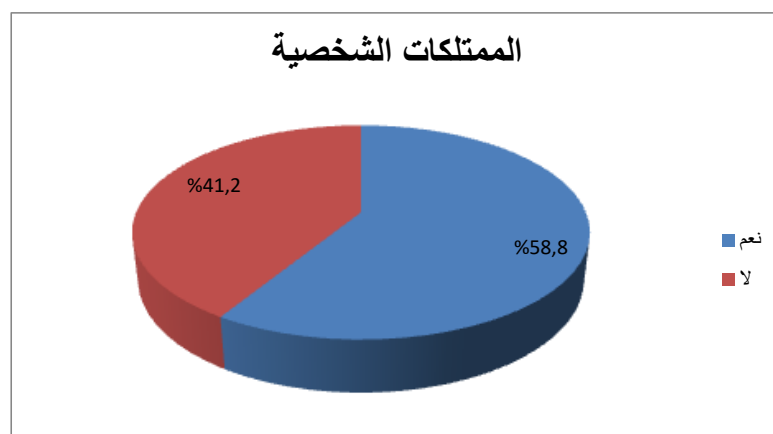
٢٤ - الممتلكات الشخصية:

تناول الباحث هذا العنصر من ناحيتين: الملكية ونوعية الممتلكات، ففيما يتعلق بالملكية تم

وضع خيارين أحدهما الإيجاب والآخر السلب، حيث وردت النتائج كالاتي:

الجدول رقم 63 - الممتلكات الشخصية

هل لديك ممتلكات شخصية؟	نعم	لا
عدد المستجوبين: ٥٠٠	٢٩٤	٢٠٦
النسبة المئوية (%)	٥٨.٨	٤١.٢

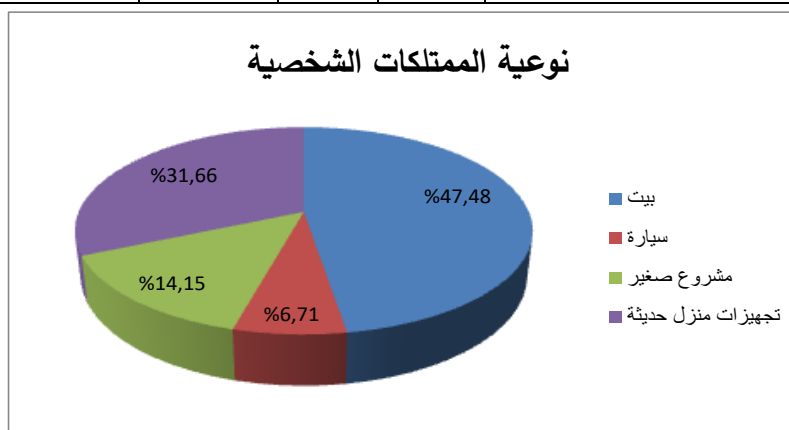


الرسم البياني رقم 37

أفرزت نتائج الاستبيان أن ٥٨.٨٪ من المستجوبين لديهم ممتلكات خاصة في حين أثبت الباقيون والبالغة نسبتهم ٤١.٢٪ عدم ملكيتهم لأي شيء، وهم غالباً من الفئة الشابة التي لا تزال في بداية الطريق أو من العمال الموسمين والمياومين الذين لا تكفيهم مداخيلهم لتأمين حاجياتهم الضرورية من أكل وشرب. وأما فيما يتعلق بنوعية هذه الممتلكات فقد وضعت لها أربعة خيارات وهي: بيت أو سيارة أو مشروع صغير أو تجهيزات منزل حديثة، ويمكن للمستجوب أن يدلي بأكثر من خيار، وجاءت نتائج الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٦٤ - نوعية الممتلكات الشخصية

نوعية الممتلكات الشخصية	بيت	سيارة	مشروع صغير	تجهيزات منزل حديثة	المجموع
عدد الذين لديهم ممتلكات شخصية: ٢٩٤	١٩٨	٢٨	٥٩	١٣٢	٤١٧
النسبة المئوية (%)	٤٧.٤٨	٦.٧١	١٤.١٥	٣١.٦٦	١٠٠



الرسم البياني رقم ٣٨

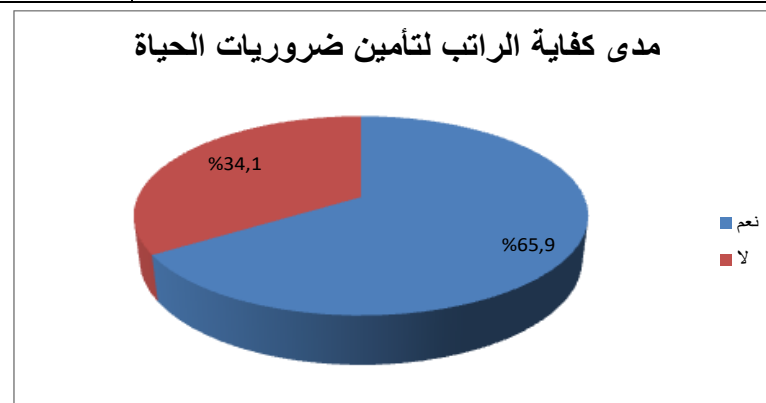
يعتبر المنزل أهم الممتلكات تليه التجهيزات المنزلية الحديثة فالمشروع الصغير ثم السيارة، وذلك بمعدلات ٤٧.٤٨٪ و ٣١.٦٦٪ و ١٤.١٥٪ و ٦.٧١٪ على التوالي. وهذا يدعونا للاستنتاج أن أول ما يفكر الفرد في تأمينه هو المنزل فتجهيزاته أما السيارة فتعتبر من الكماليات التي لا يتم اقتناؤها إلا بعد تأمين الضروريات السابق ذكرها. وبالنسبة للمشروع الصغير فهو يخص تلك الفئة التي تعتمد عليه في تأمين موارد رزقها، حيث يمكن أن يكون هذا المشروع زراعي أو صناعيا أو تجاريا أو خدماتيا.

٢٥ - مدى كفاية الراتب لتأمين ضروريات الحياة: وهو سؤال موجه للعمال تحديدا.

أورد الباحث له خيارين الإيجاب أو بالسلب، وكانت نتيجة الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم ٦٥ - مدى كفاية الراتب لتأمين ضروريات الحياة

لا	نعم	هل يكفيك راتبك لتأمين الضروريات لك ولعائلتك؟
١٠.٤	٢٠.١	عدد العمال: ٣٠٥
٣٤.١	٦٥.٩	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٣٩

حسب نتائج الاستبيان فإن ٦٥.٩٪ من العمال المستجوبين تكفيهم رواتبهم لتأمين الحاجيات الأساسية لهم ولعائلاتهم إن كانوا متزوجين أو معيلين للآباء والإخوة، وهؤلاء ربما يكونون من العزاب أو من أصحاب العائلات الصغيرة التي لا يتعدى عدد أفرادها الثلاثة أو الأربعة أو هم من أصحاب المداخل المرتفعة، كأن يكونوا من الكوادر والرؤساء في أعمالهم أو من أصحاب المشاريع الخاصة

التي توفر لهم دخلاً جيداً. أما أولئك الذين لا تكفيهم رواتبهم لتأمين الضروريات المعيشية لهم ولأسرهم فإما أن يكونوا من أصحاب الدخل المحدود والرواتب الضعيفة أو من أرباب العائلات المرتفعة العدد أو ممن لا يملكون منزلاً كالمستأجرين مثلاً، وبالتالي فمن المتوقع أن يمارسوا عملاً إضافياً إلى جانب عملهم الأساسي أو أن يكون لديهم موارد رزق ثانية تتأتى عن طريق منتج زراعي أو تأجير عقار أو مساعدات أو تحويلات معينة.

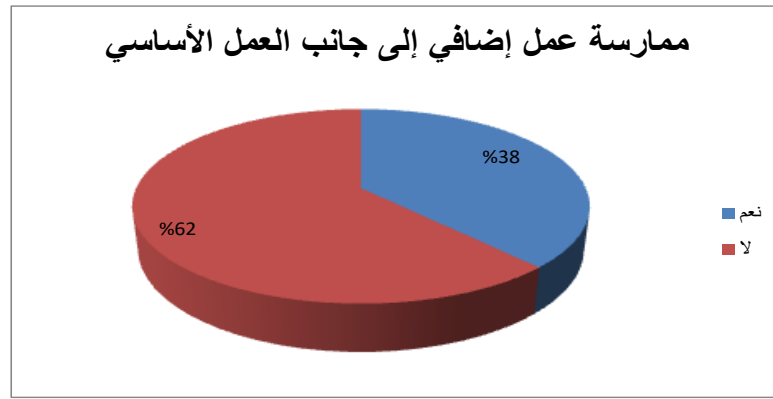
٢٦ - العمل الإضافي:

وهو ممارسة الفرد عملاً إضافياً إلى جانب عمله الأساسي نتيجة ظروف وأسباب معينة تتمثل أساساً في ضعف الراتب أو عدم كفايته أو نتيجة إرث عقار أو مشروع صغير يستثمره إلى جانب عمله.

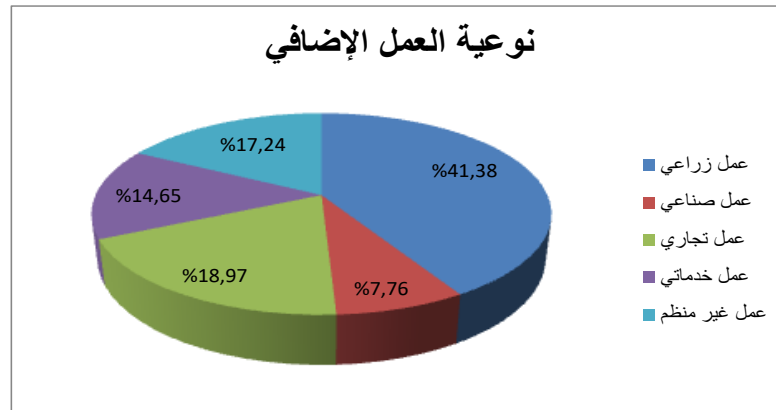
وقد أورد الباحث خيارين يكون الجواب بالإيجاب أو السلب، ففي حال الإيجاب يتم تحديد خمسة خيارات وهي عمل زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدماتي أو من الأعمال غير المنظمة اليومية التي تختلف نوعيتها كل فترة حسب المتوفر منها، وهو يخص الأشخاص الذين يقبلون بأي عمل يتاح لهم فتراهم كل فترة يمارسون عملاً معيناً يختلف عن السابق، وقد أفرزت نتيجة الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٦٦ - العمل الإضافي

لا	نعم					ممارسة عمل إضافي إلى جانب العمل الأساسي
١٨٩	١١٦					عدد العمال: ٣٠٥
٦٢	٣٨					النسبة المئوية (%)
-	عمل غير منظم	عمل خدماتي	عمل تجاري	عمل صناعي	عمل زراعي	نوعية العمل
-	٢٠	١٧	٢٢	٩	٤٨	العدد: ١١٦
-	١٧.٢٤	١٤.٦٥	١٨.٩٧	٧.٧٦	٤١.٣٨	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٤٠



الرسم البياني رقم ٤١

أثبت ٣٨٪ من العمال المستجوبين أنهم يمارسون عملاً إضافياً إلى جانب عملهم الأساسي، في حين قال البقية إنهم مكتفون بعملهم الأساسي الذي يوفر لهم حاجياتهم كما أنهم لا يريدون ممارسة أي عمل ثانوي نتيجة الظروف التي اختلفت من فرد إلى آخر، منها تخصيص فترة من اليوم للراحة والرفاهية والعودة مع العائلة أو أن شغله الأساسي لا يترك له متسعاً من الوقت لممارسة عمل ثان إلى جانبه أو أن طبيعة شغله الأساسي صعبة فلا تترك له مجالاً لممارسة عمل آخر إلى جانب العمل الأساسي الخ.

وأما الذين يمارسون عملاً إضافياً، فعلمهم إما أن يكون زراعياً أو تجارياً أو عمل غير منظم أو خدماتياً أو صناعياً، وذلك بمعدلات ٤١.٣٨٪ و ١٨.٩٧٪ و ١٧.٢٤٪ و ١٤.٦٥٪ و ٧.٧٦٪ على التوالي.

ويلاحظ أن النسبة الغالبة من العمال تمارس عملاً زراعياً إلى جانب عملها الأساسي هو عبارة عن عمل بسيط يعتمد على الإنتاج الموسمي في مساحات صغيرة ذات مردودية منخفضة، أما الذين يمارسون عملاً صناعياً فكانت نسبتهم ضعيفة نوعاً ما، وهم أولئك الذين يعملون أساساً في القطاع الصناعي ويمارسون نفس العمل بشكل حر بعد دوامهم الأساسي، وهذا العمل لا يكون بشكل منتظم.

ويظهر أن هناك نسبة هامة من الأفراد تمارس الأعمال التجارية بعد الانتهاء من عملها الأساسي، كأن يكون للفرد محل أو يستأجر دكانا لممارسة البيع والشراء، ويزداد هذا النوع من التجارة في مواسم معينة، أما الأعمال الخدماتية فهي عبارة عن العمل في مطعم أو فندق أو شركة أو وكالة سياحية...؛ وذلك لساعات محدودة أغلبها مسائية حتى تتماشى مع عمله الأساسي، وأخيرا الأعمال غير المنظمة فتمارسها مجموعة كبيرة من الأشخاص وتتمثل في البيع على الأرصفة أو العتالة الخ، وهي من الأعمال التي تعتمد عليها الكثير من البلدان النامية نظرا لأنها تخفف الضغط على سوق الشغل، وتعتبر مصدر رزق لعدد هام من أفراد المجتمع تصل في بعض الدول إلى أكثر من المليون فرد.

٢٧- آثار العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي

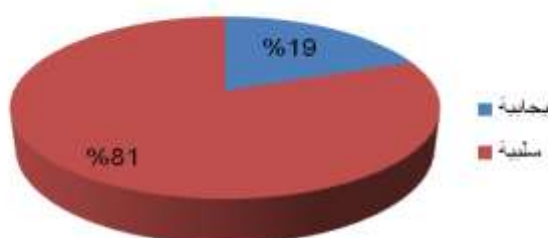
في تونس: يريد هنا الباحث أن يقف على مدى وعي المواطن التونسي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلاده، ومدى تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد على ذلك. وقد لقي هذا السؤال صعوبة في الإجابة عنه من قبل أغلبية المستجوبين، مما دعا الباحث إلى تبسيطه لهم عبر أمثلة. وتم إيراد خيارين لهذا السؤال أحدهما إيجابي والآخر سلبي، حيث أفرزت نتيجة الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٦٧- آثار العولمة والشراكة التونسية - الأوروبية

على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس

سلبية	إيجابية	آثار العولمة والشراكة التونسية مع الاتحاد الأوروبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي
٤٠.٣	٩٧	عدد المستجوبين: ٥٠٠
٨٠.٦	١٩.٤	النسبة المئوية (%)

آثار العولمة والشراكة التونسية - الأوروبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس



الرسم البياني رقم ٤٢

أثبتت نتائج الاستبيان أن ٨٠.٦٪ من المستجوبين يعتبرون أن العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي أثرتا سلبياً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي، في حين رأى الباقيون عكس ذلك. وبالتالي فإن المجتمع التونسي يعتبر أن للعولمة ولاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي آثاراً سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لديه؛ نظراً لسيطرة واستبداد القوي وميل كفة الموازين لصالحه من خلال فرض شروطه وسياساته على الضعيف. وقد كانت تونس الطرف الضعيف في هذه المعادلة، مما أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي للدولة، وتدني الأوضاع الاجتماعية للعمال.

وبالتالي، فإن هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد يخدم الدول المتقدمة الغنية قبل أن يخدم الدول النامية الفقيرة، وهو عبارة عن سيطرة القوي على الضعيف، فتزداد الدول الغنية غنى على حساب الدول النامية والفقيرة (مع وجود بعض الاستثناءات) التي يتدهور اقتصادها وتتأزم الأوضاع الاجتماعية فيها، فترتفع نسب الفقر وتزداد معدلات البطالة ويتدهور وضع الطبقة الوسطى من المجتمع، وهذا هو الوضع الدقيق والصريح الذي تعيشه تونس وشعبها حالياً، مما يفرض علينا مجازة هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد ولكن بمعادلة نكون فيها متكافئين مع الطرف الآخر.

وأما الذين يرون أن آثار هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد كانت إيجابية، فربما اقتصررت نظرتهم على أنفسهم ومن حولهم، إذ من المحتمل أن يكون هذا النظام قد قدم لهم خدمة لتحسين أوضاعهم وتزايد مداخيلهم، أو ربما لاعتقادهم أن الشراكة مع الدول المتقدمة تجلب لهم الخير الوفير وتساعدهم على تصدير منتجاتهم ومضاعفة رواتبهم، وبالتالي تحسين أوضاعهم المعيشية. ونظرتهم هذه نظرة محدودة غير متبصرة للواقع وللمستقبل الذي ينتظرهم من هذه الشراكات والعولمة التي سادت عالمنا المعاصر في مختلف المجالات، والتي تكون فيها الغلبة في النهاية للأقوى.

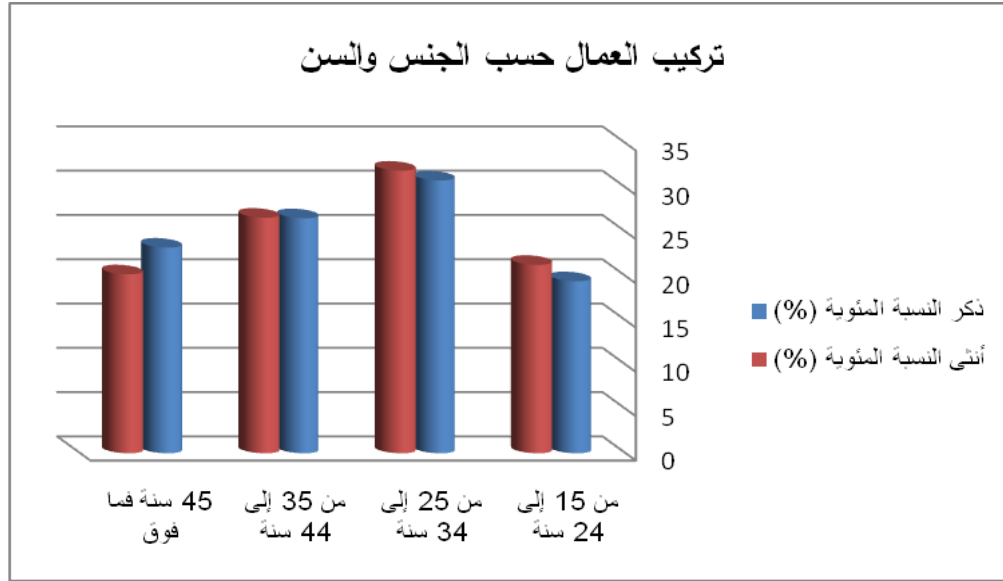
٢٨ - تركيب العمال حسب الجنس والسن:

بلغ عدد العمال ٣٠٥ عامل من أصل مجموع المستجوبين، وفي هذا الخصوص أورد الباحث

خيارين للجنس وأربعة خيارات للعمر، وقد جاءت نتيجة الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم ٢٨ - تركيب العمال حسب الجنس والسن

تركيب العمال حسب الجنس والسن عدد العمال: ٣٠٥	من ١٥ إلى ٢٤ سنة	من ٢٥ إلى ٣٤ سنة	من ٣٥ إلى ٤٤ سنة	٤٥ سنة فما فوق	المجموع
ذكر	٤١	٦٥	٥٦	٤٩	٢١١
النسبة المئوية (%)	١٩.٤٣	٣٠.٨١	٢٦.٥٤	٢٣.٢٢	١٠٠
أنثى	٢٠	٣٠	٢٥	١٩	٩٤
النسبة المئوية (%)	٢١.٢٨	٣١.٩١	٢٦.٦٠	٢٠.٢١	١٠٠



الرسم البياني رقم ٤٣

مع الملاحظة أن اليد العاملة من الذكور هي حوالي ضعف الإناث، أما الرسم البياني فيمثل النسب المئوية لليد العاملة لنفس الجنس حسب المرحلة العمرية.

أفرزت نتائج الاستبيان أن النسبة الغالبة من العمال هم من الفئة العمرية (٢٥-٣٥ سنة)، حيث شكلوا حوالي الثلث سواء بالنسبة للعمال الذكور أو الإناث تلتهم الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) بنسبة تزيد عن الربع بالنسبة للجنسين. وما يشد الانتباه بخصوص هاتين الفئتين هو التقارب الشديد في نسبة الذكور من أصل العمالة الرجالية ونسبة الإناث من أصل العمالة النسائية؛ إذ أخذنا بعين الاعتبار الفئة العمرية. وتأتي في المرتبة الثالثة الفئة التي تزيد أعمارها عن ٤٥ سنة، وهنا نلاحظ تفوق نسبة العمالة الرجالية على النسائية.

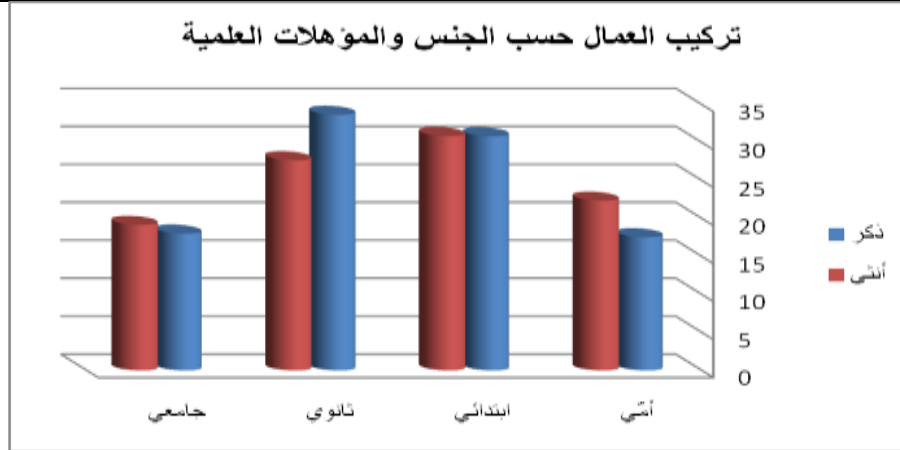
وأما بالنسبة للفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) فقد زادت نسبة العمالة النسائية عن الرجالية، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن الكثيرات من الإناث وخاصة اللواتي ينتمين إلى بيئة فقيرة يتركن مدارسهن سواء برغبة منهن أو بتشجيع من عائلاتهن ليعملن في مجال الصناعات النسيجية التي شهدت تطوراً ملحوظاً بدأ منذ أكثر من عقدين ونصف أو في المجال الزراعي أو في بعض الصناعات والحرف الأخرى أو في مجال الخدمات...؛ ليساعدن عائلاتهن في المصاريف ويسعين لتحسين وضعهن، أو أن فشلن في الدراسة هو السبب الأساسي لدخولهن سوق الشغل، أما بالنسبة للذكور فإن عائلاتهم يولون عناية أكبر لتعليمهم والارتقاء بمعارفهم وخاصة في بعض المناطق الداخلية التي لا تزال تفرق بين الذكر والأنثى.

٢٩ - تركيب العمال حسب الجنس والمستوى التعليمي:

أورد الباحث هنا خيارين للجنس وأربعة خيارات للمستوى التعليمي، وقد أفرزت نتيجة الاستبيان

ما يلي: الجدول رقم ٦٩ - تركيب العمال حسب الجنس والمؤهلات العلمية

العمال: ٣٠٥	تركيب العمال حسب الجنس والمؤهلات العلمية، عدد	أمي	ابتدائي	ثانوي	جامعي	المجموع
ذكر	٣٧	٦٥	٧١	٣٨	٢١١	
النسبة المئوية (%)	١٧.٥٣	٣٠.٨١	٣٣.٦٥	١٨.٠١	١٠٠	
أنثى	٢١	٢٩	٢٦	١٨	٩٤	
النسبة المئوية (%)	٢٢.٣٤	٣٠.٨٥	٢٧.٦٦	١٩.١٥	١٠٠	



الرسم البياني رقم ٤٤

يلاحظ أن النسبة العظمى من العمال هم من المستويات العلمية الابتدائية والثانوية سواء كان ذلك بالنسبة للذكور أو الإناث. ويظهر أن نسبة الأمية بين العاملات الإناث من أصل مجموع العاملات أعلى من تلك المتعلقة بالذكور، وهذا يعود إلى بعض التقاليد والأفكار الرجعية التي كانت ومازالت تفضل تعليم الذكر على الأنثى وخاصة في بعض المناطق النائية، إضافة إلى الفقر وقلة الإمكانات، وهو ما حاربتة الدولة وعملت على إتاحة الفرصة أمام الجميع ذكوراً وإناً للتعليم وكسب المعرفة، حتى أنها جعلت التعليم في مراحله الأولى إلزامياً (مرحلة التعليم الأساسي)، ومع ذلك تبقى بعض الاستثناءات وخاصة بالنسبة للمناطق التي لا تزال تسود فيها بعض التقاليد والأعراف، إلا أن الدولة عاقدة الحزم وتعمل بشكل جدي على مكافحة الأمية وصولاً إلى القضاء عليها بشكل نهائي في

العقدين القادمين من خلال فرض إلزامية التعليم وبرامج تعليم الكبار، وقد خطت شوطاً هاماً في هذا المجال فتراجعت معدلات الأمية بشكل كبير، وهي متدنية جداً بالنسبة للفئات العمرية الصغرى.

أما بالنسبة للمستوى الجامعي فيلاحظ تفوق نسبة الإناث من أصل مجموعهن على تلك المتعلقة بالذكور. وهذا يفسر أن الأنثى إذا أتاحت لها فرص التعلم فليديها الرغبة أكثر من الذكر لإتمام دراستها؛ مما أدى إلى تزايد عدد الطالبات الجامعيات في السنوات الأخيرة، بحيث فاق عددهن عدد الطلاب الذكور؛ ذلك أن نسبة هامة من الذكور يفضلون الدخول إلى الحياة المهنية على إتمام الدراسة، فتقطع أعداد كبيرة منهم عن التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية، في حين أن الكثير من الإناث ترى في مواصلة دراستها فرضاً لشخصيتها وسبيلاً لإيجاد شريك الحياة المناسب من الأوساط الطلابية وتمتعا بالحرية الشخصية؛ وذلك بالابتعاد عن الضغوط العائلية. وهذا ما يفسر التزايد الملحوظ في أعداد الطالبات بالجامعات التونسية بعد أن كن لا يمثلن إلا نسبة قليلة حتى بداية الثمانينات، وكان لذلك الأثر الكبير بدخول الأنثى سوق العمل بقوة ومزاحمة الرجل، مما يعتبر أنه أحد الأسباب الرئيسية في الضغط على سوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

٣٠- تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل:

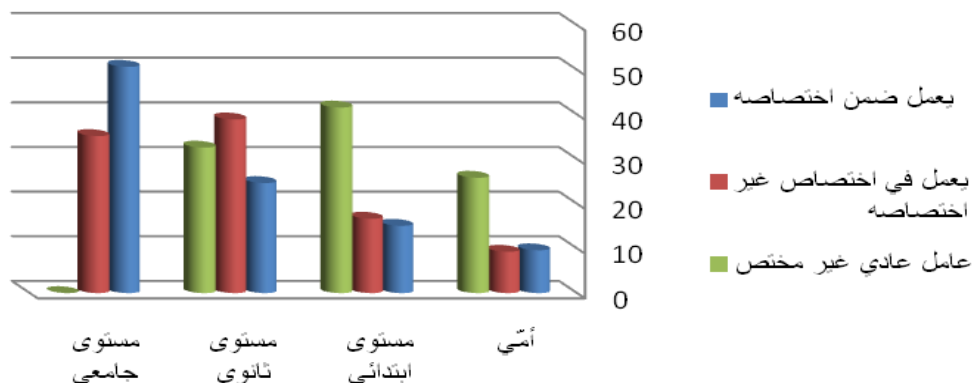
أورد الباحث في هذا الخصوص أربعة خيارات للمؤهلات العلمية وثلاثة لنوعية العمل، وكانت نتيجة الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٧٠- تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل

المجموع	مستوى جامعي	مستوى ثانوي	مستوى ابتدائي	أمي	تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل عدد العمال: ٣٠٥
٧٣	٣٧	١٨	١١	٧	يعمل ضمن اختصاصه
١٠٠	٥٠.٦٨	٢٤.٦٦	١٥.٠٧	٩.٥٩	النسبة المئوية (%)
٥٤	١٩	٢١	٩	٥	يعمل في اختصاص غير اختصاصه
١٠٠	٣٥.١٨	٣٨.٨٩	١٦.٦٧	٩.٢٦	النسبة المئوية (%)

عامل غير مختص	٤٦	٧٤	٥٨	-	١٧٨
النسبة المئوية (%)	٢٥.٨٤	٤١.٥٧	٣٢.٥٩	-	١٠٠

تركيب العمال حسب المؤهلات العلمية ونوعية العمل



الرسم البياني رقم ٤٥

تبين من خلال ما ورد من إجابات المستجوبين أن أغلبية العمال من المستويات العلمية المتدنية (أميون ومستوى ابتدائي) هم عبارة عن عمال عاديين غير مختصين.

أما أولئك الذين كانت مستوياتهم العلمية بدرجة التعليم الثانوي، فقد انقسموا بين من يعملون في اختصاصات غير اختصاصاتهم بدرجة أولى يليهم العمال العاديون ويأتي بعدهم أولئك العاملون ضمن اختصاصاتهم التي اكتسبوها سواء عبر الدراسة المهنية أو الدورات التدريبية لإتقان العمل، وأما الجامعيون فقد انقسموا إلى صنفين:

- صنف يعمل ضمن اختصاصه ويمثل النسبة الغالبة، وجل أفرادهم من خريجي الهندسات والدراسات الطبية والعلوم الصحيحة، والبقية من خريجي العلوم القانونية والاقتصادية بدرجة أقل.
 - صنف يعمل في اختصاصات غير اختصاصاته ويمثل نسبة هامة، وهم أولئك الذين لم تتح لهم فرصة العمل في مجالات اختصاصاتهم التي قد تكون صعبة الإدماج في سوق العمل أو لوجود أعداد كبيرة من المختصين في نفس المجال، وأغلبهم من خريجي الآداب والعلوم الإنسانية.
- ويلاحظ أنه لا يوجد عامل عادي غير مختص من أصحاب المستويات العلمية الجامعية، وهذا بديهي لأنهم مختصون كل في مجاله، وبالتالي فإما أن يمارس عملاً ضمن اختصاصه أو العكس، وهذا ما أدى إلى انعدام العمال العاديين غير المختصين في صفوفهم.

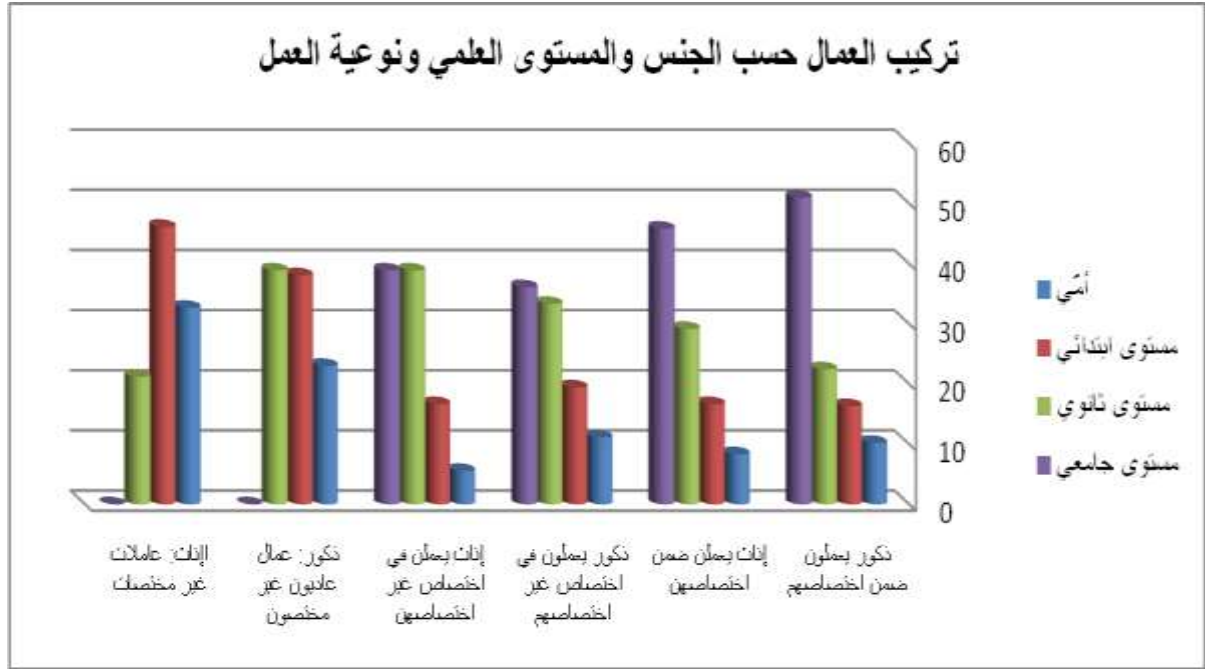
٣١- تركيب العمال حسب الجنس والمستوى التعليمي ونوعية العمل:

حدد الباحث هنا خيارين للجنس، وأربعة خيارات للمستوى التعليمي، وثلاثة لنوعية العمل. وقد

أفرزت نتيجة الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٧١- تركيب العمال حسب الجنس والمستوى العلمي ونوعية العمل

المجموع	مستوى جامعي	مستوى ثانوي	مستوى ابتدائي	أمي	تركيب العمال حسب الجنس والمستوى العلمي ونوعية العمل عدد العمال: ٣٠٥
٤٩	٢٥	١١	٨	٥	ذكور يعملون ضمن اختصاصهم
١٠٠	٥١.٠٢	٢٢.٤٥	١٦.٣٣	١٠.٢٠	النسبة المئوية (%)
٢٤	١١	٧	٤	٢	إناث يعملن ضمن اختصاصهن
١٠٠	٤٥.٨٣	٢٩.١٧	١٦.٦٧	٨.٣٣	النسبة المئوية (%)
٣٦	١٣	١٢	٧	٤	ذكور يعملون في اختصاص غير اختصاصهم
١٠٠	٣٦.١١	٣٣.٣٣	١٩.٤٥	١١.١١	النسبة المئوية (%)
١٨	٧	٧	٣	١	إناث يعملن في اختصاص غير اختصاصهن
١٠٠	٣٨.٨٩	٣٨.٨٩	١٦.٦٧	٥.٥٥	النسبة المئوية (%)
١٢٦	٠	٤٩	٤٨	٢٩	ذكور: عمال غير مختصين
١٠٠	٠	٣٨.٨٩	٣٨.٠٩	٢٣.٠٢	النسبة المئوية (%)
٥٢	٠	١١	٢٤	١٧	إناث: عاملات غير مختصات
١٠٠	٠	٢١.١٦	٤٦.١٥	٣٢.٦٩	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٤٦

فيما يتعلق بالأميين أو ذوي المستويات العلمية الابتدائية نلاحظ أن نسبة العاملات غير المختصات أعلى من نسبة العمال الذكور عكس ما عليه الحال بالنسبة للتعليم الثانوي، حيث ترتفع نسبة العمال الذكور لتبلغ ٣٨.٨٩٪ في حين لم تتعد نسبة الإناث ٢١.١٦٪، كما تتفاوت النسبة بشكل واضح لصالح الذكور بخصوص أولئك الذين يعملون في اختصاص غير اختصاصهم.

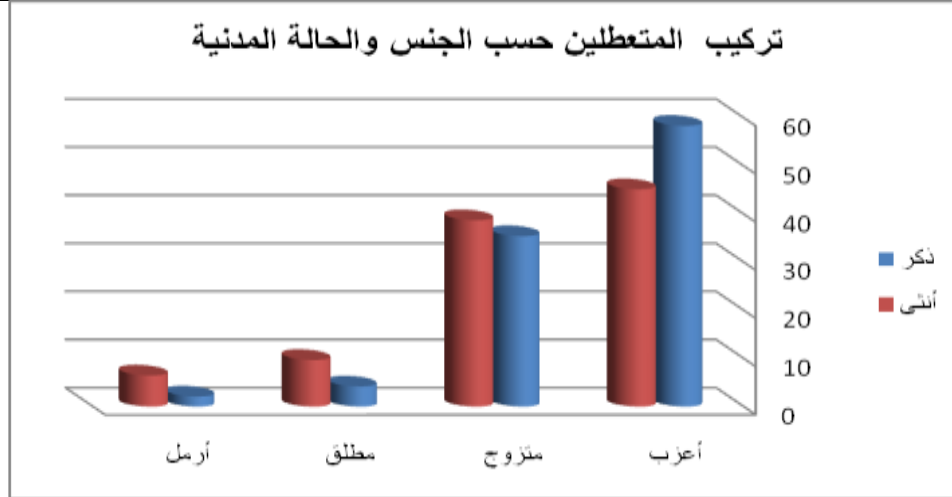
أما فيما تبقى وبغض النظر عن الجنس ونوع العمل، فنلاحظ التقارب في النسب بين الذكور والإناث مع تفاوت بسيط لصالح جنس على حساب الآخر، وهذا يمكن أن يفسر قانون المساواة بين الجنسين في كافة المجالات بما فيها ميدان العمل، حيث كانت تونس من الدول السبّاقة في منح هذه الحقوق للمرأة ومساواتها بالرجل، فدخلت سوق العمل من أوسع أبوابه وشكلت ما يزيد على الثلث من أصل القوة العاملة في السنوات الأخيرة. وهذا كان سببا مباشرا في تزايد معدلات البطالة في تونس؛ نظرا للفساد الإداري وغياب التخطيط الاستراتيجي أو فشله، وضعف موارد الدولة لقلّة الثروات الطبيعية، وتزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

٣٢ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والحالة المدنية:

تم تحديد خيارين للجنس وأربعة خيارات للحالة المدنية، وكانت نتيجة الاستبيان على النحو

التالي: **الجدول رقم ٧٢ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والحالة المدنية**

المجموع	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب	تركيب المتعطلين حسب الجنس والحالة المدنية عدد المتعطلين = ٧٩
٤٨	١	٢	١٧	٢٨	نكر
١٠٠	٢.٠٨	٤.١٧	٣٥.٤٢	٥٨.٣٣	النسبة المئوية (%)
٣١	٢	٣	١٢	١٤	أنثى
١٠٠	٦.٤٥	٩.٦٨	٣٨.٧١	٤٥.١٦	النسبة المئوية (%)



الرسم البياني رقم ٤٧

أفرزت نتيجة الاستبيان أن أغلب نسبة المتعطلين من الجنسين هم من العزاب، وهذا يعود بشكل أساسي إلى عدم تحملهم أية مسؤولية واعتمادهم على عائلاتهم في تأمين حاجياتهم. ومن جهة أخرى ربما يكون هؤلاء من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي مازالوا لم يحظوا بفرصة العمل المنشودة.

وتتخفف النسبة بين المتعطلين المتزوجين بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، مما يضطرهم أحياناً إلى القبول بأية فرصة عمل تتاح لهم. ويلاحظ بالنسبة لهذه الفئة (أي المتزوجين) تقارب النسبة بين الذكور والإناث، بل هي أعلى بين صفوف الإناث؛ ذلك أن الذكر تلقى عليه المسؤولية بالدرجة

الأولى لتأمين مستلزمات الحياة له ولأفراد أسرته، مما يضطره لبذل قصارى جهده للحصول على عمل ما مهما كان نوعه.

وأما عن كيفية تأمين هؤلاء المتعطلين لضروريات الحياة لهم ولعائلاتهم، فمن الأكيد أن لديهم موارد كسب معينة، كأن يكون أحد الزوجين يعمل والثاني متعطلاً أو عبر تحويلات مصرفية من الخارأو عن طريق مردود بعض الزراعات البعلية البسيطة أو بواسطة مساعدات ومنح معينة الخ. وبالنسبة للمطلقات والأرامل فإن ما يسترعي الانتباه يتمثل في نسبة المتعطلات من الفئتين (المطلقات والأرامل) التي تزيد عن ضعف نسبة المتعطلين، وهذا يمكن تفسيره بأنهن يؤمن حاجياتهن إما بواسطة النفقة الزوجية أو عن طريق راتب المتوفى أو عبر تعويضات معينة أو مساعدات ما. وفي كل الأحوال فإن نسب المطلقين والمطلقات والأرامل ضعيفة وبالتالي يمكن إهمالها.

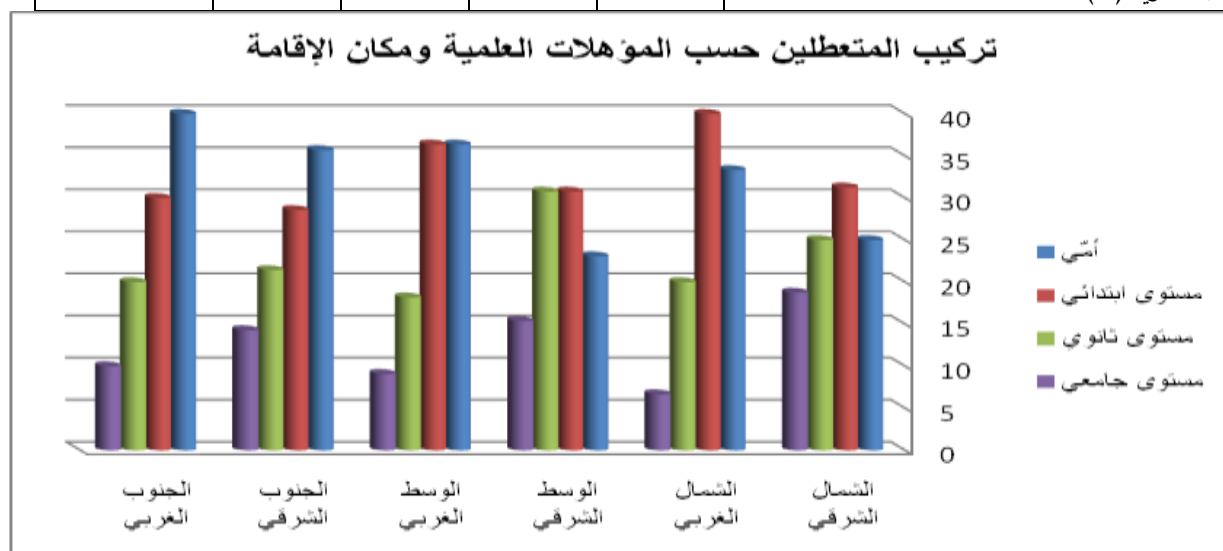
٣٣- تركيب المتعطلين حسب المؤهلات العلمية ومكان الإقامة:

لقد خص الباحث المؤهلات العلمية بأربعة خيارات ومكان الإقامة بستة خيارات، فجاءت نتيجة الاستبيان كالآتي:

الجدول رقم ٧٣- تركيب المتعطلين حسب المؤهلات العلمية ومكان الإقامة

المجموع	مستوى جامعي	مستوى ثانوي	مستوى ابتدائي	أمي	تركيب المتعطلين حسب المؤهلات العلمية ومكان الإقامة عدد المتعطلين = ٧٩
١٦	٣	٤	٥	٤	الشمال الشرقي
١٠٠	١٨.٧٥	٢٥	٣١.٢٥	٢٥	النسبة المئوية (%)
١٥	١	٣	٦	٥	الشمال الغربي
١٠٠	٦.٦٧	٢٠	٤٠	٣٣.٣٣	النسبة المئوية (%)
١٣	٢	٤	٤	٣	الوسط الشرقي
١٠٠	١٥.٣٨	٣٠.٧٧	٣٠.٧٧	٢٣.٠٨	النسبة المئوية (%)
١١	١	٢	٤	٤	الوسط الغربي
١٠٠	٩.٠٩	١٨.١٨	٣٦.٣٦٥	٣٦.٣٦٥	النسبة المئوية (%)
١٤	٢	٣	٤	٥	الجنوب الشرقي
١٠٠	١٤.٢٩	٢١.٤٣	٢٨.٥٧	٣٥.٧١	النسبة المئوية (%)
١٠	١	٢	٣	٤	الجنوب الغربي

النسبة المئوية (%)	٤٠	٣٠	٢٠	١٠	١٠٠
--------------------	----	----	----	----	-----



الرسم البياني رقم ٤٨

يمكن الاستنتاج أن مستويات المتعطلين العلمية في المناطق الغربية المختلفة هي أدنى من مستوياتها في المناطق الشرقية. ويلاحظ أن المعدلات العالية للمتعطلين في كافة المناطق تظهر بين صفوف الأفراد الأميين وبين ذوي المستويات العلمية المتدنية (المستوى الابتدائي) أكثر من أصحاب المستويات العلمية العالية.

وما يشد الانتباه أن أكثر من ١٢٪ من المتعطلين في كافة المناطق هم من المستويات العلمية العالية (جامعيون) وهي من أعلى النسب عالمياً، مما يستوجب معالجة ذلك على مستوى محلي ووطني بأسرع ما يمكن والاستفادة من هذه الطاقات بدل هدرها.

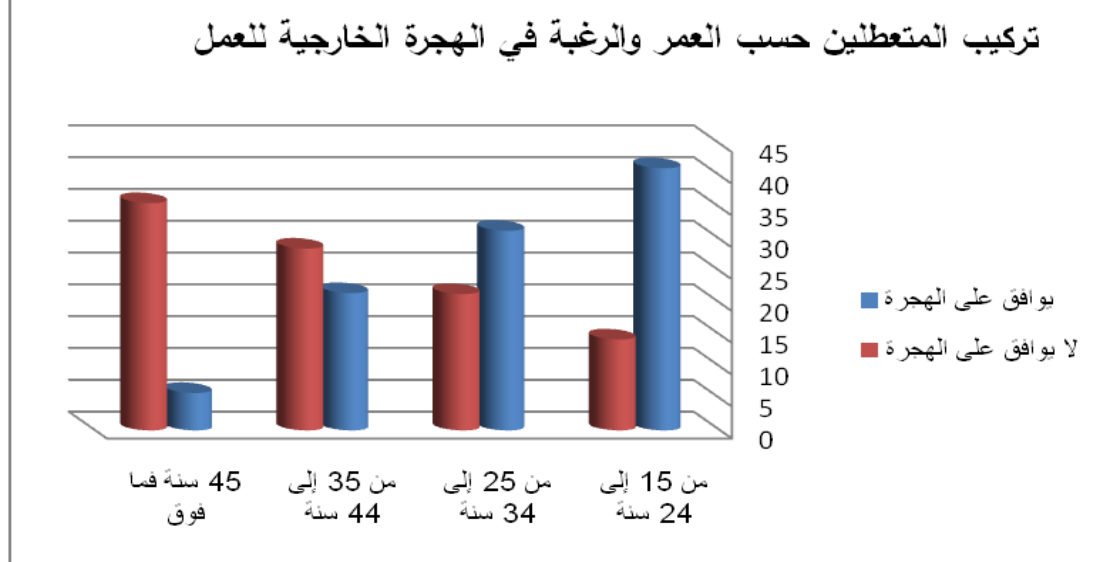
٣٤ - تركيب المتعطلين حسب العمر والرغبة في الهجرة الخارجية للعمل:

أورد الباحث في هذا المجال خيارين للهجرة الخارجية وأربعة خيارات للعمر، فجاءت نتيجة الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم ٧٤ - تركيب المتعطلين حسب العمر والرغبة في الهجرة الخارجية للعمل

تركيب المتعطلين حسب العمر والرغبة في الهجرة الخارجية للعمل	عدد المتعطلين = ٧٩	من ١٥ إلى	من ٢٥ إلى	من ٣٥ إلى	٤٥ سنة فما فوق	المجموع
يوافق على الهجرة	٢١	١٦	١١	٣	٥١	

النسبة المئوية (%)	٤١.١٨	٣١.٣٧	٢١.٥٧	٥.٨٨	١٠٠
لا يوافق على الهجرة	٤	٦	٨	١٠	٢٨
النسبة المئوية (%)	١٤.٢٩	٢١.٤٣	٢٨.٥٧	٣٥.٧١	١٠٠



الرسم البياني رقم ٤٩

نلاحظ فيما يتعلق بالأفراد من فئة الأعمار الصغرى (دون ٣٥ سنة) أن النسبة الغالبة تفضل الهجرة الخارجية على البقاء داخل القطر، وهذا يعود إلى الوضع المعيشي السيئ الناجم عن البطالة وتردي أوضاعهم المادية، وكذلك على الأغلب لعدم وجود التزامات عائلية تربطهم فيفضلون السفر خارج القطر لفترة معينة للعمل وتكوين ثروة بسيطة يستطيعون بواسطتها الزواج وبعث مشروع صغير عند عودتهم النهائية إلى الوطن، وكذلك فهم يفضلون السفر هرباً من الضغوطات النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمرون بها، والناجمة أساساً عن حالة البطالة التي يعيشونها وخاصة تلك الانتقادات التي توجه إليهم من الأهل والأقارب والأصدقاء وحتى الغير أحياناً.

وتتخفف المعدلات تدريجياً عند الأفراد مع التقدم في السن حتى تصبح نسبتهم أقل من أولئك الذين لا يوافقون على الهجرة بالنسبة للفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) حتى تبلغ أدنى معدلاتها فيما بعد

٤٥ سنة. وهذا عائد بدرجة أولى إلى الارتباطات الأسرية التي تشد هؤلاء الأفراد بعد زواجهم وتكوين أسر، وربما إيجاد معيل لهم (ابن أو ابنة...)، مع تراجع طموح الفرد وتقبل واقعه بعد بلوغ هذا العمر. وهذا يبين لنا بشكل واضح تناقض الوضع بينهم وبين الأعمار الأولى التي تفضل النسبة الغالبة منها للهجرة نتيجة طموح الشباب، والوضع المختلف فيما بعد عمر ٤٥ سنة عندما تتغير العقلية وتفضل الأغلبية البقاء في القطر وعدم الهجرة حتى لو أتيحت لها الفرصة السانحة لذلك مع كل مغرياتها المادية.

٣٥ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى التعليمي ومدة التعطل عن العمل:

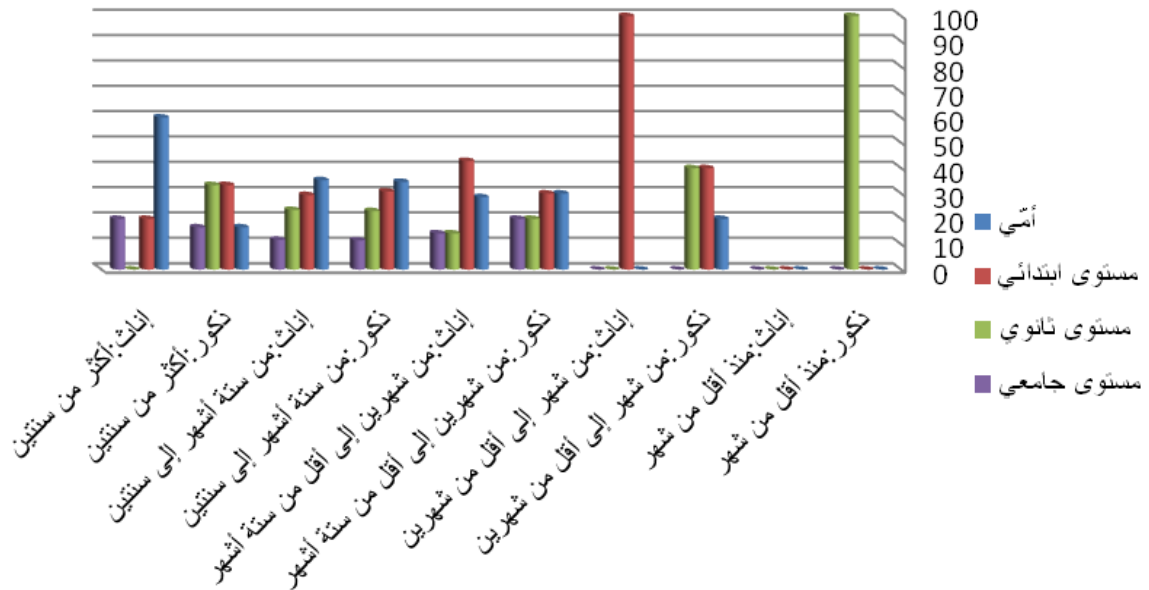
وضع الباحث للجنس خيارين وحدد للمستوى التعليمي أربعة خيارات ومدة التعطل عن العمل خمسة خيارات، وأفرزت نتيجة الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم ٧٥ - تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى التعليمي ومدة التعطل عن العمل

المجموع	مستوى جامعي	مستوى ثانوي	مستوى ابتدائي	أمي	تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى التعليمي ومدة التعطل عن العمل عدد المتعطلين = ٧٩
١	٠	١	٠	٠	ذكور: منذ أقل من شهر
١٠٠	—	١٠٠	—	—	النسبة المئوية (%)
٠	٠	٠	٠	٠	إناث: منذ أقل من شهر
—	—	—	—	—	النسبة المئوية (%)
٥	٠	٢	٢	١	ذكور: من شهر إلى أقل من شهرين
١٠٠	—	٤٠	٤٠	٢٠	النسبة المئوية (%)
٢	٠	٠	٢	٠	إناث: من شهر إلى أقل من شهرين
١٠٠	—	—	١٠٠	—	النسبة المئوية (%)

١٠	٢	٢	٣	٣	ذكور:من شهرين إلى أقل من ستة أشهر
١٠٠	٢٠	٢٠	٣٠	٣٠	النسبة المئوية (%)
٧	١	١	٣	٢	إناث:من شهرين إلى أقل من ستة أشهر
١٠٠	١٤.٢٨٥	١٤.٢٨٥	٤٢.٨٦	٢٨.٥٧	النسبة المئوية (%)
٢٦	٣	٦	٨	٩	ذكور:من ستة أشهر إلى سنتين
١٠٠	١١.٥٤	٢٣.٠٨	٣٠.٧٧	٣٤.٦١	النسبة المئوية (%)
١٧	٢	٤	٥	٦	إناث:من ستة أشهر إلى سنتين
١٠٠	١١.٧٧	٢٣.٥٣	٢٩.٤١	٣٥.٢٩	النسبة المئوية (%)
٦	١	٢	٢	١	ذكور:أكثر من سنتين
١٠٠	١٦.٦٧	٣٣.٣٣	٣٣.٣٣	١٦.٦٧	النسبة المئوية (%)
٥	١	٠	١	٣	إناث:أكثر من سنتين
١٠٠	٢٠	—	٢٠	٦٠	النسبة المئوية (%)

تركيب المتعطلين حسب الجنس والمستوى التعليمي ومدة التعطل عن العمل



الرسم البياني رقم ٥٠

يمكن الاستنتاج من خلال الجدول أن النسبة الغالبة من المتعطلين - ذكور وإناث - تمتد فترة تعطلهم ما بين الشهرين والسنتين، ويمثلون ٧٥.٩٥٪ من مجموع المتعطلين، تنخفض هذه النسبة إلى ١٣.٩٢٪ فيما بعد السنتين. أما الذين يقضون من شهر إلى أقل من شهرين فيمثلون ٨.٨٦٪ من مجموع المتعطلين، في حين لا يمثل أولئك الذين يقضون أقل من شهر سوى ١.٢٧٪ من مجموع المتعطلين وهي نسبة ضعيفة جداً وبالتالي يمكن إهمالها. (مع الملاحظة أنه تم اعتبار انقطاع فترة التعطل بمجرد اشتغال الفرد لمدة ساعة واحدة مأجورة خلال تلك الفترة).

لقد سجلت نسبة الإناث اللواتي تمتد فترة تعطلهن أقل من الشهرين ٦.٤٥٪ من أصل مجموع المتعطلات في حين ارتفعت نسبة الذكور إلى ١٢.٥٪ من أصل مجموع المتعطلين.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن معدل فترة التعطل بالنسبة للجنسين يزيد عن السنة، وهي فترة طويلة تفرض على المعنيين ومتخذي القرار معالجة هذه المشكلة وخاصة بالنسبة لأصحاب المسؤوليات العائلية، حتى لا تصبح المشكلة كارثية يتولد عنها انفجار اجتماعي يؤدي إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية وخيمة.

ويلاحظ أن ٧٠٪ من المتعطلين الجامعيين تمتد فترة تعطيلهم ستة أشهر فأكثر، وهذا هدر للثروة الوطنية، إذ يجب الاستفادة من هذه الطاقات بدل تركها لليأس والإحباط والنقمة والحاجة؛ ذلك أنهم يعتبرون أن الشغل هو حق من حقوق المواطنة يجب أن يتاح لهم بمجرد تخرجهم بعد عناء الدراسة وطول الفترة التي قضوها على مقاعدها، فهم يرفضون رفضاً قاطعاً أن يبقوا متعطلين بعد تخرجهم، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الأمراض النفسية والاجتماعية خاصة وأن الكثير منهم يقضي سنوات عدة بعد التخرج يبحثون عن عمل لا يجدونه أحياناً، مما يولد لديهم الحقد والنقمة والكراهية للجميع، ويضطرون للقبول بأية فرصة تتاح لهم ولو كانت لا تلبي إلا جزءاً بسيطاً من طموحاتهم.

ولا يمثل الأميون وأصحاب المستويات العلمية الابتدائية من الجنسين الذين تمتد فترة تعطيلهم أقل من الشهرين سوى ٤٠٪ و ٧٠٪ على التوالي من أصل مجموع المتعطلين من الأميين ومن أصحاب المستويات العلمية الابتدائية، وهي نسب ضعيفة وبالتالي يمكن إهمالها. وهذا يبين أن مدة التعطل بالنسبة لهاتين الفئتين تمتد لفترة زمنية طويلة.

وبالنسبة للمستويات الجامعية فقد أثبت كل المتعطلين من هذه الفئة دون استثناء ومن الجنسين أن مدة تعطيلهم تمتد من الشهرين فما فوق.

وبخصوص المستوى التعليمي الثانوي فقد أثبتت نتيجة الاستبيان أن ٢٣.٠٨٪ من مجموع الذكور في هذه الفئة تمتد مدة تعطيلهم إلى أقل من الشهرين، وهي نسبة جيدة مقارنة ببقية الفئات، وهي تمثل ١٦.٦٧٪ من أصل مجموع الفئة من الجنسين.

وتمثل نسبة الإناث من كافة المستويات التعليمية اللواتي تمتد فترة تعطيلهن لأكثر من السنتين ١٦.١٣٪ في حين لم تتعد هذه النسبة ١٢.٥٪ بالنسبة للذكور، وبالتالي فإن طول مدة التعطل تشمل الإناث أكثر من الذكور.

ومن خلال ما تمت دراسته توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يستعرضها فيما يلي، وقد وضع بالاعتماد عليها بعض المقترحات التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة خاصة في هذه الفترة الصعبة التي يعيشها عالمنا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (أزمة ٢٠٠٨)، ونظراً للأوضاع الاجتماعية السيئة بعد الغلاء الفاحش في أسعار المواد الغذائية والمحروقات في تونس من جهة والوضع الاقتصادي المتردي من جهة أخرى.

ثانياً - النتائج والمقترحات:

كان للمتغيرات العالمية وخاصة في المجال الاقتصادي آثار متعددة على اقتصادات البلدان النامية منها البلدان العربية بعدما شهدته الدول المتقدمة من توحيد وتكتلات اقتصادية وشركات الخ. وقد أدى هذا إلى ازدياد أسباب عدم التكافؤ في المبادلات التجارية والمدفوعات الدولية في غير صالح البلدان النامية عربية وغير عربية وخاصة بسبب الحماية المتزايدة أو الاستثمار، فضلاً عن تقليص فرص العمل أمام العمالة العربية المهاجرة. وينذر تأخير التصنيع العربي في ظروف تسارع الثورة الصناعية التكنولوجية وثورة المعلوماتية والاتصالات في الدول الغربية بارتفاع مستوى البطالة من الناحيتين المطلقة والنسبية في البلدان النامية مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة والجديدة التصنيع.

وأما تراجع الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية في تضافره مع اشتداد نزعة الحماية في العالم الصناعي وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التقليدية لهذه الدول في السوق العالمي أدّى إلى زيادة المصاعب الاقتصادية، ومن ثم تفاقم مشاكل الاستثمار والتشغيل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن أزمة الديون الخارجية وصعوبة التمويل وضعف التصنيع... زادت في حدة الانكماش الاقتصادي في الكثير من الدول النامية بما فيها الدول العربية ودفعت نحو تسريع وتعميق التحرير والتدويل والتخصيص، مما أدى إلى تراجع الطلب على اليد العاملة نتيجة الاختلالات البنوية في اقتصادات هذه الدول.

وقد أدى التكتل التجاري والنزعة الحمائية والتقدم التكنولوجي وثورة المعلوماتية في العالم الصناعي إلى زيادة تهميش مجموعة الدول النامية، وضاعف المصاعب الاقتصادية الخارجية أمام هذه الدول. كما أن نزعات التعصب القومي في أوروبا الغربية وهجرة العمالة من شرق إلى غرب أوروبا ومعاملة الآخرين كمواطنين من الدرجة الثالثة، مع فرض الكثير من القيود عليهم التي وصلت إلى درجة التنصت والمراقبة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مجموعة الأحداث التي شهدناها عالمنا، منها أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) في الولايات المتحدة، والحرب على أفغانستان والعراق، والانفجارات التي ضربت الكثير من العواصم والمدن الأوروبية مثل لندن ومدريد الخ، أدت إلى ضغوطات كبيرة على هؤلاء العمال الذين فضلوا العودة إلى بلدانهم، وبالتالي شكلوا ضغطاً على سوق العمل فيها.

أما فيما يتصل بالمتغيرات الإقليمية فقد تأثرت سوق العمل سلباً في الكثير من البلدان النامية المرسله للعمالة تحت تأثير المواقف السياسية من الأحداث العالمية والإقليمية. كما أثرت أعباء الدفاع

وتكاليف الإعمار وزيادة نزعة إحلال العمالة الوطنية في الكثير من الدول المستقبلية للعمالة - ومنها الدول الخليجية النفطية - بشكل سلبي على الاستثمار وفرص العمل للمهاجرين.

وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وواقع البطالة في تونس، تسعى الدولة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني بمشاركة الكثير من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، عاملة على توفير فرص عمل دائمة ومنتجة لطالبيها عبر الكثير من البرامج التي تنفذها في هذا المجال.

ومع ذلك فإن عدد المتعطلين في تزايد مستمر والوضع الاجتماعي يزداد تأزماً، وهو ما يعقد المشكلة أكثر. وهذا يتطلب تضافر جهود الدولة مع المؤسسات الخاصة للوصول إلى حل ناجع للمشكلة بفصل السلطات، ومحاربة الفساد والهدر عبر نظام للمحاسبة، ومكافحة التهميش والإقصاء، وتقادي الأخطاء التي وقعت فيها البرامج والآليات التي يتم تنفيذها.

ومن خلال الدراسة لواقع البطالة في تونس وأسبابها وخصائصها وآثارها وسبل معالجتها، تم التوصل إلى الكثير من النتائج، أهمها ما يلي:

- ١- إن معدلات البطالة في صفوف الإناث أعلى من الذكور.
- ٢- يعاني الداخلون الجدد إلى سوق العمل من معدلات بطالة مرتفعة في صفوفهم، حيث يزيد عددهم عن نصف المتعطلين، وأغلبهم من العزاب الذين ليس لديهم مسؤوليات عائلية.
- ٣- ترتفع معدلات البطالة في المناطق الغربية، وتنخفض في المناطق الشرقية؛ ذلك أن أغلب الاستثمارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والإدارية والتعليمية... تتركز في المناطق الشرقية من الدولة، وبالتالي غياب التنمية المتوازنة.

٤- يرتفع معدل الإعالة للعامل الواحد إلى ما بين ثلاثة وأربعة أفراد، وهو من المعدلات التي لا تزال عالية مقارنة بالنسب في الدول المتقدمة، حيث لا يزيد معدل الإعالة عن الفردين.

٥- يعاني أصحاب المستويات التعليمية المتدنية من أميين ومستويات تعليمية ابتدائية، الذين لم يشاركوا في دورات تدريبية مؤهلة لعمل ما من البطالة بدرجة أولى. وأما بالنسبة للمستويات العليا (أي الجامعية) فإن معدلات البطالة ترتفع بين خريجي الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق والاقتصاد مقارنة بالهندسات والدراسات الطبية والعلوم الصحيحة. وهذا يعبر عن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٦ - التزايد الكبير في الإقبال على التعليم الجامعي هو نتيجة تشجيع الدولة وتسهيل السبل لذلك، وتحسن الوضع الاقتصادي مقارنة بالعقود السابقة، وفي المقابل تراجعت نسبة الأمية بسبب البرامج

والخطط التي تطبقها الدولة في هذا المجال ساعية لتقليص معدلاتها وصولاً إلى القضاء عليها مستقبلاً.

٧- نسبة هامة من العمالة التونسية- وهي أكثر من النصف- لديها معرفة باللغات الأجنبية، كما تزايد أعداد الذين لديهم معرفة بالمعلوماتية نتيجة اعتمادها في كافة المجالات، حيث فاق عددهم الربع من أصل مجموع المستجوبين.

٨- لا يزال عدد الذين يشاركون في دورات تدريبية مؤهلة لعمل معين محدوداً رغم البرامج المتعددة التي تنفذها الدولة في هذا المجال.

٩- زادت معدلات البطالة عن النسب المصرح بها عام ٢٠٠٨ بحوالي درجتين من مائة (مع الملاحظة أنه تم اعتبار كل من عمل لمدة ساعة مأجورة واحدة خلال الأسبوع الأخير السابق للاستبيان في صفوف العمال). وأما بخصوص العمال فما يزيد عن النصف هم من العمال العاديين غير المختصين، في حين لم يبلغ معدل العمال المختصين الذين يعلمون ضمن اختصاصهم الربع (٤/١)، وقد استوعب القطاع الخاص النسبة الأعلى من العمال تلاه القطاع العام.

١٠- طول مدة التعتل التي يعاني منها الأفراد بتراوحها ما بين الستة أشهر والسنتين، وتخص أكثر من نصف هؤلاء المتعطلين.

١١- تتعدد أسباب التعتل لدى الأفراد وتختلف من فرد إلى آخر، إلا أن أهمها هو عدم توفر فرص العمل أو الوظائف بالقطاع العام، وتدني الكفاءة المهنية، وقلة الخبرة، وكذلك عدم العثور على فرص العمل المنشودة، وضعف الرواتب والأجور، وعدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع ما.

وأما عن كيفية تأمين ضروريات الحياة بالنسبة لهؤلاء المتعطلين فإما أن يكون ذلك عن طريق العائلة وخاصة بالنسبة للعزاب والداخلين الجدد إلى سوق العمل، أو عبر بعض الأعمال المؤقتة وغير المنظمة التي لا تخضع لأي قانون، ويضطر الأفراد إلى ذلك عند انسداد السبل بعد البحث لفترة طويلة مع وجود بعض الالتزامات المفروضة عليهم، وكذلك عن طريق بعض المنتجات الزراعية الموسمية البعلية ذات المردود القليل وغير المستقر.

١٢- تتمتع مكاتب التشغيل في تونس بثقة كبيرة بين صفوف المتعطلين الراغبين في العمل عكس ما عليه الحال في الكثير من الدول النامية، مما جعل أغلبهم يسجلون ضمن قوائم طالبي العمل لديها في انتظار الفرصة المناسبة التي يمكن أن توفرها لهم. وتعتبر مكاتب التشغيل في تونس صلة الوصل الأساسية بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال.

١٣- لا تزال نسبة الاستفادة من البرامج المتعلقة بالتشغيل التي تنفذها الدولة منذ عقدين محدودة وخجولة أحيانا. فقد شملت هذه البرامج مناطق دون أخرى واقتصرت على أشخاص دون آخرين هم في أشد الحاجة إلى مساعدتها، مما جعلها تنجح في مجالات معينة وتفشل في أخرى. وتشكو هذه البرامج كثيرا من المشكلات أهمها ضعف في التمويل وتعقيد في آلية العمل والتنفيذ وتأخر في التسديد بالنسبة لبعض الأفراد.

١٤- تفضيل ما يزيد عن نصف التونسيين للهجرة الخارجية قصد العمل في حال توفر ذلك، وترتفع هذه النسبة بين صفوف العزاب والمتعطلين ولدى طالبي العمل لأول مرة وبين صفوف الطلاب. ١٥- ما يزيد عن خمسي (٥/٢) الأفراد ليس لديهم ممتلكات شخصية، وهذا يعود إلى تدهور أحوالهم الاجتماعية وأوضاعهم الاقتصادية أو أنهم لا يزالون في بداية الطريق. أما أولئك الذين لديهم بعض الممتلكات الشخصية فقد أثبتوا أنها تتمثل على الأغلب في بيت وتجهيزاته.

١٦- ثلث (٣/١) العمال لا تكفيهم أجورهم لتأمين الضروريات المعيشية لهم ولعائلاتهم، مما يجعلهم يبحثون عن موارد رزق ثانوية لتعزيز جانب الأجور الأصلية في الميدان الزراعي أو التجاري أو الخدماتي أو غيرها، وهذا يؤكد ضعف الأجور الممنوحة التي تكاد لا تلبي أبسط ضروريات الحياة. ١٧- أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة) سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي، مما أدى إلى تأزم وضع التشغيل وتزايد أعداد المتعطلين، وبالتالي تدهور الأوضاع الاجتماعية وتزايد الفوارق الطبقية، بين نسبة قليلة مرفهة وغالبية تشكو الفقر والحاجة.

١٨- تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بنسبة تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بعد طرق المرأة سوق العمل بقوة، حيث زاحمت الرجل في ذلك. قابله من جهة أخرى ضعف الاستثمارات بشكل لا يلبي هذا التزايد السريع في اليد العاملة، الأمر الذي أدى إلى قصور الاقتصاد التونسي وعجزه عن امتصاص كل العمالة الداخلة إلى سوق العمل، والذين تمت إضافتهم إلى المتعطلين سابقا وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

١٩- تتركز النسبة الأعلى من البطالة في المناطق الداخلية النائية والفقيرة، وهو ما يزيد في أعداد المهاجرين من الأرياف والقرى إلى المدن المجاورة والمدن الرئيسية متمثلة في العاصمة والمدن الكبرى، مما شكل ضغطا كبيرا عليها، وهي التي لم تستطع أساسا استيعاب سكانها الأصليين.

٢٠- البطالة من العوامل الرئيسية الدافعة نحو الانحراف والجريمة، وخاصة السرقة والنصب

والاحتيال الخ.

ثبت من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته لموضوع البطالة في تونس ما يلي:

١ - صحة الفرضية الأولى، التي ترى عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل نتيجة وجود الكثير من الاختصاصات صعبة الإدماج في الحياة المهنية أو كثرة الخريجين في نفس الاختصاص، الذي يقل الطلب عليه في سوق الشغل وخاصة فيما يتعلق بالآداب والعلوم الإنسانية بدرجة أولى والحقوق والاقتصاد بدرجة ثانية.

٢ - صحة الفرضية الثانية، فتونس من البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة، وهذا ما جعلها تعاني من أزمة الديون الخارجية المتزايدة، حيث فرضت عليها البنوك والمؤسسات الدائنة إصلاحات هيكلية أدت إلى تزايد معدلات البطالة وخاصة بين صفوف طالبي العمل لأول مرة، وقد أضيف إليهم العمال الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة هذه الإصلاحات. كما أن الفساد والهدر الذي استشرى في الإدارة التونسية وبين الأوساط المقربة من الفئة الحاكمة وعدم وجود نظام للمحاسبة، مع غياب التخطيط الاستراتيجي كانت عوامل أساسية في ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، وهي الأعلى في المنطقة حسب إحصائيات الحكومة التونسية التي فيها شيئاً من المغالطة، ذلك أن هذه المعدلات أعلى من النسب المصرح بها بكثير إذا اعتمدنا تعريفاً أكثر منطقية للمتدخل.

٣ - صحة القسم الأول من الفرضية الثالثة وخطأ القسم الثاني: صحيح أن نمو عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بشكل يفوق نمو فرص العمل كان سبباً في تزايد معدلات البطالة إلا أنه من غير الصحيح أن استقدام يد عاملة أجنبية كان هو السبب، حيث يقتصر ذلك على بعض الخبراء والفنيين الأجانب ولكن بأعداد محدودة وضمن الاختصاصات غير المتوفرة لدى المواطنين، فتونس من البلدان المصدرة للعمالة وليس العكس.

٤ - عدم صحة الفرضية الرابعة، فمعدلات البطالة بين انخفاض وارتفاع بحدود بسيطة، إلا أن عدد المتعطلين هو في تزايد مستمر بحكم تضاعف عدد القوى العاملة بشكل يفوق كثيراً فرص العمل الممكن توفيرها، حيث غدت الوظيفة حلم الكثيرين، في الوقت الذي تقدم فيه البرامج والآليات المعتمدة لمكافحة البطالة حلولاً آنية إسعافية، وذلك نتيجة ضعف التمويل أحياناً وسوء الإدارة والتخطيط لقلّة الخبرة أحياناً أخرى وهو ما عقد المشكلة أكثر.

بعد أن تم استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاستبيان الذي أجري، سيعمد الباحث فيما يلي إلى إبداء بعض والمقترحات التي ربما تساعد على حل مشكلة البطالة أو على الأقل

التخفيف من حدتها، وقد سبقه الكثير إلى طرح مجموعة من الأفكار التي قد طبق بعضها دون أن يحقق النجاح المنشود؛ لعدم الدقة في التنفيذ أو لفشل الآلية المعتمدة.

وسيتيم إيراد هذه المقترحات بناءً على الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تفاقم هذه المشكلة والنتائج التي أفرزها الاستبيان، علما تكون خطوة من الخطوات الساعية للنهوض بالتشغيل والحد من ظاهرة البطالة التي تعاني منها تونس منذ فترة. وعلى أساس ما تم التوصل إليه يقترح الباحث ما يلي:

أ- فتح المجال أكثر للعمالة النسائية، وتشجيع المرأة على العمل نصف دوام براتب جزئي في حال توفر المعيل إلى جانبها سواء كان زوجا أو أبا أو أخا الخ، على أن تستغل بقية وقتها في أمور أخرى كتربية الأطفال والشؤون المنزلية والترفيه...

ب- إيلاء عناية خاصة بالمناطق النائية الفقيرة اقتصادياً وعدم التهميش والإقصاء لسكانها، وهي التي تشهد نموا سكانيا سريعا مع محدودية الاستثمارات وقلة فرص العمل، مما يؤدي إلى تزايد هجرة اليد العاملة من هذه المناطق إلى العاصمة والمدن الرئيسية وإلى خارج القطر، والعمل على توفير برامج التنمية المستدامة فيها سعياً لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى، وذلك من خلال حزمة نوعية متكاملة لعمليات التدريب والتأهيل والتمويل بهدف رفع المستوى الاقتصادي والتعليمي لهذه المناطق وتقديم بعض المزايا الإضافية والدعم للمشاريع المزمع إقامتها، والسعي في نفس الوقت إلى مكافحة الفساد والهدر عبر نظام محاسبة صارم يشمل كل الأطراف دون استثناء، مع العمل على وضع مخططات إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات والمستجدات.

ت- تكثيف البرامج التدريبية المهنية في كل الولايات والمعتمديات وجعل هذه البرامج موجهة إلى الاختصاصات النادرة التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل، على أن تكون مواكبة للتطورات التي يشهدها عالمنا في شتى المجالات هدفها إدماج المتعطلين عن العمل من أصحاب المستويات العلمية المتدنية في سوق الشغل.

ث- المزيد من التشجيع على بعث المشروعات الخاصة وخاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي من الاختصاصات القليل الطلب عليها في سوق الشغل كالآداب والعلوم الإنسانية والقانونية والاقتصادية، على أن يكون ذلك مسبقاً بفترة تدريب وتأهيل للمشروع المراد بعثه ودراسة الجدوى الاقتصادية من وراء بعثه من قبل لجان مختصة، مع توفير التمويل اللازم عند الضرورة بشروط ميسرة في الحصول على القرض وتسديده.

ج- بفضل النجاحات التي حققتها تونس في مجال تحديد النسل بالموازاة مع البرامج التي تطبقها للنهوض بالتشغيل، ينتظر أن ينقلص معدل الإعالة للعامل إلى فردين أو ثلاثة في أقرب الآجال في حالة السير على نفس النسق، وذلك بالمزيد من التشجيع على تحديد النسل في بعض المناطق التي لا يزال معدل التزايد السكاني مرتفعا فيها، مع ضرورة دعم وتشجيع المشروعات الصغرى وخاصة الإنتاجية منها.

ح- الرفع في سقف القروض التي يتم منحها حتى تكون متماشية مع غلاء الأسعار وكافية لتمويل المشروعات المراد بعثها دون تعرضها لمشاكل مادية.

خ- دراسة إمكانية رفع قيمة الحد الأدنى للأجور بشكل يكفي العامل لتأمين الحياة الكريمة له ولأفراد أسرته؛ وذلك عند تحقيق التناسب بين الأسعار الرائجة والأجور المتاحة حتى لا يضطر هذا الأخير إلى ممارسة عمل ثانوي إلى جانب عمله الأساسي، وبالتالي يفسح المجال أكثر للمتعطلين لإيجاد فرص عمل طال البحث عنها، وهذا من شأنه أن يجعل الفرد يكتفي بشغل وظيفة واحدة.

د- إصلاح القطاع الخاص من حيث الحقوق التي تمنح للعامل، بجعلها مشابهة للقطاع العام من حيث المكافآت والإجازات وساعات الدوام والتأمينات والتقاعد الخ، حتى تتغير نظرة الأفراد إلى هذا القطاع وتتم الاستفادة منه بالشكل الأمثل، باستيعابه المزيد من المتعطلين الذين كانوا يتهربون سابقا من البحث عن وظيفة في القطاع الخاص ويرفضونها إن وجدت، وذلك باعتباره الشريك الحقيقي للقطاع العام في بناء الاقتصاد الوطني وتطويره.

ذ- إعادة الاتساق بين نظام التعليم والتدريب والاحتياجات المستقبلية من العمالة عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة في المجتمع.

ر- مواصلة تنفيذ البرامج الهادفة إلى القضاء على الأمية من خلال فرض إلزامية التعليم وبرامج تعليم الكبار وبعث المؤسسات التكوينية والتدريبية في المدن الرئيسية، والعمل على تكوين يد عاملة مدربة من أصحاب المستويات العلمية المتدنية خاصة، وهو ما يسهل لهم فرصة الحصول على عمل، أو يفسح لهم المجال في بعث مشروع صغير إذا توفر التمويل اللازم لذلك.

س- ربط التوجيه في المرحلتين الثانوية والجامعية باحتياجات سوق العمل، وتخصيص حصص تدريبية على أعمال معينة تتعلق بمجال الدراسة وذلك خلال المرحلتين الثانوية والجامعية، والاهتمام أكثر ببرامج المعلوماتية التي دخلت كافة المجالات دون استثناء، مع ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والانكليزية التي ربما تساعد على التوظيف في منظمات أو

مؤسسات دولية، وذلك سعياً لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم إلى المجالات التي تعاني نقصاً في القوى العاملة.

ش- بعث مركز للتدريب المهني في مقر كل جامعة يكسب الطلاب خبرات مهنية متعددة تتماشى مع نوعية الاختصاص وحاجة سوق الشغل والتطورات التكنولوجية وخاصة ثورة المعلوماتية والاتصالات، مع ضرورة مساعدة الخريجين على إيجاد فرص العمل المناسبة التي تم تأهيلهم لها، على أن يكون التدريب خلال مرحلة الدراسة الجامعية ليس بعد التخرج تقاديا لعراقيل جديدة تعترض هؤلاء المتخرجين.

ص- العمل على معالجة المشكلات والصعوبات التي تعترض البرامج والآليات التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل وخاصة تلك المتعلقة بالتمويل والإدارة والتسديد، مع ضرورة إيجاد الآلية الكفيلة لضمان تسديد القروض في الآجال المحددة سعياً لبلوغ درجة النجاح التي حققها بنك الفقراء (بنك جرامين) في بنغلادش بحكم تشابهه في الكثير من النقاط مع البنك التونسي للتضامن، وخاصة من ناحية صغر حجم القروض والأهداف المنشودة، فقد بلغ ما قدمه البنك ٢.٥ مليار دولار إلى أكثر من مليوني أسرة فقيرة في ريف بنغلادش بنسبة تسديد بلغت ١٠٠٪ وفائدة بسيطة جداً منذ التأسيس حتى عام ٢٠٠١. ونجاح الفكرة دفع إلى إنشاء مؤسسة مماثلة لها في أكثر الدول تطوراً وتصنيعاً، وهي الولايات المتحدة الأمريكية^١.

ض- دراسة مدى حاجة السوق إلى المشروعات الصغيرة ومجال عملها. وبناءً على ذلك يتم بعث هذه المشروعات حتى لا تتضارب أعمالها مع المشروعات القائمة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار التوزيع الإقليمي لها بعدم إهمال المناطق الداخلية النائية وتهميشها.

ط- التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على استيعاب أعداد هامة من اليد العاملة، مع توفير الدعم اللازم وإعفاءها من بعض الأداءات الضريبية من خلال سن بعض التشريعات الداعمة لذلك والمشجعة على إقامة المزيد من هذه المشاريع الكفيلة باستيعاب عدد كبير من العمالة في الوقت الذي أصبح فيه تأمين فرصة العمل عزيزاً.

ظ- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي من قبل لجان مختصة للوصول إلى النتائج الدقيقة، ومن ثم العمل على التصدي للآثار السلبية منها،

^١ - محمد يونس: عالم بلا فقر، ترجمة محمد محمود شهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ملخص الكتاب.

وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت فيها المؤسسات المالية الكبرى في أواخر ٢٠٠٨، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والعمالة، مع ضرورة النظر في إمكانية تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات المتضررة من تداعيات هذه الأزمة التي لم تنته بعد.

إضافة إلى ما تم ذكره من مقترحات تتعلق بالدراسة، يمكن إيراد بعض المقترحات العامة الأخرى التي يساهم تطبيقها بشكل أو بآخر في تقليص معدلات البطالة، وهو ما تسعى إليه الدول والحكومات بمختلف الوسائل والسبل، وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

★ التنسيق بين كافة البرامج التي تنفذها الدولة بخصوص التشغيل وتخفيض نسبة الفقر حتى لا تتضارب أعمالها، مع السعي لتوسيع نشاطها في كافة المناطق وخاصة بعض المناطق الداخلية النائية المهمشة أو التي لا تزال تدخلاتها فيها خجولة .

★ إجراء المسوح الميدانية والدراسات المتخصصة الدورية عن واقع سوق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة من حيث حجمها وأشكالها وخصائصها وتوزيعها والقطاعات والمهن المتركة فيها ومدى الحاجة المستقبلية إليها، على أن يكون ذلك وفق أسس ومعايير دولية معترف بها؛ ليتم التوصل إلى رقم إحصائي دقيق يمكّن المخططين وصانعي القرار من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الظواهر والقضايا المدروسة.

★ من المعلوم أن إحداث فرص عمل لا يتأتى إلا عبر التطور الاقتصادي وبعث المشاريع الإنتاجية المتنوعة والاستثمارات المتعددة، وهو ما يدعو الجهات المعنية إلى إعادة النظر في تكوين المؤسسات المهمة بالاستثمار وإدارتها، وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وتوفير المناخ الملائم المشجع على الاستثمار والخالي من التعقيد والبيروقراطية الإدارية؛ لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وبالتالي يجب تبني قانون استثمار عصري يمتاز بالاستقرار والثبات يقوم على تشجيع الاستثمار ويمنح المستثمرين ميزات متعددة لم تتوفر في التشريعات السابقة.

ولتحقيق التنسيق بين كافة البرامج وإجراء المسوح الميدانية والدراسات المتخصصة والتطور

الاقتصادي وبعث المشاريع الإنتاجية المتنوعة والاستثمارات المتعددة، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

* تعديل القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم، بحيث يتم إعفاء المشاريع التي تسهم في زيادة الناتج الوطني وتدفع بالاقتصاد الوطني نحو التطور والنمو من دفع هذه الضرائب، مع ربط هذه

الإعفاءات بمعيار مستوى استخدام اليد العاملة الوطنية والمواد الأولية المحلية، وإعفاء أرباح هذه المشروعات من الضرائب مهما كانت نوعية النشاط الذي تمارسه والأرباح التي تحققها إذا استثمرت في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني خلال مدة محددة.

* عقد مؤتمرات وندوات دورية يدعى إليها أصحاب الفعاليات الاقتصادية ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية تحت إشراف أعلى السلطات في الدولة، بحيث يلقي مجموعة من المختصين عددا من المحاضرات تعرف بمناخ الاستثمار في تونس والامتيازات التي يحظى بها المستثمرون، وتسلط الضوء على كل ما هو جديد بخصوص الاستثمار والمشاكل التي تم تجاوزها، مع إمكانية إصدار كتيب بشكل دوري في هذا الشأن يوزع على الوكالات السياحية ووكالات الأسفار داخل البلاد وخارجها وينشر ضمن موقع على الويب يخصص للتعريف بمناخ الاستثمار في تونس.

* إحداث مؤسسة تتبع لوزارة الاقتصاد تعنى بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات تدار من قبل مجموعة من المختصين، ويتم وضع هذه الدراسات تحت تصرف الراغبين دون مقابل للاستفادة منها.

* رعاية المشروعات الخاصة والوقوف إلى جانبها عند الحاجة وخاصة أثناء تعرضها لأزمات ومدها بالمساعدات المادية والمعنوية عند الضرورة، وإشراك ممثلي منظمات أرباب العمل في كل ما يتعلق بتعديل الأجور وسماع الشكاوي إذا لزم الأمر، وعدم تحريك الأجور في القطاعات الخاصة بقرارات إدارية؛ ذلك أن تفعيل سوق العمل على أساس اقتصادي يساعد على امتصاص العدد الأكبر من المتعطلين وتحديد أسعار السوق بما يتوافق مع مستويات الأجور.

وتعزيزا للمقترحات المثبتة سابقا نذكر مجموعة من العوامل الثانوية المساعدة على تقليص البطالة، أو القضاء عليها إن أمكن ذلك، وهي التالية:

★ السعي بكافة الوسائل والسبل لرفع معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى ٧ أو ٨٪ سنوياً حتى تستطيع الحكومة إيجاد فرص عمل جديدة وتقليص نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، وهذا ما ذهب إليه البنك الدولي، إلا أننا لا نستطيع تحقيق ذلك إلا بمحاربة الفساد والهدر ومعاينة المسيء عبر نظام محاسبة دقيق وصارم كما سبق الإشارة إلى ذلك، والابتعاد عن الوساطة، واستغلال كافة الطاقات والإمكانات، والتخلص من البيروقراطية الإدارية، والسعي إلى استقطاب أعلى نسبة من الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛ وذلك بتوفير المناخ الملائم المشجع على ذلك.

★ إعادة النظر في المقررات والبرامج التعليمية، مع تعديل تلك التي لم تعد تتماشى مع التطورات التي يشهدها عالمنا على المستوى التعليمي ومع ثورة المعلوماتية والاتصالات، وإجراء تقييم دوري لهذه المقررات والبرامج. وفي نفس الوقت القيام بدورات تأهيلية لأعضاء الهيئة التدريسية في المقررات الجديدة التي يتم إحداثها، على أن يكون ذلك خارج أوقات التدريس، أي في العطلة الصيفية مثلاً، وأن يجري تقييم سنوي لكل مدرس من قبل لجنة يتم منحه امتيازات ومكافآت بناءً على هذا التقييم، أو تصدر بحقه عقوبات على أساس ذلك. وبالتالي العمل بشكل أكثر جدية على النهوض بالمستوى التعليمي وتطويره وخاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية، مع إعادة النظر في أسلوب التوجيه إلى الفروع العلمية أو الأدبية أو المهنية في المرحلة الثانوية، والاهتمام أكثر بالتعليم المهني بمساواته في الدرجة للتعليم العادي سعياً لتغيير نظرة المجتمع إلى هذا النوع من التعليم كدرجة ثانية.

★ أثبت الواقع العملي أن اعتماد مناهج العلوم المتداخلة في المجالات العلمية أكثر استجابة لمتطلبات تغيير المهارات في أسواق العمل من التخصصات الدقيقة. وهذا ينجم عن التطورات التي يشهدها سوق العمل المرتبطة أساساً بالتطورات العالمية في هذا المجال.

★ عدم ربط الرواتب والأجور والمكافآت والمنح بالشهادات العلمية فقط، وإنما على أساس نوعية العمل وصعوبته ومدى توفر المختصين في هذا المجال، مع رفع هذه المنح والمكافآت في حالة الندرة وتخفيضها عند الوفرة.

★ تخفيض ساعات العمل اليومية وجعلها ضمن دوام واحد خاصة في الإدارات والمؤسسات الخدمية، مع الإبقاء على وضعها في المؤسسات الإنتاجية لكن دون التغافل عن تقديم منح إضافية لعمالها. وبذلك نستطيع توفير أكبر عدد من فرص العمل لهؤلاء المتعطلين، ونكون قد بعثنا النشاط والحيوية في الموظف الذي خفضنا ساعات عمله وجعلناها لفترة واحدة، وهو الذي أصبح بإمكانه تخصيص النصف الثاني من يومه للترفيه وممارسة اهتماماته الشخصية والجلوس مع عائلته وقضاء حاجاته.

★ اشتراط توظيف فرد في القطاع العام من الأسر التي ليس لديها مورد رزق أو في حالة عدم توفر المعيل (وقد بدأت تونس بتطبيق ذلك)، إلا أننا نسعى أن نجعله أكثر شمولية ويتم تعميمه ليشمل كافة أفراد المجتمع التونسي بكافة أطيافه وتوجهاته ومرجعياته.

★ استغلال علاقات الأخوة والصداقة التي تجمع تونس مع الدول العربية والأجنبية لعقد اتفاقيات ثنائية معها وخاصة تلك التي تشكو من نقص العمالة بغية استيعاب العمالة التونسية الفائضة، والعمل مع بقية الدول العربية ضمن نطاق جامعة الدول العربية على إحلال العمالة العربية بدل العمالة الآسيوية في دول الخليج العربي.

★ تنظيم الأعمال المهمشة بجعلها تخضع لأحد قوانين العمل النافذة، وذلك بإمكانه خلق المزيد من فرص العمل وجعل المظهر أكثر حضارة.

★ اقتصار التوظيف على مكاتب التشغيل وعدم السماح لأي من القطاعات العامة والخاصة والمشاركة بتعيين أو توظيف أي عامل إلا عن طريقها، مع فرض عقوبة مالية مناسبة في حال المخالفة وتشديدها عند التكرار.

★ اعتبار مكاتب التشغيل هي المرجع الوحيد بخصوص العمالة المتوفرة ومواصفاتها، من حيث الاختصاص والخبرة والعمر والجنس ومكان الإقامة...، حيث يتقدم طالب العمل إلى أحد هذه المكاتب بوثيقة السيرة الذاتية مع تعهد يثبت فيه أنه متعطّل عن العمل وأنه سيراجع أحد هذه المكاتب بشكل دوري حتى الحصول على عمل، ويتعهد بأنه في حال عدم المراجعة لمدة محددة يعتبر مستكفأً وتنتقل الأولوية إلى غيره. وباعتبار أنه قد أدخلت المعلوماتية إلى عمل هذه المكاتب فيمكن المراجعة عن طريق موقع المكتب على الانترنت، وهؤلاء يشكلون جانب العرض من العمال. وفي الجهة المقابلة معلومات عن الجهة الراغبة في استخدام الأيدي العاملة وعن المواصفات المطلوبة، وهي تشكل جانب الطلب. أما عمل هذه المكاتب فيتمثل في التنسيق بين هذين الطرفين حتى يحصل كل طرف على مبتغاه، بحيث يمكن لهذه المكاتب أن تقدم كشفاً إلى الجهة المعنية تبين ما لديها من مؤهلات وخبرات فتنتقي تلك الجهة الفرد المناسب، وقد بدئ بتطبيق ذلك منذ فترة، إلا أنه ينتظر المزيد من التطوير والتحديث في البرامج والخدمات التي تقدمها هذه المكاتب، كأن تتسق مع الجامعات في عملية القبول الجامعي وبيان أنواع الوظائف المطلوبة في سوق الشغل، حتى يتم القبول الجامعي في اختصاصات يتطلبها سوق الشغل.

★ فرض عقوبات مالية على أرباب العمل الذين يشغلون يدا عاملة وافدة دون الحصول على تراخيص في ذلك من الإدارات المختصة (وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب مثلاً)، وذلك مهما كانت نوعية العمل الذي يمارسونه والقطاع الذي يعملون فيه، على أن تقتصر العمالة الوافدة على بعض الخبراء والفنيين الذين لا يتوفر منهم العدد الكافي من المواطنين في نفس الاختصاص، إلا أن ذلك لا ينفي عدم حصول هؤلاء على تراخيص عمل إلزامية لممارسة أي عمل على الأراضي التونسية، مع السعي لتكوين خبراء وفنيين في نفس المجال؛ ليتم استبدالها بعمالة وطنية توفيراً للمبالغ الهامة من العملة الصعبة التي تدفع لها.

★ السعي إلى إيجاد شركاء جدد إلى جانب الشركاء التقليديين فيما يتعلق بالتبادل التجاري، وخاصة من الدول العربية ودول أوروبا الشرقية والدول الآسيوية كسراً للاستغلال الذي تمارسه الدول

الصناعية الغربية الشريكة لتونس منذ الاستقلال وخاصة في مجال الاستيراد والتصدير، بحيث تستورد المواد الخام من تونس بأسعار منخفضة تصنعها ثم تعيد تصديرها إليها بأسعار باهظة، مع العمل بشكل أكثر جدية لدخول مرحلة التصنيع بقوة على نحو النمرور الآسيوية؛ وذلك لتحقيق قفزة هامة في هذا المجال والقضاء بالتالي على الاستغلال الفاحش الذي نعانيه منذ أكثر من نصف قرن، خاصة وأنه تتوفر لدينا المواد الأولية الضرورية والموارد البشرية، حيث أثبتت التجارب أن التنمية والتقدم لا يكونان إلا بتطور القطاع الصناعي.

★ توفير الأراضي ذات المرافق التابعة لأمالك الدولة بأسعار مشجعة؛ لإقامة المشروعات سواء كانت زراعية أو صناعية، والمساعدة في التمويل والتسويق عند الضرورة.

★ التشجيع على التقاعد المبكر (كأن يكون بعد قضاء عشرين سنة من الخدمة)، وعدم التمديد إلا في حالات استثنائية وللضرورة الملحة، مع منح كافة الميزات للمتقاعد توفيراً لفرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل الذين ترتفع معدلات البطالة بين صفوفهم.

★ إعداد الخطط والسياسات المتعلقة باحتياجات السوق لفترات طويلة، مع ضرورة تميزها برؤية شمولية ترتبط بالسياسات الدولية.

★ إيجاد نظام للتأمين ضد البطالة على غرار ما هو معمول به في أغلب الدول المصنعة، مع فرض شروط يجب توافرها في المستفيد، على أن يتم ربط ذلك بفترة محددة يفقد بعدها المستفيد هذا الحق، حيث تعمل الهيئة المختصة والمشرفة على ذلك بجدية على توفير العمل المناسب لهذا المستفيد خلال تلك الفترة، ويمنع من الاستفادة منها في حالة رفض عمل تم توفيره له.

★ تبسيط الإجراءات الخاصة للحصول على القروض وتخفيض نسبة الفائدة عليها لامتناع الكثير من طلب القروض نظراً لارتفاع معدل الفائدة.

★ تشجيع المقترضين والمستثمرين الصغار على بعث مشروعاتهم في مجالات إنتاجية تشكو تونس من نقص في هذه المنتجات، وبالتالي يتم استيراد حاجاتها منها بأسعار باهظة.

★ تقديم الدعم والمساعدة للمشروعات البيئية التي تعمل على تنظيف وتطهير البيئة من الملوثات المتنوعة، التي باتت تلاقي إقبالاً كبيراً من المستثمرين الصغار بعد تحقيقها نجاحاً ملحوظاً في خطواتها الأولى وساهمت بشكل كبير في الحفاظ على سلامة البيئة.

★ الاستفادة من خبرات ومؤهلات المهاجرين العائدين من خلال تشجيعهم ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل، وعلى بعث مشروعات استثمارية (وخاصة بالنسبة لأولئك الذين كونوا ثروة في

بلدان (الاغتراب) يستفيدون منها وتوفر فرص عمل لليد العاملة المتعطلة، وبالتالي تخفف العبء الملقى على عاتق الدولة.

★ السماح بإنشاء مكاتب استخدام خاصة لها اتصال مباشر بمكاتب التشغيل وتعمل في ظلها، مهمتها تأمين فرص العمل وتتولى دور الوسيط بين أصحاب الأعمال والعمال، على أن تتقاضى عمولة محددة من الطرفين عند النقاء العرض بالطلب، وهي في هذا تلعب دور الوسيط على غرار الدور الذي تلعبه المكاتب العقارية بين المؤجر والمستأجر.

★ الاهتمام والعناية أكثر بالثروة الحيوانية والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال وخاصة في المناطق النائية ذات الأراضي الشاسعة، حيث تتوفر المراعي سواء كانت سهلية أو جبلية خاصة بعد أن أصبحت تونس تعاني من نقص في هذه الثروة، مما يضطرها إلى استيراد ما ينقصها منها. وبعد أن شهدت أسعار اللحوم والأجبان والألبان ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق العالمية، نرى من الضروري أن يتم إنتاج ذلك محلياً نتيجة توفر كل العوامل المناسبة لذلك. ومن جهة أخرى نرى ضرورة تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وخاصة في المناطق ذات التربة الغنية والهطول المطرية السنوية الجيدة؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في مرحلة أولى والتصدير في مرحلة ثانية.

★ إيجاد لجنة مختصة تتبع وزارة التشغيل، تتمثل مهمتها في التعريف بواقع سوق الشغل ومدى حاجاته مستقبلاً للعمال من حيث اختصاصاتها وخبراتها ومؤهلاتها الخ. ويكون ذلك عبر محاضرات وندوات تعقد بشكل دوري (أسبوعية أو شهرية حسب الضرورة)، يسلط فيها الضوء على واقع السوق وعن كل ما هو جديد بخصوص العمالة، وتكون الدعوة فيها عامة مع السماح بالمناقشة والحوار بعد انتهاء المحاضرة، على أن تتولى بثها مباشرة إحدى القنوات التلفزيونية، والسماح بالمشاركة والمداخلات عبر وسائل الاتصال المختلفة؛ لتكون الاستفادة أعم وخاصة بالنسبة للمناطق البعيدة التي تشكو ارتفاع معدلات البطالة أكثر من غيرها.

★ العمل على إيجاد وزارة أو إدارة خاصة يرأسها كاتب دولة (معاون وزير)، تتبع مباشرة إلى الوزارة الأولى (رئاسة مجلس الوزراء) تعنى بشؤون المتعطلين وتبحث في قضاياهم ومشاكلهم، وتتواصل مباشرة مع الوزارات الأخرى والهيئات العليا في الدولة؛ لحل هذه المشاكل والتخفيف من حدة البطالة مستخدمة في ذلك شتى الآليات التي تمتلكها.

★ عدم ربط توظيف أصحاب الشهادات العليا في القطاع العام بعمر ٤٠ سنة المعمول به حالياً، يغلق إثره الباب في وجه طالبي الوظيفة، بل يجب ترك الباب مفتوحاً مع استبدال الراتب التقاعدي

بالتعويض عند عدم بلوغ العشرين سنة من الخدمة في القطاع العام، حتى لا نزيد الأمور تأزماً وتعقيداً بين صفوف هؤلاء الأفراد- أصحاب المستويات العلمية العالية- الذين صدموا بالواقع المرير إثر تخرجهم، وبعد الطموح الذي رافقهم طيلة فترة الدراسة بانفتاح كل أبواب العمل أمامهم بعد التخرج، فكان هدفهم العمل في القطاع العام رافضين رفضاً قطعياً العمل بالقطاع الخاص أو بعث مشروع صغير؛ لعدم توفر الإمكانيات أو الخوف من الحصول على قرض وعدم إمكانية تسديده فيما بعد.

★ الاهتمام أكثر بتنظيم مسابقات التوظيف في الدولة وجعلها أكثر دقة ومصداقية؛ بالابتعاد عن الرشوة والعلاقات الشخصية التي سادت الإدارة التونسية الفاسدة خلال العقدين الأخيرين.

★ وضع إستراتيجية وطنية للقضاء على البطالة وفق برنامج عمل وخطة تنمية اقتصادية واجتماعية، تحقق أهدافها باستخدام الأدوات المالية والنقدية بما فيها القروض والإصلاحات التشريعية والإدارية، ورفع مستوى التنمية البشرية والتطوير العلمي والتقني في كافة المجالات الاقتصادية، على اعتبار أنه لا يمكن لأي برنامج طوارئ (إسعافي) أو إنقاذي أن يحل مشكلة البطالة بإجراءات جزئية قطاعية.

★ تفعيل دور المنظمات النقابية أكثر حتى تكون قادرة على الدفاع عن العمال والمطالبة بحقوقهم وخاصة عمال القطاع الخاص، الذين تهضم حقوقهم في أغلب الأحوال نتيجة جشع مستخدميهم وطمعهم حتى أن بعضهم يمضي على استقالته قبل المباشرة في العمل.

★ فرض الضرائب والرسوم على الرواتب والأجور العالية في الدولة وخاصة رواتب البعثات الدبلوماسية المرتفعة جداً مقارنة مع الرواتب الممنوحة، مع تقليص بعض الامتيازات الممنوحة لأصحاب الوظائف العليا في الدولة توفيراً لمزيد من المال؛ ليستثمر ذلك في مشاريع إنتاجية معينة في المناطق الداخلية النائية التي عاشت الإقصاء والتهميش بغية إيجاد فرص عمل للمتعطلين فيها حسب الأولوية، الذين يتزايد عددهم بشكل متسارع، وهو ما يولد الثورة والعصيان المدني إذا لم تحسن الدولة الخروج من هذا المأزق، بإيجاد الحل المناسب في أسرع الآجال وقبل فوات الأوان.

وفي نهاية هذا البحث، يحدد الباحث على ضرورة ترجمة هذه التوصيات والمقترحات ومثيلاتها إلى واقع ملموس يلتقي الدعم والمتابعة من أعلى السلطات في الدولة، لا أن تبقى مجرد حبر على ورق يعاد سردها كل فترة من قبل الممتمين والمختصين.

الخاتمة

أضحت البطالة من الظواهر التي تنتشر في دول عالمنا المعاصر دون استثناء، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد المتعطلين ليناhez المليار، إلا أن الكثير من الدول يتبنى تعاريف للبطالة تثبت انخفاض معدلاتها خدمة لمصالح معينة وتحقيقاً لأهداف منشودة.

وتتفاوت نسب البطالة بين دولة وأخرى فترتفع في الدول النامية وتخفض في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن ذلك لا ينطبق على فترات الأزمات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي بين الفترة والأخرى، حيث ثبت جلياً ارتفاع معدلات البطالة في كل الدول دون استثناء، وظهر ذلك خلال الأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة ابتداءً بأزمة ١٩٢٩ وانتهاءً بأزمة ٢٠٠٨.

ومع تزايد سكان هذا الكوكب، من المتوقع أن يرتفع عدد المتعطلين أكثر إذا لم يتم التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها، وسيشمل ذلك بشكل خاص الدول النامية ذات التزايد السكاني السريع على عكس الدول المتقدمة التي يتوقع أن يبقى عدد سكانها ثابتاً خلال الأربعة عقود القادمة. وما عقد الأمر أكثر أن البطالة في الدول المتقدمة أصبحت ظاهرة هيكلية غير مرتبطة بالدورة الاقتصادية والنمو والكساد الاقتصادي، مما جعلها صعبة الحل.

وفي البلدان الاشتراكية بعد انحلال الاتحاد السوفيتي وتدهور النظام الاشتراكي، عرفت هذه الدول معدلات مرتفعة للبطالة وتزايد عدد المتعطلين، بعد أن كانت البطالة فيها شبه معدومة خلال فترة الاشتراكية، وهو ما أدى إلى تزايد الفقر والجريمة فيها، كما شجع ذلك على تزايد عدد المهاجرين منها إلى الدول الغربية المصنعة خاصة بعد أن انضم الكثير منها إلى الاتحاد الأوروبي.

أما في البلدان النامية وباستثناء بعض الدول التي دخلت مرحلة التصنيع حديثاً مثل كوريا وماليزيا...، فإن مشكلة البطالة تزداد حدة فيها، وهذا يعود إلى عدة عوامل أهمها أزمة الديون الخارجية وفرض إصلاحات اقتصادية عليها من الدول والبنوك الدائنة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتخلف الصناعة المترافق مع النمو السكاني السريع.

وبعد تزايد حدة البطالة وارتفاع معدلاتها، أصبح هذا الموضوع يشغل بال الكثير من الباحثين والمهتمين من علماء الاقتصاد والسياسيين في سبيل البحث عن مخرج لها نتيجة إدراكهم مدى خطورة الوضع، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من آثار ونتائج خطيرة سعيّاً إلى إيجاد الحلول الملائمة؛ للتقليل من معدلاتها إلى أدنى المستويات، ذلك أن هذه الظاهرة أصبحت مرافقة للمجتمعات أينما كانت بسبب تغير أساليب وأنماط التطورات التكنولوجية التي يشهدها عالمنا بشكل مستمر.

ومع كل السياسات والإجراءات المتبعة للحد من تفاقم هذه الظاهرة، لا تزال الكثير من الدول النامية تتخبط في سياسات عشوائية وإجراءات جزئية وانتقائية، تحاول من خلالها تحسين صورة

وضعها الراهن بما فيه من أمراض اجتماعية واقتصادية خطيرة، تهدد كيانها ووجودها ومستقبلها في زمن أضحت فيه المعرفة زاد من لا زاد له والتقدم مسطرته والحادثة إطاره. لقد اتخذت الدول المتقدمة قرارها ومضت إلى حيث ازدهارها واستقرارها رغم العواصف التي تضرب اقتصاداتها الرأسمالية (الأزمات الاقتصادية) بين الفترة والأخرى، ولحققتها دول النمر الآسيوية، ولا تزال بقية الدول النامية بما فيها العربية تخطو خطوة إلى الأمام وأخرى للخلف محاولة أن تجتزئ الواقع وتصوغ له إحداثيات مكانية وزمنية لا تستطيع أن تحد من خطورته أو تمنع شروره، فهي تحارب الجهل من جهة ونقارع الفقر من جهة أخرى بسياسات مجترئة، وتحاول الحد من تفاقم البطالة بإجراءات إسعافية دون التحقيق في أسباب المشكلة والعمل على إيجاد الدواء الناجع؛ عبر التنمية الشاملة بإرادة وعزيمة قوية وخطط طموحة وعمل دؤوب يرمي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

ورغم ضعف الإمكانيات وقلة الثروات الطبيعية، فقد سعت تونس إلى تطبيق مجموعة من البرامج والآليات لمكافحة البطالة ومحاربة الفقر، وقد حققت نجاحات جيدة في بعض المجالات حتى أصبحت من النماذج التي يقتدى بها في بعض البلدان، إلا أن فشل البعض منها فيعود إلى مجموعة من العوامل والعراقيل يتعلق أغلبها بالتمويل وتعقيدات في آلية العمل والتنفيذ وسوء في التخطيط والإدارة، إضافة إلى بعض العوامل الخارجية كالأزمات الاقتصادية، مما جعل إنجازاتها لا ترتق إلى ما كان مخططاً له ومنشوداً.

وقد حال - الفساد والهدر وعدم وجود نظام صارم للمحاسبة، وتهميش المناطق الداخلية النائية والأحياء الفقيرة حول المدن، وإقصاء البعض من أفراد المجتمع، وغياب مخطط استراتيجي للتنمية الشاملة من جهة، والأزمات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، والنظام العالمي الجديد (العولمة) من جهة أخرى - دون تحقيق الأهداف المنشودة، والمتمثلة خاصة في تقليص معدلات البطالة و الفقر والنهوض بالمناطق النائية، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ولنظام الحكم فيها، فكان عكس ذلك؛ إذ قامت ثورة شعبية في أواخر ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠ وبداية جانفي (كانون الثاني) ٢٠١١، ثورة على الظلم والطغيان الذي كان يمارسه نظام الحكم المستبد ومقريه وعصاباته على أفراد الشعب، وهو ما أدى إلى الإطاحة بهذا النظام الجائر، ومطالبة الشعب النائر بالتغيير الجذري لنظام الحكم السائد منذ فجر الاستقلال واستبداله بنظام حكم تكون فيه الكلمة للشعب؛ أي استبدال النظام الرئاسي الذي ثبتت دكتاتوريته خلال خمسة قرون ونصف تقريبا حكم فيها تونس بنظام برلماني ديمقراطي، مع المطالبة بإعادة بناء الجمهورية والمؤسسات ومكافحة الفساد والهدر بشتى أشكاله وأنواعه.

الملاحق

استمارة استبيانية

أنستي، سيدتي، سيدي في إطار بحث جامعي عن موضوع البطالة في تونس، نضع بين أيديكم هذه الاستمارة الاستبيانبة التي تحتوي على تساؤلات تتعلق بهذا الموضوع؛ للإجابة عليها مع العلم أنها لن تقدم إلى أية جهة رسمية، وإنما ستستغل فقط ضمن نطاق البحث المذكور الذي يرمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا ومجتمعنا. ونلفت انتباهكم إلى أنه بقدر ما تكون إجاباتكم واقعية تكون الأسس والمرتكزات التي سنستند عليها للحصول على النتائج أدق. وبالتالي فتعاونكم معنا يساعدنا بشكل كبير على إيجاد الحلول الصائبة والدواء الناجع لهذه الظاهرة التي تعاني منها بلادنا.

وفي نهاية الأمر فإن حلّ هذه المشكلة سيعود بالفائدة علينا جميعاً وطناً ومواطنين، وبناءً عليه نرجو منكم أن تكونوا مساهمين في ذلك مدركين مدى أهمية صدق إجاباتكم على التساؤلات المطروحة في خدمة هذا الموضوع.

وأخيراً نشكر حسن تفهمكم وتعاونكم معنا.

الاستمارة

- ١ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٢ - العمر: من ١٥ إلى ٢٤ سنة ☐ من ٢٥ إلى ٣٤ سنة ☐
- من ٣٥ إلى ٤٤ سنة ☐ ٤٥ سنة فما فوق ☐
- ٣ - الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
- ٤ - مكان الإقامة: الشمال الشرقي ☐ الشمال الغربي ☐
- الوسط الشرقي ☐ الوسط الغربي ☐
- الجنوب الشرقي ☐ الجنوب الغربي ☐
- ٥ - الإعالة: معيل لنفسه فقط ☐ يعيل ٢ أو ٣ أفراد ☐
- يعيل ٤ أو ٥ أفراد ☐ يعيل ٦ أفراد فأكثر ☐
- ٦ - التعليم: ونتطرق إليه من ناحيتين:
- المستوى التعليمي: أمّي ☐ ابتدائي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- الاختصاص: الآداب والعلوم الإنسانية ☐ الحقوق والاقتصاد ☐
- الهندسات والدراسات الطبية ☐ العلوم الصحية ☐
- ٧ - اللغات الأجنبية: ونتطرق إليها من ناحية المعرفة ودرجة الإتقان:
- المعرفة باللغات الأجنبية: نعم ☐ لا ☐
- درجة الإتقان:

الدرجة	جيد	وسط	ضعيف
اللغة			
الفرنسية			
الإنكليزية			
الإيطالية			
الألمانية			

٨- المعلوماتية: ومنتطرق إليها من ناحية المعرفة ودرجة الإلتقان:

- المعرفة بالمعلوماتية: ☐ نعم ☐ لا

- درجة الإلتقان: ☐ جيد ☐ وسط ☐ ضعيف

٩- هل شاركت في دورات تدريبية مهنية تؤهلك لعمل معين؟

☐ نعم ☐ لا

١٠- العمل: ☐ يعمل ☐ متعطّل عن العمل ☐ طالب

نوعية العمل: ☐ يعمل ضمن اختصاصه ☐ يعمل في اختصاص غير اختصاصه

☐ عامل غير مختص

١١- جهة العمل: ☐ قطاع عام ☐ قطاع خاص

☐ قطاع مشترك ☐ مشروع خاص ☐ غير ذلك

١٢- مدة التعطّل عن العمل: ☐ منذ أقل من شهر

☐ من شهر إلى أقل من شهرين ☐ من شهرين إلى أقل من ستة أشهر

☐ من ستة أشهر إلى سنتين ☐ أكثر من سنتين

١٣- أسباب التعطّل عن العمل:

☐ عدم توفر فرص العمل ☐ عدم توفر التمويل اللازم لبعث مشروع خاص

☐ عدم توفر الوظائف بالقطاع العام ☐ تدني الكفاءة المهنية وقلة الخبرة

☐ عدم الرغبة في العمل

☐ عدم إيجاد فرصة العمل المنشودة التي تتوافق مع الطموحات والمؤهلات المكتسبة

ضعف الرواتب والأجور الممنوحة في القطاع الخاص مقارنة بالجهد المبذول

☐ والأسعار المتداولة في سوق العمل ☐ فشل المشروع الخاص السابق بعثه

١٤- هل أنت مسجل في أحد مكاتب التشغيل؟ وهو سؤال موجه إلى المتعطّلين.

☐ نعم ☐ لا

١٥ - من المسؤول حسب رأيك عن تفاقم مشكلة البطالة في تونس؟

الشخص نفسه ☐ الأسرة ☐ المجتمع ☐ الدولة ☐ النظام العالمي الجديد ☐

١٦ - كيفية تأمين ضروريات الحياة: وهو سؤال موجه إلى المتعطلين.

من قبل العائلة ☐

عبر منح أو مساعدات من الدولة ☐

عن طريق بعض الأعمال المؤقتة غير المنظمة بين فترة وأخرى ☐

عبر مساعدات أو تحويلات خارجية ☐

بواسطة مساعدات من الأقارب والأصدقاء ☐

عن طريق بعض المنتجات الزراعية البعلية الموسمية ☐

١٧ - هل تعتقد أن البطالة تدفع الشخص للحصول على مصدر رزق غير مشروع كالسرقة مثلاً؟

لا ☐

نعم ☐

١٨ - هل سبق أن استفدت من أحد البرامج والآليات المتمثلة في صندوق التضامن الوطني والبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل... التي تنفذها الدولة للحد من البطالة والتقليص من معدلات الفقر؟

لا ☐

نعم ☐

جيد ☐

١٩ - تقييمك لدرجة نجاح هذه البرامج:

ضعيف ☐

وسط ☐

٢٠ - ما هي الإشكاليات التي وقعت فيها هذه البرامج؟

ضعف التمويل ☐

تعقيدات في آلية العمل والتنفيذ ☐

الصعوبة في التسديد لفشل الكثير من المشروعات الصغيرة ☐

عدم إيجاد الحلول الملائمة لخريجي التعليم العالي ☐

الاهتمام بمناطق على حساب مناطق أخرى ☐

٢١- هل سبق وعملت؟ ☐ نعم ☐ لا

٢٢- ما سبب تركك للعمل؟ وهو سؤال موجه للمتعطلين الذين سبق لهم أن عملوا.

ضعف الراتب ☐ مشاكل في العمل ☐ انتهاء مدة العقد ☐
توقف العمل نفسه ☐ غير ذلك ☐

٢٣- إن أتيحت لك فرصة للهجرة قصد العمل خارج القطر، هل توافق على السفر؟

☐ نعم ☐ لا

٢٤- هل لديك ممتلكات شخصية؟

☐ نعم ☐ لا

- فيم تتمثل هذه الممتلكات؟

بيت ☐ سيارة ☐ مشروع صغير ☐ تجهيزات منزل حديثة ☐

٢٥- هل يكفيك راتبك لتأمين الحاجيات الأساسية لك ولأفراد أسرتك، إن كنت صاحب مسؤولية؟

☐ نعم ☐ لا

٢٦- هل تمارس عملاً إضافياً إلى جانب عملك؟

☐ نعم ☐ لا

- نوعية العمل الإضافي: سؤال يخص الأفراد الذين يمارسون عملاً إضافياً إلى جانب العمل الأساسي.

زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐
خدماتي ☐ عمل غير منظم ☐

٢٧- آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس:

☐ إيجابية ☐ سلبية

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أولا - المصادر والمراجع العربية:

- ١- أديب علي صقر: البطالة في سورية - الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦.
- ٢- بثينة رجب: البطالة والسلوك المنحرف في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، سورية ١٩٩٩.
- ٣- بكري الناصر: التنمية الاقتصادية، الأمالي الجامعية، جامعة حلب، سورية ١٩٨٠.
- ٤- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت ٢٠٠٠.
- ٥- حسن جمال: مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة، ط١، دمشق- سورية ٢٠٠٠.
- ٦- حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، ط٤، القاهرة- مصر ١٩٩٢.
- ٧- رفعت المحجوب: دراسات اقتصادية إسلامية، مصر ١٩٩٠.
- ٨- رمزي زكي: المحنة الآسيوية - قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى، دمشق- سورية ٢٠٠٠.
- ٩- سمير عبده: البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس، ط١، دمشق- سورية ١٩٨٤.
- ١٠- صندوق التضامن الوطني: القانون عدد ١٢٢ لعام ١٩٩٢ المؤرخ في ٢٩/١٢/١٩٩٢ والمتعلق بقانون المالية لعام ١٩٩٣، والقانون عدد ١٠٩ لعام ١٩٩٥ المؤرخ في ٢٥/١٢/١٩٩٥ والمتعلق بقانون المالية لعام ١٩٩٦.
- ١١- الصندوق الوطني للتشغيل: القانون عدد ١٠١ لعام ١٩٩٩ المؤرخ في ٣١/١٢/١٩٩٩ والمتعلق بقانون المالية لعام ٢٠٠٠، والقانون عدد ٩٨ لعام ٢٠٠٠ المؤرخ في ٢٥/١٢/٢٠٠٠ والمتعلق بقانون المالية لعام ٢٠٠١.
- ١٢- عاطف عبد الفتاح عجوة: البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط١، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥.

- ١٣ - عامر حسني لطفي: الاقتصادات الست الأغنى في العالم، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٣.
- ١٤ - عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري: علم السكان - نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٢.
- ١٥ - عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٤.
- ١٦ - عبد المنعم بدر: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط ١، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨.
- ١٧ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠٠٤.
- ١٨ - عبود السراج: الوجيز في علم الإجماع وعلم العقاب، منشورات جامعة دمشق، الطبعة السابعة، سورية ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- ١٩ - عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد الحسين العيكي: تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٨.
- ٢٠ - علي وهب: مقومات الإنتاج والإثراء الاقتصادي (أسس جغرافية الإنتاج)، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٦.
- ٢١ - عمر محي الدين حوري: الجريمة: أسبابها - مكافحتها، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٣.
- ٢٢ - محمد جميل عمر: اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤.
- ٢٣ - محمد السقا: الوضع السكاني في العالم، جامعة الكويت، الكويت ٢٠٠٨.
- ٢٤ - منصور إبراهيم العتوم: مكاتب الاستخدام ودورها في تنظيم سوق العمل (نظرة عربية)، الطبعة الأولى، عمان - الأردن ١٩٨٩.
- ثانياً - المصادر والمراجع المترجمة:**
- ١ - بنيلوبي هارتلاند: مصادر ومضامين أزمة الديون الخارجية، ترجمة حاتم عبد الغني، مجلة الثقافة العالمية، العدد ٣٠، الكويت ١٩٨٦.
- ٢ - جان فوراستيه: أمل القرن العشرين الكبير، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- ٣ - جيرالد ماير وروبرت بولدوين: التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف صائغ، بيروت ١٩٦٥.

- ٤- جيرمي ريفكن: نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي ٢٠٠٠.
- ٥- روبرت ي غروس: إستراتيجية العولمة، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض- المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.
- ٦- غونار ميردال: نقد النمو، ترجمة عيسى صقور، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠.
- ٧- ليستر براون وجاري جاردنر وبرايان هالويل: أبعاد التحدي السكاني ما وراء مالتوس، معهد مراقبة البيئة العالمية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة- مصر ٢٠٠٠.
- ٨- محمد يونس: عالم بلا فقر، ترجمة محمد محمود شهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠١.
- ٩- نبيل أورتلو: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٩٢.
- ١٠- هيرمان مانهايم: علم الإجرام المقارن، بدون تاريخ.
- ثالثاً - التقارير والدراسات والنشرات الإحصائية:**
- ١- إحصائيات وكالة المخابرات المركزية المصرية، مصر ٢٠٠٦.
- ٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤.
- ٣- البنك التونسي للتضامن: دليل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات، تونس، ماي (أيار) ٢٠٠١.
- ٤- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠.
- ٥- جامعة الدول العربية: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لأعوام مختلفة.
- ٦- الجمهورية التونسية: الذكرى الثانية والعشرون للتحويل: آليات التضامن الوطني، تونس ٢٠٠٩.
- ٧- الجمهورية التونسية: نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لعام ٢٠٠٤.
- ٨- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة ٢٠٠٨، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٩.
- ٩- الجمهورية العربية السورية: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، دمشق ٢٠٠٨.
- ١٠- صندوق التضامن الوطني ٢٦ - ٢٦ والبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل

- ٢١ - ٢١: المنظومة الوطنية للتضامن في تونس - سند فاعل للتنمية المتوازنة والنهوض بالتشغيل والإدماج الاجتماعي، مطبعة سنباكت، تونس، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥.
- ١١ - صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل (نيسان) ٢٠٠٩.
- ١٢ - صندوق النقد الدولي: التقرير نصف السنوي لعام ٢٠٠٩.
- ١٣ - صندوق النقد العربي: الحسابات القومية للأقطار العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥، الكويت ١٩٨٧.
- ١٤ - الصندوق الوطني للتشغيل: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤، تونس ٢٠٠٥.
- ١٥ - المعهد الوطني للإحصاء ومكتب التشغيل المركزي: تونس ٢٠٠٤.
- ١٦ - المعهد الوطني للإحصاء: نشرات إحصائية مختلفة لسنوات عدة.
- ١٧ - مكتب الإحصاء الأوروبي (EUROSTAT): تقرير عن البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، جويلية (تموز) ٢٠٠٩.
- ١٨ - المكتب المركزي للإحصاء: بيانات ٢٠٠٧، سوريا ٢٠٠٨.
- ١٩ - المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٤.
- ٢٠ - المملكة المغربية: تقرير لجنة التشغيل بمناسبة إعداد مخطط المسار (١٩٨٨ - ١٩٩٢)، المغرب ١٩٨٧.
- ٢١ - منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو): التقرير نصف السنوي للمنظمة، روما ٢٠٠٩.
- ٢٢ - منظمة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعدة أعوام.
- ٢٣ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية: مشكلة البطالة في الوطن العربي - دراسة استطلاعية، مطابع دار الهلال، ١٩٩٢.
- ٢٤ - منظمة العمل العربية: التشغيل والبطالة في البلدان العربية - التحدي والمواجهة، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية في الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي، منشورات المنظمة، مصر ٢٠٠٨.
- ٢٥ - منظمة العمل العربية: تطوير سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني لمواكبة احتياجات سوق العمل وفقا للمستجدات الحديثة، منشورات المنظمة، مصر ٢٠٠٨.
- ٢٦ - نادر فرجاني: الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ١٩٨٤.
- ٢٧ - هيئة تخطيط الدولة، مديرية تخطيط السكان والقوى العاملة: بنية البطالة في سوق العمل السورية (١٩٨١ - ١٩٩٥ - ١٩٩٩).

٢٨ - وزارة التربية والتكوين: إحصاءات التربية والتكوين، السنة الدراسية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)، تونس ٢٠٠٥.

٢٩ - وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب: تونس - تقرير عن التشغيل بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحويل ١٩٨٧ - ٢٠٠٨، تونس ٢٠٠٨.

٣٠ - وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية ووزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء: الشباب والمخطط الحادي عشر للتنمية - مؤشرات ودلالات، مطبعة أنيس، تونس، جويلية (تموز) ٢٠٠٧.

٣١ - الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل: النشرة الإحصائية السنوية لتونس ٢٠٠٨، دلتا للطباعة، تونس ٢٠٠٩.

رابعاً - الندوات والمحاضرات:

١ - بيان حرب: البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، دمشق ١٤/٢/٢٠٠٦.

٢ - حسين شخاترة وآخرون: البطالة والفقر - واقع وتحديات، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠٠٠.

٣ - دريد درغام: العمالة والاقتصاد الجديد - ثقافة المؤسسات وأبعاد التطوير الاجتماعي والاقتصادي، محاضرات ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، سلسلة الرضا للمعلومات، الطبعة الأولى، دمشق، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١.

٤ - عبد القادر نبال: الفقر ومكافحته في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشرة، دمشق، فيفري (شباط) ٢٠٠٦.

٥ - لاكاسان، المؤتمر الدولي الأول للأنثروبولوجيا الجنائية والبيولوجيا وعلم الاجتماع، روما ١٩٨٥.

٦ - وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب (الندوة الدورية للملحقين الاجتماعيين): استكشاف إمكانيات التشغيل والإدماج المهني للشباب، تونس، جويلية (تموز) ٢٠٠٥.

٧ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية والبرنامج الإقليمي للدول العربية (تورينو)، الورشة الإقليمية حول تحفيز الاستخدام والتنمية المستدامة [دمشق ١٧ - ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨]، محاضرة: نحو إستراتيجية وطنية لتحفيز الاستخدام والتنمية.

خامساً- الدوريات العربية:

أ- الصحف:

- ١- الاقتصادية، السنة الرابعة، العدد ١٧١، نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٤ - عصام خوري: البطالة - أسبابها ومنعكساتها ومواجهتها في الجمهورية العربية السورية، صحيفة أسبوعية سورية.
- ٢- الحرية، أعداد مختلفة، صحيفة يومية تونسية.
- ٣- الحرية، تاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٨، آمال بن سليمان: رهان التشغيل وثقافة المبادرة.

ب- المجالات:

- ١- الأمير، العدد الخامس، الرياض- المملكة العربية السعودية ١٩٩١- ابراهيم بن مبارك الجوير: البطالة- خطرها وسبل مواجهتها.
- ٢- التعاون، العدد ١٤، جوان (حزيران) ١٩٨٩، (الملحق الإحصائي: إحصاء مجلس التعاون). مجلة شهرية تصدر عن مجلس تعاون دول الخليج العربي.
- ٣- دراسات عربية، العدد ٦، بيروت ١٩٨٥، دراسة لرمزي زكي.
- ٤- عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٧- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة.
- ٥- العمل العربي، العدد ٨٣، طباعة مطابع المنظمة، مصر [أفريل (نيسان)] - ماي (أيار) - جوان (حزيران)] ٢٠٠٨، منظمة العمل العربية، مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية.
- ٦- فرصة عمل، العدد ١، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣ - ميلاد كامل ورسن: التجربة المصرية في مكافحة البطالة، مجلة شهرية سورية.
- ٧- فرصة عمل، العدد ٤، دمشق، جانفي (كانون الثاني) ٢٠٠٤ - حسين مرهج العماش.
- ٨- فرصة عمل، العدد ٩، جوان (حزيران) ٢٠٠٤ - التجربة الأردنية في مكافحة الفقر والبطالة.
- ٩- فرصة عمل، العدد ١٨، مارس (آذار) ٢٠٠٥.
- ١٠- الكفاح العربي، مارس (آذار) ١٩٩٩ - محمد الرميحي: العولمة وفخاؤها.
- ١١- المستقبل العربي، العدد ١٠٧، جانفي (كانون الثاني) ١٩٨٨ - طه عبد العليم طه: النفط والتصنيع في الوطن العربي.
- ١٢- المناضل، العدد ١٣، أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٦، مجلة شهرية تصدر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية.

سادساً – المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1 – **ANPE:**Chômage en France.
- 2 – **Bouillaguet p. et Guitton c.** «Le Chômage de Longue durée: comprendre, agir,évaluer», paris, syros, Alternatives, 1992.
- 3 – **Eatwell J.** «Global unemployment, loss of jobs in the 1990's», Economic policy institute, ME, sharpe, 1995.
- 4 – **Faux j.** «Is the American economic model the answer? » The American prospect, 1994.
- 5 – **Horigushi y. eds** «The United states economy, performance and issues», 1992.
- 6 – **IMF. Birch D.** «job creation in America», the Free press, 1987.
- 7 – **Milton Friedman**, «The role of monetary policy», American economic review, 1968.
- 8 – **Mishel L. et Bernstein J.** «The state of working America 1994 – 1995», Economic policy institute, ME. sharpe, 1995.
- 9 – **Mustapha Belhareth et Moncef Hergli:**Adaptation du marché du travail Tunisien au nouveau contexte économique, Centre de publication universitaire, Tunis 2000.
- 10 – **Paul A. Samuelson and willian D. Nordhous:** Economics, Fourteenth édition by MC Graw – Hill, Inc, 1992.
- 11– **Paul Krugman:** la mondialisation n'est pas coupable, la Découverte, poche essais.
- 12 – **Pierre Albert:**Chômage – mode d'emploi, édition Marabout, 1985.
- 13 – **Reynaud E.** «le chômage de longue durée:de la théorie à l'action», Révue Française de sociologie n° 1, 1993.

14 – Robert E. lucas:Unemployment policy, American economic association, vol. 68, n° 2, May 1978.

15 – Rodgers G. «Labour, institution and economic development» DP. International Institute For Labour Studies (IILS), n° DP /41/1991.

16 – Tangy L. eds «L'introuvable relation Formation – emploi» la documentation Française, Paris 1986.

17 – WukL S. «Les exclus Face à l'emploi», syros, alternatives, 1992.

سابعاً – التقارير والدراسات والدوريات الأجنبية:

1 – Agence Tunisienne de communication exterieure:Tunisie – Le progrès pour tous, octobre 2006.

2 – Bregger JE.«Measuring self – employment in the United states», Monthly labor review, January – February 1996.

3 – I. L. o.year book of Labour statistics, 1989, 1990, Geneve 1990.

4 – Livre collectif: guide pratique du chômage et des pré – retraités, ed. La Découverte, 1985.

5– Mid – term, review of the sixth development plan (1982 – 1986), Vol. I, Washington D. C :the world bank, octobre 1985.

6 – Ministère du développement et de la coopération internationale, Institut national de la statistique: Indicateurs statistiques sur la Tunisie, 2006.

7 – Ourtan M. et Werquin p.«L'analyse Longitudinale du marché du travail, documents séminaires, n° 99, Ceres, septembre 1994.

8 – République Tunisienne: Fonds de solidarité nationale, édition simpact, Décembre 2006.

9 – UNIDO: Industry and development, global report 1987 – 1989, statistical supplementaries.

10 – Vincent C. «Les bas niveaux de qualification», revue de L'IRES, Automne 1993.

11 – wood A. «How trade hurt unskilled workers», journal of economic perspectives, vol 9, n ° 3, summer 1995.

ثامنا – الانترنت:

١ – إيهاب الشاوش:التشغيل هاجس التونسيين الأول، مارس(آذار) ٢٠٠٦.

٢ – موقع: AFKar@afkaronline.org

٣ – موقع: www.aljazeera.net

٤ – موقع: www.alkhadra.com

٥ – موقع: www.aqlamonline.com، أحمد نجيب الشابي، أزمة التشغيل وبطالة خريجي التعليم العالي في تونس، ماي(أيار) ٢٠٠٤.

٦ – Site: www.Arabiccnn.com

٧ - Bureau of Labour statistics, Site:INSEE, chômeur sens BIT

٨ – Site:INSEE, données sociaux de 1990, 1995, 2000, 2002 et 2005

٩ – موقع الصندوق الوطني للتشغيل: www.emploi.gov.tn

١٠ – موقع المكتب المركزي للتشغيل والعمل المستقل: www.emploi.nat.tn

١١ – موقع: www.etudiant.dz.com/vb (البطالة موضوع يستحق القراءة والتأمل).

١٢ – موقع واب الموحد، المرصد الوطني للشباب: www.onj.nat.tn

١٣ – موقع: www.rtv.gov.sy

١٤ – موقع: sama-alsaudia@hotmail.com

١٥ – موقع البنك التونسي للتضامن: www.tach-in.org

١٦ – موقع صندوق التضامن الوطني: www.26-26.org

١٧ – موقع: webmaster@meipj.gov.tn (كيف نخرج من نفق البطالة)، سبتمبر(أيلول) ٢٠٠٧.

١٨ – site: wikipédia, l'encyclopédie libre, chômage

١٩ – موقع الموسوعة الحرة: ويكيبيديا.

UNIVERSITÉ DE DAMAS
FACULTÉ D'ÉCONOMIE
DÉPARTEMENT D'ÉCONOMIE
ET PLANIFICATION



LE CHÔMAGE ET SES REFLECTS
ÉCONOMIQUES ET SOCIOLOGIQUES
(ETUDE ANALYTIQUE SUR LE CHÔMAGE EN TUNISIE)

RECHERCHE SCIENTIFIQUE POUR OBTENIR
LE DEGRÉ DE DOCTORAT EN ÉCONOMIE

PRÉPARER PAR:

JOUIROU JAMAL

SURVEILLER PAR:

DR.PROF.: A.R. BAWADEKJI

DAMAS 2011